

مكتبة  
محمد عبد الله  
الدرعاذ بجامعة أم القيث  
سليفا

# الكواكب الدرية في فقه المالكية

المجلد الرابع

الطبعة التاسعة

---

جميع الحقوق محفوظة

---

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث  
٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف  
٥١٢٠٨٤٧ ن



## مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، شرع للناس عبادة تستنير قلوبهم وتصنع أرواحهم وتطبق بالحكم السننهم ، فهو الذي يقول : « ولا يزال عبدني يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها .. » الحديث .

وإذا كان لكل مخلوق رسالة في هذه الحياة يقوم بها فان للإنسان رسالة هي أعظم الرسائل ، هي عبادة الله ، الذي خلقه ورياه ، وسخر له ما في السموات وما في الأرض ، وأسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة قال تعالى : « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون . ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون . ان الله هو الرازق ذو القوة المتين » وقال : « وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى » .

والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين ، الذي دعا الى التفقه في الدين في لطف ولين فقال : « من يرد الله به خيرا يفقه في الدين » صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ، ومن دعا بدعواته وتمسك بهديه الى يوم الدين .

وبعد - ففي السنوات الأولى من بدء تدريسي في الأزهر أسند الى مادة الفقه المالكي في مناهجه جميعها وفي صفوفه كلها على التوالي من البداية للنهاية ولما كانت الكتب المقررة وضعت في عصور قد خلت بالفاط وأساليب ومصطلحات تناسب أهلها ولكنها

لا تناسب عصرنا ، ووجدت قوى الطلاب موزعة بين المتن والشرح والتطبيق لجميع المعلومات واستخراج صحيح الأقوال من بين تنايها وفي ذلك تفرق لمجهودهم وضياح لزمهم وتشتت لمعلوماتهم رأيت أن أجمع لهم خلاصة الأقوال المتمدة في المتن والشرح والهاشية وكان يودى أن أنهج في تأليفي منهج السهولة والسلامة واليسر ، وما يتمشى مع روح العصر ، لولا أن الكتب القديمة هي المقررة وأسئلة الامتحانات كل عام لا توضع الا منها ، فسلكت سبيلا وسطا ، يقرب التلميذ الى روح العصر ، ولا يبعد بالطلاب عن الأصل .

وقد لاحظت جفاف المعلومات في الكتب المقررة الا النذر اليسير منها لخلوها من الأدلة التي تثبت المعلومات تبث الهمم الى المزيد . فشرت في كسبي آيات قرآنية ، وأحاديث نبوية ، تقيم للطلاب القواعد ، وتدعم التشريع بالدلائل ، وتحذروهم مغبة الكسل وتدفعهم الى العمل في تسوق وسرور ، وقد فصلته تفصيلا ، ونسقت تسيقا ، وجعلت من أمهات مسأله عناوين بارزة ، توحى بالمعلومات التي تسابق القارىء فتسبقة الى الاستقرار والثبات في الأذهان ، فكان بعهد الله - دروا هبة وكواكب درية ، تلفت النظر ، وتبهر السبل ، وتشد الهمم ، وتدعو الى العلم والعمل .

واتماما للفائدة أردفت كل باب بأسئلة وتمارين ، تثبت المعلومات وتعود الطلاب على أداء الامتحانات ، وتدعوهم الى تفهم ما يدرسون ، وتدير ما يستذكرون .

وبتمام هذا الجزء الرابع من الكواكب تكون قد تمت سلسلة الفقه المالكي من بدايته الى نهايته في مراحل المختلفة ، الاعدادية والثانوية . ولا يغوتنى أن أوجه شكرى الخاص الى الأساتذة والطلاب في الأزهر والعالم العربى والاسلامى وصاحب المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة الذين شجعونى على مضاعفة الجهد واتمام هذا العمل الطيب ، والشكر الوافر له أولا وأخيرا وهو حسبى ونعم الوكيل . والحمد لله حمدا كثيرا مباركا ، يوافى نعمه وفضله ، ويكافى مزيده وخيره ، وهو حسبى ونعم الوكيل .



## الباب الأول

### في القصاص واحكامه

**القصاص لغة :** يطلق على عدة معانٍ مرجعها الى انقضاء الشيء وتمايمه ، فيطلق على الأمر نحو : ( وقضى ربك ألا تمبدوا الا اياه ) أى أمر ، وعلى الأداء ، نحو : قضيت الدين ، ومنه ( فاذا قضيتم الصلاة ) وعلى الفراغ ، نحو : ( وقضى الأمر ) أى فرغ ، وعلى الفعل نحو : فاقض ما أت قاض ( وعلى الارادة ، نحو : ( فاذا قضى أمرا ) وعلى الموت نحو : ( فمنهم من قضى نحبه ) ومنه : ( ليقضى علينا ربك ) وعلى الحكم والالزام نحو : قضيت عليه بكذا .

**وشرعا :** حكم حاكم أو محكم بأمر ثبت عنده ليرتب على ما ثبت عنده مقتضاه .

**شرح التعريف :** حكم حاكم : الحاكم ما كان مفعلا من طرف السلطان — والمحكم ما كان مقاما من طرف الخصوم « وحكم ، المحكم لا يكون في جميع المسائل ، بخلاف حكم الحاكم بأمر ثبت عنده كدين وحبس وقذف وسرقة ونحو ذلك » ليرتب على ما ثبت عنده مقتضاه ، مثاله : لو ثبت عنده دين أو طلاق ، فالحكم تارة بالدين أو الطلاق ، ليرتب على ذلك النعم ، أو فراقها أو عدتها :

**تعريف الحكم :** هو الاعلام على وجه الالزام — والتقاضى هو الحاكم بالأمور الشرعية — أى من له الحكم ، حكم أو لم يحكم ، ولا يستحقه شرعا الا من توفرت فيه شروط مذكورة فيما يأتي :

**شروط صحة القصاص أربعة :**

١ - المدالة : أى كونه عند شهادة ولو حقيقا عند البجهور ( والمدالة تستلزم الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وعدم الفسق ) .

٢ - والذكورة : فلا يصح من أشى ولا خشي لقوله صلى الله عليه وسلم : «لن يفاح قوم ولو أمرهم امرأة» رواه أحمد والبخارى وغيرهما .

٣ - والفطنة : فلا يصح من بليد مغفل ينخدع بتحصين الكلام ، ولا يتنبه لما يوجب الأقرار أو الأفكار ، وتناقض الكلام فالفطنة : بورت أذهن وقوة ادراكه لمعاني الكلام .

٤ - والفقه : أى الصلم بالأحكام الشرعية التى ولى للقضاء بها ، ولو مقلدا لمجتهد عند وجود مجتهد مطلق .

وزيد للامام الأعظم شرط خامس ، وهو كونه قرشياً لأن النبى صلى الله عليه وسلم جعل الخلافة فيهم ، وقرش هو فهر ، وقيل هو النضر ، ولا يشترط أن يكون عباسياً ولا علويًا ، ولم يبق دليل على أن الأولى أن يكون عباسياً ، وقد اجتمعت الصحابة على خلافة الصديق . وهو تيمى ، ثم عمر بن الخطاب وهو عدوى ، ثم عثمان وهو أموى ، ثم على وهو هاشمى ، والكل من قرش ثم استقرت الخلافة فى بنى أمية ثم فى بنى العباس ، ثم اختلطت حتى جعلت فى المعتاق .

وجوبه حكم المقلد بقول مقلده : يجب على القاضى المقلد لغيره أن يحكم بقول مقلده أى بالراجح من مذهبه ، سواء كان قوله أو قول أصحابه ، لا بالضعيف ، ولا بقول غيره ، من المذهب ، والا ففض حكمه إلا أن يكون الضعيف مدرك ترجح عنده ، وكان من أهل الترجيح ، ومثله الفتى .

العمل بالضعيف : ويجوز لللسان أنه يعمل بالضعيف لأمر اقتضى ذلك عنده وقيل بل يقلد قول الغير إذا كان راجحاً فى مذهب ذلك الغير .

فإن قيل : ما فائدة ذكر الأقوال الضعيفة فى كلامهم إذا كان لا يجوز العمل بها ولا الفتوى ؟ قلنا : أمور ثلاثة :

١ - اتساع النظر والعلم بأن الراجح المذكور ليس بمتفق عليه .

٢ - ومعرفة مدارك الأقوال<sup>(١)</sup> فلن له الترجيح ترجيح ما ضعف لقوة المدرك عنده .

٣ - والمصل به في نفسه إذا اقتضت الضرورة ذلك .

هل يجوز عزل الخليفة ومن تولى امر غيره ؟ إذا ولي الخليفة مستوفيا للشروط فلا يجوز عزله إلا إذا خير وصفه ، كان طرأ عليه الفسق وظلم الناس ، بخلاف غيره من قاض ووال ، وكذا الوصي بعد موت الوصي . وجاز لسوكل عزل وكيله مطلقا ، ولا يجوز تمدد الخليفة إلا إذا اتسعت الأقطار وبسدت .

حتى يجب عزل الحاكم ؟ يجب أن يكون الحاكم سعييا بصيرا متكلما ابتداء ودواما ويجب عزله إذا كان أعمى أو أصم ، أو أبكم ولو طرأ عليه بعد توليته . وفقد حكمه إن وقع صوابا ، لأن انصافه بالثلاثة واجب غير شرط ، وفقد اثنين منها مضر ، لا يفقد به حكمه إذ لا تعقد ولايته بفقد اثنين ، وفي معاملته خلاف ، لا يظهر عدم صحتها ، لعدم انضباطه ، وأما فاقد الثلاثة فلا تصح معاملته لعدم تكليفه أن ولد كذلك ، وعجزه عن غالب الأحكام إن طرأت عليه بعد التكليف .

على من يتعين القضاء ؟ على ثلاثة : من اتعد في عصره باستيفاء شروط القضاء ، ومن خاف فتنة على نفسه أو ماله ، أو ولده ، أو على الناس إن لم يتول القضاء ، ومن خاف ضياع حق له أو لغيره لذل لم يتوليه .

ومعنى تعيينه ؟ بالنسبة للآخرين وجوبه وجوبا غير شرط ( بخلاف الأول فانه واجب وجوبا شرطيا تتوقف عليه الصحة بدليل أنه يجبر عليه ولو بالضرب ) وإذا وجب لتحصيل أمر واجب ، وقيل

(١) مدارك الأقوال : أدامها .

وأما بذل المال فى طلب ما لم يجب فحرام قطعاً وولايتة باطلة وقضاؤه مردود .

ما يحرم على القاضى والحاكم ونائبه : أخذ مال من أحد الخصمين : لأنه من أكل أموال الناس بالباطل وقد قال تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلّوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ) وقال أبو هريرة رضى الله عنه : « لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراى والمرئى فى الحكم » رواه أحمد والأربعة ( بخلاف أخذ مرتب من وقف على القضاء أو من بيت المال فلا يحرم ) وتقول هدية من أحد إلا أن يكون ممن يهديه قبل توليته القضاء لقراءة أو صحة أو صلة .

ما يتنبذ فى القاضى : كونه غنياً ، ورعاً لأنه مظنة للتزهد عن الطمع لما فى أيدى الناس ، كثير النزاهة والبعد عن شوائب الطمع وما لا يليق من سفاسف الأمور ، حليماً لأن الحلم مظنة للخير والكمال ، وسوء الخلق مظنة الشر والظلم وأذية الناس بشئ حق ، معروف النسب ، لأن مجهوله لا مصاب ويتسارع الناس فى الظن فيه ، وغير مدين ولا محدود ، لأن المدين منوط الرتبة عند الناس وأخط منه المحدود فى زنا أو سرقة أو غيرها ، وغير زائد الدهاء وهو جودة الذهن لأن زيادته ربما أدته للحكم بين الناس بالفراسة وترك التواهن الشرعية ، ومنع الركبين معه والمصاحبين له من غير حاجة إذ لا خير فى كثرة اجتماع الناس ، إلا للأحوال من خادم وكاتب وحاجب وشهود وشروط ونحو ذلك ، وتخفيف الأعران واقتصار على قدر الحاجة ، وإبعاد من يضره من أهل المصلحة والصالح بما يقال فيه من خير أو شر ، ليحمد الله على ما يقال فيه من خير ، ويتباعد عما يقال فيه من شر لأن وقع ، أو بين أنه لم يقع أو بين الوجه ، فقد يمترض عليه بفعل شئ وهو فى الواقع قد يكون واجباً عليه لضرورة اقتضته ، ويضره أيضاً بما يقال فى شهوده من خير أو شر ، ليقضى عنده أولى الخير ويعزل الأشرار .

ونسب : لأديب من أساء إلى القاضى بمجلس الحكم كان يقول له : حكمك باطل أو أنت تحكم بغير الحق أو تأخذ الرشوة ، أو لو كان لى جاء ، أو أعطيتك مالا لحكمت لى أو لقبنت شهادتى ونحو ذلك ، لافى نحو قوله : اتق الله أو خاف الله ، أو اذكر وقوفك بين يدى الله ، فلا يؤدبه بل يرفق ويقول له : رزقنا الله تقواه ونحو ذلك ، ومن الارفاق به أن يقول له : أنت قد لزمك الإقرار بالحق بقولك قد وفيت أو أرسل لى رسولا أو كتابا يدفعه للفلائى أو بقولك أن شهد على فلان فدعواه صحيحة ، وقد شهد عليك فلا يقبل منك تجريمه بعد ذلك ، أو تكولك عن البين أو ردك اليمين على المدعى وتحليفه ونحو ذلك . فإنى أساء إليه بغير مجلس الحكم فلا يؤدبه بل يرفعه لغيره أن شاء والعفو أولى ، ونسب للقاضى احضار العلماء فى مجلس الحكم لظهور الصواب أو مشاورتهم لذلك ، وهذا فى مشكلات المسائل ، وأما الضروريات فلا يحتاج فيها لذلك .

هل للقاضى ان يستخلف غيره ؟ له أن يستخلف غيره فى حالتين :  
 ١ - أن اتسع عمله لا أن لم يتسع فلا يجوز ، ولا ينفذ حكم من استخلفه الا أن ينفذه هو فى جهة بعيدة عنه بأعيال كثيرة يشق حضور الخصمين والشهود منها الى محل القضاء لا أن قربت فلا يجوز .  
 ٢ - أو أذن له السلطان فى الاستخلاف ولو لم يتسع عمله ، أو كان فى جهة قريبة .

ويشترط فى المستخلف أن يكون رجلا عدلا عالما بما استخلف فيه وإن لم يعلم جميع أبواب الفقه ، فالذا ولاء على الإنكحة فقد اشترط أن يكون عالما بمسائل النكاح وما يتعلق بها ، وإن استخلفه فى التسمية والموارث وجب عليه بذلك ، وهكذا ، ولا يصح أن يستخلف جاهلا بما ولى فيه .

عزل الخليفة : وإذا أذن للقاضى فى الاستخلاف واستخلف فلا ينزل الخليفة بموت من استخلفه ، وكذا أن جرى العرف بالاستخلاف لأن الأذن فى ذلك أو جريان العرف به كإله مولية من السلطان فلا ينزل

٣ - ومن أساء الى مفت كقوله له : أنت تفتى بالباطل أو يهواك  
بموت القاضى المستخلف له ، وأما ان استخلف لاتساع عمله بجهة بعيدة  
فينزل بموت من ولاء •

ولا ينزل غير خليفة القاضى المأذون له فى الاستخلاف من قاض  
ووال وعامل بموت من ولاء من الأمراء ولو كان الذى ولاء هو  
الخليفة •

والحاصل : أذ الخليفة أو غيره اذا استخلف قاضيا أو غيره لم  
ينزل المولى بموت من ولاء ، الا خليفة للقاضى بجهة بعلت لاتساع  
عمله ، فانه ينزل بموت القاضى الذى ولاء ، واذا عزله من ولاء فانه  
ينزل قطعا وأما السلطان فلا ينزل ان أثرب وصفه اذا ولى مستجيبا  
لشروط الخلافة ارتكا لأخف الضررين ، وهذا ما لم يكفر والا وجب  
عزله كما تقدم •

متى لا تقبل شهادة القاضى ؟ اذا شهد عند قاض آخر أنه قضى  
كذا ، سواء شهد بذلك قبل عزله أو بعده ، لأنه شهادة على فعل  
نفسه وهى باطلة ، وأما الاخبار فيقبل منه قبل العزل لا بعده •  
والحاصل أن اخباره بذلك ان كان على وجه الشهادة لم يقبل مطلقا  
وان كان على وجه الاعلام فيقبل قبل العزل لا بعده •

ما يجوز للخصمين : يجوز لهما تحكيم رجل بشروط أربعة :  
١ - أن يكون عدل شهادة ( بأن يكون مسلما حرا بالغ عاقلا  
غير فاسق ) •

٢ - وغير أحد الخصمين المتداعين ، بحيث يحكم لنفسه أو  
عليها ، ولا يجوز تحكيم الخصم فان وقع مضى ان كان صوابا ، وقيل  
يجوز ابتداء ، قال ابن عرفة : والتول بعدم مضيه مطلقا لا أعرفه •

٣ - وغير جاهل ، بأن يكون عالما بما حكم به اذ شرط الحاكم  
أو المحكم العلم بما يحكم به ، والا لم يصح ولم ينفذ حكمه •

٤ - وأن يكون تحكيمه فى مال من دين وبيع وشراء ( فله الحكم  
بشئ ما ذكر أو بعدم ثبوته ، ولزمه ، وعدم لزومه ، وجوازه •  
وعلمه ) وجرح ولو عظم كجائفة وآمة ومنقلة وموشحة وقطع لنحو يد •

ما لا يجوز التحكيم ٤ : الجلد ، كتحصاص فى النفس<sup>(١)</sup> أو جلد أو رجم ، والقتل فى ردة أو حراية ، واللعان ، والولاء لشخص على آخر والنسب ، والطلاق ، وفسخ النكاح ونحوه ، والعق والرشد والسفه ، وأمر شخص غائب ما يتعلق بماله وزوجته وحياته وموته ، والجس والعقد مما يتعلق بصحته وفساده ، لأن هذه الأمور لما يحكم فيها القضاء ، فلا يجوز التحكم فيها لتعلق الحق فيها بمير الخصمين ، فهو أما لله تعالى كالحدود<sup>(٢)</sup> والقتل<sup>(٣)</sup> والعق والطلاق<sup>(٤)</sup> وأما الأذى كاللعان والولاء والنسب ، ففي اللعان حق الولد بقطع نسبه ، وفى الولاء والنسب ترتيب أحكامهما من نكاح وعلمه ، وارث وعلمه وغير ذلك على الذرية التى ستوجد .

فإن حكم المحكم فى هذه الأمور التى لا يجوز له الحكم فيها بأن جمل فيها حكما فحكم صوابا مضى حكمه<sup>(٥)</sup> ولا ينقض لأن حكم المحكم يرفع الخلاف ، وأدب لافتياته على الحاكم ، ومحل تأديبه أن يفد حكمه بأن اقتصر أو حدد أو طلق لا بمجرد قوله حكمت ونحوه . ولا يجوز تحكيم غير عدل ، لكن إن كان كافرا فلا يضى قطعا . وكذا إن كان صبيا لا تمييز له أو كاذب مجنونا . فإن كان مميزا أو امرأة أو فاسقا أو عبدا فقال أصبح يضى مطلقا ، وقال مطرف لا يضى مطلقا وقال أشهب يضى فى غير الصبى<sup>(٦)</sup> وقال ابن الساجشوان يضى فى غير الصبى والفاسق وأما هما فلا يضى<sup>(٧)</sup> .

وإن كان خصما فلا يجوز لكنه إن وقع مضى لأن كان صوابا ، وقيل

---

(١) إلا فى الأطراف لأنه تقدم أنه يحكم فيها ، ودخل فى الحدود قطع السرقة فلا يحكم فيه — والحاصل أنه يحكم فى الأموال والجراحات عندها وخطئها ، لا فى الحدود ومنها قطع اليد فى السرقة ولا فى النفوس .

(٢) لأن المقصود من الحدود الزجر وهو حق الله .

(٣) لأنه إما لردة أو حراية وكله حق لله لتعدى حرمانه .

(٤) لأنه لا يجوز رد العبد إلى الرق ولو رضى بذلك ، — كذا الطلاق البائن لا يجوز رد المرأة إلى العصمة ولو رضت بذلك .

(٥) وأما إن لم يصب فعله الضمان .

(٦) لأن البالغ عنده كمال العقل .

(٧) عدم مخبئه فى الفاسق لعدم دبانته فالحق بالصبى .

في يجوز ابتداء • وقال ابن عرفة : والقول بعد مضيه مطلقا لا أعرفه ،  
وقد تقسم ، وإن كان جاهلا فلا يجوز تحكيكه ، فإن حكم فلا يضي  
حكمه وقد تقدم أيضا •

وجاز لحاكم أو محكم : خفيف عرير بمسجد ولو ضربنا خفيفا  
شأه عدم البخاسة ، ولا يجوز حد بمسجد ولا تعزير تقيل خشية  
خروج نجاسة منه •

ما يجوز للقاضي اتخاذ حاجب وبواب<sup>(١)</sup> يجب الدخول بلا حاجة  
وتأخير من جاء بعد غيره حتى يفرغ السابق من حاجته ، وعزل من ولاه  
بمحل لمصلحة اقتضت عزله ، ككون غيره أفتق أو أقوى منه ، وإذا عزله  
يراه ، بأن يقول للناس : ما عزلته لظلم ولا جنة ، ولكن رأيت من هو  
أقوى منه على القضاء ، كما وقع لشرحبيل لما عزله عمر ، فقال أمن  
سخط يا أمير المؤمنين ؟ فقال : لا ، ولكن وجلت من هو أقوى منك ،  
فقال إن عزلك لي عيب فأخبر الناس بعذري ، ففعل ، وهذا ما لم يكن  
عزله لأجل ظلم فلا يبرئه بل له إظهاره إن خف ، فإن كثر تمنع إظهاره  
خشية توليته مرة أخرى من غير من عزله ، وجاز للقاضي تولية وعزل  
لمصلحة ولو بغير ولايته ، بخلاف الحكم فلا يحكم إلا إذا كان بولايته  
لا بغيرها ، ولو كان الخصم من أهل ولايته كما يأتي آخر الباب •

من يجب على القاضي ترتيبهم :

- ١ — كاتب يكتب وقائع الخصوم •
- ٢ — ومزك يخبره بحال الشهود الذين يشهدون على الخصم من  
عدالة وغيرها سرا ، فالمراد بالمزكي مزكي السر •
- ٣ — وشهود يشهدون على الاقرار من الخصم إذا أقر عنده ، وقيل  
يندب ترتيب من ذكر •

---

(١) أي مدلين ، والمراد بالحاجب بواب المحل الذي يجلس فيه ،  
والمراد بالبواب الألام لباب البيت •



٤ - وترجمان وهو الذى يخبر الحاكم بمعنى لغة الخصم ، ويخبر الخصم بمعنى كلام القاضى عند اختلاف اللغة ، ويكفى الواحد لى رتبة القاضى . وأما غير المرتب بأن أتى به أحد الخصمين أو طلبه القاضى للتبليغ فلا بد فيه من التعمد ، لأنه صار كالشاهد ، وقيل لا بد من تعمده ولو رتبة القاضى ، ويشترط العدالة فى الأربعة كالمحلف الذى يحلف الخصم عند توجه اليمين عليه ويكفى فيه الواحد<sup>(١)</sup> .

بماذا يبدأ القاضى فى أول ولايته ؟ يبدأ بالكشف عن الشهود المرتبين للقضاة السابقين ليعتق من كان منهم عدلا عارفا ، ويترد من كان بخلاف ذلك كالمسجونين<sup>(٢)</sup> لأن السجن عذاب فينظر فى حالهم فمن استحق الإفراج عنه ككونه معسرا خلى سبيله ، ومن وجب عليه يمين حلفه ، ومن استحق الإبقاء أبقاه ، فأولياء الأيتام من وصى أو مقدم ، هل هو مستقيم فى تربيتهم والتصرف فى شأهم ، لأن اليتيم قاصر عن الرفع للحاكم ، فالكشف عن مالهم ألهم عليه وصى أم لا ، ثم يأمر مناديا ينادى بمنع معاملة يتيم وسفيه من بيع أو شراء منه أو له ومداينته ، ومن عامل يتيما أو سفيا الأولى له فليرفعه إلينا لنولى عليه من يصون ماله ، والا فهو مردود . ثم ينظر فى الخصوم فيبدأ بالأهم فالأهم ، فالمسافر يقدمه على غيره لضرورة سفره ولو تأخر فى المجيء عن غيره ويقدم ما يخشى فواته لو قدم غيره عليه لضرورة الفوات فإذا اجتمع مسافر وما يخشى فواته قدم الأهم منهما ، ومثل ما يخشى فواته الطعام الذى يتغير بالتأخير والتكاسح والفساد يفسخ قتل الدخول فإذا فرغ من المسافر أو ما يخشى فواته أو لم يوجد قدم الأسبق فى المجيء إليه على للتأخر مجيئه وإن لم يكن أحدهما أو أحدهما سابقا بأن جاء مما أو جمل الأسبق أقرع بينهما أو بينهما فمن خرج اسمه بالتقديم قدم . ما ينبغى للقاضى عمله : أن يفرد يوما أو وقتا للنساء كبعد العصر ولو مع رجال ، لأنه أسترهن ، والمفنى والمدرس كالقاضى فى

(١) وقال خليل : والمترجم كالمحلف ، أى يكفى الواحد فيهما ، ولكنه كثيرا ما يخالف اصطلاحه .

(٢) سواء كانوا مسجونين فى الدماء أو غيرها لكن يقدم المسجونين فى دعاوى الدماء لأنها أول ما يقضى فيها يوم القيامة .

كل ما تقدم<sup>(١)</sup> ، وألا يحكم وكذا لا يفتى المفتى ولا يدرس المدرس مع وجود ما يدهش العقل كبرض وضجر وخوف وضيق نفس لتقوله صلى الله عليه وسلم : ( لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان ) متفق عليه ومضى حكمه أن حكم مع ما يدهش ، ولا ينقض إلا أن يعظم المدهش فلا يجوز معه حكم قطعا وليتعقب ، وأن يسوى بين الخصمين ولو مسلما وكافرا ، لأن التسوية من العدل .

من يجب على القاضي تعزيره :

١ - شاهد الزور ، وهو من شهد بما لم يكن يعلمه ولو صادف الواقع ، والتعزير يكون في ملا من الناس بضرب مؤلم مع النداء عليه بأن هذا شاهد زور ، وطواف به في الأسواق والأزقة لاشهار أمره ، وارتياد غيره ، ولا يمزره بخلق لحيته وألا تسخيم وجهه بطن أو مسواد<sup>(٢)</sup> ، ثم لا تقبل له شهادة ولو قاب وحسنت توليته اتفاقا أن كان حين شهادته ظاهر المدالة ، وعلى أحد المترددين أن لم يكن ظاهرهما ، وقيل بالعكس ، والقاضي إذا عزل لجنحة فلا تجوز توليته بعد ولو صار أعدل أهل زمانه .

٢ - ومن أساء إلى خصمه في مجلس القضاء بتقييح قول ، نحو فاجر وظالم وفاسق وكذاب ، وأولى ما كان أعظم من ذلك كالسب التقييح ، ولا يحتاج في ذلك لبينة ، بل يستند في ذلك لعلمه<sup>(٣)</sup> ، لأن مجلس القضاء يصان عن ذلك ، والحق في ذلك أنه لا يجوز للقاضي تركه ، وأما في غير مجلس القضاء فلا بد من الثبوت ببينة أو اقرار .

(١) فيقدم المسافر وما يخشى فواته فلا يسبق لم اقرع ، وينبئ أن يفرد النساء بوقت أو يوم ، وكذا أرباب الحرف كالحجاز والطحان .  
(٢) السخام بضم السين وهو اللسان اللاصق بأواني الطبخ . وقيل له خلق لحيته وتسخيم وجهه ، لقول عمر بن عبد العزيز : تحدث للناس اقضية على حسب ما أحدثوه من الفجور والبعد ، قال ابن مرزوق : وهو ظاهر المتن .

(٣) اعلم أن هذه المسائل الأربع . وهي : تأديب القاضي لن أساء إليه أو إلى خصمه أو إلى الشاهد أو إلى المفتى بمجلسه مستند لعلمه تزداد على قولهم : لا يجوز للقاضي أن يستند لعلمه إلا في التعديل والتجريح .

ونحو ذلك .

٤ - ومن أساء الى شاهد كقوله له أئت مزور أو تشهد بالزور ، لا يميز بقوله لمن شهد عليه شهدت بباطل ، بخلاف زور ، لأنه لا يلزم من الباطل الزور ، إذ الباطل أعم من الزور ، لأن الباطل بالنسبة لعلم الشاهد ، فقد يشهد بشيء يعلمه ويكون المدعى عليه قد قضاه أو أحيل عليه به ، أو أبرئ منه أو عفى عنه ، ولا ضرر على الشاهد بذلك ، بخلاف الزور فإنه تعمد الإخبار بما لم يعلم ، ولا يميز بقوله لخصمه كذبت أو ظلمتني وبخلاف كذاب أو ظالم كما تقدم .

من يقدم للقاضي : يجب على القاضي أن يأمر المدعى ابتداء بالكلام . بإقامة دعواه . والمدعى هو الذي تجرد قوله عن أصل أو مذهب عرفا يصدق حين دعواه . فلذا طلبت منه البينة لتسديقه . كطالب دين على آخر أو جناية أو ادعى على غيره بفعل من الأفعال كطلاق أو عتق أو قذف فإن الأصل والمذهب عدم ما ذكر .

وانما يأمر المدعى إذا علمه ولو بقوله لهما : من المدعى منكما ؟ فقال أحدهما : أنا ، وسلم له الآخر ، والا يعلم المدعى منهما بأن قال كل : أنا المدعى ، فالجالب لصاحبه عند القاضي هو الذي يؤمر بالكلام ابتداء ، لأن الشأن أن الجالب هو الطالب ، والا يكون جالب بأن جاء معا أقرع بينهما ، فمن خرج سهمه بالتقدم قدم .

ما يطلب من المدعى امران :

١ - أن يدعى بعلوم محقق ، من مال أو غيره ، نحو لي عليه دينار من قرض أو بيع ، واحتراز بعلوم عن نحو لي عليه شيء . وبمحقق عن نحو قوله : في ظني أو أظن أن لي عليه كذا .

٢ - وأن يبين السبب كالقرض والبيع والنكاح والقمب والمسرقة ، فإذا لم يبينه سأل الحاكم عنه وجوباً - وجعل يباين للسبب من تمام صحة الدعوى هو الراجح ، وقيل ليس هو من تمام صحتها ، فإذا ادعى بمجهول ، أو بعلوم غير محقق ، أو لم يبين السبب لم تسمع دعواه ، كأظن أن لي عليه ديناراً لعدم تحقق المدعى به ولو قال أظن ظناً قوياً

وما يأتي من أن البات يعتمد في يمينه على الظن القوي فذلك في اليمين  
وما هنا في الدعوى ، والأولى أن يقال انه مشى هنا على قول  
وهناك على قول ، وإذا لم تسمع دعواه يطلب من المدعى عليه جواب إلا أن  
يدعى نسيان السبب فيعذر بذلك وتسمع دعواه ، فيطلب الجواب من  
المدعى عليه ، بخلاف قوله لا أئينه أو لا أعرفه ، ويتهم المدعى عليه<sup>(١)</sup> ،  
وغير المال كالطلاق والنكاح لا يبين فيه السبب .

متى يطلب الكلام من المدعى عليه ؟ بعد أن يذكر المدعى دعواه  
على ما تقدم بأمر القاضى المدعى عليه بالجواب ، والمدعى عليه هو من  
ترجح قوله بمعهود شرعى ، كالأمانة ( فاته عهد شرعا أن رها يصدق في  
قوله كالوديع وعامل القراض والمساقاة ) أو أصل كالمدين فان الأصل  
عدم الدين ، كذا الحرية لأنها الأصل ، فان ادعى شخص على غيره  
بأنه رقيق فعليه البيان ، والأصل في معلوم اللرق عدم الحرية ، فان  
ادعى العتق فعليه البيان .

وجواب المدعى عليه اما باقرار أو انكار ، فان أقر فللمدعى الاشهاد  
عليه وللحاكم أن يغفل للمدعى تنبيهه اليه ، بأن يقول للمدول : اشهدوا  
بأنه أقر ، وان أنكر قال القاضى للمدعى : ألك بينة تشهد لك عليه ،  
فان تقاها بأن قال : ليس عندي بينة فللمدعى طلب حلف المدعى عليه  
المنكر ، سواء ثبتت بينهما خلطة من معاملة أو غيرها أو لم تثبت خلطة  
بدين أو تكرار بيع ، وقيل ليس له استخلافه اذا ثبت بينهما خلطة  
بذلك ولو بامرأة ، وهو الذى مشى عليه الشيخ ، وهو ضعيف .

فان حلف المدعى عليه بعد أن طلب منه المدعى اليمين برىء ، وليس  
للمدعى أن يطالبه بشيء ولا تقبل له بينة بعد ذلك إلا لعذر ، كنسيانه  
لها عند تحليفه المدعى عليه ( وحلف ان أراد القيام بها أنه نسيها )

---

(١) أى فان لم يبين السبب لم تسمع دعواه إلا ان يدعى نسيانه  
او يتهم المدعى عليه كأظن انك سرقت لى كذا أو خصبته منى أو فرطت  
فيه حتى تلف فتسمع دعواه وتتوجه اليمين على المتهم على القول المشهور  
إذا أنكر ، فقله اظن فيه ذكر السبب لكن لا على وجه البيان بل الظن ،  
والسرقة مثلا سبب للمدعى به لكنه مظنون لا محقق .

أو عدم علمه بها قبل تحليفه فله اقامتها ويحلف وكذا اذا ظن انها لا تشهد له أو انها دانت أو نالت الدعوى لا تثبت الا يشاهد من فطلب منه الثاني ، فقال ليس عندي الا هذا وحلف المدعى عليه يمينا لرد شهادة هذا الشاهد ، فوجد ثانيا ، كأن نسيه أو لم يعلم به فله أن يقيه ويضمه للأول .

أعذار المدعى عليه : وإن أقام المدعى بينة أعذر المدعى عليه ، بأن يسأله القاضي بعد سماع بينة المدعى : أبقيت لك حجة وعذر في هذه البينة ؟ فإذا قال نعم لى حجة وسئل في هذه البينة أنظره القاضي ليأبأ باقامة البينة بها بالاجتهاد منه فليس للانتظار حصد معين ، وإنما هو مودول لاجتهاد المحكم ، ثم اذا لم يأت بحجة دلتية شرعا حكم عليه بتقضي الدعوى من مال أو غيره ، كما يحكم اذا نفي حجته وقال : لا حجة عندي ، وحكم بجزء بعد انظاره ، وسجل التعميض ، أي كتبه في سجله ، بأن يكتب فيه : انا طلبنا منه حجة في البينة وأنظرناه فلم يأت بها فنكسنا عليه ، فلا تقبل له حجة بعد ذلك ، وفائدة التسجيل مخافة أن يدعى أنه باق على حجته وأن القاضي لم ينظره .

وإن لم يجب المدعى عليه باقرار ولا افكار حبس وضرب ليجيب ، فإن استمر على عدم الجواب حكم عليه بالحق بإزيمين من المدعى ، لكن اليهين فرع الجواب وهو لم يجب . وإن أكر المدعى على المعاملة من أصلها فقال لا معاملة بيني وبينه فأقيمت عليه البينة بالحق المطلوب فأقام بينة تشهد له بالقضاء لم تقبل بينته بالقضاء لذلك الحق ، لأن افكاره المعاملة تكذيب لبينته بالقضاء ، بخلاف قوله لا حق لك على فأقام عليه بينة به فأقام هو بينة بالقضاء فتقبل ، لأنه لم ينكر أصل المعاملة ، وإنما أكر الحق المطلوب منه فقط ، وليس فيه تكذيب لبينته بالقضاء ، وكل دعوى لا تثبت الا بطلين فلا يمين على المدعى عليه بمجردا ، وذلك كشكاح وطلاق وعق وخذف وقتل ، الا أنه يقيم المدعى

شاهدا واحدا ويجوز عن التالي فتوجه اليمين على المدعى عليه لرد شهادة الشاهد عليه (١) .

الذين لا اعداد فيهم اربعة :

١ - شاهد الاقرار بمجلس القاضى لمشاركة القاضى فى سماع الاقرار فلو أعذر فيه لكان اعدارا فى نفسه .  
٢ - ومن يخشى منه الضرر على من شهد عليه ، أو على من جرح بينته .

٣ - ومن يخبر القاضى سرا بمداة الشهود أو تبرئهم ، وليس على الحاكم تسميته ، بل لو سئل عنه لم يلتفت للسائل .  
٤ - والقاتل فى العدالة يغير عدالة للشهود عليه ، أو قرابة للشهود له ، وأما هذا فيمنس .

والذين لا يجوزهم القاضى (٢) خمسة :

١ - مدعى الدم ، كان يدعى انسان على آخر بأنه قتل وليه عمدا وله بينة بذلك فانظره القاضى لياتى بها فلم يأت بها فلا يجوز ، فمتى أتى بها حكم بقتل المدعى عليه .

٢ - ومدعى للقتل على سيده المنكر وقال عندى بينة فانظره لها فلم يأت بها فلا يجوز . بل متى أقامها حكم بمقتله .

(١) أى إذا أقام المدعى شاهدا فقط توجهت اليمين على المدعى عليه لرد شهادة الشاهد ، فإن حلف ترك وإن نكل حبس ، فإن طال حبسه سين ، ومحل توجهها على المدعى عليه ليس غير تكاح كعتق وطلاق ، وأما فى التكاح فلا توجه ، كان ادعى أن فلانا زوج ابنته ، فانكر أبوها فأقام الزوج شاهدا ، فلا يمين على أبيها لرده ، ولا يثبت التكاح .

(٢) أى اتفاقا ، ولو حكم بالتمجير بطل حكمه ، وضابط ذلك فى غير مسألة الدم أن كل حق ليس للمدعى اسقاطه بمد ثبوته فإن الحكم بالتمجير لا يقطع الحاجة فيه ، وقولنا فى غير الدم ، وأما هو فلولى الدم اسقاطه ان لم يكن القتل غيلة ، والا فليس لولى اسقاطه لأنه حق الله فالضابط يشمل .

٣ - ومدعية الطلاق على زوجها وأخذ لها بينة بذلك ولم تأت بها فلا يحجزها فتى أقامتها حكم بطلاقها .

٤ - ومدعى الحبس على الواقف أو واضع اليد المنكر ، وقال لى بينة على وقفه فأقره الحاكم فلم يأت بها فلا يحجزه فتى أتى بها حكم بالوقف .

٥ - ومدعى النسب وأنه من ذرية فلان وله بذلك بينة فإن لم يأت بها بعد الانظار لم يحكم بتعجيله وهو باق على حجته متى أقامها حكم بنسبه ، فهذه المستثنيات إنما هي مفروضة فى كلام الأئمة فى الطالب ، وأما المطلوب وهو المدعى عليه فيحجزه فيها وفى غيرها كما ذكره بعضهم .

من لا يحكم له الحاكم ؟ ولا يحكم الحاكم لمن لا يشهد له كايه وإبنه وأخيه وزوجه وجاز أن يحكم عليه ، وكذا لا يحكم على من لا يشهد عليه كمدونه . وجاز أن يحكم له ، باقرار المدعى عليه له فى مجلسه لاختياره فلا اكراه فيجوز أن يحكم حينئذ اذ لا يتهم القاضى اذا أقر الخصم اختياراً (١) .

من يهرهم الحاكم بالصلح ؟ يأمر الحاكم فلاناً فوى الفضل كاهل العلم عند مخاصمتهم والأقارب عند مخاصمة بعضهم بعضاً بالصلح لأنه أقرب لجميع الخواطر ، وتآليف التفرق المعلوم شرعاً ، بخلاف القضاء فإنه أمر يوجب الشحناء والتفرق ، فإن خشى الحاكم تفاقم الأمر واثبتداد العداوة بين المتخاصمين وجب ألهمهم بالصلح سدا للفتنة .

من ينبغي حكمه ؟ لئذ حكم جائر فى أحكامه ، وهو الذى يميل عن الحق عمداً ، ومنه من يحكم بمجرد الشهادة من غير نظر لتعديل ولا تبرير فينقضه من تولى بعده ، ولا يرفع الخلاف ولو كان ظاهر الصحة فى ظاهر الحال ، ما لم تثبت صحة باطنه كما قال ابن رشد ،

---

(١) فلم أن قوله ( ولا يحكم الخ ) فيما إذا كان الحكم يحتاج لبينة لأنه الذى يتهم فيه بالتساهل فى الحكم لمن ذكر .

وقبذ حكم جاهل لم يشاور العلماء ولا يرفع الخلاف ولو كان ظاهره الصحة ، لأن الحكم بالحسد والتفتين لا يفيد ، فإن ثبت صحة باطنه لم ينقض كالجائر ، وقيل ينقض مطلقا ، فإن شاور العلماء تعقب فما كان خطأ تبذ ، ومضى المصوب ، وهذا قال الشيخ تبعا لابن عبد السلام ، والكلام في الجاهل المبطل والذي قاله ابن يونس واللخني والمنيطي وابن عرفة وغيرهم أن محل تعقبه أن لم يشاور العلماء ، فإن شاورهم مضى مطلقا ولم يتعقب ، وظاهر كلامهم أن هذا هو المنهج وما مضى عليه الشيخ ضعيف (١) .

ولا يتعقب حكم العدل السالم ، أى لا ينظر فيه من تولى بعده لئلا يكثر الهرج والخصام المؤدى الى تفاقم الأمر والفساد ، وحمل عند جهل الحال على العدالة لأن ولاء عدل .

متى يرفع الحكم الخلاف : يرفع حكم العدل العالم بالخلاف الواقع بين العلماء وكذا غير العدل السالم أن حكم صوابا كمن تقدم فانه يرفع الخلاف ولا ينقض وكذا المحكم ، والمراد أنه يرتفع الخلاف فى خصوص ما حكم به ، ولا يتعدى لمائل ، فإذا حكم بفسخ عقد أو صحته لكونه يرى ذلك لم يجز لتقاضى غيره يرى خلافه ولا له نقضه ، ولا يجوز لمقت علم بحكمه أن يفتى بخلافه . وإذا حكم حاكم بصحة عقد لكونه يراه وحكم آخر بفساد مثله لكونه يراه صار كل منهما كالجميع عليه فى خصوص ما وقع السك به ، ولا يجوز لأحد نقضه ولا له نقضه . قال عمر (رضى الله عنه) فى المسألة الصمارة : ذاك على ما قضينا ، وهذا على ما تقضى ، ولم ينقض حكمه للأول .

هل يرتفع الخلاف فيما بنى عليه الحكم كما لو قال انسانة فى مسجد جامع بناه غير العتيق : لأن صحت الجمعة فى مسجدى هذا فببدي فلان حر ، فرفع العبد أمره لحضنى يرى صحة تعدد الجامع فحكم

(١) ويمكن أن يقال وجاهل أى غير عدل لم يشاور فان شاور تعقب لأن عدم عدالته يؤدى الى الحكم بغير ما دله العلماء عليه ويبعد أنه حينئذ ينون جائرا فهو داخل فيما قبله ألا أن يقال : البار المتقدم بجمل على العالم . وهذا جاهل فاسق فتأمل .



بمقتضى ، فالعق محل الحكم فيرتفع فيه الخلاف قلما ، وأما صحة الصلاة فيه للمالكي وغيره فهل يرتفع فيها الخلاف أيضا ؟ أفتى الناصر القفاني برفعه ، وسلمه له المتأخرون عنه ، ونيه نظروا ، إذا حكم الحاكم بالعق لكوفة يرى صحة الجومة لا يستلزم الصحة عند غير الحاكم في ذلك المسجد ، إذ حكمه بالتق لا يتعلل لصحة الجومة . ففتواه رحمه الله غير صواب .

**حكم الحاكم لا يدل خروجه من الموضع :** بجيب لو اطلع الحاكم عليه ما حكم فحكمه وإن كان صحيحا في ظاهر الحال إلا أنه يلزم عليه في الباطن فصل المرام ، فعلمه المذكور لا يدل ذلك المرام ، كما لو ادعى إنسان على رجل يدين دينه باطلة وأقام عليها بينة زور ، فطلب الحاكم من المدعى عليه تجريبا فلم يقدر على تجريبها فحكم له به ، فالحكم صحيح في الظاهر ، وإن لا يدل للمدعى أخذ ذلك الدين في الواقع ، قال صلى الله عليه وسلم : إنما أنا بشر ، وأنه يأتيني الخصم قلل بمضكم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق فأنقض له بذلك ، فمن قضيت له بحق مسلم فأنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليركها متفق عليه .

وكذا إذا لم يتم المدعى بينه فطلب الحاكم من المدعى عليه اليمين فردها على المدعى فحلف كاذبا ، ومثل ذلك لو ادعى على المرأة بأنها زوجته وهو يعلم بأنها ليست زوجته له وأقام على ذلك بينة زور فطلب الحاكم منها تجريبا فعجزت فحكم له ، فلا يجوز له وطؤها لعلمه بأنها ليست بزوجته ، وإن كان حكمه صحيحا في ظاهر الحال ، وقال الحنفية يجوز له وطؤها ، وكذلك لو طلق رجل زوجته بائنا فرغمته للحاكم وعجزت عن إقامة البينة النزعية ، فحكم له بالزوجية وعدم الطلاق لم يدل له وطؤها في الباطن لعلمه بأنه طلقها وهكذا .

**وحكم الحاكم لا يرفع الخلاف** وبجيب نقضه في أربع مسائل :  
 ١ - إذا خالف أجماعا ، كما لو حكم بأن الميراث كله للأخ دون الجد فهذا خلاف الإجماع لأن الأمة على قولين : المال كله للجد ،

أو يقاسم الأخر ، وأما حرمان العبد بالكلية فلم يقل به أحد من الأئمة .  
 ٢ - أو خالف نساء ، كأن يحكم بالشفعة للجار ، فإن الحديث الصحيح وأرد باختصاصها بالشريك دون الجار ولم يثبت له معارض صحيح ، وكأن يحكم بشهادة كافر على مثله أو على مسلم لأنه مخالف لقوله تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم » .

٣ - أو خالف قياسا جليا . وهو ما قطع فيه بنى الفارق كقياس الأمانة على العبد في القتول على من أعتق نصيبه منه أحد الشرعيين . وهو موسر فإن حكم بعدم التمديم في الأمانة نقض .

٤ - أو ضعف دليله كالحكم بنور المدلول أو لأقواله الضعيفة المردودة في مذهبه ومن ذلك الحكم بتوريث ذوي الأرحام والشفعة للجار . واستسماء العبد<sup>(١)</sup> إذا أعتق بعض الشركاء فيه نصيبه منه . وهو مسر . فينقض ما خالف الإجماع وما عطف عليه وجوبا منه ومن غيره ، وتقدم أن المدل المسالم لا تعقب أحكامه . ولكن إذا ظهر منها شيء مما تقدم نقض . وأما الجائر والجاهل فتعقب أحكامهما . وينفك منها ما ليس بصواب ، ويمضي ما كان صوابا . والصواب ما وافق قول مشهورا أو مرجحا ولو كان لأرجح خلافه .

وإذا نقض يبين الناقض السبب الذي نقض الحكم من أجله : لئلا ينسب الناقض للجور والهوى بنقضه الأحكام التي حكم بها القضاة . حكم الحاكم لا يتوالت على قوله حكمت : بل كل ما دل على الزام فهو حكم وإن لم يقل حكمت ، قول الحاكم : نقلت ملك هذه السلعة لزيد . أو ملكتها لمصها ونحو ذلك حكم . وكذا فسخت هذا العقد من تكاح أو بيع أو أبطلته أو رددته أو قررت ، ونحوها من الألفاظ الدالة على نفي أو إثبات بعد حصول ما يجب في شأن الحكم من تقدم

(١) أي طلب السعي من العبد لجميع المال الذي يعتق به والمعنى أن الشريك المقتضى إذا كان مسرعا وثقنا لا يكمل عليه فحكم على العبد حاكم بالسعي وبأنى للشريك الذي لم يعتق بقيمة نصيبه نقض حكمه .

دعوى وإقرار أو ثبوت بينة • وإصدار وثيقة • وهو معنى قولهم :  
( لا يد للحكم من تقدم دعوى صحيحة ) وصحتها تكونها تقبل وتسمع  
ويترب عليها مقتضاها من إقرار أو بينة عدول الى غير ذلك • ومن ذلك  
خذه فاقبلوه أو حمله • أو عزوه •

ما لا يكون حكما : قوله فى أمر رفع اليه ( كتزويج المرأة نفسها  
بلاولى وكبيع وقت نداء الجسة ) لا أجزئه • فهذا لا يكون حكما  
ولا يرفع خلافا • لأنه من باب الفتوى كما قال ابن شاس • فلفظه الحكم  
بما يراه من مذهبه • وكذا لو أفتى فى حكم سئل عنه بأن قيل يجوز  
كذا أو لا يجوز ؟ فأجاب بالجواز أو عدمه • فلا يكون افتاؤه حكما  
يرفع الخلاف لأن الافتاء اخبار بالحكم لا الزام •

والحق أن قول الحاكم لا أجزئه لأن كان بعد تقدم المدعى فهو  
حكم يرفع الخلاف • وإن كان مجرد اخبار كما لو قيل له لأن امرأة  
زوجت نفسها بلاولى فقال : لا أجزئه • فهو من الفتوى وعبرة الخرى  
تشير الى ذلك وقال ابن عرفة : مقتضى جملة فتوى أن لمن ولى بعده  
أن ينقضه ضرورة أنه لم يحكم به الأول • والظاهر أنه لا يجوز للثانى  
نقضه •

حكم الحاكم فى نازلة قد لا يتعدى لمائل لها : بل أن تجدد المائل  
فلاجتهد منه أو من غيره لأن كان من أهل الاجتهاد • فإن كان مقلدا  
فليحكم بما حكم به من راجع قول مقلده • ولفظه من أبواب المذاهب  
أن يحكم بضده كما لو حكم مالكي بفسخ نكاح من زوجت نفسها  
بلاولى ثم تجدد مثلها فرفضت الأخرى لحنفى فإله يحكم بصحته •  
وكل منهما ارتفع فيها الخلاف ولم يجز لأحد نقضه •

ومعنى لا يتعدى لمائل : أى ولو فى الذات المحكوم فيها أولا •  
كما اذا فسخ نكاح من زوجت نفسها لكونه يرى ذلك ثم زوجت نفسها  
بعد الفسخ لنقض ذلك الزوج بلاولى • فإله مريض للاجتهد منه أو

من غيره ، فله تصحيح الثاني ، ان تغير اجتهاده ، ولغيره كالجنى الحكم بحجية ، ويرتفع الخلاف أيضا .

وكان حكم في نازلة بمجرد الفسخ دون التأيد ، وان كان يرى حينئذ ببقاء الفسخ تأييد التحريم كفسخ لنكاح بسبب رضاع كبير (والكبير من زاد عمره على علمين وشهرين) فلزواج بنت من أدته كبر (١) رجع لمن يرى التحريم برباع الكبير ففسخه ثم تزوجها نائيا كان النكاح الثاني مائلا لا يتعلل له الحكم بالبول وصار هذا معرضا للاجتهاد ، فلمن حكم بفساده ان تغير اجتهاده أو لغيره الحكم بصحته .

أو فسخ بسبب عقد فكاك في عدة وإن كان يرى هو تأييد التحريم حين فسخه فإذا عقد عليها نائيا بعد الفسخ فالمنكوحة ثانيا الفسخ فكاكها أولا في المبألتين (٢) كغيرها ممن لم يتقدم عليها فسخ في المستقبل ، فله أو لغيره أن يزوجه لمن فسخ فكاكه ويسمى بصحته اذا تغير اجتهاده .

ما يستند اليه الخصام في حكمه ؟ يستند لينة عادلة ، أو أقرار الخصم المشهود عليه بالمعالة لمن شهد عليه فيحكم بها ولو علم القاضي خلاف ذلك ، لأن أقرار الخصم بمدالة الشاهد كالأقرار بالحق ، ولا يستند لطلعه الا في المدالة والجرح ، كشاهد علم لناضي بمدالة أو بعدمها فيستند لطلعه ، كما يستند للشهرة في المدالة والجرح الا أن يعلم القاضي منه خلاف ما اشتهر . شهد المزني عند القاضي بكار ، فقال له : من أنت ؟ فقال : المزني صاحب الشافعي : فقال للقاضي :

(١) لا مفهوم للزوج بينتها بل كذلك الزوج بها لان من يرى التحريم في الزوج بينتها يقول أنها اخوته وفي التزويج بها يقول أنها أمه . (٢) قال ابن عرفة : هو صواب في مسألة العدة لا في مسألة رضاع الشبه فإن الاسم بالفسخ في رضاء كبير رجع من مجرد الاجتهاد قبها مؤثر . مستندة فإذا ان رضاء الجرح يحرم ومن المعلوم ان ثبوت التحريم لا يكون الا مؤيدا بخلاف فسخ النكاح في العدة مستندة بحرم النكاح بينها وقد وقع الخلاف في كونه مؤيدا أولا .

الاسم اسم عدل ، ومن يشهد أنك المزني ؟ فقالوا الحاضرون : هو المزني ،  
فحكم بشهادته ، فقال المزني : سترني القاضي ستره الله تعالى .

ما حكم الغائب ؟ قريب الغيبة كالْيَوْمَيْنِ والثلاثة مع الأيمن حكمه  
كالحاضر في سماع الدعوى عليه ، والبيئة ، ثم يرسل اليه بالاعتذار فيها ،  
وأنه إما أن يقدم أو يوكل وكيلاً عنه في الدعوى ، فإن لم يقدم ولم يوكل  
حكم عليه في كل شيء ، وبيع عقاره في الدين ، ويعجزه<sup>(١)</sup> إلا في دم  
وعتق ونسب وطلاق وحبس على ما تقدم .

وبعيد الغيبة جلدًا كافرقيّة من المدينة يقضى عليه في كل شيء بعد  
سماع البيئة وتزكيته بين القضاء من المدعى أن حقه هذا ثابت على  
المدعى عليه ، وأنه ما أبرأه به ، ولا وكل الغائب من يقضيه عنه ، ولا حاله  
به على أحد في الكل ولا البعض ، ويمين القضاء واجبه لا يتم الحكم  
إلا بها على المذهب كالميت يدعى عليه بشيء فلا بد من يمين القضاء  
بعد البيئة بالدين ، واليتم يدعى عليه بشيء تحت يده فلا بد من يمين  
القضاء من المدعى بعد إقامة البيئة عليه أنه ملكه ، وأنه ما تصدق  
به عليه ولا وهبه ولا جسه عليه ، والقراء كذلك فإذا ادعى عليهم أن  
ما جسه فلان عليهم لم يعجز عنه حتى مات فلا بد من يمين القضاء بمسد  
شهادة البيئة<sup>(٢)</sup> .

ومتوسط الغيبة كمثيرة أيام مع الأيمن ويومين مع الخوف يقضى  
عليه فيها مع يمين القضاء كذلك في غير استحقاق المقار من دين أو  
غيره ، وأما في دعوى استحقاق عقار فلا يقضى به ، بل تؤخر الدعوى  
حتى يقدم ، لتوة المشاحة في المقار<sup>(٣)</sup> بخلاف بعيد الغيبة جداً فإن  
في الصبر لقدمه ثبوت ضرر على المدعى .

- 
- (١) أي يحكم عليه بعدم قبول حجته إذا قدم .  
(٢) ومثل ذلك الدعوى على بيت المال كما إذا ادعى إنسان أنه معدم  
لباخذ حقه من بيت المال أو أنه ابن فلان الذي مات ووضع ماله في بيت  
المال لظن أنه لا وارث له فلا بد من يمين القضاء مع البيئة .  
(٣) أي تساحح النفوس بسببه وحصول الضغائن والحقد والنزاع  
منذ أخذه فتؤخر الدعوى ليكون حضوره أقطع للنزاع .

وسمى القاضى للفائب البعيد أو المتوسط الشهود اذا قدم من غيبته ،  
واكدوا من عدلهم اذا احتاجوا للتدليل ، ولذا لم يسم له الشهود أو لم  
يحلف المدعى بمن القضاء ينتقض حكمه ، قال بعضهم : ما لم يشتهر  
القاضى بالمدالة والا فلا ينتقض ، وعلم أن متوسط الشبهة كميدها حتى  
فى بيع عقاره لدين أو هبة ، الا فى دعوى استحقاق العقار فيفترقان •

**الحكم بالفائب :** يحكم الحاكم بشئ غائب عن بلد الحكم ولو كان  
فى غيره محل ولايته اذا كان الغائب يتميز بالصفة من حيوان كعبد ،  
أو غيره كنوب ولو عقارا أو غيره من سائر المقومات ، ولا يطلب حضوره ،  
فلو كان لا يتميز بالصفة كظن وحرير فلان شهدت البينة بقيمته ( سواء  
كان من المقومات أو المثليات ) حكم به أيضا والا فلا ، وانا اعتبر  
القيمة فى المثل للجهل بصفته وأما الشئ الحاضر فى البلد فلا بد من  
الشهادة على عينه تميز بالصفة أم لا •

**مكان الدعوى :** حيث المدعى عليه على الأرجح ، فلطالب اقامة  
الدعوى على خصمه حيث وجده ، وقيل محل الدعوى حيث المدعى به  
فيجانب المدعى عليه اذا طلب الدعوى فيه ، والخلاف فى العقار وغيره من  
المعينات وأما الدين فحيث المدعى عليه اتفاقا ، والخلاف فيما اذا كان  
المدعى عليه متوطنا بغير ولاية القاضى فدخل بلد القاضى فتعلق به خصمه ،  
وأما قاضى بلده فيحكم عليه وهو غائب اذا كانت الشبهة بعيدة جدا ولو  
استحقاق العقار أو متوسطة فى غير استحقاق العقار والقريب كالحاضر ،  
وقد تقدم الكلام على ذلك ، وأما متوطن ببلد القاضى ادعى عليه بفائب  
فهو داخل تحت قولنا ( وحكم بفائب يتميز بالصفة ) وهذا ولا حكم  
للقاضى بغير ولايته ، بل هو كاحاد الناس •

**حكم الادعاء عن الفائب :** من كان غائبا وله مال فخفاف حاضر  
ضياح هذا المال فرفع الأمر للقاضى وادعى عن الغائب بلا تمثيل منه  
له بل حسبه فله لحفظ مال الغائب فانه يمكن من الدعوى عند ابن القاسم  
وقال ابن الساجشون لا يمكن •

### الأسس ستة

عرف القضاء لغة وشرحا ، و اشرح التمرين ، وبين الحكم وشروط صحة القضاء ، وهم يحكم المقلد وفائدة ذكر الأقوال الضعيفة ، وحكم المصل بها وعزل الخليفة ، ومن يتعين عليه القضاء ، وما يحرم على القاضي ، وما يندب فيه ، وهل له أن يستخلف غيره وحكم عزل الخليفة ومتى لا تقبل شهادة القاضي ، ومن يجوز تحكيمه ، ومن لا يجوز ، وما يجوز التحكيم فيه ، وما لا يجوز ، وما يجوز للحاكم والمحكم والقاضي ومن يجب على القاضي ترتيبهم وما يسد به القاضي في أول ولايته وما ينبغي له عمله ومن يجب عليه تعزيرهم ، ومن يقدم للكلام عند التقاضي ، وما يطلب من المدعى ، ومتى يطلب الكلام من المدعى عليه ، واعتذار المدعى عليه ، ومن لا يحكم له الحاكم ، ومن يأمرهم بالصالح ، ومن ينذ حكمه ، ومتى يرفع حكم الحاكم الخلاف ، ومتى لا يرفعه ويجب قطعه ، وهل يرتفع حكمه فيما بنى عليه الحكم ، وهل يتوقف على قوله : حكمت وما لا يكون حكما وهل يمتد حكمه في فائز لمائل لها ، وما يستند إليه الحاكم في حكمه ، وحكم الغائب ، والحكم بالغائب ، ومكان المدعى ، وحكم الاندما عن الغائب .



## الباب الثاني

### في الشهادة واحكامها

تعريفها : الشهادة مصدر شهد تطلق لغة على الاعلام ، وعلى الحضور نحو شهدت مجلس التوم ، وعلى العلم نحو ( شهد الله أنه لا اله الا هو ) وعرفا : اخبار عدل حاكما أو محكما بما علم ولو بأمر عام ليحكم بمقتضاه •

ما يؤخذ من التعريف : أن الشهادة قد لا تنوقف على تقديم دعوى كالاعلام المنول برؤيتهم الشهر فيحكم بشوئها ، ويترتب على حكمه أمور ، كوجوب الصيام والوقوف برفة وتمام عدة أو كفارة أو تمام أجل للدين ونحو ذلك - وقولهم : حكم الحناكم يتوقف على دعوى صحيحة ، مرادهم في التأملات والخصومات ، كالدين والقذف والقتل والعتق والنسب ، وقد لا يتوقف كروية الهلال وشرب الخمر والزنا ، فإن البينة تكفي في ذلك وإن لم تقدم دعوى من غيرها •

انواع الشهادة ثلاثة : بت ، وسماع ، ونقل ويأتي الكلام على كل منها •

حكمها : التحميل لها أن افتقر اليه فرض كفاية في موضع قوم يصلحون لها ، وفرض عين إن تعينت عليه بما يتعين به فرض الكفاية ولو كان فاسقا وقت التحمل ، أو مجروحا بشيء آخر لجواز زوال المانع وقت الأداء ولا يقدح فيه الخصم ، فإن امتنع عن أدائها فهو عاص ويجب عليها بالضرب والسجن • ودليل فرضيتها قوله تعالى : ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ، وأقيموا الشهادة لله ) وقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ) الآية • فإن لم يقتصر الى التحصيل لا يكون فرض كفاية ، بل تجوز ، وقد لا تجوز كشهادة على زنا من دون أربعة شهود وتعين الأداء على المتحمل عند الحاكم أو جماعة المسلمين



من مسافة يريدين أو ثلاثة ، اذا لم يقر المدعى عليه وتعين الأداء على شاهد ثالث ورابع وخامس ان لم يكتف بالشاهدين عند الحاكم لاثامهما بأمر مما مر حتى تتم الشهادة •

حكم الانتفاع بشيء نظير الشهادة : من تعين عليه الأداء وامتنع عنه حتى يأخذ دراهم او غيرهم ينتفع بها نظير شهادته فجرح فادح في الشهادة لأن الانتفاع رشوة في نظير ما وجب عليه مسقط لشهادته ، قال تعالى : ( ولا تكتسوا الشهادة من يكتسها فانه آثم قلبه ) وهذا قد كتبها حتى يأخذ رشوة ، لكن يجوز ردويه دابة لمجلس الحكم لعسر مشيه ولا دابة له أو ليس يجرح ، وأما الانتفاع فنظير التمثيل اذا لم يتعين فيجوز ، فان عين لم يجز ، وقيل بالجواز ( ان كان يكتبها في وثيقة من انصب لذلك ، وكذا اذا لم ينتصب في نظير كتابته ) والمفتى كذلك بشرط ألا يأخذ كل منهما أكثر مما يستحق وهو أجرة المثل •

فان كان الشاهد على أربعة يرد فلا يجب عليه السفر للأداء لأن مسافة القصر شأها المشقة ، ولذا قصرت فيها الصلاة ، وجاز فيها الفطر برمضان ، ولبن كان على مساحة أربعة يرد الانتفاع من المشهود له ولو ينقذ يأخذها في نظير سفره ذهابا ، وإيابا ، لا في نظير أداء الشهادة فلا يجوز حيث تعينت عليه لعدم وجوب السفر عليه لأداء الشهادة ، وانما يجب عليه أن يؤديها عند قاضى بلده ، ويكتب بها انهاء للقاضى الذى على مسافة القصر •

شروط صحة الشهادة عند الحاكم : العدالة ، والعدل هنا (١) هو :

١ - الحر ولو أثنى في بعض الأشور كالمال والولادة ، فلا تصح شهادة رقيق ولو ذكرنا •

٢ - المسلم فلا تصح شهادة كافر ولو لكافر على كافر •

٣ - البالغ فلا تصح من صبي إلا اذا شهد الصبيان بعضهم على بعض في القتل بشروط تأتي •

(١) يحترز به من العدالة عند المحدثين فان لا يشترط فيها الحرية •

٤ - العاقل<sup>(١)</sup> فلا تصح من محتواه ومجهول لنظم ضبطه .  
 ٥ - السالم من فسق بجارحة ( فلا تصح من الزاني والشارب  
 والسارق ونحوهم ) وكذا مجهول الحال<sup>(٢)</sup> ومن حجب عليه لسفه  
 ( فلا تصح من سفیه مسجون عليه ) ومن بدعة ولو تأول كقنرى  
 وخارجى<sup>(٣)</sup> .

٦ - ذو المروءة ، وهى كمال النفس بصونها عما يوجب ذمها عرفا  
 ولو مباحا فى ظاهر الحال كاكل بسوق لغير أهله وعما لا يليق ( من  
 لعب بنحو حمام وعصافير وفحول الغنم وشطرنج وسبيجة وطاب وزد  
 بلا قمار والا فهو من الكبائر لأنه من أكل أموال الناس بالباطل وهو داخل  
 فى الفسق ) ومن سماع غناء متكرر ( اذا لم يكن بقيح القول أو بآلة  
 والا حرم ولو فى عرس وكان من القسق ) وسفيه القول ( كالهزل الخارج  
 عن عرف أهل الكمال من المجون والدعابة ) وصغير خسة كتكليف حجة  
 وسرقة لقمة ونحوها ، اذ فاعل ذلك لا مروءة عنده وعما يخل بالمروءة  
 الرقص والتصفيق بالأكف بلا موجب يقتضيه ، وكذا سائر اللعب الا  
 ما استثناء الشارع كالمسابقة واللعب مع الزوجة والطفل الصغير اذا لم  
 يكثر ، والكلام فى اللعب بما ذكر انما هو اذا اذن ذلك ، قال الأجرى  
 فى التفرق بين الاملاء وعلمه : ان الانسان لا يسلم من يسير اللهو .  
 والعدل المذكور تقبل شهادته وان كان أعشى فى القول ( وقال  
 أبو حنيفة والشافعى : لا تقبل فيه ، ومثل القول غيره ما عدا المبصرات ،  
 كالمشمرات والمطمومات والملبوسات ، وانما يوافق على القول لأنه محل  
 خلاف ، وغيره محل اتفاق ) أو كان أصم فى الفصل<sup>(٤)</sup> كالضرب والإكل

(١) أى حال التحميل والاداء معا بخلاف الحرية والاسلام والبلوغ  
 فتشترط حال الاداء لا حال التحميل .  
 (٢) انما خرج مجهول الحال بقوله فسق لان الأصل فى الناس  
 البرحة فيستصحب الأصل الا لدليل يثبت القصد .  
 (٣) القنرى هو القائل بأن الأسباب تؤثر بقوة أودعها الله فيها ،  
 وهو عامس ، والخارجى هو الذى يكفر بالذنب .  
 (٤) وأى وهو بصير لأن الأصم البصير يضبط الافعال ببصره دون  
 الأقوال لتوقف ضبطها على السمع وهو معدوم .

والإخذ والاعطاء ولحترار بذلك عن المسبوعات لا عن المشبومات  
والمسوبات والمطلوبات فانها محل اتفاق بين مالك وغيره : وأما الأسمى  
الأصم فلا تجوز شهادته في شيء ، بل ولا معاملته كالمجنون ، وإنما يولى  
عليهما من يتولى أمرهما بالمصلحة .

شروط قبول شهادة العدل : أن يكون فطنا ، لا مغفلا ، جازما في  
شهادته بما أدى ، لا شاكاً أو ظاناً ، غير متهم في شهادته بوجه من الوجوه  
الآتية : فلا تقبل شهادة مغفل<sup>(١)</sup> تلتبس عليه الأمور العادية إلا في  
لا يختلط عليه من الأمور الواضحة ، ولا شديد القرابة لاثامه بجر النفع  
لتربيته كوالد لولده وابن علا ، وولد لوالده وابن سفل ، وزوج الوالد  
والولد ، فلا يشهد الوالد لزوجته ابنه ولا لزوج ابنته ، ولا الولد لزوجته  
أبيه وزوج أمه .

بخلاف شهادة أخ لأخيه أو مولى لعتيقه وصديق ملاطف فتجوز  
إن برز الشاهد منهم في المدالة بأن فاق أقرانه فيها وأشتهر بها ، ولم  
يكن الشاهد في عيال المشهود له كأجير لمن استأجره وشريك في غير مال  
الشركة وكانت الشهادة في غير جرح عمد فيه قصاص<sup>(٢)</sup> ، وبخلاف زائد  
في شهادته على ما شهد به بأذن شهد أولاً بعشرة ثم قال هو أحد عشر  
ومنقص عنها بعد أن أداها فتقبل إن برز ، وأما لو شهد ابتداءً بأزيد  
مما ادعاه المدعى أو بأقص فتقبل مطلقاً ولو لم يبرز وإن كان المدعى  
لا يقضى له بالزائد لعدم ادعائه له ، وبخلاف ذلك لما شهد به بعد  
شك بأن قال أولاً : لا أرى أو لا علم عندي ثم قال تذكرت أو تذكر  
بعد نسيان فتقبل إن برز ، وأما الزائدة أو المنقص للمقدم فحرم بما  
شهد ثم تذكر فزاد أو نقص ، وبخلاف الشهادة من ولد لأحد أبويه على  
الآخر ، أو من والد لأحد ولديه على الآخر فتقبل لعدم التهمة لأن لم يظهر

(١) هو من لا يستعمل القوة المنبهة مع وجودها فيه وأما البليد فهو  
خال منها بالمرة .

(٢) وألا فلا تقبل على المشهور لأن الحمية تأخذه في القصاص وإنما  
يشهد في الأموال أو في الجراح التي فيها مال .

ميل من الولد أو الوالد لمن شهد والا فلا تقبل ، كشهادة الأب لولده  
البار على المارق أو الصغير على الكبير .

• من لا تقبل شهادته (١) :

١ - عدو على عدوه أو على ابنه ، ولو من مسلم على كافر في  
أمر ديني ، أما في أمر دني كشهادة مسلم على كافر ليس بينهما عداوة  
دينية فتجوز .

٢ - وحريص بشهادته على إزالة نقص ، بأن أدى شهادته فردت  
لنفسه أو صبا أو رق ، فلما زال المانع بأن قاب الحاسق ، أو بلغ  
الصبي أو عتق الرقيق أداها فلا تقبل لانهما على الحرص على قبولها  
عند زوال المانع ، لأنه الطبع قد جبل على دفع المنة التي حصلت بالرد  
أولا ، ولذا لو لم يحكم بردها حتى زال المانع فأداها قبلت لعدم  
الحرص ، وكذا إن ردت المانع فأدى عند زوال شهادة بحق آخر  
فأها تقبل .

٣ - وحريص بشهادته على مشاركة غيره له في المرة القائمة  
به لتعود عليه مصيبتها لأن المصيبة إذا عمت هانت ، وإذا خست هالت  
كشهادة ولد الزنا في الزنا ، وشهادة من خد لسكر أو قذف أو زنا في  
مثل ما خد فيه بخصوصه فلا تقبل للتأني ، ومثل الحد للتحزير ،  
فلا يشهد في مثل ما عزر فيه ، وأما في غيره فتصح .

٤ - وحريص على قبول شهادته ، كأن شهد وحذف على صحة  
شهادته ، أو على ثبوت الحق ، لكن قال ابن عبد السلام ينبغي أن  
يعذر العوام في ذلك .

٥ - وحريص على الأداء ، كأن رفع شهادته للحاكم قبل الطلب في  
محض حق الأدمى ، وهو ماله اسقاطه كاللبن والتقصاص ، أما في حق  
الله وهو ما ليس للمكلف اسقاطه فتجب المبادرة بالرفع للحاكم بقدر

---

(١) ما يذكر تحت هذا العنوان هو موانع الشهادة المذكورة في المنهج.

استطاعته ان استليم اركتاب التحريم عند عدم الرفع ، كمتق لوقيق مع كوفه السيد يتصرف فيه تصرف المالك من استخدام وبيع ووطه ونحو ذلك ، ومطلق لزوجة مع كونه للمطلق لم يتكف عنها فتجب المبادرة ، ووقف على معين أو غيره ، ولا سيما اذا كان مسجدا أو رباطا أو مدرسة ، وواضح اليلد عليه يتصرف فيه تصرف المالك فتجب المبادرة بالرفع لردّه الى أصله ، ومثل ذلك رضاع بين زوجين •

وان لم يستدم ارتكاب التحريم خسر في الرفع وعدمه ، كالزنا وشرب الخمر ، والترك أولى لما فيه من المستر المطلوب في غير المجاهر بالنفس ، والا فالرفع أولى لأجل أن يرتدع عن فسقه ، أما الحرص على تحمل الشهادة فلا يقدم كالمختفى عن المشهود عليه ليشهد على اقراره ان أقر ، وهو مقيد بالا يكون المقر مضموما أو خائفا ، والا فلا تقبل الشهادة عليه •

٦ - ومن استبعدت شهادته كبلى يشهد في الحضر لحضري على حضري ، يدين أو يبيع أو شراء ، أو هبة أو نحو ذلك مما يستبعد حضور البلى فيه دون للحضري (١) قال صلى الله عليه وسلم : « لا تجوز شهادة بلى على صاحب قرية » ورواه أبو دلود وابن ماجه بخلاف أن سمعه يقر بشيء لحضري ، أو رآه يفعل بحضري شيئا من غضب أو ضرب أو اتلاف مال أو رآه يشرب الخمر أو نحو ذلك مما لا يقصد الاشهاد به عليه فيجوز وتقبل شهادته ، كما يجوز فيما يقع بالبادية من ذلك كله على حضري ويحوى ، وأما شهادة حضري على بلى ففيها خلاف ، وبالجلة فمدار المنع على الاستبعاد عادة •

٧ - ومن جر يشهادته فضا ، كشهادته بمقت عبد يتهم الشاهد في أخذ ماله بالولاء ، كأن يشهد أن أباه مثلا قد أعتق عبده فلانا وفي

(١) وبالمعنى انه اذا طلب من البلى تحمل الشهادة في الحضر لحضري يدين أو يبيع أو شراء أو نحو ذلك مما يقصد الاشهاد عليه من سائر عقود المعاوضة والوصية والعتق فلا تقبل منه اذا أداها ، وذلك لأن ترك اشهاد الحضري وطلب البلى لتحمل تلك الشهادة فيه ريبة فللمصم التجريم فيهم حيثش •

الورثة من لاحق له في الولاء كالبنت والزوجة ( لأن الولاء لا يرثه إلا الذكور ) ويشترط أن تكون التهمة حاصلة في الحال ، بأن يكون العبد لو مات الآن ورثة الشاهد ، وأما إذا كان قد يرجع إليه الولاء بعد حين كما لو شهد أنه أخاه قد أعتق عبده وللأخ ابن فتقبل شهادته كما تقبل إذا كان لا وارث معه أو معه وارث يشاركه في الولاء لعدم التهمة . ومن جبر النفع من شهيد بمال لمن له عليه دين ، لأنه يتهم على أخذ ذلك المال في دينه الذي على المدين ، بخلاف شهادته له بقذف أو بموجب قصاص من جرح أو قتل . فتقبل لعدم التهمة ، ومن الشهادة الجارة نفعا شهادة المنفق عليه للمنفق ، بخلاف شهادة المنفق لمنفق عليه .

٨ - ومن دفع بشهادته ضررا ، كشهادة بعض العاقلة بفسق شهود القتل خطأ لأنه دفع بها الغرم في الدية عن نفسه ( إلا أن يكون عديما لا يلزمه من الدية شيء فتجوز ) وكشهادة مدعي مصر لرب الدين بمال أو غيره فلا تقبل لاتهمه على دفع ضرر مطالبة رب الدين له بدينه ، ولذا لو ثبت عبده عند حاكم جازت لعدم المطالبة كما تجوز من الميء لتبذره على الوفاء .

٩ - ومن شهد لشخص باستحقاق لشيء وقال في شهادته : أنا بعت له ، لاتهمه على رجوع المشتري عليه لو لم يشهد له ، فهو من المثلة الدفع ، وقال بعضهم : علة المنع أنها شهادة على فعل النفس فهو مبحث آخر ، وعلى الأول لو قال : وأفا وهبته له أو تصدقت به عليه لقبول لعدم رجوع المشتري بخلافه على الثاني لما فيه من الشهادة على فعل النفس (١) .

١٠ - ومن فسق بعد الأداء عند الحاكم وقبل الحكم بها لدلائله

(١) قال المحقق : أصل المسألة لابن أبي زيد والنقل عنه يدل على أن العلة هي أن الملك لا يثبت بالشهادة بمجرد الشراء ، لأن الملك لا يثبت بالشراء حتى تشهد البيعة بملك البائع له ، فإذا قال أنا بعتة أو وهبته فقد شهد لنفسه بملك ذلك الشيء وهو لا يصح ، وحينئذ فلا فرق بين بعتة أو وهبته .

على أنه كان كامنا في نفسه ، فإن حدث بعد الحكم مضي ولا ينقض بخلاف ما لو ثبت بعد الحكم أنه شرب خمرًا مثلاً قبل الأداء فينقض .  
 ١١ - ومن شهد لنفسه بكثير من المال عرفاً ولغيره بوصية ، كان يقول أشهد أنه أوصى لى بخمسين ديناراً ، ولزيد أو للقراء بمثل ذلك أو أقل أو أكثر « فلا تصح له ، ولا لغيره تهمة جر النفع لنفسه ، فإن شهد لنفسه بقليل ولغيره بقليل أو كثير قيل ما شهد به لنفسه ولغيره ، فإن لم يوجد إلا هذا الشاهد خلف الغير معه واستحق وصيته ، ولا يمين على الشاهد ، لأنه يستحق ما أوصى به تبعاً للحالف ، فإن فكل الغير فلا شيء لواحد منهما ، وهذا إذا كتبت الوصية في كتاب واحد بغير خط الشاهد فإن كتبت بخط الشاهد أو لم تكتب أصلاً قبل شهادته لغيره ، لا لنفسه ، وكذا إن كتبت بكتابين أحدهما للشاهد والثاني للآخر فلا تصح له وتصح للآخر لعدم التبعية حينئذ ، وأما شهادته له ولغيره في غير وصية كدين ، فلا تقبل له ولا لغيره مطلقاً تهمة جر النفع لنفسه .

١٢ - ومن اتهم بدافع العصبية والحمية لكون الشهود عليه من قبيلة تكره قبيلة الشاهد كما يقع للترك مع أبناء العرب .

١٣ - ومن يماطل مدينه ، بأن يؤخر سداد ما عليه بلا عذر شرعى قال صلى الله عليه وسلم : « مطل الفنى ظلم » متفق عليه .  
 ١٤ - ومن شأه الحلف بالطلاق أو بالعتق ، لأنه من يمين الفساق (١) .

١٥ - ومن لا يكثر بالأحكام الشرعية كمن يؤخر الصلاة عن وقتها الاختيارى والزكاة عن وقت وجوبها ، لأن من لا يهتم بالترائض لا يهتم بشيئها .

---

(١) ورؤب الحالف به . قال البناني : الإل في ذلك وجب لوجهين : أحدهما قوله ﷺ : « فمن كان حالقاً فليطف بالله أو ليصمت » والثاني أن من امتد الحلف به لم يكن سالماً من الحنث فيه فتكون زوجته تحته مطلقة من حيث لا يشعر .

ما لا يضر في قبول الشهادة : إذا طرأت العداوة بعد أداء الشهادة وتحقق حصولها ، فإن لم يتحقق حدوث العداوة بعد الأداء بل احتل تقصمها عليه فانها تمنح قبول الشهادة ، كما لو قائل الشاهد للمشهود عليه بعد الأداء مخاصما : تنهني وتشبهني بالمجانين فان ذلك يقتضى أن العداوة سابقة على الأداء ، واحتمال جر النفع بعد الأداء كشهادته بطلاق امرأة ثم تزوجها<sup>(١)</sup> أو شهد لها بحق على شخص ثم تزوجها قبل الحكم ، واحتمال دفع ضرر بعد الأداء وقبل الحكم<sup>(٢)</sup> كشهادته بنسق رجل ثم شهد الرجل على آخر بأنه قتل نفسا خطأ والشاهد عليه بالنسق من قافلة القاتل<sup>(٣)</sup> ، وشهادة كل من الشاهدين للآخر بحق ولو بالمجلس فلا تضر الا أن تظهر تهمة المكافاة ، وشهادة القافلة بعضهم لبعض في حراية من خارجهم ، فلا تضر ولا يلتفت للعدواة الطارئة بينهم بالحراية للضرورة وسواء شهد لصاحبه بمال أو نفس .

ما يكون به القدرح في الشاهد : اذا شهد شاهد بحق لدى حاكم أو محكم فلا بد من الاعذار للمشهود عليه كما تقدم ، وإذا أعذر له جاز القدرح وقبل في الشاهد المتوسط في العدالة وهو ليس بميزر فيها بكل قاذح من تجريح أو قرابة أو عداوة أو كونه في عيال المشهود له أو غير ذلك مما مر ، وقدرح في الميزر بالعدالة بعداوة أو قرابة أو اجراء ثقة من المشهود له ، وإن ثبت القدرح من دون الميزر في العدالة فلا يشترط في القاذح في ميزر أن يكون ميزرا مثله ، وأما لو قدرح في الميزر بغير عداوة أو قرابة أو ثقة فلا يسمع منه القدرح اذا اراد القاذح اثباته .

وقال مطروف : يقبل منه القدرح بغير الثلاثة للتقدمة أيضا وإرضاء للخصي وغيره ، فهو كالتوسط ، لأن الجرح مما يكتمه الانسان ،

(١) أى والحال انه لم يثبت انه خطبها قبل زواج المشهود عليه بطلاقها والا ردت شهادته .  
(٢) وأولى بعده .  
(٣) فلا يبطل شهادته بنفسه بعد التهمة .



فلا يكاد يطلع عليه الا القليل من الناس ، وهذا القول هو الأرجح .  
قال ابن رشد : وهذا اذا صرح بالجرح ، فان قال المجرح : هو غير  
عدل أو غير مقبول الشهادة لم يقبل منه الا أن يكون المجرح مبرزاً  
عارفاً بوجوه التعديل والتجريح .

شروط من يزكى الشهود تسعة :

١ - أن يكون مبرزاً في العدالة ( لا مطلق عدل ) والا لاحتاج  
لمن يعدله أيضاً ويتسلسل .  
٢ - معروفاً عند الحاكم ولو بواسطة ( كأنه يعرفه العلول عنده  
وكبروه بأنه مبرز ) .

٣ - عارفاً بأحوال التعديل والتجريح .

٤ - نبيها لا يخدع في عقله وتلبس عليه أحوال الناس الموحدة  
الظاهر باظهار الصلاح ، ولا يفتو بظاهر حالهم مع مخالفتها لسرائرهم  
كما يقع لكثير من الناس .  
٥ - معتمداً في معرفة أحوالهم على طول عشرة لمن يزكيه ،  
ولا سيما اذا اضمم إليها سفره معه ، لأن مجرد الصحبة لا تفيد معرفة  
أحوال الصاحب .

٦ - وكونه من أهل سوقه أو محله الا لعذر ، لأن تزكية البعيد  
مع وجود القرب توجب الريبة في الشاهد ، فان لم يكن من أهل سوقه  
ولا محله من يصلح للتزكية بأن قام مانع من عدم التمييز أو عدم  
المعرفة أو قرابة أو عدوة ونحو ذلك زكاه غيره ممن يصلح لها .  
٧ - وكونه ذكراً .

٨ - وكونه متعدداً في غير تزكية السر فيكفي فيها الواحد .

٩ - وقالوا أشهد أنه عدل رضا ، فلا يصح تعديل النساء فيما  
لا تجوز شهادتهن فيه ولا في غيره ، ولا تجزى عن لرجال ولا لنساء  
لنقصهن عن رتبة الرجال ، ولا يصح التعديل بلا لفظ أشهد ، ولا يعدل  
فقط أو رضا فقط . والعدالة تكون في الفصل بأن يؤدي الفرائض

كالصلاة وغيرها فأركا الكبائر كالزنا وفحوه ، والرضا فى التحصيل  
بالشهادة بأن يكون فطنا غير مغفل (١) .

حكم شهادة التزكية : وأجبة ( على الكفاية عند تعدد من يقوم  
بها ، وعلى التحين عند علمه ) لأن بطلان حق بتركها أو ثبت باطل كالتجريح  
المشاهد يجب أن ثبت بتركه باطل أو بطلان حق ، ولا يقبل فيها ولا فى  
التجريح واحد ، بل لا بد من اثنين بالشروط المتقدمة ، وبيئة التجريح  
تقدم على بيئة التعديل ، لأنها حفظت ما لم تحفظه بيئة التعديل ، مع أن  
الأصل فى الناس المجرح لا العدالة .

هل تجوز شهادة البيان ؟ للأصل فيها عدم الجواز فى كل شيء .  
لعدم العدالة والضبط فيهم إلا أن أئمتنا جوزوها فى شيء خاص للضرورة  
بسته عشر شرطا : أن تكون على بعضهم فى جرح أو قتل فقط ، والشاهد  
حر مسلم ذكر مميز متعدد ولم يشتهر بالكذب ، ليس بعدو لمن شهد  
عليه ، ولا قريب للمشهود له ، وألا يختلفوا فى شهادتهم ، وألا يترقوا  
بعد اجتماعهم الى نحو منازلهم إلا أن يشهد عليهم المدلول قبل تفرقهم ،  
وألا يحضر بينهم بالغ وقت القتل أو الجرح ، فإن حضر لم تقبل لامكان  
تعليمهم ، وهذا ظاهر أن كان الكبير غير عدل فإن كان حلالا ونالهم لم  
تقبل شهادتهم ، وإن وافقهم قبلت ، وقيل لا ، فإن قال العدل : لا أدرى  
من رماه ، فقال اللخمى : قبلت شهادتهم ، وأن تشهد المدلول برؤية البدن  
مقتولا : وكون الشاهد ابن عشر ، وكونه من الصبيان المجتهدين لا صبي  
من عظيم ، ثم اذا قبلت شهادتهم عند اجتماع الشروط فلا قسامة عليهم ،  
وإنما عليهم الدية فى الخطأ والممد - ولا يقدح فى شهادتهم رجوعهم  
بعدها عنها قبل الحكم أو بعده ، ولا تجرحهم بشيء إلا بكثرة كذب  
من جميع الشاهدين .

(١) العدالة هيئة راسخة فى النفس تحمل صاحبها على ملازمة  
التقوى ، وقيل الرضا فيما بينه وبين الناس والعدالة فيما بينه وبين الله .

وهل شهادة النساء : بعضهم لبعض على بعضهم في الجراح والقتل عند اجتماعهم في ماتم أو عرس أو حمام أو غير ذلك مقبولة كالصبيان ؟  
هولان ، أشهرها عدم القبول ، والفرق آن للصبيان مندوبون الى الاجتماع بخلاف النساء فلمن مندوبات الى الاجتماع بل لأولى عدم اجتماعهن ما لم يؤد الى محرم ، والا وجب عدم الاجتماع . ولأن شهادة الصبيان على خلاف القياس فلا يصح القياس عليها .

### مراتب الشهادة اربعة

الأولى اربعة عدول : وتكون في موضعين : اثبات الزنا ، واللواط ، وأما الاقرار بهما فيكفي فيه المدلان ، وإما تصحح شهادتهم بسرويه ستة : كون الشهود أربعة ، وكوهم رجالا ، وكوهم مكلفين ، وكوهم عدولا : وقولهم رأينا فرجه في فرجها كالمرود في المكحلة ، وأن تتفق شهادتهم في الرؤية مكافا وزمانا وكيفية ، وأن يؤدوها معا في وقت واحد لا متفرقين في أوقات ، ويجوز للمدول تعتمد النظر للعمرة بقصد تحمل الشهادة ، والستر أولى إلا أن يشتهر الزاني بالزنا أو يتجاهر به ، وفترهم الحاكم وجوبا عند الأداء ، وسأل كلا بانفراد على الكيفية والرؤية . فإن اختلفت شهادتهم في شيء من ذلك بطلت وحسوا للقذف .

الثانية عدلان فقط : وتكون في كل ما ليس بمال ولا يتولم الى مال ، كالنكاح والطلاق والرجعة ( سواء ادعاهما هي أو وليها على زوجها المنكر لها ) والردة والاحصان والعتق والكتابة والتدبير ، والتوكيل في غير مال كنكاح أو طلاق ، والقتل والقذف وشرب الخمر .

الثالثة عدل وامرأتان عدلتان : أو أحدهما مع اليمين : وذلك في الأموال وما يتولم اليها كبيع وشراء ، وأجل الدعاة مشتر وخلفه البائع . أو اختلفا في طوله أو في قبض الثمن أو قدره ، وخيار ادعاه أحدهما

وخالفه الآخر ، لأنه ينول الى مال واجارة عقيدا أو أجلا ، وسائر المعاملات ، والجراح خطأ أو عمدا لا قصاص فيها ، كالجائفة والإقامة اتفاقا أو فيها التصاص على المشهور ونحو شقمة ادعى المشتري استقاطها من الشئيع ، أو ادعى الشئيع بعد سنة أنه كان غالبا ونحو ذلك ، وأداء نجوم كتابة ادعاء العبد على سيده فأفكر ، وإيضاء أو تركيز يتصرف في المال ، الا أن الوكالة والوصية بالتصرف في المال لا يكون فيهما اليمين مع الشاهد .

قال اللخمي : اختلف اذا شهد شاهد على وكالة عن غائب حل يحلف الوكيل مع الشاهد ؟ والمشهور أنه لا يحلف ، وهذا أحسن ، لأن كانت الوكالة لحق الغائب فقط ، فإن كانت مما يتعلق بها حق للوكيل كأن يكون له على الغائب دين ، أو يكون ذلك المال بيده قراضا أو تصدق به عليه حلف واستحقته أن أقر الموكل عليه بالمال للغائب ، ومثله الوصي المذكور : لأن اليمين لا يحلفها الا من له فيها حق ولا يحلف الاسنان بجر نفع لغيره .

قال المالكي : معروف المذهب أن الشاهد واليمين لا يقضى بها في الوكالة ، لكن منع القضاء بها ليس من ناحية قصور هذه الشهادة ، بل لأن اليمين مع الشاهد فيها متعذرة ، لأن اليمين لا يحلفها الا من له فيها حق ، والوكيل لا تقع له فيها ، وما وقع في المذهب أن الوكيل يحلف مع شاهده بالوكالة ويقبض الحق فتأول الأشياخ هذه الرواية على أن المراد بها وكالة بأجرة يأخذها الوكيل من المال الذي يقبضه : فحلفه مع الشاهد لمنفعة له فيه .

امثلة لما يكفي فيه الشاهد والمردان أو احدهما مع اليمين :

١ - فكاح ادعته امرأة بعد موت لرجل أنه تزوجها ، فيكفي فيه الشاهد والمردان أو احدهما مع يمينها من حيث المال ، فيقبض لهما بالارث والصدقات ، لا من حيث ذاته فلا تحرم على أصوله وفروعه ، ولا عدة عليها في ظاهر الحال .

٢ - إذا مات كل من الزوجين مثلاً وشهد شاهد بأن الزوج سبق موته الزوجة أو العكس كفى الشاهد واليمين وورث المتأخر موتاً صاحبه .

٣ - إذا مات رجل وشهد بموته امرأتان ورجل ، فإن لم يكن له زوجة ولا أوصى بعتق عبد وليس له مدبر : وليس إلا قسمة التركة كفى الشاهد مع اليمين .

٤ - إذا تقدم دين عتقاً ادعاء المحريم ، وقال المدين بل عتقني للعبد سابق على الدين فلا يبطل العتق وكفى رب الدين الشاهد أو المرائن مع يمينه ، ويبطل العتق وبيع العبد في الدين .

٥ - وقصاص في جرح عبد يكتفى فيه الشاهد والمرائن أو أحدهما مع يمين المجروح . ويقتص من الجراح ، وهذه أحلى المستصنات للأربع ، إذ ليست بمال ولا آيلة له .

٦ - إذا ادعى مدع على آخر أنه سرق له مالا ، أو أنه حاطبه وأخذ منه مالا وأقام على ذلك شاهداً وامرائين أو أحدهما وحلف ثبت المال بذلك دون الحد من قطع أو غيره ، بسرقة وحراقة ، لأن الحد إنما يثبت بالمدين يخلاف المال .

الرابعة امرأتان عتقتان فقط بلا يمين من المدعى : وذلك فيما لا يجوز نظر الرجال إليه كصيب بفرج لامرأة حرة ( ادعاء الزوج وأفكرته الزوجة ورضيت أن ينظرها النساء ) أو أمة ادعاء مشترها وأفكره البائع ، واستهلاك المولود ( أى قطعه ) أو عديمه ، واكذاه ذكوره وأبنته ، وقربب على ذلك الارث وعلمه ، ونحيض لأمة في مواضعة أو مجرد استبراء عند منازعة المتبايعين ، وولادة ادعتها المرأة ولم يحضر شخص المولود ، وشبه النسب والارث بشهادة المرائين على الولادة أو الاستهلاك فتكون الأمة أم ولد حيث أقر سيدها بولائها وأفكر الولادة للولد فيثبت بشهادتهما نسبه إذا كان موجوداً معها وارثه لأن استهل فيرث من مات قبل ذلك .

ما حكم الشهادة على خط المقر ؟ يجوز أداء الشهادة على خط المقر :  
 بأن هذا خط فلان : وفي خطه أقر بأن في ذمته كذا لعلان ، وسواء  
 كانت الوثيقة كلها بخطه أو الذي بخطه ما يفيد الاقرار فقط . أو أنه  
 كتب بعد تمامه : المنسوب الى فيه صحيح .  
 وذلك بلا يمين من المدعى مع البيئة الشاهدة على الخط بناء على  
 أن الشهادة على الخط ، كالتشهادة على اللفظ ، وهذا هو الراجح ، قال  
 بعضهم : يؤخذ منه أنه ان كان الشاهد واحدا حلف معه المدعى ،  
 ونبت الحق وهو المعتد ، ولا بد من حضور الخط عند الشهادة عليه  
 فلا تصح في غيبته : وهذا هو الذي به العمل .  
 ولا بد أيضا في الشهادة على الخط من عدلين ، وإن كان الحق  
 مما ثبت بالشاهد واليمين ، لأن الشهادة بالخط كالنقل ، ولا ينقل عن  
 الواحد الا اثنان ولو في المال على الراجح ، وقاله البناني : بل الراجح  
 ثبوتهما بالشاهد واليمين .

وجازت : الشهادة على خط شاهد مات ، وعلى خط شاهد غائب  
 بعد ، وجعل المكان كبعده ، والمرأة المشهود على خطها بشهادتها بشيء  
 كالرجل . لا بد من موته أو بعد غيبته ، وليست الشهادة على خطها  
 كالنقل عنها يجوز ولو لم تنب ، لأن الشهادة على الخط ضعيفة لا يصار  
 اليها مع امكان غيرها وتجوز الشهادة على خط المقر ، وعلى خط الشاهد  
 الغائب أو الميت وإن بغير مال كطلاق وعتق في المقر والشاهد بنوعيه  
 الميت والغائب .  
 شروط صحة الشهادة على الخط ثلاثة :

- ١ - أن تعرفه البيئة معرفة تامة كمعرفة الشيء المعين من حيوان  
 أو غيره فلا بد من القطع بأنه خط فلان ، وهذا الشرط عام في الشهادة  
 على خط المقر وعلى خط الشاهد بنوعيه : الغائب والميت .
- ٢ - وأن تعرف أن الشاهد الذي كتب خطه ومات أو غاب كان  
 يعرف من شهد عليه بنسبة أو عينة . فإن لم تعرف البيئة ذلك لم تشهد  
 على خطه ، لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف .

٣ - وعرفت أنه تحمل الشهادة عدلاً ( أي كتب خطه بها وهو عدل )  
ولا يشترط أن يذكر ذلك في شهادته : بل شرط جواز الاقدام على  
الشهادة أن يعلم أنه وضع خطه وهو عدل واستمر عدلاً حتى مات أو غاب  
وهذان الشرطان خاصان بالشاهد بنوعيه .

#### مسائل في الشهادة :

١ - لا يشهد شاهد على خط نفسه بقضية حتى يذكرها بتمامها  
فيشهد حينئذ بما علم ، لا على خط نفسه ، وإذا لم يذكر أدى الشهادة  
على أن هذا خطي ولكني لم أذكر القضية ، بلا رفع للطلاب ، وفائدة  
الإدعاء احتمال أن الحاكم يرى نعمها (١) .

٢ - ولا يشهد شاهد في حال من الأحوال على من لا يعرف نسبه  
حين التحمل أو الإداء ، أو عرف نسبه وتمدد إلا في حال تعيين شخصه  
وحيطته بحيث يكون المولود عليه من وجدت فيه تلك الأوصاف ، لاحتمال  
أن يضع المشهود عليه اسم غيره على نفسه ، وكتب القاضي في مسجله  
( إذا شهدت البيئة على ذات شخص بدين ولم تعلم نسبه أو أقر بأن في  
ذمته ديناً فلان ولم يعلم نسبه فأخبره بأن اسمه فلان ابن فلان فليكتب  
القاضي في الوثيقة من زعم أنه فلان ابن فلان لاحتمال أن يكون غير اسمه  
واسم أبيه للبعد في المستقبل ) .

٣ - ولا يجوز تحمل الشهادة على امرأة متنتبة حتى تكشف عن  
وجهها لتشهد البيئة على عينها وشخصها ، وإما امتنع الاشهاد عليها وهي  
منتبة لتعين لإداء الشهادة عليها .

(١) هذا قول مالك في المدونة وهو الذي رجع إليه ، قال ابن رشد :  
وكان مالك يقول أولاً : أن عرف خطه ولم يذكر الشهادة ولا شيئاً منها  
وليس في الكتاب محو ولا ربة فليشهد ، وبه أخذ عامة أصحابه مطرف  
وعبد الملك والخليفة وابن أبي حازم وابن دينار وابن وهب وسحنون  
وابن حبيب ، قال في التوضيح : صوب جماعة أن يشهد أن لم يكن محو  
ولا ربة فإنه لا بد للناس من ذلك ، ولكثره نسيان الشاهد المنتصب ،  
ولأنه لو لم يشهد حتى يذكرها لم يكن لوضع خطه فائدة . ١ هـ .

## بينة السماع او شهادة السماع

تعريفها : قال ابن عرفة : شهادة السماع لقب لما يصرح الشاهد فيه باستناد شهادته لسماع من غير معين ، فتخرج شهادة البت لعدم استناده لشيء أصلا ، والنقل لأنها سماع معين - وحكمها : الجواز بسماع فشا بين الناس عن ثقات وغيرهم ، فتعتمد البينة على ذلك ، وتشهد بالسماع ، وهي انما جازت للضرورة ، لأنها على خلاف الأصل ، اذ الأصل أن الانسان لا يشهد الا بما علم مما تدركه حواسه كما قاله أبو اسحاق .

ما تشهد فيه بينة السماع ثلاثة امور :

١ - ملك الحائز عقارا او غيره ، فتشهد البينة بالسماع بأن هذا الشيء ملك لحائزه ، فتقول للحاكم : لم نزلنا نسمع من الثقات وغيرهم أن هذا الشيء الذي في حوزة فلان ملك له ، فلا بد في شهادة البينة أن تجمع بين الثقات وغيرهم على الاعتماد الذي به العمل <sup>(١)</sup> ، وإذا شهدت بسماع الملك لحائز لم ينزع ذلك الشيء من يد حائزه ، ولا يشترط سماعهم بالتصرف فيه تصرف الملاك ، ولا طول الحيازة ، خلافا لما قاله الشيخ خليل فإنه لا كائل به في المنهب <sup>(٢)</sup> .

٢ - وموت غائب ببلد بعد كاربين يوما ، وألحق بها الشجر ، أو لم يبعد البلد وطال زمن سماع الموت كمشرين سنة . وأما اذا لم يطل الزمن فلا يثبت بالسماع ولا بد من بينة القطع كالحاضر لسهولة الكشف عن حاله .

٣ - ووقف فاذا شهدت بينة سماع بأن هذا وقف على فلان الحائز له أو على فلان وليست الذات بيد أحد ثبت بها الوقف ، وأما لو كانت

(١) وطيه أبو الحسن والبايجي والمنيطي وابن فتوح وغيرهم . قال ابن فتوح شهادة السماع لا تكمل الا أن ينضم فيها أهل اقل من غيرهم على هذا مضي عمل الناس . ونقله ابن عرفة وأقره . وقال ابن القاسم وجماعة بكفى احدا للفظين : وشهر ايضا .

(٢) وإنما سبق فهمه له من كلام الجواهر بلا تأمل ، لأن كلام الجواهر في بينة البت بالملك وستأتي له في الحيازة بقوله : وصحة الملك بالتصرف ألغ ذكره المحقق .



يبد حائز يدعى ملكها فيه خلاف ، وقيل لا ينزع بها من يد الحائز كالملك وقيل ينزع ترجيحاً لجانب الموقف ورجح .

**شروط العمل بينة السماع في هذه الأمور الثلاثة أربعة :**

أذ يطول زمن السماع كعشرين سنة ، فأقل منها لا يكفي ولا بد من شهادة البت ، وهذا الشرط يعتبره بعضهم في جميع الأمور المتقدمة وغيرها . وقال ابن هارون : طول الزمان ليس شرطاً في جميعها بل في الأملاك والشراء والأجناس والأفكحة والموقف والصدقة والولاء والنسب والحيازة ، وأما موت الغائب فيشترط فيه تنائي البلدان أو طول الزمن ، واعتد ، واختار ابن عرفة أنه في الموت من الطول لا بد من بينة القطع ولو بالنقل إذا يجد عادة موته مع عدم من يأتي من تلك البلد بخبر بموته في تلك المدة الطويلة .

٢ - ألا توجد ريبة في بينة السماع ، فإن وجدت ريبة لم يعمل بها ، كما إذا لم يسمع بذلك غيرهما من ذوي أسمائهما .

٣ - وأن يشهد به عدلان ، فلا يكفي الواحد فيها مع اليمين .

٤ - وأن يحلف المدعى الذي أقامها لضمها لأبها على خلاف الأصل .

**وتقبل شهادة السماع بغير شرط الطول في عشرين مسألة :**

في تولية قاض أو وال ، أو وكيل ، وتعديل وتجريح لبينة نحو لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه عدل رضا ، واسلام لشخص محين نحو لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه مسلم أو أنه أسلم ، ورشد كذلك ، ونكاح ادعاء الحي منها على الميت ليرثه ، أو ادعاء أحد الزوجين الحيين ولم ينكره الآخر وكانت الزوجة تحته ، فإن ادعاء أحدهما وأنكره الآخر فلا يثبت بها النكاح قال في التوضيح : قال أبو عمران : يشترط في شهادة السماع على النكاح أن يكون الزوجان متفقين عليه ، وأما إذا أنكر أحدهما فلا ، لكن قال بعضهم تكون حتى فيما إذا ادعاء أحدهما وأنكره الآخر .

وصد الغصنة المتفعمة وهي : العزل ، والجرح ، والكفر ، والسفه ،  
والطلاق ، وان خلعا وتبت بها الطلاق ولا دفع العوض ، وضرد  
زوج لزوجته نحو لم زل نسح من الثقات وغيرهم الله يضارها ، فيطلقها  
عليه الحاكم .

وهبة وصدقة ( أى أنه وهب لفلان كذا أو تصدق به عليه )  
ووصية كلم زل نسح من الثقات وغيرهم أن فلانا أقام فلانا وصيا  
عنه في ماله أو ولده ، أو أن فلانا تحت ولاية فلان يتولى النظر له والاتفاق  
عليه بإيضاء أبيه أو بتقديم قاض له عليه ، وكذا العتق ، والمولادة ،  
والحرابة ، والاباق ، والمسر ، واليمر .

متى تقدم بينة البت بالملك على بينة السماع ؟ اذا شهدت بينة  
بأنا لم زل نسح من الثقات وغيرهم بأن هذه الدار أو هذا الصيد  
لهذا الحائز ، وشهدت أخرى بتا بأنه لغيره من يدعيه قدمت بينة البت  
وتزج من يد الحائز وأعطى لمن ادعاه وأقام ييه البت بشرطين : ألا تمضي  
مدة الحيازة التي ثبت بها الملك وألا تشهد بينة السماع بنقل الملك  
لذلك الشيء المدعى به من كأي القائم المدعى أنه له وأقام بينة البت .  
فصل تقديم بينة البت ما لم تشهد بينة السماع بأن ذلك الشيء  
المتنازع فيه قد اقتل بملك جديد من أي القائم أو جده بشراء أو هبة  
أو صدقة ، والموضوع أن صاحب بينة السماع حائز للشيء المتنازع فيه  
والا قدمت بينة البت .

والكلام في حيازة لا يثبت بها الملك اما لقصرها واما لكونه المدعى  
القائم على الحائز كان غالبا أو حاضرا قام به مانع ، وأما الحاضر الذي  
لا مانع له اذا سكث المشر سنين فلا تسمع له دعوى ولا بينة في المتار  
وغيره على التفصيل الآتي ذكره لن شاء الله (١) .

(١) وما هنا بحيث قوى ، وهو أنه اذا كانت دعوى القائم على الحائز  
مجردة فالجوز كاف في دفعها من غير احتياج الى بينة بسماع ، وكذا اذا  
كان مع دعوى القائم بينة سماع لانه لا ينزع بها من يد حائز ، فان كان  
معها بينة قطع فبينة السماع للحائز لا تنفعه الا بسماع انه فاستراها من  
كأي القائم ، فلم يبق لقولهم بملك ( الحائز محل ) .

ما حكم الدعوى من الرقيق والسفيه والصبى ؟ الدعوى لا تتوقف على حرية ولا رشد ولا بلوغ ، فإذا ادعى واحد منهم بحق وأقام شاهدا واحدا قبلت منه الدعوى وحلف العبد والسفيه مع شاهده الذى أقامه واستحق ما ادعى به بالشاهد واليمين ، أو بامرأتين ويمين ، ولا يؤخر العبد للعتق ولا السفيه للرشد ، ولا يحلف وليها عنهما ، فإن نكل حلف المدعى عليه ويرى والا غرم .

ولا يحلف : الصبى مع شاهده الذى أقامه ، لأن الصبى لا تتوجه عليه يمين ، ولا يحلف وليه عنه ولو كان أباً ينفع عليه ، وهذا فيما إذا لم يل الأب ولا وصيه المعاملة للصبى ، فإن وليها حلف ، لأنه إذا لم يحلف غرم ، كما أن ولي السفيه إن تولى معاملته يحلف والا غرم ، وإذا لم يحلف الصبى ولا وليه مع الشاهد حلف المطلوب وهو المدعى عليه أن هذا للصبى لا يستحق عندي شيئاً ، أو ليس هذا المدعى به له ، ليرتكب المتنازع فيه ييد للملغوب حوزاً ( لا ملكاً ) الى بلوغ الصبى ، وكتب الحاكم فى سجله الحادثة وشهادة العدل وما حصل عليه الاتصال على طبق ما وقع من الدعوى . وحلف المدعى عليه مسوئاً لمال الصبى وخوفاً من موت الشاهد أو المدعى عليه ، فإذا بلغ الصبى بعد التسجيل حلف واستحق ما ادعى به الشاهد واليمين ، فإن نكل المطلوب عن اليمين حين الدعوى أخذه الصبى لنكول المدعى مع قيام الشاهد به عليه ، وإن حلف فترك المدعى به ييده لبلوغ الصبى ليحلف ونكل الصبى بعد بلوغه فلا شيء له ، وحلف . وإن مات الصبى قبل بلوغه حلف وارثه واستحق المدعى به .

### شهادة النقل وشروطها

يجوز نقل الشهادة عن الشاهد الأصلى ، وتسمى شهادة النقل ، وتجوز فى الحدود والطلاق والولاء وفى كل شيء ، وإنما تصح بشروط ستة :

١ - أن قال الأصلى : اشهد على شهادتى أو نحو ذلك ، أو سمعه يؤدبها عند حاكم فانه بمنزلة قوله : اشهد على شهادتى ، وأما إذا سمعه

يخبر غيره بأنى قد شهدت على كذا فلا ينقل عنه • ثم إذا سمعه يقول  
لغيره : اشهد على شهادتى ، فهل للسامع النقل ، فيه خلاف • والمشهور  
الجواز ، لأن من قال لغيره : اشهد على شهادتى جاز لغير المخاطب من  
السامعين نقل هذه الشهادة ، لأنه لا فرق بينهم ، وجاز نقل النقل ولو  
تسلسل • قال ابن عرفة : النقل عرفا • اخبار الشاهد عن سماعه شهادة  
غيره أو سماعه إياه لقاض ، فيدخل نقل النقل ويخرج الاخبار بذلك  
لغير قاض •

٢ - وغاب الأصل وهو رجل فلا يصح النقل مع حضور الأصل  
إذا كان رجلا ، وأما المرأة فيصح مع حضورها ، لأن شأن النساء عدم  
الخروج فى اللطاوى •

٣ - وكان يمكن لا يلزم الأصلى الأداء منه كمسافة القصر ،  
أو مات أو مرض مرضا يمسر معه الحضور •

٤ - ولم يطرأ له فسق أو علقوة للمتهود عليه قبل الأداء بخلاف  
طرو جنون للأصلى بعد تحصيل الشهادة فلا يضر فى النقل عنه ،  
كاللوث والمرضى •

٥ - ولم يكنب الناقل أصله قتل الحكم بشهادة النقل فحين  
كذبه بعد الحكم بها مضى الحكم ولا غرم على الناقل ، ولا على  
الأصل المكذب له •

٦ - ونقل عن كل واحد من شاهدى الأصل اثنان ليس احدهما  
أصلا أى شهادته بلا نقل عنه ، لأنه إذا كان أحدهما أصلا لزم ثبوت  
الحق بشاهد فقط ، لأن الناقل المنفرد كالمعلم ، ونقل فى الحرفا أربعة  
عن كل من الأربعة وذلك صادق بستة عشر ، وبأربعة فقط قلت عن كل  
واحد من الأربعة ، وبغير ذلك<sup>(١)</sup> أو نقل أربعة فى الزنا اثنان منهم  
عن كل اثنين من الأصل ، كأن نقل عن زيد وعمرو ، ونقل الآخران عن

(١) أى كثنائية ينقل كل أربعة منهم من كل واحد من اثنين من  
الأصول •

بكر وخالد فيكفي ، فإن قل اثنان عن ثلاثة وعن الرابع اثنا عشر آخران  
لم تصح خلافا لآلن المجتوبون ، لأن شهادة الفرع لا تصح الا اذا  
صحت شهادة الأصل لو حضر ، والرابع لو حضر مع الاثني الناقلين  
لا تصح شهادته معها لنقص العدد .

وجاز تلفيق فاعل مع أصل في الزنا وغيره . كأن ينقل اثنان عن اثنين  
في الزنا مع أصليين ، وجاز تزكية فاعل أصله الناقل هو عنه ، وجاز هل  
أمرأته عن رجل أو عن امرأة مع رجل فاعل معها عن ذكر ( لا مع رجل  
أصلي لأتينا بمنزلة رجل واحد ، ولا قل لواحد اذ هو كالمدم كما مر )  
فيما يتهدن فيه وهي الأموال وما آل اليه وما لا يظهر الا للنساء  
كالولادة وعيب الفرج لا في نحو طلاق وقصاص من كل ما لا تصح فيه  
شهادتهن استقلالا .

#### حكم رجوع الشاهد عن شهادته (1) :

إن رجع الشاهد عن شهادته بعد الأداء وقبل الحكم بطلت ، فإن  
رجع بعد الحكم فلا تبطل ، وقد تم الحكم ومضى في المال فينومه  
المتهود عليه للمدعى بمقتضى شهادتهما ، وغرم الشاهد المال والدية  
للمشهود عليه بعد أن غرمه للمدعى المشهود له .

قال ابن القاسم : إذا رجعا في طلاق أو عتق أو دين أو قصاص  
أو حد أو غير ذلك فانهما يضمنان قيمة المقت ، وفي الطلاق إن دخل  
بالزوجة فلا شيء عليهما ، وإن لم يدخل ضمنا نصف المداق للزوج ،  
ويضمنان الدين والمقتل في القصاص في أموالهما .

وقال اشتهب : يتن من الشاهدين في العبد ، أي لأتينا تسببا في  
قتل نفس بلا شبهة وهو ظاهر ، وهذا إن رجعوا بعد الاستيفاء في  
القتل ، ومثله الرجم .

(1) المراد بالشاهد جنسه الصادق بالمتعدد .

### متى ينقض الحسب :

ان ثبت كذبهم بعد الحكم وقبل الاستيفاء فى القتل والتطع والحد ، كحياة من شهدوا بقتله ، وثبوت جب من شهدوا يزناه قبل الزنا الذى شهدوا به ، ولا يلزمهم القذف لأن من رمى المجبوب بالزنا لا حد عليه كما فى المدونة ، فان لم يثبت قبل الاستيفاء ، بل ثبت كذبهم بعده غرموا دية من قتل قصاصا أو رجما بشهادتهم ، ولا يشاركون فى الغرم شاهدا الاحصان ، فاذا شهد أربعة بزنا شخص وشهد اثنان باحصانه فرجم ثم تبين أنه كان مجبوبا قبل الزنا فالدية على شاهدى الزنا فقط ، ولا يشاركون فيها شاهدا الاحصان ، لأن شهادتهما فى نفسها لا توجب حدا ، هذا مذهب ابن القاسم ، وهو الراجح ، وقال أشهب : يشاركون فى الغرم بينة الاحصان اذ لولاها ما رجم .

واوب : الشاهدان اذا رجما بعد الحكم والاستيفاء بالحد فى القذف وشرب الخمر ، والشم واللطم وضرب السوط ، وأما شهود الزنا اذا رجموا قبل الحكم أو بعده فعليهم حد القذف ، وعليهم أيضا غرم الدية ان رجم كما تقدم ، ما لم يثبت أن المشهود عليه به كان مجبوبا أو غير عفيف فلا حد قذف على الراجح .

ولا يقبل : رجوعهما عن الرجوع عن الشهادة ، فاذا شهدا بحق ثم رجعا قبل الحكم بطلب شهادتهما ، فإن رجعا عن الرجوع الى الشهادة لم تقبل منهما ، واذا رجعا بعد الحكم عن الشهادة ثم رجعا اليها لم تقبل منهما أيضا ، ويفرمان ما أتلغا بشهادتهما كالراجع المتماضى ، لا رجوعهما عن الرجوع بعد فلما ، ولأنه بمنزلة من أقر ورجع عن اقراره .

وان علم ، الحاكم بكذبهم فى شهادتهم وحكم بما شهدوا به من قتل أو رجم أو قطع فالقصاص عليه دون الشهود وسواء باشر القتل أو لا ، وكذا ولى الدم اذا علم بكذبهم واقامهم وحكم الحاكم بهم فانه يقتص منه فانه علم الحاكم والولى اقتص منهما ، فان لم يعلم الحاكم

بكذاهم فلا قصاص عليه وإن علم بقادح فيهم على المعتمد ، وإنما عليه  
الدية في ماله ، ولا يشاركه فيها المدعى إن كان يعلم القادح كالعادم ،  
لأن البحث عن القادح من وظيفة القاضي لا للمدعى ..

وإن رجع الشاهدان عن شهادتهما بطلاق بعد الحكم فلا غرم عليهما  
إن دخل الزوج للشهود عليه بالطلاق بزوجه المشهود بطلاقها ، لأنهما  
لم يتلقا عليه بشهادتهما مالا ، وإنما فواتة الاستمتاع ولا قيمة له ،  
وقد استحققت جميع الصداق بالدخول ، فإن لم يدخل الزوج بها غرما له  
نصف الصداق بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئا ، وإنما يجب لها  
النصف بالطلاق .

وكذا يغرمان له نصف الصداق إذا أثبت بأقرار زوجها أو بيئته عليه  
به وأفكر الدخول بها فشهدا عليه به فغرم لها جميع الصداق ، ثم رجعا  
بعد الحكم عن شهادتهما بالدخول .

فإن رجع أحدهما غرم لها الربع ، وهذا في نكاح التسمية ،  
وأما في النكاح فيغرمان له جميع صداق المثل لأنه إنما يلزم بالدخول  
لا بالطلاق قبله .

وإذا شهدوا على رجل بأنه طلق امرأته وشهد آخران بأنه دخل بها  
فحكم عليه الحاكم بالطلاق وجميع الصداق ، ثم رجع الأربعة عن  
شهادتهم فقد تم الحكم ولا ينقض ، واختص شاهد الدخول بغرم نصف  
الصداق للزوج دون بيئته الطلاق لأن رجوعها بمنزلة رجوع شهادة طلاق  
مدخول بها ، ولا غرم عليهما كما تقدم .

ما الحكم إن رجعا عن شهادتهما يعتق بعد الحكم به :  
غرما لسيد العبد قيمته يوم الحكم وولأه لسيد دون الشاهدين  
فإن كان العتق الذي شهدا به ثم رجعا لأجل غرما قيمته يوم الحكم لسيد  
وإذا غرماها فممنعة العبد لهما إلى الأجل يستوفيان منها القيمة التي  
غرماها لسيد إلا أن يستوفياها قبل تمام الأجل فيرجع الباقي من  
المنفعة للسيد ، وإن حل للأجل قبل استيفائها ضاع الباقي عليهما على

أرجح الأحوال ، ثانيها يغرمان القيمة بعد أن يسقط منها قيمة المنفعة مدة الأجل على الرجاء والخوف ، وثالثها يغير السيد بين أن يسلم المنفعة لها بعد أخذ القيمة منهما وبين أن يبقها تحت يده ويدفع لها قيمتها شيئا على التقضى حتى يتم الأجل .

ما الحكم إذا شهدا ؟ لزيد وعمرو مائة على السوية ثم رجعا بعد الحكم بها لهما ، وقالوا : بل هى كلها لزيد ولائىء منها لعمرو ؟ اقتسامها ، لأن الحكم بها لهما لا ينقض وغرما للمدين خمسين فقط عرضا عن الخمسين التى أخذها عمرو منهم ، ولا يغرمان له جميع المائة لانفاقهما على زيد من غير رجوع عنه ، وليس لزيد سوى الخمسين التى تخصه من المائة .

ما الحكم ان رجع ؟ احد الشاهدين فى جميع مسائل الرجوع دون الآخر ؟ نعم الرجوع نصف الحق ، فينرم نصف الدية فى القتل ونصف المال فى غيره فينرم للمدين فى مسألة زيد وعمرو خسا وعشرين . واختلف اذا ثبت الحق بشاهد ومين ثم رجع الشاهد بعد الحكم هل ينرم جميع الحق ، وهو قول ابن القاسم وهو المشهور ، أو ينرم نصفه لأن اليمين معه كشاهد ، كرجل شهد مع نساء ثم رجع فينرم نصف الحق ، وعطين لئن رجعن وإن كثرن النصف لأنهن بمنزلة رجل وإن كن ألفا أو أكثر ، الا أن يبقى منهن اثنتان فلا شىء على الرجعات لتسام الشهادة بالاثنتين ، وإن بقيت منهن واحدة فقط فالربع يلزم جميع الرجعات بالسوية ولو تربعين فى رجوعهن والرجل معهن فيما يقبل فيه المراتبان ( كرضاع وولادة ) كامرأة فقط ، لا كاثنتين بخلاف الأموال فانه معهن كامرأتين ، فاذا شهد رجل ومائة امرأة بمال بعد الحكم فعليه نصفه ، وإذا لئن رجع معه ما عدا امرأتين ولا شىء على الرجعات اذ لا تضم النساء للرجل فى الأموال ، فإن رجعت الباقيتان كان على جميعهن النصف وعلى الرجل النصف ، وأما فى الرضاع ونحوه فكامرأة واحدة فاذا شهد يرضاع مع مائة امرأة ثم رجع مع ثمانية وتسعين منهن فلا غرم لأنه بقى من يستقل بالحكم ، فإن رجعت امرأة من الباقيتين كان نصف الزمانة



عليه وعلى الراجعات ، فان رجعت المباشرة كائن الترم بجميع الحق عليه وعليهن ، وهو كرامة ، وهذا هو الذي يفيد قول الشيخ خليل في باب الرضاع ( وثبت برجل وامرأة وبامراتين ) فعلم من قوله « وبامراتين » أنه بمنزلة امرأة في الرضاع وهو المذهب (١) .

فان قلت : كيف يتصور الترم في الرضاع على شاهدي الرجوع فيه ، لأيهما كان شهدا بالرضاع قبل الدخول فسخ النكاح بلا مهر ، وان شهدا به بعد الدخول فالمهر تقرر عليه بالوطء ، وأما فواتا عليه بشهادتهما العسة وهي لا قيمة لها .

فالجواب أنه يتصور اذا مات الزوج أو الزوجة فينرم الراجع للحى منهما ما فوته في الارث وينرم للمرأة ما فواتها من الصداق ولأن كانت الشهادة والرجوع عنها قبل الدخول .

ما الحكم ان رجع الشاهد من بعض ما شهد به ؟ غرم نصف البعض ، فان رجع عن نصف ما شهد به غرم ربع الحق ، وان رجع عن ثلثه غرم سدسه وان رجع بعد الحكم من الشهود من يستقل الحكم بنونه كواحد من ثلاثة وكأثنين من أربعة فلا غرم على الراجع ، لاستقلال الحكم بالباقي فان رجع بعده غيره ممن يستقل الحكم به فجميع الراجعين يغرمون ما رجعوا عنه ، فان رجع ما عدا واحد فالنصف على الجميع سواء فان رجع الأخير فالحق كله على الجميع .

مسألة غريم الترم : للمقضى عليه بالحق بشهادة الشاهدين الراجعين بعد الحكم وقبل دفع الحق للمدعى مطالبة الشاهدين الراجعين بدفع الحق للمقضى له وهو المدعى ، بأنه يقول المدعى عليه لهما : ادفعا الحق الذي رجعتما عن شهادتكما به للمدعى ، وللمقضى له بالحق وهو المدعى مطالبتكما أيضا ، وذلك اذا تعذر الطلب من المقضى عليه لموته أو عسره أو غيبته ، لا ان لم يتعذر فليس له مطالبتة ، وأما يطالب غريمه وهو المقضى عليه .

(١) وأما قوله هنا كائنتين فخلافا للمذهب .

### ما الحكم ان تصارفت بيتتان ؟

ان أمكن الجمع بينهما جمع ولا تسقط واحدة منهما ، كما لو ادعى عليه بأن له عليه أردبا من قمح ، وأقام عليه به بيعة ، ثم ادعى عليه بأردب أرز وأقام عليه أخرى ، أو ادعى بأنه أسلمه ثوباً في أردب حنطة يبيته ، ثم أنكر الخصم وادعى أنه تعاقد معه على ثوبين في أردب حنطة أو قامت عليه بيعة بأنه أعتق عبده فلانا ، وأخرى بأنه طلق زوجته .

وان لم يمكن الجمع بينهما وجب الترجيح ببيان السبب للملك ، فإذا شهدت بيعة بأن هذا ملك لزيد وأطلقت ، وشهدت أخرى بأنه ملك لعمرو ، وبيئت سبب ملكه ، بأن قالت : نسجه أو كسبه أو ورثه أو تيج عتده فانها تقدم على من أطلقت لزيادتها ببيان سبب الملك ، أو بسبب ذكر تاريخ فتقدم على من لم يقرر ، أو تقدم التاريخ فتقدم على المتأخرة به وهو كانت المتأخرة أعدل وكذا من بيت السبب فتقدم ولو كانت من لم يبينه أعدل ، أو بسبب مزيد عناية أحدهما ، فتقدم على الأخرى ، لا بمزيد عدد ولو أكثر ما لم تعد الكثرة العلم بحيث يكون جمعا يستحيل توالمهم على الكذب .

**والترجيح :** بما مر انما يكون في الأموال وما آل إليها خاصة ، وهو ما يثبت الحق فيها بالشاهد واليمين على المذهب ، وإنما غيرها مما لا يثبت الا بعدلين كالنكاح والطلاق وللعق والمحدود فلا يقع الترجيح في شيء من ذلك بزيادة العدالة ، لأنها بمنزلة الشاهد الواحد وهو لا يفيد في غير الأموال ولذا كان يحلف مقيما في الأموال معها على الرجوع . قال ابن عرفة : قال بعض القرويين : اختلف اذا كانت أحد البيعتين أعدل هل يحلف صاحب الأعدل ؟ ففي المدونة أنه يحلف ، وقيل بزيادة العدالة بمنزلة شاهدين فيثبت الترجيح بها في كل شيء .

ورجح بشاهدين من جانب على شاهد ويمين من آخر ، أو على شاهد وامرأتين ، ويوضع اليد بأنه يكون المسمى به من عقار أو عرض في حوز أحدهما مع تساوى البيعتين ، فالعوز من المربعات عند التساوى

فإن ترجحت بينة مقابلة بمرجح من المرجحات قدمت ونزع من صاحب اليد ، فيحلف من قضى له به وهو ذو اليد عند عدم الترجيح ومقابلة عند ترجيح بينته بمرجح ورجح بالملك على الحوز ، فمن شهدت بالملك قدمت على من شهدت بالحوز ، ولو تقدم تاريخ الحوز على تاريخ الملك ، لأن الحوز قد يكون عن ملك وغيره ، ورجح بنقل عن أصل ولو كانت الناقلة تشهد بالسماح على مستصحية له ولو بينت الملك أو سببه ، فإذا شهدت بينة لزيد أن هذه السلعة له لكونه فسجها أو كتبها أو بناها ، وشهدت أخرى أنها لعمر واشتراها من زيد أو ورثها منه أو وهبها له قدمت بينة النقل على بينة الاستصحاب .

ما تعتمد عليه بينة الملك خمسة أمور :

- ١ - حصول التصرف من واضح اليد على ذلك الشيء من ركوب أو سكنى أو لبس أو نحو ذلك .
- ٢ - وحوز طال لذلك الشيء كمشرة أشهر فاكثر ، لا أقل .
- ٣ - وعدم منازع له فى تلك المدة .
- ٤ - مع نسبته الى واضح اليد وإن لم تصرح بشئ من هذه الأربعة فى شهادتها .
- ٥ - وأن تقول فى شهادتها عند الحاكم : وإني يخرج عن ملكه فى علينا بناقل شرعى ، فإن قطعوا بأنها لم تخرج عن ملكه بطلت شهادتهم فإن أطلقوا ففى بطلانها خلاف .

فشروط صحة الشهادة الملك بتا خمسة : الاعتماد على كل واحد من الأمور الأربعة المتقدمة وإن لم يذكرها فى الشهادة ، والخامس عدم عليهم بالخروج عن يد ذلك المنصرف مع ذكرهم له فى أدائها ، وقيل إن كان للشاهد يعرف ما تصح به الشهادة قبل منه اطلاق معرفة الملك والا فلا حتى يفسر الخمسة الأشياء ، بأن يقول : أشهد أن يده على ما يدعى ، وأنه منصرف فيه تصرف المالك مدة طويلة عشرة أشهر أو ستة

أو أكثر : وأنه ينسب لنفسه ، وأنه لم يهازعه فيه منازع ، وأنه لم يخرج عن ملكه في علمي ، أو يقول : وما علمته باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه .  
وقيل ذكر الخامس في الشهادة شرط كمال ، وعليه فيحلف المشهود له أنها في ملكي ولم يخرج عنه بناقل شرعي بنا ، ويحلف وأثره على قضي العلم - وإن تعذر ترجيح إحدى البينتين ، والمتنازع فيه بيد غير المتنازعين سقطتا لتعارضهما وبقي بيد حائزة ، أو لمن يقربه له منهما ، لأن إقراره لأحدهما كأنه ترجيح لبيئته ، فلن أقر به لغيرهما لم يمس بإقراره ، بخلاف لو تجردت دعوى كل عن البيئة فيمسل بإقراره ولو لغيرهما .

ما حكم القرار أحد المتنازعين في شيء آخر :

إن شهدت بيئة بإقرار أحد المتنازعين في شيء بأنه للآخر وكان المقر مكلفا غير محجور عليه ( كأن تقول البيئة تشهد بأنه أقر سابقا بأن هذا الشيء لفلان ، وهو الآن يدعي لنفسه ) استصحب إقراره وقضى به لفلان لأن غير المحجور مؤاخذ بإقراره فلا يصح له دعوى الملك فيه لنفسه إلا بأبواب انتقاله له .

متى يجيب الرقيق عن موجب العقوبة ومتى يجيب سيده ؟

يجيب الرقيق ذكرا أو أنثى إذا ادعى عليه بمقوبة من ضرب ، أو جرح أو قتل ، أو بموجب حد أو تعزير من كل ما يتعلق بيده لأنه الذي يتوجه عليه الحكم لا سيده ، ولجيب سيده عن موجب الأرض ، لأن الجواب إنما يعتبر فيما يؤخذ المكلف به لو أقر ، والعبد لو أقر بمال لم يلزمه ، فلو ادعى عليه بجناية خطأ فلا يعتبر إقراره ، وإنما الكلام لسيده إلا لقرينة ظاهرة توجب قبول إقراره ، قضي كتاب الديات في عبد راكب على يردون متى على أصبع صغير قتلها فتملك به الصغير وهي تدمي وقول فلعلى بي هذا وصلقه العبد أن الأرض متعلق برقبته .

## مسائل :

١ - من له حق مالى على آخر وأفكره ولم يجد بينة أو أثر وكان مائلا أو سرق منه شيئا أو غصبه ولم يقدر على خلاصه منه يحاكم وقدر على أخذ حقه منه باطنا بسرقة أو نحوها فله أخذه بشروط ثلاثة :

١ - أن أمن وقوع فتنة من ضرب أو جرح أو حبس ونحو ذلك ، وأمن رذيلة تسب إليه من سرقة أو غصب ، وكان الحق غير عقوبة ، فإن كان عقوبة فلا يستوفى بنفسه بأن لا يدهن الحاكم ، فلا يضرب من ضربه ، ولا يجرح من جرحه ، ولا يسب من سبه ، ولا يأخذ ثأره بنفسه لما فيه الهرج والفساد فى الأرض .

٢ - أن قال من عليه حق لوكيل رب الحق الغائب حين طالبه الوكيل أبرأنى موكلك الغائب ، أو قضيته حقه أظهره المدعى عليه بكفيل بالمال الى أنه يعلم حقيقة الحال ابن قريت غيبة رب الحق ، فإن بدلت قضى عليه بالدفع للوكيل لأنه معترف بالحق مدعى الإبراء أو القضاء ، فإن حضر الغائب وأفكر الإبراء أو القضاء حلف أنه ما أبرأ ، أو ما قضى وتم الأخذ ، فإن فكل حلف التبريم ورجع على الوكيل .

٣ - من طلب المهلة لدفع بينة أقيمت عليه بحق أو لحساب ونحوه ، كما لو طلب للمهلة ليفتش على الوثيقة أو دفتر الحساب الذى بينهما ، أو ليسأل من كان حاضرا بينهما ليكون على بصيرة فى جوابه بأقرار أو افكار ، أو طلب المدعى المهلة لإقامة شاهد ثان وأبى أن يحلف مع الأول الذى أقامه أهل الطالب بالاجتهاد من الحاكم ( ولا يتقيد بجمعة خلافا لما فى اللوعة ) بكفيل بالمال يأتى به المطلوب فى جميع ما تقدم ولا يكفى حميل بالوجه أن أبى الطالب ، وأما لو طلب المدعى إقامة بينة على أصل دعواه وطلب من المدعى عليه حميلا فيكفى حميل الوجه اتفاقا وفى اللوعة أنه لا يجاب المدعى لحميل بالوجه وهو الراجح ، ومن باب أولى حميل بالمال .

## اليمين واحكامها

**صفة اليمين :** اليمين فى كل حق غير اللعان والقسماء يجب أن تكون من مدع أو مدعى عليه ( بالله الذى لا اله الا هو ) ولو كان الحالف كتابيا ، ولا يزيد شيئا بعد ذلك ، وقيل يزيد اليهودى : الذى أنزل التوراة على موسى ، ويزيد النصرانى : الذى أنزل الانجيل على عيسى ، وأما اللعان فاليمين فيه : أشهد بالله ، ولا يزيد : الذى لا اله الا هو ، وكذا فى القسماء لا يزيدنها بعد قوله أقسم بالله وقيل يزيدنها فيهما •

وغلظت اليمين على الحالف فى ربع دينار فأكثر بالقيام ، بأن يحلف وهو قائم ، وبالجامع للمسلم ، وبمنبره<sup>(١)</sup> صلى الله عليه وسلم فقط لمن بالمدينة ، لا بمنبر غيره ، ولا بالزمن كبعد العصر ، ولا بالاستقبال للقبلة ، ولا بد فى اليمين من حضور الخصم ، فإن حلفه القاضى من غير حضوره لم تبرز ، نص عليه الباجى ، لو غلظت على النصرانى بالحنيفة ، وعلى اليهودى بالحلف بالبيعة ، لأن المقصد ارباب الحالف وإن كانتا حقيرتين شرعا •

وخرجت المخدرة لليمين سواء كانت مدعية وأقامت شاهدا فقط ، أو مدعى عليها ، ولا تخرج التى شأها عدم الخروج أصلا كنساء المملوك ، فلا تخرج للتغليظ ولتحلف بيئتها ، بأن يرسل لها القاضى من يحلفها بحضرة الشهود ، وأم الولد كالحره فبمن تخرج أولا تخرج ، ومن شأها الخروج بالليل فقط أو بالنهار فقط أخرجت فيما تخرج فيه •

لم يجرؤ الاقدام على اليمين بتا ؟ لمن استند على ظن قوى أو قرينة تفيد قوة الظن كخط أبيه أو أخيه بأن له على فلان كذا وكقول المدعى عليه ، وقيام شاهد للمدعى بدين لأبيه على المدعى عليه ونحو ذلك •

**يمين الطالب وهو المدعى :** أن لى عنده فى ذمته كذا ، أو لقد فعل كذا ، قتل عبدي أو دابتي أو أكلت مالى ، حيث أقام شاهدا فقط •

---

(١) أى عنده لا فوقه •

ويعين المطلوب وهو المدعى عليه : ما له على كذا ، أى ما ادعى به المدعى ، ولا شيء منه ، ولا بد من هذه الزيادة ، لأن المدعى بمائة مثلاً مدع بكل جزء من أجزائها ، وحق اليمين نفي كل مدعى به .  
ونفى التعالف : السبب وغيره إن عين من المدعى ، فإذا ادعى عليه بمائة من قرض أو بيع حلف ماله على مائة ولا شيء منها لا من قرض ولا غيره ، أو لا من بيع ولا غيره . فإن لم يعين سبباً كفاه نفي المدعى به ماله على مائة ولا شيء منها .

فإن كان المطلوب قضى ما عليه من الدين وجعله المدعى وأراد تحليفه نوى الحالف يمينه ماله على كذا ولا شيء منه يجب قضاؤه الآن ، لأنه قد قضى ما كلف عليه .

ومن دفع لغيره دراهم أو دنانير ديناً عليه أو سلفاً لطلبه أو نحو ذلك فادعى أخذها أنه وجدها أو بعضها منها مغشوشة ، أو ناقصة حلف في النش على نفي العلم لا البت ، بأن يحلف ما دفعت الأجيعة في عسى ، ولا أعلم فيها غشاً .

ويحلف في النقص بئنا ، بأنه يحلف ما دفعتها لك الا كاملة ، فإن نكل غرم ، ولا يكفي الحلف في النقص على العلم ، وإذا نكل المدعى عليه إذا توجهت اليمين عليه في مال وما يشول إليه كخيار وأجل استحق المطالب ذلك المال بالنكول واليمين محس ، فيحلف بعد نكول المطلوب أن لى خنده كذا إن حقق الدعوى على المدعى عليه ، وإن لم يحققها عليه بأن كانت دعواه عليه دعوى اتهام فالمطالب يستحق ما ادعاه بمجرد نكول المدعى عليه ، لأن دعوى الاتهام لا ترد على المدعى على المشهور .

ما يجب على الحاكم والمحكم بيبانه للمدعى عليه : ما يترتب على النكول في دعوى التحقيق أو التهمة ، بأن يقول الحاكم له في دعوى التحقيق إن نكلت عن اليمين حلف المدعى واستحق ما ادعاه ، وفي الاتهام

ان نكلت استحق المدعى ما ادعاه عليك بمجرد فكوك ، وهذا الميسان  
 شرط فى صحة الحكم ( خلافا لمن قال باستحبابه ) كالاعذار فى محله .  
 من لا يمكن من اليمين ؟ من توجهت عليه من مدع أو مدعى عليه أن  
 نكل منها ، بأن قال لا أحلف ، أو قال لخصمه أحلف أنت وخذ ما تدعيه  
 ثم قال أنا أحلف ، وأما لو التزمها ابتداء وقال أحلف ثم رجع وقال  
 لا أحلف وأراد تحليف خصمه فله ذلك ولا يكون رجوعه عن اليمين بعد  
 التزائها موجبا لعدم ردها على خصمه فله ذلك ولا يكون رجوعه عن  
 اليمين بعد التزامها موجبا لعدم ردها على خصمه ، فإن سكت من  
 توجهت عليه اليمين زمنا من غير اظهار فكول فله الحلف ، ولا بعد  
 سكوته فكولا .



#### الميساة واحكامها

تعريفها : وضع اليد على الشيء والاستيلاء عليه والتصرف فيه بغير  
 اصلاح كالحدم وقطع الشجر والصدقة والهبة .  
 انواعها ثمانية : لأن المهاز اما عتار أو غيره . والحائز فى كل اما  
 اجنبى غير شريك ، أو شريك ، واما قريب غير شريك أو شريك .  
 فان حاز اجنبى : فغير شريك عقارا وتصرف فيه بدم أو بناء  
 ( كثيرين لغير اصلاح ) أو هبة أو صدقة أو زرع أو غرس أو ايجار أو  
 بيع أو قطع شجر ونحو ذلك ثم ادعى عليه شخص مكلف رشيد حاضر  
 بالبلد عالم بالملك والتصرف ساكت بلا مالع عتر سنين والحائز غير مشهور  
 بالنصب لأموال الناس لم تسمع دعواه ولا يثبت له الحرف يكنه اذا  
 لو كانت له لما سكت عن الدعوى بها فى هذه المدة ، واستحقه الحائز  
 لقوله صلى الله عليه وسلم : « من حاز شيئا عشر سنين فهو له » (١)

(١) هذا بالنسبة للقضاء بحسب الظاهر أما فيما بينه وبين الله  
 فلا يحل ان يمتلك الانسان ما ليس له ويجب رده لصاحبه لقوله ﷺ :  
 « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه » وقوله : « إنما أنا  
 بشر ، وأنه بائني الخصم فلعل بعضكم ان يكون ابلغ من بعض فاحسب انه  
 صادق فاقضى له بذلك ، فمن قضيت له بحق مسلم فانما هي قطعة من  
 النار فليأخذها أو ليتركها » متفق عليهما .



وفي المدونة « الحيازة كالبينة القاطنة لا تحتاج معها ليجين الحائز » - وهذا في محض حق الأدمى ، وأما الوقف ونحوه فتسمع فيه البينة ولو طال الزمن - فإن كان غير مكلف أو سفيها فلا تعتبر مدة الحيازة إلا بعد حصول التكليف والرشد ، وإن كان المدعى غائبا أو حاضرا غير عالم بأنها ملكه أو منعه من التكلم مانع فانها تسمع دعواه ويثبت له ، فإن كان الحائز مشهورا بالعداء والنصب لأموال الناس فإن الحيازة لا تنفعه في العقار كما نقل عن ابن القاسم •

مدة الحيازة في العقار للشريك الأجنبي عشر سنين أيضا لكن بشرط أن يكون تصرفه في العقار بأحد أمور سبعة : الهدم والبناء ، والفرس للشجر وقطعه ( إذا كان ما فعله من ذلك كثيرا عرفا ) والبيع والهبة والصدقة - بخلاف الأجنبي الغير شريك فيعتبر حائزا سواء كان تصرفه بواحد من هذه السبعة أو بغيرها كإيجار واسكان •

ومعناها في العقار : للتقريب ونحوه كالموالي والأصهار شريكا أولا ما زاد على الأربعين سنة على الراجح ، إلا الأب وابنه فلا تثبت الحيازة بينهما إلا إذا تصرف الحائز منهما بما بقيت الذات أو كان بالهدم أو البناء وما الحق جما وطالت مدة الحيازة زمنا تهلك فيه البينات عادة وينقطع فيه العلم بحقيقة الحال كالسنتين سنة فأكثر ، وللآخر حاضره عالم ساكت المدة بلا مانع له من التكلم •

ومدة حيازة غير العقار : من عروض ودواب ورقيق في التقريب شريكا أولا ما زاد على العشر سنين ، وفي الأجنبي شريكا أولا ما زاد على الثلاث سنين مع التصرف فيما حازه لغير إصلاح وللآخر حاضره عالم ساكت بلا مانع ، إلا الدابة في ركوب ونحوه وأمة الخدامة تستخدم للأجنبي غير الشريك فالسنة فقط ، وأما الثوب يلبس فالعام وأما أمة الولي فتتوث بولائها بالفعل (١) •

---

(١) وبالإضافة أن التصرف في العقار نظرا للشريك الأجنبي يكون بأحد أمور سبعة : الهدم والبناء والفرس للشجر وقطعه والبيع والهبة والصدقة ونظرا للأجنبي غير الشريك يكون بهذه السبعة وغيرها كالأجارة -

وإن تصرف غير مالك مطلقا (قريبا أو أجنبيا شريكا أو لا) بهبة أو صدقة أو بيع ونحو ذلك ، والمسمى حاضر حين التصرف عالم به لم ينكره مع تمكنه من الإنكار ، مضى فله ، ولا كلام للمالك ، وله في البيع بحضوره وسكوته بلا مانع أخذ ثمن المبيع ، لأن حضوره مع سكوته بلا مانع إذن منه وإقرار بالبيع إن لم يطل كسنة ، فإن مضى العام فلا ثمن له أيضا ، ولعله لأن قبضه الفضولي ، وأما لو باعه لأجل كالعام فله قبضه بعد الأجل ، والدليل على ذلك قول ابن رشد : وتحصل الحيازة في كل شيء بالبيع والهبة والصدقة والعق والكتابة والتدبير والوطء ولو قصرت المدة ، إلا أنه إن حضر مجلس البيع فسكت لزمه البيع وكان له الثمن ، وإن سكت بعد العام ونحوه استحق البائع الثمن بالحيازة مع يمينه ، وإن لم يعلم بالبيع إلا بعد وقوعه وقام حين علم فله أخذ حقه ، وإن سكت العام لم يكن له إلا الثمن ، وإن لم يقم حتى مضت مدة الحيازة لم يكن له شيء ، واستحقه الحائز وإن حضر مجلس الهبة والعق فسكت له شيء .

٢ـ وإن لم يحضره ثم علم فإن قام حينئذ كان له حقه ، وإن قام بعد العام فلا شيء له ، واختلف في الكتابة : هل تحمل على البيع أو على العق ؟ قولان .

ولا هيبة في شيء من عقار أو غيره إن شهدت المينة للمدعى على أن الحائز وضع يده باعارة ونحوها ، كاجارة وعمرى ومساقاة ، والاقرار بذلك من واضح اليد كالبينة بل أهوى - وأما الدينون الثابتة في الذمم مع حضور رب الدين وسكوته قادرا على الطلب فقبل تسقط بمضي عشرين عاما ، وقيل ثلاثين ، وقيل لا تسقط بحال لمعوم خبر « لا يطل

= والإسكان والتصرف في الرفيق زيادة على ما تقدم مم فيه يكون بالعق الكتابة والتدبير والوطء ونحو ذلك ، وفي الثياب زيادة على ما تقدم مما يأتي فيها باللبس والتقطيع ، وفي الدواب زيادة على ما تقدم مما يأتي فيها بالركوب ونحوه .

حق امرئ مسلم وإن قدم « والأظهر الرجوع في ذلك للاجتهاد في حال الزمن والدين والناس » .

تنبيه : مسألة الحيابة تعتبر مستثناة من قاعدة البينة على المدعى واليمين على من أفكر ، فإن المدعى في الحيابة لو أقام بينة بعد مضي مدتها لا تقبل منه .

### الأسئلة

عرف الشهادة لغة وعرفا ، وبين ما يؤخذ من التعريف ، وحكم تحمل الشهادة والاتفاق بشيء نظيرها ، وشروط صحتها ، وشروط قبول شهادة العدل ، ومن لا تقبل شهادته ، وما لا يضر في قبوله للشهادة ، وما يكون به القدرج في الشاهد ، وشروط من يزكى الشهود ، وحكم شهادة التزكية ، ومتى تجوز شهادة الصبيان والنساء ومراتب الشهادة وآثمة ما يكفي فيه الشهادة والمرأفان ، أو أحدهما مع اليمين ، وحكم الجنائيات : جمع جنابة مأخوذة من جنى يجنى بمعنى أخذ ، يقال : السماع وحكمها ، والأمور التي تشهد فيها ، وشروط العمل بها في هذه الأمور ، والمسائل التي تقبل فيها بغير شرط الطول ، ومتى تقدم عليها بينة البت بالملك ، وحكم الدعوى من الرقيق والسفيه والصبي وشهادة النقل وشروطها .

وبين حكم رجوع الشاهد عن شهادته ، والحكم لأن رجعا عن شهادتهما بعقوب بعد الحكم به ، أو شهد الرجلان بمبلغ على التساوى ، وبعد الحكم قالا انه لأحدهما ، والحكم لأن رجعا أحد الشاهدين في جميع مسائل الرجوع دون الآخر ، أو رجعا الشاهد عن بعض ما شهد به ، وبين مسألة غريم الغريم ، والحكم لأن تعارضت بينتان ، وما تعتمد عليه بينة الملك ، وحكم اقرار أحد المتنازعين في شيء لآخر ، ومتى يجيب الرقيق عن موجب العقوبة ومتى يجيب سيده ، والمسائل الثلاث ، وصيغة اليمين ومن يجوز له الاقدام عليها ، ويمين الطالب ، وما يجب على الحاكم والمحكوم بياته للمدعى عليه ، ومن لا يمكن من اليمين . ومن الحيابة وأنواعها وحكم كل فرع ، ومدتها فيه .

## الباب الثالث

### في الجنائيات وأحكامها

تعريفها لقصة :

الجنائيات : جمع جنابة مأخوذة من جنى يجنى بمعنى اخذ ، يقال : جنى الثمر اذا أخذه من الشجر ، ويقال أيضا : جنى على قومه جنابة أى اذنب ذنبا يؤخذ به .

وشرها : كل فعل محرم ، والفعل المحرم : كل فعل حظره الشريعة ومنع منه لما فيه من ضرر واقع على الدين أو النفس أو المقتل أو المرض أو المال .

وهذه الجرائم قسمان :

- ١ - جرائم الحدود وسيأتي الكلام عليها .
- ٢ - جرائم القصاص وهي الجنائيات التي تقع على النفس أو على ما دونها من جرح أو قطع عضو ، وهي موضوع هذا الباب .

والجنائيات تؤكد الضروريات التي يجب مراعاتها في جميع الملل بعد حفظ الدين وأول ما ينظر فيه القاضي ، ويدل على أهميتها قوله صلى الله عليه وسلم : « أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء » متفق عليه .

حكمة مشروعية القصاص والحدود :

أجمع أهل الملل على وجوب حفظ النفوس ، والدين والمقبول والأعراض والأموال ، وفي القصاص حفظ النفوس ، وفي القتل للردة حفظ الدين ، وفي الحد لشرب الخمر حفظ المقبول ، وفي الحد للزنا والقذف حفظ الأعراض ، وفي القطع للسرقة حفظ الأموال .

حكم قتل النفس عمداً : من أعظم الكبائر . وعقاب الله عليه من أشد أنواع العقاب ، والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة منها قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً » وقوله صلى الله عليه وسلم : « لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب حراماً » رواه البخاري .

### أركان القصاص أو الجنابة ثلاثة :

١ - جان وشروطه حين الجنابة ثلاثة :

(١) التكليف فلا يقتل صبي أو مجنون جنى حال جنونه ، فإن جنى حال إفاقته أقص منه ، فإن جن انتظر حتى يفيق ، فإن لم يبق فالدية في ماله ، والسكران بحلال كالمجنون والدبة على عاقلة .

(ب) والعصمة ، فلا قصاص على حربي ، لأنه إن لم يسلم قتل وإن لم يقتل أحداً وقتله لعدم عصمته لا قصاصاً .

(ب) وألا يكون من المجنى عليه بإسلام أو حرية ، فلا يقتل مسلم بذمي لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقتل مسلم بكافر » رواه أحمد<sup>(١)</sup> ولا حر بعيد . لأن الأعلى لا يقتل بالأدنى لعدم التكافؤ (بخلاف العكس) ما لم يكن القتل غيلة والأعلى لا يقتل بالأدنى .

٢ - ومجنى عليه وشروطه الثمانية : العصمة بالإيمان أو الأمان أو يحط الجزية حين الجنابة للتلذذ<sup>(٢)</sup> ، فلا يقتص من قاتل المرتد والحربي لعدم عصمته بالارتداد والحرابة ، والمكافأة للجاني أو الزيادة عليه ، لا أقص منه .

(١) في مسنده ج ١٠ حديث ٦٦١٢

(٢) فشرط العصمة أن تكون مدة وقت الضرب أو الرمي بالسهم لموت فمن ضرب أو رمى معصوماً فارتد قبل خروج روحه لم يقتص منه لأن المجنى عليه لم يكن معصوماً وقت الخطف ومن رمى غير معصوم أو انقص منه برق أو كفر فأسلم قبل الإصابة أو متق الرقيق لم يقتص من الرامي ، أما من قطع يد معصوم مثلاً فارتد ألقطوع لم مات من ألقطع مرتداً ثبت القصاص في القطع ، لأنه كان معصوماً حال القطع .

٣ - والجناية وشرطها الممد المدوان ، فالمد : المقصد ، والمدوان التمدى فلا قصاص فى خطأ أو عمد غير عدوان ، كأن يقصد الجاني بالضرب اللعب أو الأدب الجائز بأن كان بألة يؤدب بها الحاكم أو المعلم أو الوالد فينشأ عنه قتل أو جرح فلا قود فيه ، لأنه ليس بمدوان •

متى تقتل النفس بالنفس ؟ إذا بُت القتل بأحد أمور ثلاثة : بينة عادلة أقلها رجلان<sup>(١)</sup> ، أو إقرار من الجاني المكلف على نفسه فى حال اختياره أو بالقسامة وهى الإيمان إذا وجبت •

القسامة واحكامها ؟ القسامة : اسم مصدر لأقسم ، لا مصدر له ، لأن مصدره الاقسام ، وهى فى المرف ، الإيمان الواجبة عند الإتهام بالقتل حيث لا بينة غيرها بشروط خاصة يأتى بيانها - وكانت فى الجاهلية فاقرت فى الاسلام فمن رجل من الأنصار « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه فى الجاهلية ، وقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين فاس من الأنصار فى قتل ادعوه على اليهود » رواه مسلم •

متى تجب القسامة ؟ نجب بشروط خمسة :

- ١ - أن يكون المقتول حراً مسلماً ، بالغاً أو صبيّاً ، قتل بجرح أو ضرب أو سم ، فلا قسامة فى عهد ، ولا ذمى •
- ٢ - وأنه يكون ولاية الدم عصبة للمقتول •
- ٣ - وأن يكونوا رجالاً مكلفين •
- ٤ - وألا يظلف فى العمد أقل من رجلين<sup>(٢)</sup> •
- ٥ - وأن يكون معهم لوث يقوى دعواهم •

(١) فلا يثبت القتل الموجب للقصاص برجل وامرأتين ، ويثبت بذلك وجوب الدية •

(٢) لأن إيمان الأولياء أقيمت مع اللوث مقام البينة . ولما لم يكتف فى البينة بشاهد واحد فكذلك هنا لا يكتفى فى الإيمان واحد ، أما فى الخطأ فيكتفى رجل وامرأتان ، لأن فيه الدية وهى مال •

واللوث قرينة تقوى جانب المدعى ويغلب على الظن صدقه ، وفي التوضيح أنه الأمر الذى ينشأ عنه غلبة الظن بأنه قتله - فبسبب القسامة التى توجب الفحص فى المعد والدية فى الخطأ قتل الحر المسلم بلوث .

ما يكون به اللوث أحد امور خمسة :

١ - شهادة عدلين على قول حر مسلم مكلف : قتلنى أو جرحنى أو ضربنى فلان ، أو دعى عنده ، واستمر على قراره حتى الموت وكان به جرح<sup>(١)</sup> أو أثر ضرب أو سم ، فلو مال فلان بل فلان ، أو تردد ، أو لم يكن به أثر جرح<sup>(٢)</sup> بطل اللوث فلا قسامة ، فلو كاذب المنجنى عليه رقيقاً أو كافراً أو غير مكلف فلا يقبل قوله ، والبراد بفلان اسم للقاتل حراً أو عبداً . بالغا أو صبياً ، ذكراً أو أنثى .

وسواء كان قول الحر المسلم فتانئ عبداً أو خطأ ، فبالعد يستحقون بالقسامة القصاص ، وبالخطأ الدية ، ولو كان القاتل قتلنى فلان فاسقاً ادعى على عدل ولو أعدله وأورع أهل زمانه أنه قتله ، أو كاذب القاتل ولذا ادعى على أبيه أنه ذبحته أو شق جوفه أو رماه بمعدة قاصدا قتله فيقسمون ويقتل فيه ، وإن لم يقصد قتله أقسموا وأخذوا الدية منازلة وإن أطلق القاتل ولم يقيد بعبداً ولا خطأ بين أولياؤه أنه عبداً أو خطأ واقسموا على ما يتوفا .

وبطلت القسامة إن قالوا : لا نعلم هل القاتل عبداً أو خطأ ، أو لا نعلم من قتله أو اختلفوا ، بأن قال بعض الأولياء قتله عبداً ، وقال بعضهم : لا نعلم هل قتله عبداً أو خطأ فيبطل الدم ، لأنهم لم يتفقوا على أن وليهم قتل عبداً حتى يستحقوا القود ، ولا على من قتله فيقسموا عليه ، أما لو قال بعضهم : قتله خطأ ، وقال البعض : لا نعلم خطأ أو عبداً فليدعى الخطأ الحلف لجميع أيمان القسامة ويأخذ نصيبه من

(١) وهى التدمية الحمراء .

(٢) وهى التدمية البيضاء .

الدية ، لأن الثابت في الخطأ مال أمكن توزيعه ، ولا شيء لغيره ، ومثله لو قالوا جميعاً خطأ أو لكل البعض ، فلو قال بعضهم خطأ وبعضهم عبداً ، فإن استؤوا في الدرجة كالبنين أو الأخوة فيحلف الجميع على طبق دعواه على قدر ارثه ، ويقضى للجميع بدية الخطأ فلو تكلم مدعى الخطأ عن المحلف فلا شيء للجميع ، وإن تكلم بعض مدعى الخطأ فمدعى المد المدخول في حصه من حلف .

٢ - شهادة عدلين على معاينة الضرب أو الجرح خطأ أو عبداً ، تأخر الموت شرط في القسامة . أما إذا لم يتأخر فيستحقون المهر أو الدية بدون قسامة وكيفية القسامة هنا : يقسم أولياؤه لمن ضربه أو جرحه مات بتقديم الجار لأخاذه الحصر . أو إذا مات منه ، وأما في المثال الأول فيحلفون : لقد قتله .

٣ - شهادة عدل بمعاينة الضرب أو الجرح مطلقاً . عبداً أو خطأ تأخر الموت أو لا ، يقسم الأولياء خمسين يمينا سيفتها المشتعلة على اليمين للكلمة للنصاب مع العدل : لقد جرحه أو ضربه ومات من ذلك . وقيل يحلف واحد من الأولياء يمينا مكملة لشهادة العدل أنه ضربه أو جرحه ثم يحلفون الخمسين الباقية (١) .

٤ - شهادة عدل بإقرار المقتول بصد أو خطأ ، أم قال مكلف : إن فلانا جرحني أو ضربني عبداً أو خطأ وشهد عدل على قوله ، فشهادته لو حلف الأولياء خمسين يمينا بالصيغة المشتعلة على اليمين المكملة للنصاب ، فلا يحتاجون ليمين منفردة على المعتد ، فيسبون لقد قتله .

٥ - شهادة عدل برؤية المقتول يتسخط ( يتحرك ) في دمه والمهم بالقتل بقرية وعليه أثر القتل ، ككون الآلة بيده مملوطة بدم ، أو خارجا من مكان المقتول وليس فيه غيره ، فتكون شهادة العدل على ما ذكر

(١) لكن قد طمعت أنه داخل في صيغة القسامة .



لوثا ، يحلف الأولياء أيمان القسمات ويستحقون القود في العمد ، والدية في الخطأ .

وتلزم القسمات ولو تعدد اللوث كشهادة عدل بمعاينة القتل مع عدلين على قول المقتول قتلني فلان ، فلا يقتصرون ولا يأخذون الدية إلا بعد القسمات .

هالا ليس لوثا : وجود المقتول بقرية قوم ولو مسلما بقرية كفار ، وهذا اذا كان يخالطهم غيرهم في القرية ، والا كان لوثا يوجب القسمات كما جعل صلى الله عليه وسلم القسمات لابن عم عبد الله بن مسعود<sup>(١)</sup> حيث وجد مقتولا بخيبر ، لأن خير مكان لا يخالط اليهود فيه غيرهم . أو وجد مقتولا بدارهم ، لجواز أن يكون قتله غير أهل القرية والدار ورماء عندهم حيث كان يخالطهم غيرهم في الدار أيضا .

ما حكم القسمات : اذا قاتل طائفتان من المسلمين بنى بينهما على بعض واقصلا عن قتلى ولم يعلم القاتل ؟ قال مالك في المدونة : لا قسامة ولا قود ودهم هدر ، قال المقتول قتلني فلان أم لا ، فام له شاهدان من البينة أو لا ، فإن قام شاهد من غيرهم تكلف لوثا قطعا ، وقال ابن القاسم تفسيرا لقول الامام في العتبية لا قسامة ولا قود ان مجرد القتل عن نسيئة ، وعن شاهد ، اما لو قاتل دعي عند فلان ، أو شهد بالقتل شاهد من البينة فالقسامة والقود ، وهو المفتى به ، ولم يجعلوا هذا من التماق ، لاحتمال أن موته من قبله أو فرقتة وقال بعض للأشياخ مؤولا للمدونة : لا قسامة ان مجرد قوله عن شاهد بل بمجرد قوله قتلني فلان ، وعليه

(١) عن سهل بن أبي حشمة قال : « انطلق عبد الله بن سهل ومحبيته ابن مسعود الى خيبر وهو يومئذ صلح ففترقا . فالى محبيته الى عبد الله ابن سهل وهو يتشطح في دمه قتيلاً فوفنه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل ومحبيته وحويصة ابنا مسعود الى النبي ﷺ فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبير كبير وهو احبث القوم ، فسكت فتكلم ، قال : « انطلقون وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم ؟ فقالوا : وكيف نحلف ولم نشهد ولم نر ؟ قال فببرتكم يهود بخمسين دينارا ، فقالوا : كيف نأخذ ايمان قوم كفار ؟ فمقله النبي ﷺ من عنده » رواه الجماعة .

لو قام شاهد بمعاينة القتل من الطائفتين لكان لوثا يوجب القسامة والتقود ، فإنه شهد على القاتل بينة عمل بمقتضاها .

وإن تأول المتأولون ، أى قامت شبهة لكل طائفة تقتضى جواز المقاتلة فالمقتول من كل طائفة هدر . فلو تأولت إحدى الطائفتين ففى مقتولها القصاص وفى الأخرى هدر ، لأن المتأولة دافعة الظالة عن نفسها .

كيفية القسامة إذا وبنيت : يحلف من الولاية فى طلب الدم خمسون رجلا خمسين يمينا متواليا بدون تفرق بزمان أو مكان يحلفها المكلف على البت والجزم فلا يكفى لا تعلم غيره قتله ، بل يشترطون : والله الذى لا اله غيره لمن ضربه مات أو لقد قتله ، واعتد البات على نثر قوى وإن كان اليمين من أصى أو غائب حالى القتل ، إذ قد يحصل لهم العلم بالخير كما يحصل بالمعاينة ، وبعد الحلف يستحقون الدم .

ولا يحلف أيمان القسامة فى العمد أقل من رجلين ، لأن النساء لا يحلفن فى العمد لعدم شهادتهن فيه ، فإن انفردن عن رجلين صار المقتول كمن لا وارث له فترد الأيمان على المدعى عليه عسبة ولو لم يرثوا بأن كان هناك من يجنبهم ، كافت العسبة من النسب أو من الولاية (١) .

ووزعت الأيمان على المستحقين للدم فإن زادوا على خمسين أكتفى منهم بخمسين وكفى فى حلف جسيما اثنان من الأولياء إذا كانوا أكثر من اثنين وأطاع منهم اثنان ولم يكن من الباقي امتناع فكول المين (٢) من عسبة الولي لا يعتبر ، فيستعين بغير المأكول من عصبته .

(١) فإذا وجد اثنان من الإعلين ، أى المعتنقين للمقتول فيقسمان وستة بقان القصاص فى العمد والدية فى الخطأ ، بخلاف الولي الأسفل ليس عسبة والمعتقة لا دخل لها فى العمد وإن كانت تعد فى المقاتلة ، لأن النساء لا يحلفن فى العمد كما سبق .

(٢) بصيغة اسم الفاعل ، أى المساعد ، وإنما لم يعتبر لبعده فى الدرجة .

بغلاف فكول غير المعلن فإن يعتبر إذا كانوا في درجة واحدة كأبناء أو أخوة لكل بعضهم ، ولا يضر فكول أبعد مع أقرب ، فإذا لكل بعض الأولياء المستوين في الدرجة ردت الأيمان على المدعى عليهم بالقتل ، كما ترد لو لم يوجد من الأولياء إلا رجل ليس له معين ، فيحلف كل منهم خمسين يمينا أن تعدوا لأن كل واحد منهم متهم بالقتل ، وإن كان لا يقتل بالقسامة إلا واحد ، فإن كان المتهم واحدا حلف الخمسين يمينا ، ومن لكل من المدعى عليهم بالقتل حبس حتى يحلف الخمسين يمينا أو يموت في السجن حيث كان متهددا والا فبعد سنة يضرب ويطلق سراحه كما في عبد الباقي ، ولكن الذي في التوضيح لا يطلق أبدا حتى يحلف أو يموت ورجحه الأشياء ، لأنه إذا حبس بسبب أمر فلا يخرج من السجن إلا بعد حصول المطلوب .

من يقسم عليه في العمد ؟ : ولا يقسم في العمد إلا على واحد من الجماعة الموثقين بالقتل يعينه المدعى للقسامة ، يقولون في الأيمان لمن ضربه مات ، لا من ضربهم ولا يقتل بها أكثر من واحد ، فإن استورا في قتل العمد فإن حصلوا صخرة ورموها عليه فمات فيقسمون على الجميع ويختارون واحدا للقتل ( وعلى كل واحد من الباقيين جلد مائة وحبس سنة ) حيث رفع حيا وأكل ثم مات ، فلو مات مكانه أو أهدت مقابلة قتل الجميع بلا قسامة ، فمن أمسك شخصا وقال الآخر . أضربه فضربه وهو يمسكه حتى مات فكذلك يقتلان بغير قسامة على المشهور ، وقال عبد الباقي يقسم عليهما ويقتلان .

وعلى الولي وجوبا إن كان واحداً وتخييراً إن كان متعلدا الاستمادة في القسامة بعاصية ( وإن كان الجنبيا من المقتول ) كأمراة مقتولة ليس لها عاصب غير ابنها وله أخوة من أبيه فيستعين بهم أو ببعضهم أو بعمه مثلا ، وهذا في العمد ، وأما في الخطأ فيخطئها وإن واحدا بشرط كونه وارثا . من يحلف ايمان القسامة في الخطأ ؟ من يرث المقتول من المكلفين ، وتوزع على قدر الميراث ، وإن لم يوجد إلا واحد من الأخوة للأُم مثلا فإنه يحلف خمسين يمينا ويأخذ نصيبه من الدية ، وكذا إن لم يوجد إلا

امرأة واحدة ولا يأخذ أحد من الأولياء الحاضرين المكلفين إذا غاب بعضهم أو كان صغيراً شيئاً من الدية من العاقلة إلا بعد حلفه جميع الأيمان فيأخذ حصته ، لأن العاقلة لا يخاطبون بالدية إلا بعد مجهوت الدم ، ثم بعد حلف الحاضر جميع الأيمان حلف من حضر من النائيين ، والصبي إذا بلغ حلف حصته من أيمان القسامة فقط وأخذ نصيبه من الدية .

وجوب جبر المنكسر من الأيمان : إذا انكسرت يمين على الورثة حلفها أكثرهم نفسياً منها ولو كان صاحب أكثر المنكسر أقل ميراثاً كبنيت مع ابن فعلها ستة عشر وثلثان وعلى الابن ثلاثة وثلثون وثلث فحصرها أكثر فتختلف سبعة عشر والابن ثلاثة وثلثين ، وكأم وأخ لأم وزوجة وعاصب ، على الزوجة اثنا عشر يميناً ونصف وعلى الأخ لأم ثمانية وثلث وعلى لأم ستة عشر وثلثان ، فتختلف سبعة عشر ويكمل كل من العاصب والزوجة يمينه للتساوى ، وسقط كسر الأخ لأم فقط خلافاً لعبد الباقي ، فإن تساوت المنكسور فعلى كل من الجميع تكسيل ما انكسر عليه للتساوى ، كثلاثة بنين على كل ستة عشر وثلثان فيحلف كل سبعة عشر ، فالقسامة خمسون يميناً إذا لم يكن كسر والا زادت .

ما الحكم إذا أقام المسمى شاهداً واحداً فقط ؟ إن أقامه على جرح خطأ أو عمد فيه شيء مقدر شرعاً حلف واحدة وأخذ العقل ، ولو كان الجرح عمداً وليس فيه شيء مقدر اقتصر منه الشاهد واليمين كما تقدم .

وان أقام شاهداً على قتل كافر أو جرحه من مسلم عبداً أو خطأ ، أو من كافر خطأ ، أو قتل عبداً أو خطأ ، كان القاتل مسلماً أو عبداً أولاً ، أو أقام شاهداً على جنين القتل أمة ميتاً أو مستهلاً ، حلف مقيم الشاهد يميناً واحدة في الجميع وأخذ المال ، فإن نكل برىء الجاني إن حلف يميناً واحدة في غير ما فيه القسامة ، وإن لم يحلف غرم ما يلزمه في جميع الصور ، إلا الجراح عبداً فإنه إن فكل يحبس فإن طال عوقب وأطلق .

هيئة الحلف في القسامة ومكانها : ويحلف في القسامة وغيرها من الحقوق المالية قياما على للشهيد ردعا للحلف وزجرا ، لعل المبطل يرجع للحق ، وإذا امتنعوا عد فكولا منهم ، ويطل حقهم على المعتمد .

ويجب الحلف الى مكة والمدينة وبيت المقدس للقسامة ان كان من أهل أعمالها ولو كان ذلك عن مسافة عشرة أميال ، لأنه أرفع للكاذب لشرفها ، ولا يجب في غيرها الى غير هذه المواضع الثلاثة الا من ثلاثة أميال وما قاربها على الرجوع .

إن يجب القصاص ؟ القصاص واجب لولي الدم على الجاني ، لا لغير ولي الدم . بل هو معصوم بالنسبة له ، فإذا قتل غير ولي الدم قاتلا لمعصوم فإنه يقتص منه وإن قال المعصوم لانساني إن قتلتني أبرأك فقتله فلا يسقط القود عن قاتله ، وكذا لو قال له بعد أن يجرحه ولم ينفذ مقتله أبرأك من دمي ، لأنه أسقط حقا قبل وجوبه . بخلاف ما إذا أبرأه بعد إقراض مقتله ، أو قال له إن مت فقد أبرأك فيبرأ ، ويحل تعين القود اذا لم يعف ولي الدم عن الجاني .

ما حكم العفو في القصاص ؟ قتل النيلة ( وهي قتل الانسان لأخذ ماله ) لا يجوز العفو فيه لأجله ، لا للمقتول ولا للأولياء ولا للسلطان ولو كان المقتول كافرا ، لأنها حق الله تعالى ، وعلى هذا فهو مقتول حدا لا قودا .

وللرجل ولو سبها العفو عن دم نفسه العمد اذا عفا بعدما يجب له الدم ، مثل أن يعفو بعد الناذ مقتل من مقاتله ، ولا كلام للأولياء ولا لأهل الدين اذا كان مدينا . فإن عفا قبل وجوبه مثل أن يقول اقتلني ودمي هدر ، فإن القاتل يقتل ، لأن المقتول عفا عن شيء لم يجب له ، وإنما وجب لأولياءه كما سبق .

وليس للولي عضو عن الجاني على الدية الا برضا الجاني ، بل له العفو مجانا أو على الدية إن رضى الجاني ، فإن لم يرض الجاني بها خير

الولى بين أن يقتص أو يعفو مجانا ، وقال أشهب : الخيار للولى بين ثلاثة أمور القصاص والعفو مجانا ، والعفو على الدية ، ولا كلام للجاني ، وهو خلاف المذهب وإن كان وجبها لظاهر قوله تعالى : ( ومن قبل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ) .

وعفو المقتول عن دم الخطأ في ثلثه ، لأن الدية مال من أمواله فلبورثة أن يمنحوه من الزائد على الثلث ، لأنه في هذه الحالة محجور عليه ، وإن عفا أحد البنين المكلنين في الصدد فلا قتل . لأن الدم لما لم يتبعص كان سقوط بعضه يوجب سقوط جميعه ، وإذا ثبت سقوط القتل بعفو بعض البنين سقط نصيبه ، ورثبت لما بقى من البنين نصيبهم في دية الصدد ، لأن الحق المشترك بين جماعة لا يسقط جميعه باسقاط بعض الشركاء .

لا قيود للولى إلا باذن الحاكم : فإنه اقتص بغير اذنه آدب لافتياته على الإمام إذا كان ينصف ، ولا دية لولى الدم إن عفا عن الجاني وأطلق في عفوهم فلم يقيّد بدية أو غيرها ، فيقتضى بالعفو مجردا عن الدية إلا أن تظهر بقرائن الأحوال ارادتها حال العفو ، ويقول : إنما عفوت لأخذ الدية فيصدق بيمينه ، ويبقى بعد حلفه على حقه في القصاص إن امتنع الجاني من دفعه ، والا دفعها وتم العفو ، قال في المدونة : قال مالك : لا شيء لك إلا أن يتبين أنك أردتها فتحتلف أنك ما عفوت إلا لأخذها ثم لك ذلك (١) .

وكذلك إن عفا ولى الدم عن عبد قتل غيره من حر أو رقيق وقتل أما عفوت لأخذها أو أخذ قتيبة المقتول أو ديته إن كان حرا ، فلا شيء له إلا أن تظهر ارادة ذلك ، فيحلف ويبقى على حقه إن امتنع سيده

(١) وظاهرها الإطلاق ، أي أن تبين بالقرائن حال العفو ارادتها وادعى ذلك حلف مطلقا بالقرب أو بعد طول وقال أصبغ وابن الماجشون وغيرهما لا يقبل إلا إذا قام بالحضرة ، لا أن قام بعد طول ، وهل هو قيد لها أولا خلاف ، وهو ظاهر كلام الباجي ، وأن المشهور ظاهرها من الإطلاق ، أي فالمدار على القرينة .

من الدفع المذكور والمعتمد أنه أن حلف فليس لسيده امتناع بل يغير ،  
بين أن يدفع العبد أو قيمته أو قيمة المقتول أو دينه .

استحقاق الولي القود من المعتدى على المعتدى : فلو قتل زيد  
عمرا ، فقتل أجنبي زيدا ، فولي عمرو يستحق دم الأجنبي القاتل لزيد ،  
إن شاء عفا ، وإن شاء اقتص ولا كلام لولي زيد على قاتله .

واستحق مقطوع عضو من قطع القاطع له عدا عدوانا ، كما  
لو قطع زيد يد عمرو ، فقطع أجنبي يد زيد ، فعمرو يستحق يد الأجنبي  
ولا كلام لزيد ، هذا في العبد ، واستحق من ذكر في الخطأ من دية  
الخطأ الأجنبي على عاقلته في القتل والقطع على ما سيأتي .

فإن أرضى الولي ولي للمقتول الثاني كما لو أرضى ولي زيد وهو  
المقتول الثاني في المثال ولي عمرو للمقتول أولا ، فدم القاتل الثاني  
الذي هو الأجنبي لولي المقتول الثاني الذي هو زيد ، إن شاء عفا وإن  
شاء اقتص .

#### أنواع جنابة العمد العدوان أنثان : مباشرة وغير مباشرة :

فالأولى : أن يتعمد الجاني ضربا لم يؤذن فيه وإن بعصا أو سوط  
ومجرهما معا لا يقتل به غالبا ، ولو لم يقصد قتله ، أو قصد زيدا  
فاذا هو عمرو<sup>(١)</sup> ، أو كان الضرب بشقل كحجر لا حد فيه خلافا  
للحنفية<sup>(٢)</sup> ، أو كان القتل بخنق أو بمنع طعام أو شراب حتى مات  
( فالتقود لأن قصد بذلك موته ، فلأن قصد مجرد التخليب فالدية ،  
إلا أن يعلم أنه يموت ، فعلم الموت ملحق بقصده ) أو كان بسق  
سم عدا وفيما ذكر القود بلا قسامة حيث تعمد ذلك أن أقتل الضارب

(١) سواء كان الضرب بمحدد أو غيره ففيه القصاص فإن كان الضرب  
لتنديب الجائر من حاكم أو معلم أو والد فلا قصاص فيه لأنه ليس  
بمعدن .

(٢) فعندهم لا قصاص في هذه الأسياء ، وظاهره أن قصد قتله به ،  
وإنما القصاص منهم في القتل بالمحدد سواء كان حديدا أو حجرا أو  
خشبا ، أو بما كان معروفا بالقتل به كالمجنيق والإلقاء في النار .

مقتله أو لم ينفذه ومات مغهوراً ما ذكر ، بأن ضربه فرغ مغسوراً من الضرب أو الجرح حتى مات فيقتص منه بلا قسامة ، كما لو رفع ميتاً ما ذكر ، فإن لم ينفذ له مقتل وأفاق بعد الضرب أو الجرح ثم مات لم يقتص إلا بالقسامة ، وكذا لا دية في الخطأ إلا بها ولو لم يأكل أو يشرب حال اغتاقه لاحتمال موته من أمر عارض .

أو كان القتل بطرح ممصوم غير محسن عوماً في نهر مطلقاً ، لعداوة أو غيرها ، أو طرح من يحسنه لعداوة ففرق ، وإن لم يكن لعداوة بل لبها فدية ، فإن جهل ذلك فالتقصص في العداوة والدية في اللب ، فالدية في صورتين والتقصص في أربع .

**والثانية :** أن يتسبب في الهلاك كعقر بئر أو وضع شيء مزلق أو ربط دابة بطريق المقصود ، وانخاذ كلب عقور ، وإن وقع كل ذلك لمين وهلك المين المقصود بالبئر وما بعده ، فالتقود في جميع ذلك ، وإن لم يهلك المقصود بل غيره أو لم يكن لمين ، بل قصد مطلق الضرر فهلك بها ائتمان فالدية في الحر المصوم ، والقيمة في غيره .

وإن لم يقصد ضرراً بالحر وما بعده فلا شيء عليه ويكون هدراً ، وهذا إن حفر البئر بطلكه أو بموات لمنفعة ولو لعامة الناس أو وضع الزلق لا بطريق الناس أو ربط الدابة ببئته أو بطريق على وجه الاتفاق كسوق وعند مسجد أو بيت أحد لنحو ضيافة ، أو اتخذ الكلب ببئته لحراسة ، وإلا فالدية أيضاً .

وكالتسبب في الجناية الإكراه عليها . فمن أكره غيره على قتل نفس فيقتل المكره بالكسر لتسببه ، كما يقتل المكره بالفتح لمباشرة ، وانما يكون المأمور مكرهاً إذا كان لا يمكنه المخالفة كخوف قبل من الأمر ، فإن لم يخف اقتص منه فقط ، وتقديم مسوم لمصوم عالماً بأنه مسوم فتتأوله غير عالم فمات فالتقصص ، فإن حاوله عالماً بسببه فهو القاتل لنفسه ، ولا شيء على المتقدم له وإن كان منسياً ، وإن لم



يُطعم المُقتلِم فهو من الخطأ وفيه المِدية ، ورميه حية عليه فمات وان لم تُلدغه فالقتود ، لا ميتة فالمدية ، وكذا إن كان شأنها عدم اللدغ لصغرها (١) .

وأشارته عليه بسلاح كسيف وخنجر فحرب المشار عليه وطلبه المشير في هروبه لعداوة بينهما فمات بلا سقوط فالقتود بلا قسامة وإن لم يضربه بالفعل ، وإن سقط حال هروبه قسامة لاحتمال موته من سقوطه وإن مات مكانه من أشارته عليه فقط بلا عداوة ولا حرب فخطأ فالمدية خمسة على العاقلة وكذا إن حرب ولا عداوة فمات ، وكامسأكه للقتل ولو لا الإمساك ما قدر المقاتل على قتله فالقتود عليها ، المسك لتسببه والمقاتل لمباشرته ، فإن أمسكه لغير المقتل أو له وكذا المقاتل يدركه مطلقا فالجائز هو الذي يقتل فقط ، وأدب المسك بضربه مائة سوط وجهه سنة .

من يقتل بفهره ومن لا يقتل ؟ : يقتل الأولى صنفه بالأعلى كحر كتابي بعيد مسلم لأن الاسلام أعلى من الحرية ( بخلاف العكس ) ولا يقتل مسلم ( حر أو عبد ) بكافر لعدم التكافؤ ، ولا مسلم حر بعيد مطلقا سواء كان العبد كله قنا أو بعضه وسواء كان عبده أو عبد غيره لاجتماع الصحابة على ذلك إلا أن يقتله غيلة أو حراة فيقتل به لعن الله تعالى ، ويقتل العبد بالحر المسلم إذا شاء للأولياء لأهم بالضيهار بين أن يقتلوه أو يستحيوه ، فإنه استحيوه كان السيد بالخيار بين اسلام العبد أو يعطى دية المقتول .

وتقتل الجماعة المكلفون بالواحد ان ثبت الإقتل بيينة أو اقرار ، ولم يكونوا على منه بحرية أو اسلام ، وتماثلوا على قتله بأنه قصب

(١) بالحاصل أنه إذا كانت الحية حية كبير شأنها القتل ومات فالقتود ، مات من لدغها أو من الخوف ، رماها على وجه العداوة أو اللعب ، وإن كانت صغيرة ليس شأنها القتل أو ميتة فرماها عليه فمات من الخوف فإن كان على وجه اللعب فالمدية ، وإن كان على وجه العداوة فالقتود .

الجميع قتله ولو بألة لا يقتل بها عادة كضربه بسوط ونحوه وحضروا. جميعا وان لم يباشره إلا أحدهم لكن بحيث اذا لم يباشره هذا لم يتركه الآخر - وأما تعمد الضرب بلا تساقط فاما يوجب قتل الجميع اذا لم تتميز الضربات او تميزت وتساو أو لم تتساو ولم يعلم صاحب الأقوى بالأ فتل وعوقب غيره ، وهذا اذا رفع ميتا أو منفوذ المقاتل أو مغسورا حتى مات ، والا ففيه الفسامة ولا يقتل بها الا واحد وتقتل بالأشئ بالذكر انفاقا ، ويقتل الذكر بها عند الجمهور لقوله تعالى : ( وتبيننا عليهم فيها ان النفس بالنفس ) وهي فاسخة لقوله تعالى : ( الا ترى بالأشئ ) ويقتل لبعضهم من بعض في الجروح لقوله تعالى : ( والجروح قصاص ) ويقتل الصحيح بالمرض ، والكامل بالاقص عضو كيد أو رجل أو حاسة كسمع وبصر ، ويقتل المتسبب مع المباشر كخافه بر لمعين فرداه غيره فيها وككره بالكره مع كرهه بالفتح ، هذا لنسببه وهذا لمباشرته ، ويقتل الأب أو المعلم اذا أمر صبيا بقتل انسان فقتله ، ولا يقتل الصبي لعدم تكليفه ويقتل سيد امر عبده بقتل حر فقتله ، ويقتل العبد أرضا ان كان كبيرا لأبنه مكلف فان كان الوالد أو المتعلم كبيرا قتل وحده ان لم يكره والا قتلا معا كما تقدم . وعلى عاقلة الولد الصغير أو المتعلم نصف الدية مع التقصاص من الأب أو المعلم ، ويقتل شريك صبي دون الصبي ان تمالنا معا على قتل شخص ، وعلى عاقلة الصبي نصف الدية لأن عمده كخطئه ، فان لم يتالنا على قتله وتممده أو الكبير فقط فعليه نصف الدية في ماله ، وعلى عاقلة الصغير نصفها ، وإن قتله أو الكبير خطأ فعلى عاقلة كل نصف الدية ، لا يقتل شريك مخطيء ولا شريك مجنون ، بل عليه نصف الدية في ماله ، وعلى عاقلة المخطيء أو المجنون نصفها . هذا ان تعمد . والا فالنصف على عاقلة ويقتل المكلف السكران بهرام شربه عالما بحرمة ، قاصدا شربه ان قتل معصوما غير أدنى منه ، سواء كان طافعا وهو الذي لا يميز أو نثسوان وهو الذي معه شيء من عقله ، فلا يعذر مطلقا على الراجع لأنه أدخل السكران على نفسه ، وما حكى أن الطافح جنايته على الطافعة اجبا عا

وأن الخلاف في التشوإن ضعيف ، وإن قتل مجنون مطبق قهسا فالدية على عاقلة إذا بلغت الثلث ، وكذا إذا كان يفيق أحيانا وقتل في حال جنونه ، وأما إذا قتل في حال إفاقته ثم جن انتظر حتى يفيق فيقتل ، لأنه مخاطب حال إفاقته بلا اشكال ، فإذا أيس من إفاقته فالدية في ماله • وإذا أخاف بعد ذلك اقتص منه •

وكل من كان دون البلوغ فعمده كخطئه في عدم المقصاص ، سواء كان ميذا أولا ، ودية ما جناه واجبة على عاقلة إن بلغ ما جناه ثلث الدية فأكثر والا ففي ماله إن كان له مال والا فجمع به دينا في ذمته •  
**ما يقتل به القاتل :** يقتل بما قتل به ولو نارا لعموم قوله تعالى : ( وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به ) وقوله « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » فالحق في القتل للولى بمثل ما قتل به الجاني ، وهذا إذا ثبت القتل بينة أو اقرار •

ويتعين القتل بالسيف فيما يأتي :

- ١ - أن ثبت القتل بقسامة •
  - ٢ - أو بخمر •
  - ٣ - أو أقر الجاني بأنه قتله بلواط ولم يستمر على اقراره ( إذ لو استمس على اقراره أو ثبت بأربعة شهود فحد الرجم ) •
  - ٤ - أو ثبت بينة أو اقرار أنه قتله بسحر ، ولا يلزم بفعل السحر مع نفسه حتى يموت على الرجح ، لأن للأمر بالمعصية معصية •
  - ٥ - أو قتله بما يطول كأن يمنع عنه الطعام أو الشراب •
  - ٦ - أو نفسه بأبرة حتى مات على الرجح •
- وحيث أنه يقتل بما قتل به ، فينشق أن صدر منه القتل بنشق ، وينشق أن صدر منه القتل بالخنق ، ويقتل بضربه بصخر إن قتل به ، ويقتل بضرب بالعصا للموت حيث قتل بها •
- ويمكن مستحق المقصاص من السيف مطلقا ، كان القتل من الجاني به أو بغيره لأن الحق له في القتل بمثل ما قتل •

## حكم الجنابة فيما دون النفس

الجنابة فيما دون النفس كجرح وقطع وضرب وادهاب منفعة نحو سبي وبصر كالجنابة على النفس في القتل من كونه عبدا عدوا ، وفي الفاعل من كونه مكلفا غير حرى ولا زائدا حرية أو اسلام ، والمنفوع من كونه معصوما للاصابة بإيمان أو أمان<sup>(١)</sup> . الا ناقصا لحرية أو اسلام كمبد أو كافر جنى على طرف أو منفعة كامل كحر أو مسلم فلا قصاص من الناقص على المشهور من المذهب وهو قول الفقهاء المسببة وعليه عمل أهل المدينة ، لأن جنابة الناقص على الكامل كجنابة ذى يد سلاء على صحيحه وإن كان يقتص منه في النفس كما مر ، ودية الجرح في رقبة العبد وذمة الكافر ، فإن لم يكن فيه شيء مقدر من الشارع فحكومة أن يرى على شين ، والا فليس على الجاني المتعبد الا العقوبة .

ما الحكم عند تعدد مباشر على ما دون النفس ؟ إن كان بلا تماثل منهم وتميزت الجراحات أى تميز ، وعلم فعل كل واحد منهم فمن كل يقتص بقدر ما فعل ، فإن تماثلوا اقتص من كل بقدر الجميع تميزت أم لا قياسا على قتل النفس من أن الجميع عند التماثل يقتلون بالواحد ، وأما إذا لم تميز عند عدم التماثل فهل يلزمهم دية الجميع ولا قصاص أو يقتص من كل بقدر الجميع ؟ فإذا كانوا ثلاثة قلع أحدهم عينه وقطع أحدهم يده والثالث رجله ، ولم يعلم من الذى قلع العين ومن قطع الرجل ومن قطع اليد ، والحال أنه لا تماثل بينهم اقتص من كل بقره عينه وقطع يده ورجله ، وفيه نظر ، إذ لم يقع من كل واحد الا فعل واحد فلا يظهر الأول .

ما يقتص منه مما دون النفس وما لا يقتص ؟ يقتص من موضحة ، وهى ما أوضحت عظم الرأس وأظهرته ، أو عظم الجبهة وهو ما علا عن

---

(١) قال ابن عرفة : متعلق الجنابة غير النفس إن اختلفت بعض الجسم فقطع ، والا فإن أزلت اتصال مظلم لم بين فكسر ، والا فإن ائوت في الجسم فجرح والا فإللاف منفعة .

الحاجين وسفل عن شعر الرأس ، فيشمل الجبينين ، أو عظم الخدين ، فما أوضحت عظم غير ما ذكر ولو بالوجه كآف ولحي أسفل لا تسمى موضحة عند الفتهاء ، وإن اقتص من علها ، ولا يشترط في الموضحة ماله بال واتساع . بل وإن ضاق كقدر منور أبرة .

ورقتص مما قبلها وهو السابق عليها في الوجود الخارجى من كل ما لا يظهر به العظم وهي ست : دامية ، وهي ما أضعفت الجلد حتى رشح منه دم بلا شق له وخارصة وهي ما شقت الجلد ، وسحقا وهي ما كسخت الجلد عن اللحم ، وباضحة وهي ما شقت اللحم ، ومتلاصة وهي ما غاصت فيه في علة مواضع منه ولم تقرب للعظم ، وملطاة وهي ما قربت للعظم ولم تصل له وبالا كآف موضحة كما تقدم ، فهذه الستة ثلاثة متعلقة بالجلد ، وثلاثة متعلقة باللحم .

ورقتص من جراح الجسد غير الرأس وأن منقلة ( وهي ما ينقل منها فرائش العظم للدواء ) وتمتير بالمساحة طولا وعرضا وعمقا ، ويشترط اتحاد المحل فلا يقتص من جرح عضو ألين في أيسر ، ولا عكسه ، ولا تقطع سبابة مثلا بإبهام ، ولو كان عضو ألجنى عليه طويلا وعضو الجاني قصيرا لم يكمل بقية الجرح من عضوه الثاني .

والقتص من طبيب ( والمراد به هنا من يكثر القصاص من الجاني ) زاد على المساحة المطلوبة عمدا بقدر ما زاد ، فلو قصص ولو عمدا فلا يقتص ثانيا . فإنه مات للقتص منه من القصاص فلا شيء على الطبيب إذا لم يزد عمدا وبالا فالقصاص ، فإنه لم يتحد المحل أو لم يتحد الطبيب الزيادة بل أخطأ فالعقل على الجاني ، فإذا قطع خصرا وبالا خضر له فلا قصاص لعدم اتحاد المحل وتمين العقل ، فإنه كان للجرح عمدا والنرض علم اتحاد المحل في الجاني أو كان من زيادة الطبيب ، أو خطأ وعقله دون ثقت الدية الكاملة ففي ماله وبالا فلي العاقلة كما سيأتي .

ومثل لزوم العقل حذقة عين أعمى بنى عليها صاحب ماله بأن

قلمها ، فإن المسألة لا تؤخذ بها لعدم المسألة ، بل يلزمه حكومة  
بالاجتهاد ، وفي العكس الدية ، ولسان أبكم لا يقع بالناطق ولا عسكه ،  
ونى الناطق الدية وفي الأبيكم الحكومة •

ما لا قصاص فيه من الجراح : ما بعد الموضحة من الجراح  
لا قصاص فيه ويتمن فيه العقل وهي :

١ - المنقلة وهي ما ينقل فيها فرائض العظم ( بفتح الفاء وكسرهما )  
أى العظم الرقيق الكائن فوق العظم كقشر البطل ، أى ما يزيل منها  
اللييب فرائض العظم لأجل اللواء ليلتئم الجرح ، أى ما شأنها ذلك  
ولا تكون إلا فى الرأس أو الوجه ، وإنما لم يكن فيها القصاص لشدة  
خطرها •

٢ - وأمة وهي ما أفضت لأم الدماغ ، وأم الدماغ ، جلدة رقيقة  
مفروشة عليه متى انكشفت عنه مات •

ولا قصاص من لطمة أى ضربة على الخد إذا لم ينشأ عنها جرح  
ولا ذهاب منفعة ولا عقل فيها ، ولا من ضربة يبد أو رجل بغير وجه  
تصفح بقا لم ينشأ عنها جرح ولا ذهاب منفعة ، ولا من إزالة لحية  
يفتح اللام ، ولا من إزالة شعر عين بضم الشين وهو الهدب ، ولا من  
شعر حاجب ، وعدم هذه المذكورات كالخطأ فى عدم القصاص  
والعقل ، إلا فى الأدب فيجب فى عمدها دونه خطئها ، فإن نشأ عنها  
جرح أو ذهاب منفعة ففيها القصاص ، بخلاف ضربة بسوط ففى عمدها  
القصاص •

ولا قصاص : ان عظم الخطر والخوف فى غير الجراح التى بعد  
الموضحة وهي جراح الجسد غير ما تقدم ككسر عظم الصدر وعظم  
السلب أو العنق ورض الأثنين وفيها العقل كاملاً بعد البرء ، وفى  
فطمهما أو جرحهما القصاص ، لأنه ليس من المتألف •

ما الحكم ان تسبب من الجرح أو القرب أعظم منه ؟

ان جرحه جرحاً فيه القصاص كموضحة فذهب بسببه نحو

بصره أو شلت يده اقتصر منه ، أى يفعل بالجاني بعد براء المجنى عليه مثل ما فعل من الجراح فإن حصل للجاني مثل الذهاب من المجنى عليه أو زاد المذهب من الجاني بأن زاد شيء آخر مع الذهاب كان أوضعه فذهب بصره وسمعه فلا كلام لأنه ظالم يستحق ، وإن لم يحصل للجاني مثل الذهاب من المجنى عليه ، بأن لم يحصل شيء ، أو حصل غير فمقل ما ذهب من المجنى عليه لازم له إبانى فى ماله ، كأنه ضربه ضربة لا قصاص فيها كلطمة أو ضربة بقضيب مسا لا قصاص فيه لأن الضرب لا يقتصر منه وإنما يقتصر من الجروح كما فى الآية فذهب بصره مثلاً فإنه لا يضرب بل عليه المقل إلا أن يمكن الإذهب من الجاني بلا ضرب بل بحيلة فإنه يفعل به .

وإن قطع بسماوى بعد الجناية عضو قاطع لمضو غيره عمدا ، أو قطع بسبب سرقة أو قصاص لمغير المجنى عليه أو لا فلا شيء للمجنى عليه ، لا قصاص ولا دية لأنه إنما تعلق حقه بالمضو المماثل وقد ذهب ، وكذا لو مات القاطع بخلاف مقطوع المضو قبل الجناية فليس عليه الدية .

يؤخذ من الجاني عضو قوى بضعيف جنى عليه : فإذا جنى صاحب عين سليمة على عين ضعيفة الأبصار خلقة أو من كبر صاحبها فإن السليمة تؤخذ بالضعيفة ، وإن فقأ سالم العينين عين أعور خير المجنى عليه بين فقأ المماثلة من الجاني وبين أخذ دية كاملة من مال البالي لأنه عمد ولو كان قد أخذ دية الأولى على الأصوب للسنة ، ولأنه يتمتع بالواحدة اتفاد العينين .

وإن فقأ أعور من سالم مماثلة عين الجاني السالمة فلسالم العينين القصاص من الأعور الجاني بأن يفقأ عينه السالمة فيصيرها أصمى أو يترك القصاص ويأخذ من الجاني دية ما تركه وهى عين الجاني ، وديتها ألف دينار على أهل الذهب وإن فقأ الأعور غير المماثلة لعينه بأن فقأ من السالم مماثلة العوراء فنصف دية فقط تلزم الجاني فى ماله ، وليس

للمجنى عليه أن يقتص لمدم المحل المائل وإن فقا الأعور عني  
 السالم عمدا في مرة أو مرتين ، وسواء فقا التي ليس له مثلها أولا .  
 أو ثانيا على الراجح ، فالقود حق للمجنى عليه ، بأن يفقا المائلة من الجاني  
 فيصير أعمى لبقاء مائلة ونصف الدية يأخذ المجنى عليه من الجاني  
 بدل ما ليس لها مائلة ، ولم يغير سالم العيين في المائلة بحيث يكون  
 له القصاص أو أخذ الدية لثلا يلزم عليه أخذ الدية ونصف وهو  
 خلاف ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم .



### إن استيفاء القصاص من الجاني ؟

لا استيفاء في النفس لما صلب المقتول الذكر ( فلا دخل فيه لزواج  
 ولا لأخ لأم أو جد لها ) على ترتيب النكاح ، فيقدم الأقرب فالأقرب ،  
 فيقدم ابن فأنه إلا الجدة الأدنى والأخوة ، فسيان هنا في القتل  
 والعفو ، ولا كلام للجد الأعلى مع الأخوة ولا لبني الأخوة مع الجد  
 لأنهم بمنزلة أبيهم ، ولا كلام لهم مع أبيهم ، فكذا ما هو بمنزلة . أما في  
 ارث الولاء فليس الجدة مساوية للأخوة بل يقدم الأخوة ونوهم  
 عليه ، وحلف الجدة الثلث من أيمان القسامة أن ورث الثلث بأنه كان  
 معه أخوان ، فإن كان معه أخ حلف النصف ، ولا فرق بين المخطئ والمخطئ  
 في الصورتين اتفاقا ، كما يحلف الثلث في الخطأ اتفاقا حيث كان معه  
 أكثر من أخوين ، أما لو كان عمدا وهم أكثر من مثليه فحلف يحلف  
 الثلث وقيل يقدر أخا زائدا على عدد الأخوة ويحلف ما ينوبه كالربع  
 حيث كان الأخوة ثلاثة أو الخمس أن كانوا أربعة .

من ينتظر من العصابة الغائبين ومن لا ينتظر ؟ انتظر الغائب من  
 المصبة أن قربت غيبته بحيث تصل إليه الأخبار . ومحل الانتظار حيث  
 أراد الحاضر القصاص ، إذ لو أراد العفو فله ذلك بدون انتظار ،  
 وللغائب إذا حضر نصيبه من دية المصدة ، كما لا ينتظر لن بعدت غيبته  
 جدا ، بحيث يتعذر وصول الخبر إليه كأمير أو معقود . ولا ينتظر



مجنون مطبق بخلاف من يفيق أحيانا فتستطير افاقته ولا ينتظر بلوغ صبي حيث لم يتوقف الثبوت عليه ، كآخ صغير معه عاصبان ولو أبعد منه كسبين فلهما القسامة والقصاص ، أو يكون عاصب كبير مساو له يستعين بمصبيه كعمه وهو كان المستعان به أجنبيا من المقتول ، كأن تقتل امرأة وتترك ابنا صغيرا وابن ابن كبير ، فللكبير البعيد أن يقسم ويستعين بعم له من أبيه ، فهو يحوقف الثبوت على الصغير كأن لم يوجد من العصبة غيره ، أو معه كبير واحد ولا عاصب يستعين به الكبير ، فإن الكبير يحطف حصته خمسا وعشرين ومينا مع احضار الصغير ، ثم ينتظر بلوغ الصغير فيحطف الباقي ويثبت القصاص .

من يكون الاستيفاء للنساء ؟ يكون الاستيفاء للنساء بثلاثة شروط : أنه تكن وارثات ، احترازا عن العمة والخالة ونحوهما ، ولم يساوهن عاصب في الدرجة ، بأن لم يوجد عاصب أصلا أو يوجد أنزل كم مع بنت أو أخت ( فخرجت البنت مع الابن أو الأخت مع الأخ فلا كلام لها معه في عفو ولا قود ) وكن عصبة لو كن ذكورا فلا كلام للجدة من الأم والأخت للأم والزوجة ، فإن كانت النساء المستوفيات للشروط مع عاصب غير مساو كلهن وله اللقود ، أي كل من طابه من الفريقين أجيب له ، ولا يعتبر عفو الا بإجماع الفريقين أو بواحد من كل فريق كالبنات من الأخوة سواء ثبت القتل بينة أو قسامة أو اقرار ، كان حزن الميراث كالبنات مع أخت لغير أم مع الأعمام ، وثبت قتل مورثين بقسامة من الأعمام فلكل القتل ، ولا عفو الا بإجماعهم : فلو ثبت بينة أو اقرار فلا كلام للعصبة الغير وارثين : والحق في القتل للنساء .

والوارث كمؤنه : ينتقل له من الكلام في الاستيفاء وعدمه ، كان لمورثه الذي هو ولي الدم ، فإذا قتل شخص وله ابن مات ذلك الابن عن ابن وبنت فينتقل لهما الكلام ، فلهما الكلام مع أخيها ، وتخرج الزوجة والزوج ، فإذا مات ابن المقتول عن ابن وزوجة أو ماتت بنت

المقتول عن زوجها فلا كلام للزوجة أو للزوج وإنما الكلام للابن في الأثر . والبنت في الثانية والزوجة لا حق لها بعدها من النسبة .

ما الحكم لو حصل غزو من كبير معه صغير ؟ للصغير نصيبه من الدية ولا يسرى غزو الكبير عليه ، فلو كان للصغير ولي من أب ونحوه كوصي واستحق الصغير قصاصا بلا مشارك نه فعلى وليه النظر بالمصلحة في القتل وأخذ الدية كاملة ، وبغير أن اسنوت ولا يجوز له أخذ بعض الدية مع يسر البنائي .

والمعكم كذلك لو قطع أحد يد الصغير مثلا فإنه إذا الجاني معسرا فله الصلاح بأقل ، أما لو قتل الصغير فلا كلام لوليه لا لقطع فطره بالموت والكلام للماصب ، فإن قتل شخص عبد الصبي أو جرحه فللولي للولي أخذ القية أو الأرض دون القصاص ( إذا لا نفع للصبي ) ما لم يخش على الصبي من القاتل والا تعين القصاص .

تـ يُؤخّر القصاص فيما دون النفس ؟ يؤخر لعذر كبر أو حر يخاف منه الموت لئلا يموت فيلزم أخذ نفس بدل نفس ، وكذا يؤخر الجاني إذا كان مريضاً حتى يبرأ ويؤخر أيضا القصاص فيما دون النفس حتى يبرأ المجروح لاحتمال أن يموت فيكون الواجب القتل بقسامة .

ما يؤخذ من الحدود وما تقدم : يؤخر عقل الجرح الخطأ الى برء المجروح خوفاً أنه يسرى على النفس فتؤخذ الدية كاملة ، فإن برئ على غير شين فلا عقل ولا أدب ، لأنه لم يتمدد ، وإن برئ على شين فمكوبة .

ويؤخر أحد حدين وجبا لله تعالى كشرب وزنا بكره لم يقدر المحلود عليهما في نور خوف موته فيؤخر أحدهما . وقدم الأتيد كحد الزنا إذا لم يخف منه الهلاك بتقديره فإن خيف منه قدم الأخف كحد الشرب والقذف ، فإن خيف من الأخف الهلاك قدم الأشد مفارقاً ، فإن

لم يطق قسماً الأخف مفارقاً ، فإن لم يطق انتظر قدرته ، فإن كان حادثة  
كشرب وحيد لمبد كعذف قدم حق الله ، لأنه لا عفو فيه ، فإن كان  
للادمين كقطع لزيد وقذف لمرو فالتقديم بالقرعة .  
ولو دخل جان الدم فلا يؤخر الحد ، بل يخرج منه ويقام عليه  
الحد خارجه ولو محرماً ولا ينتظر لاكماله .

### متى يسقط القصاص

يسقط القصاص إن عانا رجل من المستحقين حيث كان العافي مساوياً  
في درجة الباقي والاستحقاق ، كإبن أو عمة أو أخوين ، وأولى إن  
كان العافي أعلى كعمو ابن مع أخ ، فإن كان أقل درجة لم يعتبر عفو  
كعمو أخ مع ابن ، وكذا لو كان العافي لم يساو الباقي في الاستحقاق  
كأخوة لأم مع أخوة لأب .

والبنات أو بنت الابن أحق مع الأخت في عفو وضده ، فمتى  
البنات فاعفو لها ، وإن عفوا وأرادت القتل فلا عفو لهم إلا باجتماع  
ولا كلام للأخت وإن كانت مساوية لها الأثر ولا شيء لها من الدية ،  
أما لو احتاج القصاص لقسامة فليس لها أن يقسم ، لأن النساء  
لا يقسمن في الحد ، بل بالعصبة فحيث أقسموا وأرادوا القتل وعفت  
البنات فلا عفو لها ، وإن عفوا وأرادت القتل فلا عفو لهم إلا باجتماع  
الجميع أو بعض البنات وبعض منهم .

وإن عفت واحدة من بنات أو بنات ابن أو أخوات ، وإلى يكن  
عاصب أو كان ولا كلام له لكونه البنات أعلى درجة منه والقتل ثابت  
بالبيعة أو الإقرار نظر المحاكم العدل في الصواب من امضاء ورد لضعف  
رأى النساء ، ولأنه بمنزلة العاصب إذ يرث الباقي لبيت المال ، وفي  
اجتماع رجالاً ونساء أعلى درجة منهم ولم يحزن الميراث لم يسقط  
القصاص إلا بعفو الفريقين أو بعض منهما ، فمن أراد القصاص من  
الفريقين فالتول قول له .

ومهما غفا البعض من المستحقين للدم مع تساوى درجاتهم بمد ثبوت الدم مطلقا بينة أو غيرها سقط القصاص ، وإذا سقط ظن بنفى ممن لم يف وله التكلم أو مع من له التكلم فصبيه من دية عمد ، وكذا لو غفا جميع من له التكلم مرميا ظن بنفى من لا تكلم له نصيبه كولدتين وزوج أو زوجة لأبى ماله ثبت بمنع الأولي بحلاف لو غفوا فمور واحد فلا شيء لمن لا تكلم له كما إذا كان من له التكلم واحدا وغفا .

ومثل ذلك في سقوط القصاص لو قتل أحد ولدين أباه ثم مات غير القاتل ولا وارث له سوى القاتل فقد ورث القاتل دم نفسه كله : وكذا لو ورث بعض الدم كما لو كان غير القاتل أكثر من واحد مات أحدهم عن القاتل وغيره فقد ورث القاتل بعض دم نفسه فيسقط القصاص ولن يبق نصيبه من الدية هذا إن استقل الباقي بالنعو ، وأما لو غفا من لا يستقل بالنعو فلا يسقط القود عن ورث قسما إلا بمنع الجميع أو بعض من كل كما لو قتل شقيق أخاه وترك المقتول بنتا وثلاث أخوة أشقاء غير القاتل فمات أحد الثلاثة فقد ورث القاتل قسما ولا يسقط القود إلا بمنع الجميع أو بعض من كل .

أورث القصاص كلوث المال في الجملة : لأنه لا دخل في ذلك لزوجه ولى الدم ولا لزوجه من لها كلام ، فإذا مات ولى الدم عن بنت وابن وأم فينزل ورثته منزله ولبنته والألم التكلم لهما رثاه عن له التكلم ، وليس كاستيفاء ، إذ من قتل وترك ابنا وبنتا لا كلام للبنت على الراجع ، وقيل كالاستيفاء .

جواز صلح الجاني : يجوز صلح الجاني مع ولى الدم في القتل العمد ومع المجنى عليه في الجرح العمد بأقل من دية المجنى عليه أو أكثر منها حالا ومؤجلا بذهب أو فضة أو عرض ، لأن الرالجح أنها في العمد غير متفرقة .

والخطأ حكمه كبيع الدين بالدين ، فيجوز الصلح حيث لا مانع  
 كينقذ عن ابل حال أما لو وجد مانع فلا يجوز لأن دية الخطأ مال  
 متفرق في الذمة وما صلح به عنها مال مأخوذ عنها فيجب مراعاة  
 ما يجوز في بيع للدين . فلا يجوز صلح عن ذهب ورق وعكسه ، لأنه  
 نسيئة في الصرف ، ولا أحدهما عن ابل وعكسه مؤجلا ، لأنه  
 فسخ دين في دين ، ولا بأقل من الدية فهذا مجبلا فبطل مجيء أجله  
 لأن فيه ضم وتعجل ، ولا بأكثر من أجلها للسلف من ولى الدم بزيادة  
 من الجاني ، ولا فرق بين الصلح على النفس أو الجرح .

ما يندرج في النفس : يندرج طرف كقطع يد أو رجل أو فقه عين  
 من شخص ثم قتله في النفس ان تصد الجاني الطرف ثم قتله ، فإن كانت  
 الجناية على الطرف خطأ فلا يندرج في النفس ، بل عليه الدية للطرف  
 ثم القصاص ، هذا اذا كان الطرف من المقتول ، بل وإن كان لغير  
 المقتول كقطع يد شخص وفقه عين آخر وقتل آخر عمدا فتندرج  
 الأطراف في النفس ، ولا تقطع يده ثم يقتل . ومحل اندراج طرف  
 المقتول في النفس ان لم يقصد الجاني مثله بالمجنى عليه المقتول ،  
 فإن قصد مثله فاته يقتص منه للطرف ثم يقتل ، وأما طرف غير المقتول  
 فيندرج ولو قصد مثله على الأرجح .

#### الدية واحكامها

يعرفها لغة : مأخوذة من الورى بوزن الفتى وهو الهلاك ، سميت  
 بذلك لأنها مسببة عنه ، ودية كلمة مطبوعة للقضاء وهي المولو وعرض  
 عنها هاء التثنية .

وشرها : مال يجب بقتل آدمى عوضا عن دمه ، لقوله تعالى :  
 ( ودية مسلمة الى أهله ) وقوله صلى الله عليه وسلم في الموطأ :  
 ( ان في النفس مائة من الابل ) ، والاجماع على ذلك .  
 مقدارها : يختلف باختلاف المجنى عليه والدائع لها ، فدية الحر  
 المسلم في القتل الخطأ على أهل الابل وهم سكان البادية مائة ؟

منها مخمسة رفقا بالمخطيء بنت مضاى وبنت لبون ، وابن لبون ،  
وحقة ، وجذعة ، من كل نوع من الخمسة عشرون ، فان لم يكن عند  
أهل البادية اهل فقيمتها ، وقيل ينظر لأقرب حاضرهم ويدفعون  
مما عندهم من الذهب أو الفضة ، وقيل يكفون الابل - والا يؤخذ  
بقر ولا عرض ولا غنم بغير رضا الأولياء ، وأول من سن الدية مائة  
من الابل عبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم جاء الاسلام  
بنقريه (١) .

وربعت الدية : على أهل البادية في عمد لا قصاص فيه ( كعضو  
مائها مبهمة بأن قال الأولياء عفونا عن الدية ، وأما اذا قتلوا بشيء  
تعين ، أو لعفو بعض الأولياء مجانا فلباقى نصيبه من دية عمد ) بصف  
ابن اللبون من الأنواع الخمسة فتكون المائة من الأصناف الباقية من  
كل خمس وعشرون ، قال أشهب : ان أولياء المقتول في العمد لهم الخيار  
في القصاص والدية (٢) .

وتثليث الدية : تغلف الدية على الأصل كاللأب أو الجدل ولو مجوسيا  
يرمى فرعه بحديدة أو غيرها غير قاصدة قتله فيقتله فلا يقتل بفرعه  
ولو كان مسلما وعليه الدية مثلية ، ثلاثون من كل من المجذعة والحقة  
وأربعون من الخلفة ( الحوامل ) بلا حد سن ، فالمدار على أن تكون  
حاملة ، سواء كانت حقة أو جذعة أو خلفه .

أما اذا قصد الوالد قتل ولده كان يرمى عنقه بالسيف أو يضربه  
ويذبحه فيقتل به على المشهور ، ويختلف فيمن تكون عليه هذه الدية ،  
والمشهور أنها على القاتل أبا أو غيره في ذمته ، فان كان له مال الآن  
أخذت منه والا انتظر يسره ، وقيل على عاقلته ، وقيل في ماله ان كان  
له مال . والا فعلى عاقلته .

(١) صبح الأعشى ج ١ ص ٤٣٥

(٢) وقال ابن القاسم : يتعين القود ليس الا ، وفائدة الخلاف اذا  
قال الأولياء نأخذ الدية وامتنع القاتل ومكن نفسه من القصاص ،  
فعلى قول ابن القاسم لا يجبر على الدية ، وعلى قول أشهب يجبر عليها ،  
وايضا لو عفا الأولياء وسكتوا ولم يذكروا شيئا حين العفو ثم طلبوا  
الدية ، فعلى قول ابن القاسم لا شيء لهم ، وعلى قول أشهب لهم الدية .

ما تفاظ فيه الدية من الجروح : تملظ فى جرح العميد كما تملظ فى النفس من تثليث وتربيع ، لا فرق فى الجرح بين ما يقتص فيه كالموضحة أولا كالجائفة • ففى الجائفة ثلث الدية مغلظا على قدر نسبته من الدية ، فالثلاثون بالنسبة للمائة خمس ونصف خمس • والأربعون خمسان ، فمن ثلث الدية يؤخذ من الحقائق خمس ونصف خمس الثلث ، ومن الجذعات كذلك ، ومن الخلفات خسان •

ودية الحر المسلم : على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الفضة اثنا عشر ألف درهم • ولا يزداد على ذلك القدر الا فى الثلثة فيزداد بنسبة ما بين دية الخطأ على تأجيلها والثلثة حالة ، فتقوم الثلثة من الابل حالة ، وتقوم الخمسة على تأجيلها ويؤخذ ما زادته الثلثة على الخمسة ، وينسب الى الخمسة ، فما بلغ بالنسبة يزداد على دية الذهب أو الفضة بثلث النسبة ، مثله لو كانت الخمسة على آجالها تساوى مائة والثلثة على طولها تساوى مائة وعشرين ، فنسبة العشرين الى المائة خمس فيزداد على الدية مثل خمسها فيكون من الذهب ألفا ومائتين ، ومن الورق أربعة عشر ألف درهم وأربعمائة ، والدية المربعة لا تملظ فى الذهب والورق •

ودية الحر المسلمة والرجل الكتانى ولو معاهدا على النصف ممن دية الحر المسلم لقوله صلى الله عليه وسلم : « عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين » رواه أحمد والأربعة •

ونساء الكتانيين على النصف من دية رجالهم ، ودية المجوسى ( وهو ما ليس بكتانى ) المعاهد والمردة ثلث خمس دية الحر المسلم خطأ وعمدا ، فعلى أهل الابل ستة أبعة وثلثا بيمر ، وعلى أهل الذهب ستة وستون دينارا وثلثا دينار ، وعلى أهل الفضة ثمانمائة درهم ونسأؤهم على النصف من ذلك والدية فى قتل الرقيق قيمته وإن زادت على دية الحر ، لأنه مال كسائر الأموال المتلفة فيها القيمة بالغة ما بلغت ويتعوم على أنه قن ولو منبرا أو أم ولد مبعضا ، ومعتق لأجل يقوم لذلك لأجل •

**دية الجنين :** في القاء الجنين ولو علقبة بسبب ضرب أو تخويف لغير وجه شرعي<sup>(١)</sup> من الحرة مسلمة أو كناية من مسلم حر أو عبد ، كانت الجناية خطأ أو عمداً من أجنبي أو أم كثيرها ما يسقط به العمل فاستقته ، كان الجنين ذكراً أو أنثى اما عشر واجب أمه ، فإن كانت حرة فعشر ديتها ، وإن كانت أمة فعشر قيمتها ، وهل تعتبر قيمتها يوم الضرب أو يوم الالتقاء ؟ قولان ، وقال ابن وهب : هي جنين الأمة ما قصها ، لأنها مال كسائر الحيوانات ، ولو كان الجاني أباً فإن عليه عشر دية أم الجنين لغيره ، ولا يرث منه ، ويكون العشر نقداً ، أى عيناً معجلة<sup>(٢)</sup> ، ويكون في مال الجاني عمداً مطلقاً أو خطأ ولم يبلغ ثلث دية والا فعلى العاقلة ، كما لو ضرب مجوسى حرة مسلمة فألقت جنيناً .

**وأمة غرة :** عبد أو وليدة<sup>(٣)</sup> تساوى العشر<sup>(٤)</sup> ، والتخيير للجاني لا للمستحق ، وهذا في جنين الحرة ، وأما جنين الأمة<sup>(٥)</sup> فيتعين فيه النقد ومحل وجوب الغرة أو الوليدة إن انفصل كله ميتاً وهي حية ، فإن ماتت قبل انفصاله بأن انفصل كله أو باقيه بعد موتها فلا شيء فيه ، لا تدراج في الأم ، وإن استهل أى زول صارخاً أو رضع أى حصل منه ما يدل على أنه حي حياة مستقرة فالدية لازمة فيه إن أقسم أولياؤه أنه مات من فعل الجاني ، وإن مات عاجلاً بعد تحقق حياته ، فإن لم يقسموا فلا غرة ولا دية ، لأنه يحتل موته بغير فعل الجاني ، فإن ماتت أمه وهو مستهل وماتت فديتان .

(١) وأما الوجه الشرعي كالضرب للثأديب مثلاً فلا شيء فيه .  
(٢) فلا يكون عرضاً ، ولا منجماً كالدية ولا من الإبل ولو كانوا أهل إبل كما قال ابن القاسم خلافاً لأشهب القائل تؤخذ الإبل من أهلها خمس فرائض حلاله .  
(٣) يدل من غرة ، والوليدة : الأمة الصغيرة التى بلغت سبع سنين لتجاوز التفرقة .  
(٤) تساوى العشر تحت نعت لغرة .  
(٥) الكائن من غير سيدها الحر كإن كان من سيدها العبد أو من زوج فيتعين فيه النقد .



وإن تعمد الجاني الجنين بضرب بطن أمه أو ظهرها فنزل مستهلا ومات فالقصاص بالقسامة على الراجح ، من الخلاف • وأما تعمد ضرب رأس أمه فالراجح الدية ، كتعمد بضرب يدها أو رجلها<sup>(١)</sup> •

وتعددت الواجبات من عشر أو غرة أو وليدة إن لم يستهل ، ودية إن استهل بتعدد الجنين ، ثم إن كان خطأ وبلغ الثلث فتحمله العاقلة ، وإلا ففى مال الجاني ، وورث الواجب من عشر أو غرة على الترائض بالمعومة الشاملة للفرض والتعصيب على الراجح ، خلافا لمن قال تختص به الأم إذا لم تكن هى الجانية لأن الجاني لا يأخذ منها ، أما أبو غيرها •

ما فيه دية كاملة :

١ - إذهاب العقل عمداً أو خطأ ، وقد قضى عمر بن الخطاب بذلك ، فإن أذهب عقله فى الشهر يوماً فعليه جزء من ثلاثين جزءاً من الدية ، وهكذا بالنسبة ، فإن أوضعه فأذهب عقله فعليه دية ونصف عشر دية على المشهور ، وقيل دية العقل فقط •

٢ - وكل حاسة كالسمع أو البصر أو الشم أو الذوق أو اللمس ، أى القوة الثابتة فى ظاهر البدن يترك بها الحرارة والنعومة وضحا عند الماسة ، ولو أذهب بعض الحاسة فليس عليه دية كاملة ، بل بحسابه من الدية •

٣ - والنطق أو الصوت •

٤ - وقوة الجماع ، بأن فعل معه فعلاً كضربه أو بطل اتصاله ، ولا تبرج فيه دية الصلب وإن كانت قوة الجماع فيه ، فلو كسر صلبه فابطل اتصاله فعليه ديتان •

٥ - وإذهاب نسبه ، بأن فعل معه فعلاً أقصد منه •

---

(١) فالحاصل إن فى ضرب البطن والظهر والرأس خلافاً وقد علمت الراجح ، وأما غير ذلك فالدية •

٦ - وتجنّذه به بأن فعل معه فعلا أحدث في جسمه داء يأكل الأعضاء  
والمياذ بالله تعالى .

٧ - تبرئسه .

٨ - وتبرئيد جسمه بعد أن كان غير أسود ، وهو نوع من  
البرص ، فإن سوده وجذمه فديتان .

٩ - وإذهاب قيامه وحده أو مع جلوسه ، أما لو أذهب بفعل  
جلوسه وحده ففيه حكومة كبعض قيامه وجلوسه .

١٠ - ومارن آفه وهو مالان منه دوان العظم ، ويسمى أربعة .

١١ - والحشفة ، وفي قطع بعض المارن والحشفة حسابهما من  
الدية . فيقاس المارن لا الألف وتقاس الحشفة لا الذكر ، فلا يقاس  
الأصل فيهما ، وأصل المارن الألف وأصل الحشفة الذكر ، لأن بعض  
ما فيه الدية لما نسب إليه لا إلى أصله .

١٢ - وقطع ما ذكر العنن على الراجح ، وقيل فيه حكومة ،  
وأما ذكر الخشخشة ففيه نصف دية ونصف حكومة .

١٣ - وقطع الأثنين أو سلها خطأ أو رضها مطلقا ، وفي الواحدة  
نصف دية وفي قطعهما مع الذكر (١) ديتان .

١٤ - وقطع شغرى المرأة (٢) إن بدا العظم ، فإن لم يظهر العظم  
فحكومة ، وفي أحد الثنن إن بدا العظم نصف دية .

١٥ - وقطع ثديها من أصلها أبطل اللبن أولا ، شابة  
أو عجوز (٣) .

١٦ - وقطع حلمتها إن أبطل اللبن أو أفسده ، فإن قطعها فلم  
يفسد اللبن فحكومة ، ولو قطع حلمتي صغيرة فينتقل بها الزمان إلا من  
من اللبن وتام سنة ، فإن أيس فدية .

١٧ - وإذهاب عين أعور .

---

(١) خطأ وأما عبدا ففيه القصاص .

(٢) الثنن : اللجمان المحيطان بالفرج المغطيان العظم .

(٣) أما لدى الرجل ففيه حكومة .

١٨ - وكل زوج كيدين ورجلين الا الاذنين فليس في قطعهما دية بل حكومة حيث بقى السمع على الراجع .

ما فيه حكومة <sup>(١)</sup> ؟ جرح لا قصاص فيه ، اما لكونه خطأ وليس فيه شيء مقدر من الشارع <sup>(٢)</sup> ، أو عمدا لا قصاص فيه ، كعظم الصدر ، وكسر الفخذ ، وذلك اذا برىء المجرع على شين ، وانما انكر للبرء خشية ان يتول الى النفس أو الى ما تحله العاقلة ، فان برىء سليما علي غير عيب ، ففيه الأدب في الممد ولا شيء فيه في الخطأ .

ومعنى الحكومة : أن يقوم المجرع على فرض أنه رقيق سالما بمشرة مثلا ، ثم يمينا بتسعة مثلا ، فالتفاوت بين القيمتين هو العشر في المثال ، فقد نفصت الجناية العشر فيلزم الجاني بنسبة ذلك من الدية كالف دينار .

ومثل ذلك جنين البهية اذا ضرب أمه فالقتله ففيها ما قصها بتقويمها سليمة ثم مبيعة ، ويلزم الضارب أو ش ما قص من القيمة ، وأما الجنين فان نزل حيا ثم مات ففيه القيمة والا فلا شيء فيه .

الجراح التي فيها شيء مقدر من الشارع هي :

١ - الجائفة وهي مختصة بالبطن والظهر عمدا أو خطأ ، وفيها ثلث الدية .

٢ - والآمة المختصة بالرأس وفيها ثلث الدية أيضا ، بمخسة في كل منهما وهذا في الخطأ وأما في العمد فمثلث أو مريح ، والدامغة مرادفة للآمة على المتمد .

---

(١) معنى الحكومة انه لا شيء مقدر من الشارع فيترك لاجتهاد الحاكم واعمال الفكر فيما يستحقه الجاني عليه من الجاني .

(٢) الذي استحسنه ابن عرفة فيما اذا لم يكن في الجرح شيء مقدر القول بان على الجاني اجرة الطبيب وثمن الدواء ، سواء برىء على شين أم لا مع الحكومة في الأول ، وأما ما فيه شيء مقدر فليس فيه سواء ولو برىء على شين ، سوى موضحة الوجه والفراس فيلزم مع المقدر فيها اجرة الطبيب .

٣ - والموضحة خطأ وفيها نصف العشر ، وفي عندها القصاص .  
٤ - والمنقطة وهي مرادفة لهاشمة على الراجح ، وفيها عشر ونصف<sup>(١)</sup> خمسة عشر يميرا ، أو مائة وخمسون دينارا وهكذا ، ولا يزداد شيء على ذكر في تلك الجراح ، ولأنه برئت بشين فيهن ، كما لا ينقص القدر أن برئت على غير شين ، إلا الموضحة في الوجه أو الرأس أن برئت على شين ففيها دينها وما حصل بالشين .

والتيبة للمبد في الجراحات الأربع كالتدية للحر ، فكما يؤخذ في موضحة الحر نصف عشر دينه يؤخذ في موضحة العبد نصف عشر قيمته ، وفي جائفته أو أمته ثلث قيمته ، وهكذا ، فإن جرح في يده أو غيرها من غير الجائفة فليس فيه إلا ما قص من قيمته .

متى يتمدد الواجب في الجراح ؟ يتمدد الواجب في الجائفة وهو تلك الدية إذا فُتحت ، فإذا ضربه في ظهره ففتحت لبطنه أو بالعكس أو بجنبه ففتحت للجنب الآخر فعليه دية جائفتين ، كما يتمدد الواجب في الموضحة والمنقطة والآمة يتمدها أنه لم تقصص ببعضها ، بل كان بين كل واحدة فاصل فإن اتصلت الموضحات فلا يتمدد الواجب إلاها واحدة متسعة أن كانت بضربة واحدة أو ضربات في فور ، فلو تعددت بضربات في زمن متراخ فلكل جرح دية مستقلة على جنسه ولو اتصلت الجرح .

#### الأشياء التي فيها حكومة :

- ١ - أرهاب الأذنين حيث بقي التسع على الراجح .
- ٢ - ولسان الأخرس حيث لم يتحقق أن به ذوقا وإلا فالدية .
- ٣ - واليد الشلاء التي لا تقع بها أصبلا ، فإن كان بها النفع فكالتالية في القصاص والدية .
- ٤ - وقطع الساعد وهو ما عدا الأصابع إلى المنيكب ، سواء ذهب الكف بساوي أو جناية أخذ لها عقل أم لا ، فإن كان للساعد فيه أصبغ فديتها والحكومة ، فإن كان أكثر من واحد فدية الأصابع فقط .

(١) مبد أو خطأ إذ لا قصاص في مبد .

٥ - وقطع اليتى المرأة خطأ قياسا على اليتى الرجل ، وقال  
أشهب ، فهما الدية ، أما عبدا فالتقصاص .

٦ - ومن مضطربة جدا اذا أظلمها شخص ولو كان أخذ ممن صيرها  
مضطربة عقلا على الراجح اذ فى بقائها جمال ، أما لو كان يوجبى ثبوت  
المضطربة ففى قلعها ديتها .

٧ - وقصبة الذكر الذى ليس به حشفة .

٨ - وازالة شعر حاجب عبدا أو خطأ ، واحدا أو متعددا ،  
لأن فى الشعر جمالا .

٩ - وهندب ، ومحل الحكومة فى شعر الحاجب والهندب أن لم  
ينبت والا ففى عبده للأدب فقط .

١٠ - وخلع ظفر خطأ ، أما عبدا ففيه التقصاص ، بخلاف عبد غيره  
كشعر الحاجب والهندب ففيه للأدب .

١١ - وإفضاء وهو ازالة الحاجز الذى بين محل البول والمجماع  
ومثل اختلاط محل البول والغائط ، ومعنى الحكومة أن ينرم ما عليها  
عند الأزواج بأن يقال ما صدقتها على أنها غير مفضاة وما صدقتها على  
أنها مفضاة ؟ فينرم النقص ثم إن كان الفعل من الزواج فيلحق بالخطأ  
لاذن الشارع فى الفعل فى الجملة فإن بلغ الثلث فعلى العاقلة والا ففى  
ماله ، واستظهر فى التوضيح أن فى الإفضاء الدية ، ولا يندرج الإفضاء  
تحت مهر بل ينرم الحكومة مع المصداق زوجا ، أو أجنبية انتمت بها  
ووطئها . بخلاف ازالة البكارة من الزوج أو الغاصب فلا ينرم للبكارة  
شيئا: زائدا على المصداق ، لأنه لا يمكن الوطء الا بازالتها فهى من  
لولحق الوطء بخلاف الإفضاء ، لا ان أزالها بأنسبعه فلا تندرج  
فى المهر ، سواء كان زوجا أو أجنبية: فعلى الأجنبية الحكومة ولو لم  
يطأ ، وهى مع المهر إن وطئ ، أما الزوج فيلزمه أرش البكارة التى  
أزالها بأصبعه مع نصف المصداق حيث طلق قبل البناء ، فإن بنى وطلق  
فتندرج فى المهر ، فإن أمسك فلا شيء عليه . وازالة البكارة بالأصبع  
حرام ، فيؤدب الزوج عليه .

دية الأصابع والأسنان : ففى قطع كل أصبع خطأ من يد أو رجل ، بهما أو خضرا من أثى أو ذكر مسلم أو كافر عشر دية من قطعت أصبعه ، فيشمل الكتابى والمجوسى والأبل وغيرها مخمسة ومربعة ، وفى قطع الأئمة خطأ ثلث العشر وهو ثلاثة وثلث بعير من الأبل الا فى الإهـام من يد أو رجل فنصف دية الأصبع وهو خمس من الأبل أو خمسون دينارا ، وهذه احدى المستحسنات للأربع (١) .

وفى صحيح كل سن نصف العشر يقطع من أصلها أو لم يبق الا المغيـب فى اللحم ، أو اسوداد بعد أن كانت بيضاء فصارت بالجنابة عليها سوداء لآفة أذهب جمالها ومثلها اذا اسودت ثم اقلعت ، أو بحمرة أو بصفرة بعد بياضها ان كانت الحمرة أو الصفرة فى العرف كالسواد فى اذهاب جمالها والا فبحساب ما نقص ، قال صلى الله عليه وسلم : « ففى كل أصبع عشر من الأبل ، وفى كل سن خمس من الأبل ، والأصابع سواء ، والأسنان سواء » رواه الخمسة الا الترمذى .

متى يتعدد الواجب فى الجنابة ؟ يتعدد الواجب فى الجنابة بتعدد ما ينشأ عن الجنابة فاذا قطع يده فزال عقله فديتان ، دية لليد ، ودية للعقل ، ولو زال مع ذلك بصره فثلاث ، وهكذا « فمن عمر بن الخطاب أنه قضى فى رجل ضرب رجلا فذهب سبـمه وبصره وعقله بتأريـع ديات » ذكره أحمد ابن حنبل الا المنفعة الكائنة بمحل الجنابة فلا تتمدد الدية فى ذهابها مع ذهاب محلها ، كما لو ضربه فقطع أذنيه فزال سمـه فدية واحدة ، أو ضربه فقلع عينه فزال بصره لأن المنفعة بمحل الجنابة ، ولا حكومة فى محل كل ، والمراد بالمحل الذى لا توجد الا به ، فالذـ وجبت المنفعة به وبغيره ولو كان الموجود فيه أكثرها تعددت الدية ، ولذا لو كسر صلبه فأقعدته عن القيام وأذهب قوة الجماع فعليه دية لمنع قيامه ودية لعدم قوة الجماع .

(١) وهى ان فى أئمة الإهـام خمس من الأبل ، والثشفة فى البناء بارض محبسة أو معارة ، والثشفة فى الثمار والقتاة ونحوها ، والقصاص بالشاهد واليمين فى جرح العمـد .

**دية انصاف المرأة ::** تساوى المرأة الرجل من أهل دينها الى ثلث دية الرجل ولا تستكمل الثلث ، فاذا بلغت رجعت الى عقلها ، فاذا قطع للمسلمة ثلاث أصابع من يد واحدة او يدين ففيها ثلاثون بعيرا ، لأن ذلك أقل من ثلث دية الرجل ، واذا قطع لها أربعة فى فور ففيها عشرون<sup>(١)</sup> لأنه لو ساوته للزم أن يجب لها أربعون بعيرا وذلك أكثر من ثلث ديته فلهذا رجعت الى نصف الموجب للرجل وهو عشرون ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ أثلث من ديته » رواه النسائي والدارقطني ، وعلى هذا إجماع أهل المدينة والفقهاء السبعة وهذا أن اتحد الفعل ولو حكما كضربات فى فور واحد من شخص واحد من جماعة<sup>(٢)</sup> مطلقا ولو تعدد المحل ، كما اذا قطع لها خمسة أصابع من يد واحدة أو يدين ففيها خمس وعشرون ، وشمل الإطلاق الأسنان والأصابع والمواضع والمناقل ، أو اتحد المحل فى الأصابع فقط عند تراخى الفعل<sup>(٣)</sup> فاذا قطع لها ثلاثا من يد ففيها ثلاثون ثم اذا قطع ثلاثا من الأخرى ففيها ثلاثون أيضا لاختلاف المحل مع التراخى ، ثم ان قطع لها أصبعين أو أصبعين من أى يد كانت كان لها فى كل أصبع خمس لاتحاد المحل ، ولو قطع لها أصبعين من يد ثم بعد تراخى قطع أصبعين من تلك اليد كان لها فى الأربعين عشرون وفى الأخيرين عشرة لاتحاد المحل ، ولو كان من اليد الأخرى لكان فيها عشرون لاختلاف المحل .

لا فى اتحاد المحل فى الأسنان فانها فى كل سن خمس من الأبل اذا كان بين الضربات تراخ لا ان كان فى ضربة واحدة او فى فور كما تصدم ، ومحل الأسنان متحد ولو كانت من فكين .

(١) روى مالك من ربيعة أنه قال : قلت لابن المسيب ، كم فى ثلاثة أصابع المرأة ؟ قال ثلاثون قلت : وأربعة ؟ قال : عشرون ، قال : سبعان الله لم أعظم جرحها قل عقلها ، فقال أضرأى أنت ؟ قلت : بل جاهل متعلم أو عالم متثبت . فقال : تلك السنة يا ابن أخى .  
(٢) وقال الأجهوري : ان تعدد الجاني كاربعة فعلى كل واحد عشر من الأبل . لكن النقل ما علمت .  
(٣) فعلى تخصيص الأصابع بذلك عند تراخى الفعل . وآلا فلا فرق بين الأصابع والأسنان والمواضع .

ما يجعله الجاني من الدية يحمل الجاني<sup>(١)</sup> دية قتل الممد حالة في ماله أخذ أيسر وينتقل في السر يساره ، سواء كان الممد على نفس أو طرف عفى عنه عن الدية وكذا دية قتل الخطأ إن ثبت باعتراه ، وعقل جراح الممد التي فيها القصاص إن عفى عنه وما كان دون الثلث في خطأ أو عمد لم يقتص منه .

#### ما تحمله العاقلة منها :

١ - دية السر الخطأ إن ثبتت الجناية بينة أو قسامه ، لا باعتراف من الجاني ولو كان عدلاً مأموراً لا يقبل رشوة من أولياءه المقتول على الراجح سواء كان السر ذكراً أو أنثى ، مبهماً أو غيره ، أما الرقيق فلا دية له وإنما على الجار قيمته حالة .

٢ - ومن جراح الخطأ ما كان قدر ثلث دية المجنى عليه ؛ كأن جنى مسلم على مجوسية خطأ ما يبلغ ثلث ديتها كأن أجابها أو الجاني كأن تعددت الجنایات منه فيها ، بأن أذهب حواشي الخمس وصورتها رصليها وسلبها ويديها ورجليها ففيها ثلثمائة وثلاثون وثلث دينار وهو ثلث دية الجاني ، أو جنى مجوسى أو مجوسية على مسلم ما يبلغ ثلث الجاني ، فإن لم يبلغ ثلث أحدهما فعل الجاني كما سبق .

من هم العاقلة ؟ هم من يحملون الدية عن الجاني ، وسميت بذلك لأنهم يعقلون أى يحملون عنه ، وهم عدة أمور : أهل ديوانه<sup>(٢)</sup> ، والعصبة ، والموالي وبيت المال ، فأهل الديوان مقدمون على العصبة حيث كان الجاني من الجند ولو كانوا من قبائل شتى إن كان لهم عطاء<sup>(٣)</sup> ، فإن لم يكن ديوان أو كان وليس الجاني منهم أو منهم ولم

.. (١) أى الذكر البالغ المائل للمراء وأما المرأة والصبي والمجنون والممدوم فلا يعقلون عن أنفسهم ولا عن غيرهم .  
(٢) الديوان اسم للدفتر الذى يضبط أبنساء الجند وعددهم وعطاؤهم .

(٣) عطاؤهم شرط في التبدئة بهم لا في كونهم عاقلة ، إذ هم عاقلة ولو لم يعطوا أرزاقهم المعينة في الدفتر لكن الذى قلناه ابن مرزوق أنه شرط في كونهم عاقلة ، وإذا نقص أهل الديوان عن السبعمئة بنسب على أن أقل العاقلة سبعمئة وعن الألف بنسب على مقابلة ضم إليهم عصبة الجاني الذين ليسوا معه في الديوان ، لا عصبة أهل الديوان .



يكن لهم عطاء فمصبته<sup>(١)</sup> الأقرب فالأقرب على ترتيب النكاح ، فإذا كمل من الأبناء سبمائة فلا يدفع أولادهم شيئاً ، وإن قصص كمل من أبناء الأبناء وهكذا ، والجدة يؤخر عن بنى الاخوة هنا ، فالموالي الأعلون وهم الممتعون ، لأنهم عصب سبب ولو أثنى باشرت العتق ، ويقدم الأقرب على نحو الترتيب في الولاء ، فإن لم يوجد من بقى من الأهلين فالموالي الأسفلون ، فإن لم يكونوا فبيت المال إن كان الجاني مسلماً ، لأن بيت المال لا يعقل عن كافر ، ويطى الجاني منع بيت المال بقدر ما ينوبه أن لو كانت عاقلة . بأن يقدر أنه واحد من سبمائة ، فإن لم يكن بيت مال أو كان ولم يكن الوصول إليه فعلى الجاني ، وتقسط عليه لأنه أحق بالرفق من العاقلة .

أما الذمي فيعقل عنه ذنوب دينه ، والمراد بذنوب دينه من يحمل معه الجزية لو كانت عليه وإن لم يكونوا من أقاربه فالنصراني يعقل عنه النصارى الذين في بلده لا اليهود وعكسه .  
وإذا اعتق مسلم كافراً فلا يعقل عنه ، بل بيت المال لأنه يرثه كلرئد على المعتمد والصلحي يؤدي عنه أهل صلحه من أهل دينه ولا يعتبر أهل ديوان ولا عصبه على الراجح .

وضرب على كل من لزمته الدية من أهل ديوان وعصبه وموالي وذمي وصلحي إن تحاكموا إلينا ما لا يضر به ، بل على قدر طاقتهم وعقل عن صبي ومجنون وامرأة ، وفقير وغارم<sup>(٢)</sup> إذا جنوا عاقلتهم ولا يقتلون عن أنفسهم ولا عن غيرهم ، لأن علة ضربها التناسر ، والمرأة والصبي والمجنون ليس منهم تقاصر ، والفقير والغارم محتاجان .

(١) ويبدأ بالعشيرة وهم الاخوة ثم بالفصيلة وهم الأعمام ، ثم بالفخذ ثم بالبطن ، ثم بالمارة بالفتح والكسر ، ثم بالقبيلة ، ثم بالشعب بالفتح ثم أقرب القبائل لأن طبقات قبائل العرب سبعة : الشعب ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة ، ثم العشيرة - وبالنسبة للنبى ﷺ خزيمة شعب ، وكنانة قبيلة ، وقريش عمارة ، وقصى بطن ، وساهم فخذ ، والعباس فصيلة ، والعشيرة الاخوة .

(٢) الغارم اخص من الفقير .

والوصف المتغير على السبب والجنون وضلعها والعسر واليسر  
والغبية والحضور وقت الضرب أى التوزيع على العاقلة ، فعما وجدت  
فيه الإوصاف وقت التوزيع وزع عليه ومالا فلا ، فإن قدم غائب غيبة  
اقطاع وقت التوزيع فلا تضرب عليه بعد قدومه المتأخر من التوزيع ،  
فإن كانت غيبته غير لقطاع فتوزع عليه ولو بعدت المسافة ، فإن جهل  
الحال فإن بعدت كأفريقية من المدينة فلا تضرب عليه ، والا ضربت وإن  
أسر فقير أو بلغ صبي أو عقل مجنون أو اتضحت ذكورة خشي بمد  
التوزيع فلا شيء على واحد منهم .

ولا تسقط إذا وزعت على موسر عاقل ليس غائبا غيبة اقطاع بمسر  
طرا أو موت أو جنون أو غيبة اقطاع ، وحلت بالموت والغلس ، وإذا  
ماتت العاقلة أو واحد منها أو غلس فيحل ما كان منجما عليهم أو عليه  
لكونه دينيا فى الذمة ، والدين يحل بالموت والغلس ، والمراد بالموت  
والغلس الطارئان بعد الضرب .

من لا يدخل مع غيره ؟ لا يدخل بدوى من عصابة الجاني مع  
حضرى من عصبته ولا عكسه لعدم التناصر بينهما ، فإذا لم تكمل العاقلة  
من عصابة الحاضر وله عصابة بدو فينتقل للنوالى الخ ، وهكذا لا يدخل  
شامى مثلا مع مصرى لأن كلا اقليم ، وهكذا الحجاز ، أما أهل اقليم  
واحد حضر مثلا فيضربون ، فإذا لم تكمل العاقلة من أهل بلد ضم إليها  
ما قرب منها كأهل بولاق لمصر الخ .

تنجيم البية : تنجم الذية الكاملة المأخوذة فى الخطأ عن قتل  
المسلم أو غيره عن نفس أو طرف<sup>(١)</sup> على العاقلة فى ثلاث سنين اثلاثا  
متتالية ، لأنها مواساة من العاقلة فتخفف عليهم ، وتحسب السنة من  
يوم الحكم فيبدأ التنجيم منه على المشهور لا من يوم القتل ، وتحل  
أجزاء الكاملة بأواخرها ، فيحل التنجيم الأول وهو الثلث فى آخر السنة  
الأولى وهكذا .

(١) كمين الأمور ، واليدين والرجلين ، فالمراد بالطرف الجنس

والثلث كدية الجائفة والمأمورية ينجم في سنة على المشهور ، وقيل لا ينجم الا الكاملة والثلثان كجائفتين أو جائفة مع مأمومة في سنتين كالنصف فانه ينجم في سنتين في كل سنة ربع على الراجح ، وثلاثة الأرباع تنجم في ثلاثة سنين على المشهور في كل سنة ربع .

حد العاقلة الذي لا يضم اليه ما بعده سبعة على أحد المشهورين :

فاذا وجد من المصبة هذا العدد فلا يضم اليهم الموالى ، وإن نقصوا عن هذا العدد ولو كانوا اثنين ضم اليهم من يكملهم من الموالى وهكذا ، والمشهور الآخر أنها ما زادت على ألف بنحو عشرين ، وليس هذا حدا لمن يضرب عليه بحيث لو نقصوا أو زادوا وكانوا في مرتبة واحدة لا يضرب عليهم بل يضرب على من وجدوا ولو ألفين فأكثر متى كانوا في مرتبة واحدة أو كانوا خمسمائة فإذا فرضت الاخوة خمسمائة والأعمام كذلك فرض على الاخوة على حساب السبعة يبقى ما ينقص مائتين يفرض على الأعمام جميعا ، ولا ينقص به بعض دون بعض لأنه ترجيح من غير مرجح .  
ما حكم كفارة القتل ؟ واجبة في قتل الخطأ على المسلم الحر ولو صبيا أو مجنونا أو شريكا لصبي أو مجنون أو غيرها اذا قتل مثله معصوما خطأ .

قلا كفارة على كافر لأفة ليس من أهل القرب ، ولا على عبد لأفة لا يحرم غيره والصيام يشغله عن خدمة سيده ، وتلزم الصبي من باب خطاب الوضع ، فقتله سبب للكفارة ويخاطب وليه بها خطاب تكليف ، والمجنون كذلك فإن كان القاتل شريكا لصبي أو مجنون أو غيرها فعلى كل كفارة كاملة ولو كثروا ، ولا كفارة على قاتل المرتد أو الزنديق أو الزاني المحصن لعدم المصبة ، ومن الخطأ اذا اتبعت أم الصبي فوجدت ولدها ميتا لا قتلها عليه وهي نائمة فعلها الكفارة وعلى العاقلة دية الخطأ ، أما لو اتبعت فوجدناه ميتا بينهما فهدر .

وأما قتل العمد فلا تجب فيه كفارة لقوله تعالى : « ومن قتل مظلوما خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله إلا أن يصدقوا » فدل على

أن العمد بخلافه فهو كاليمن النعوس لا يكفره إلا العس في جهنم  
أو غي الباريء لكن يؤمر القاتل عمدا بالكفارة استجباً ان عفا عنه  
ولى الدم فذلك خير له لعظم ما ارتكبه من الاثم .  
والكفارة عتق رقبة مؤمنة مستوفية لشروط رقبة الظهار والصوم ،  
فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين الى آخر ما فى كفارة الظهار .

وتندب : الكفارة للحر المسلم فى قتل جنين ، رقيق للقاتل أو  
لغيره ، وعمد لم يقتل به لكونه غنى عنه ، أو لعدم المكافاة ، وذمى قتله  
الحر المسلم عمداً أو خطأ .

وعلى المكلف : ذكراً أو أُنثى ، حراً أو رقيقاً ، مسلماً أو غيره ،  
إذا قتل مجوسياً من أهل الذمة ، أو رقيقاً له أو لغيره عمداً ولم يقتل  
به لغو ، أو لحكم المكافاة . جلد مائة ردعا له وحس سنة بلا تعريب ،  
وعلى ذلك مضى عمل الصحابة رضوان الله عليهم .

### الاسئلة

من ١ : عرف الجناية ، وبين حكمة مشروعية القصاص ، وحكم قتل  
النفس عمداً وأركان الجناية ، ومتى تقتل النفس بالنفس ، وبين القسامة ،  
ومتى تجب ، واللوث ، وما يكون به ، وما ليس لوثاً ، وحكم القسامة عند  
القاتل طائفتين من المسلمين ، وكيفية القسامة ، ومن يسم عليه فى العمد ،  
ومن يحلف أيمان القسامة فى الخطأ ، وحكم بينها المنكسرة . والعكم إذا  
أقام المدعى شاهداً واحداً فقط ، وهينة الحالف فى القسامة ، ومكانها ،  
ولن يجب للقصاص ، وحكم الغنى فيه ، ومن اقتصر بغير أخذ الحاكم ،  
والتصدى على المعتلى ، وأنواع الجناية ، والمباشرة وغيرها ، وما يقتل  
بغيره ، ومن لا يقتل ، وبهم يقتل القاتل ، وحكم الجناية فيما دون النفس ،  
والحكم إذا تعدد مباشر على ما دون النفس ، وما يقتص منه مما دون  
النفس وما لا يقتص ، وما لا قصاص فيه من الجراح ، والحكم إذا تسبب  
عن الجرح أو الضرب أعظم منه ، وحكم أخذ عضو قوى بضعيف ، ولن  
استيفاء القصاص ، ومن ينتظر من العصابة الفاعلين ومن لا ينتظر ، ومتى

يكون الاستيفاء للنساء ، وما الحكم لو حصل عفو من كبير معه صغير  
ومتى يؤخر القصاص ، ومتى يسقط ، وكيفية ارثه ، وحكم صلح الجاني ،  
وما يندرج في النفس .

س ٢ : عرف الدية ، وبين مقدارها ومتى تخمس أو تربع أو تثلث ،  
ودية الحر المسلم والحرمة المسلمة والكتابي ، والمجوسى والجنين ، وما فيه  
دية كاملة وما فيه حكومة ، والجراح التى فيها شئ مقدر من الشارع ،  
ومتى يتعدد الواجب فى الجراح ، والأشياء التى فيها حكومة ، ودية  
الأصابع والأسنان ، وأعضاء المرأة ، ومتى يتعدد الواجب فى الجنابة ،  
وما يحمله الجاني من الدية وما تحمله العاقلة ، ومن هم العاقلة وحدها  
ومن لا يدخل مع غيره ، وكيف تنجم الدية ، ومتى تجب كفارة القتل  
ومتى تندب ، وحكم من قتل ولم يقتل ؟



## الباب الرابع

### في جرائم الحدود

هي الجنايات التي توجب الحد بسفك الدم أو ما دونه وهي سبعة :  
البغي ، والردة ، والزنا ، والقذف ، والسرقه ، والحراقة ، والشرب ،  
وهي المذكورة على هذا الترتيب .

#### ( ١ ) البغي واحكامه

تعريفه : هو لغة : التعدي ، وشرعا : الامتناع عن طاعة من ثبتت  
امامته في غير معصية — والبغى أعظم جرائم الحدود مفسدة ، اذ فيه  
اذهاب النفس والأموال غالبا .  
والفرقة الباغية هي فرقة أثبت طاعة الإمام الحق الذي ثبتت امامته<sup>(١)</sup>  
باتفاق الناس عليه<sup>(٢)</sup> في غير معصية بمغالبة ولو تأويلا ، ومتى ثبت هذا  
فللإمام مقاتلتهم وقتلهم بما أمكن ، ومثل الإمام قاتله .

شرح التعريف : معنى كون الباغية فرقة ، أنها طائفة من المسلمين ،  
وهذا بالنظر للغالبا ، والا فالواحد قد يكون باغيا — هي غير معصية  
متعلق بطاعة فالمتنعون من طاعته في المعصية ليسوا بباغين ، والباغون

---

(١) قال ابناني : واعلم ان الامامة تثبت بأحد امور ثلاثة : إما ببيعة  
أهل الحل والعقد ، وإما بم عهد الامام الذي قبله له ، وإما بتغلبه على الناس ،  
وحينئذ لا يشترط فيه شرط لأن من استتدت وطائنه وجبت طاعته ،  
وأهل الحل والعقد من اجتمع فيه ثلاث صفات : العدالة والعلم  
بشروط الامامة والرأى ، وشروط الامامة ثلاثة : كونه مستجيبا لشروط  
الفتية ، وكونه قرشبا ، وكونه ذا نجدة وكفاية في المضلات ، ونزول  
الدواهي والألغام .

(٢) ويؤيد بن معاوية لم تثبت امامته لأن أهل الحجاز لم يسلموا له  
الإمامة ظلاله .

المتنعون من طاعته في غيرها ، كمنع حق الله أو لأدمى وجب عليهم كصيام رمضان وأداء زكاة أموالهم - بمغالبة ، أى اظهار القهر ولو لم يقاتل الامام ، وقيل المراد بها المقاتلة - ولو تأويلا ، في عدم طاعته لشبهة قامت عندهم ولا اثم ، أى أنهم باغون ولو كانوا متأولين - ولا يجوز الامتناع من طاعته بقصد عزله ولو جاز ، اذ لا يمزل بعد انعقاد امامته والا بكفره ، وانما يجب وعظه على من له قدرة بالكلام الذى يلين به القلب ، ويرضى الرب .

ما يجب على الامام نحو البغاة لا دعوتهم لطاعته ، وانذارهم عاقبة المخالفة وأنهم ان لم يطيعوه قاتلهم ما لم يعاجلوه بالقتال ، فان لم يطيعوه أو عاجلوه بالقتال قاتلهم وقتلهم بسيف ورمى بنبل وتريقهم وقطع الميرة والماء عنهم ورميهم بنار اذا لم يكن فيهم فسوة وذرية ، ويجب كفائنا على الناس معاوثة عليهم حيث كان محذرا ، والا فلا يجوز له قتالهم لاحتمال أن يخرجهم عليه لعدم عدله ، وان كان لا يجوز لهم الخروج عليه .

واستعان على قتالهم بما لهم من سلاح ومعدات وخيل وغير ذلك فيجوز له أن يأخذه ويحوزه ان احتاج للاستعانة به عليهم ، ثم بعد الاستثناء عنه يردده اليهم ، كما يرد غيره ما استعان به اذا وقع وحارزه ، أو أن الاستيلاء عليه بالقدرة كالخوز .

ما احرم عليه منهم : سبى ذرارهم ونساءهم لأهلهم مسلمون واتلاف ما لهم وأخذه بدون احتياج له ، ورفع رهوسهم بعد قتلهم برماع في غير محل قتلهم لأنه مثله بالمسلمين<sup>(١)</sup> .

فان أمن الامام جانبهم بالظهور عليهم تركهم ولا يجوز له أن يستريقهم ، ولا أنه يأخذ منهم مالا كالجزية ، بل ان تركهم مع الأمن منهم

(١) يمتاز قتال البغاة عن قتال الكفار باحد عشر وجها : ان يقصد بالقتال ردعهم لا قتلهم ، وان يكف عن مدبرهم ، ولا يجهز على جرحهم - ولا تقتل اسراهم ، ولا نفس أموالهم ، ولا سبى ذرارهم - ولا يستعان عليهم بمشارك . ولا يوادعهم على مال ، ولا ينصب عليهم الرذعات ، ولا تحرق مساكنهم ، ولا يقطع سجرهم

بتركهم مجافاً ، ولا يجهز على جريحهم ولا يتبع منهزمهم ، فإن لم يؤمنوا  
أجهز على جريحهم ، واتبع منهزمهم •

### مسائل

١ - كره للرجل قتل أبيه الباغي ، وكذا أمه ، وإن قتله ورثه لأخته  
وإن كان عمدا لكنه غير عدوان ، ولا يكره له قتل جده أو ابنه •

٢ - لا يضمن الباغي المتأول في خروجه على الإمام ما ألغفنه من  
نفس أو طرف أو مال ، ولا اثم عليه لتأوله ، بخلاف الباغي المعاهد غير  
المتأول فطليه الضمان والاثم حيث كان الإمام عدلا لعدم عذره ، أما الخارج  
على غير المصل فهو كالتأول •

٣ - إذا خرج ذمى مع الباغي المتأول طائفا رد لذمته ، ولا يمد  
خروجه مع المتأول قضا للهد ، فلا يضمن نفسا ولا طريقا ولا مالا ،  
وإذا خرج طائفا ناقضا للهد مع الباغي المعاهد فهو وماله فيه ، فإن خرج  
مكرها فلا •

٤ - إذا قاتلت المرأة المرأة بسلاح قتلت حال القتال فقط ، فإن قاومت  
بغير سلاح فلا تقتل ما لم تقتل شخصا ، فإن قدر عليها بعد اقتضا  
القتال فلتأولة لا تضمن وغيرها يضمن •

٥ - يرضى حكم قاضى الباغي المتأول الذى ولاه وهو خارج عن  
طاعة الإمام فلا يتعقب ويرفع الخلاف ، فلا يمد الصيد الذى أقامه إن  
كان غير قتل ، ولا دية عليه إن كان قتل ، وأما غير المتأول فأحكامه التى  
حكم بها تتعقب بما وجد منها صوابا مضى والا رد •

### الأسئلة

عرف البنى والفرقة الباغية وأشرح التعريف ، وبين ما يجب على  
الإمام نحو البغاة ، وما يحرم عليه منهم ، وحكم قتل الرجل لأبيه الباغي  
وما يضمنه الباغي ، وما لا يضمنه • وحكم الذمى إذا خرج مع الباغي ،  
والمرأة الباغية إذا قاتلت ، وأحكام قاضى الباغي •



## ٢ - الردة واحكامها

تعريفها : هي كفر مسلم متقرر اسلامه ( بالنطق بالشهادتين مختاراً )  
بصريح من القول أو قول يقتضيه أو فعل يتضمنه .

شرح التعريف : يكون الكفر بأحد أمور ثلاثة : بصريح من القول  
كقوله : أشرك بالله ، أو قول يقتضى الكفر ، أى يدل عليه دلالة التزامية  
كقوله : لله جسم متجيز أو للأجسام ، أو فعل يتضمنه ويستلزمه لزوماً  
بيننا ، كالقضاء مصحف أو بمضه ولو كلمة بمكان قدر ولو طاهراً كصفاق  
أو تلطيخه به<sup>(١)</sup> ( لا نحو تقليب ورقة<sup>(٢)</sup> به ) وكذا حرمة استخفافاً لا صوناً  
أو لتبخير مريض به ، ومثل المصحف أسماء الله وكتب الحديث ، وكذا  
كتب الفقه أن كان على وجه الاستخفاف بالشرعة ، وليس زناً وميلاً  
للكفر ( لا لعباً فحرام ) مع دخول كنيمة ، والمراد بالزنا ملبوس الكافر  
الخاص به لا خصوص الملون فيتمسك برنيطة النصراني وطرطور اليهودي .

ومباشرة سحر سواء كانت المباشرة من جهة تعلمه أو تعليمه أو عمله ،  
والسحر كلام يعظم به غير الله تعالى وتسبب اليه المقادير ، ثم أنه تجاهر  
به فيقتل إن لم يذب ، وإن أسره فحكم الزنديق يقتل ببلوغه استنابة ،  
وشهر بعضهم عدم الاستنابة مطلقاً .

وقول يقدم العالم وهو ما سوى الله تعالى ، لأنه يستلزم علم  
الصانع ، وقول ببقائه لأنه يستلزم انكار القيامة ولو اعتقد حدوثه وهو  
تكذيب للقرآن ، أو شك فيما ذكر من القدم والبقاء ، بل ولو وهم في  
ذلك ، أو قول بتناسخ الأرواح ، فمن قال بأن من يموت تنتقل روحه  
إلى مثله أو لأعلى منه إن كانت في مطيع ، أو لأدنى منه أو مثله إن كانت  
في عاص فهو كافر ، لأن فيه انكار البعث .

أو أفكر مجعماً عليه كوجوب الصلاة أو تحريم الزنا ، أو حل مجعماً

--  
(١) ومثل القائل فيه تركه به فتركه بمكان قدر ولو طاهراً كفر ولو  
كان في صلاة ضاق وقتها .  
(٢) فليس بردة وإن كان حراماً ، ومن رأى ورقة مكتوبة ومطروحة في  
الطريق وعلم أن فيها آية أو حديثاً وتركها كان ردة ، كما في ألباني .

على إباحته مما علم من الدين بالضرورة من القرآن أو سنة متواترة ، فلا يكفر بإنكار إعطاء السمس لبنت الابن مع الهنت وإن كان مجمعا عليه لعدم علمه بضرورة ولا بإنكار خلافة علي (رضي الله عنه) وقومه ، أو وجود بغداد لأنه ليس من الدين ولا يتضمن تكذيب قرآن ولا سنة بخلاف أفكار المسجد الحرام أو الأقصى من كل ما جاء به القرآن وعلم من الدين بالضرورة ، وقال في الجوهرة :

ومن لمعلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفرا ليس حيد ومثل هذا من نفي لمجمع أو استباح كالزنا لتسمع

أو جوز اكتساب النبوة ، أي تحصيلها بسبب رياضة ، لأنه يستلزم جواز وقوعها بعد النبي صلى الله عليه وسلم . قال في الجوهرة : ولم تكن نبوة مكتسبة ولو رقى في الخير أعطى عقبة

أو سب نبيا مجمعا على نبوته أو ملكا مجمعا على ملكيته ، أو عرض بسبب لنبي أو ملك كان قال عند ذكره أما أنا فطست يزاني أو يساحر ، أو الحق بنبي أو ملك قصا وإن يبدنه كمرج وشلل ، أو بوغور عليه أو زهده بأن قال لم يكن على غاية من العلم أو الزهد ، إذ كل نبي أعلم أهل زمانه ، وسيدهم محمد صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق ، وأزهدهم .

وفصلت الشهادة في الكفر وجوبا صوغا للدماء ، ودعوا للحيثود بالشبهات فإذا شهد بأنه كفر فيقول للقاضي بأي شيء ؟ فيقول الشاهد بقول كذا ، أو بفعل كذا ، لئلا يكون في الواقع ليس كفرا ، واعتقد الشاهد أنه كفر .

حكم المرتد : يستتاب وجوبا ثلاثة أيام<sup>(١)</sup> بلياليها من يوم الحكم

(١) إنما كانت ثلاثة أيام لأن الله آخر قوم صالح ذلك القدر لعلمهم أن يتوبوا فيه .

بشبهت الردة عليه لا من يوم الكفر ولا من يوم الرفع ، ويلقى يوم الثبوت  
 لأن سبق الفجر ، يعرض عليه الاسلام فى كل يوم من غير عقوبة بضرب  
 أو تعجير أو تعطيش أو تخويف بالقتل ، ويطعم ويستقى من ماله ،  
 ولا ينفق على ولده وزوجته منه ، لأنه يوقف فيكون معسرا برده ، فلن  
 تاب ترك وإن لم يتب قتل كفرا بغروب شمس اليوم الثالث اذا كان  
 مكلفا ، حرا أو عبدا ، ذكرا أو أنثى • لقوله صلى الله عليه وسلم :  
 « من بدل دينه فاقتلوه » رواه البخارى • وتؤخر الحامل وجوبا حتى  
 تضع وتجد من يرضعه ويقبله الولد ، وإن كانت ترضع تؤخر حتى تجد  
 من يرضع ويقبله الولد ، والا أخرت لتنام الرضاعة •

وأخرت ذات زوج ( ولو كانت فى عدة طلاق رجعى ) وسيد الحيضة  
 إذ كانت من نوبات الحيض ولو كانت عاتقا فى كل خمس سنين مرة ،  
 وما زاد على الحيضة فى المدة تعبد ، لا يحتاج اليه هنا ، وأما ان  
 كانت ممن لا تحيض استبرأت بثلاثة أشهر ان كانت ممن يتوقع حملها  
 الا أن تحيض أثناءها ، فإن كانت ممن لا يتوقع حملها قتلت بعد  
 الاستبابة ، أما البائن فان ارتدت بعد حيض بعد الطلاق فلا تؤخر ،  
 والا أخرت لحيضة كالرجمية •

ومال المقتول : بسبب الردة فىء يجعل فى بيت المال ، ولو ارتد  
 لدين وارثه ، وبالا مال الرقيق المرتد ولو بشائبة كمكاتب ومبعض اذا  
 قتل مرتدا فليسيدة ، ولا تؤخذ حالة الردة بل يوقف ، ان أسلم رجع له ،  
 وإن قتل أخذه ملكا لا ارثا •

الزندق وحكمه : الزندق هو الذى يسر الكفر ويظهر الاسلام ،  
 وهو المتافق فى ذمته صلى الله عليه وسلم ، وحكمه أنه ان جاء تائب  
 قبل الاطلاع عليه قبل توبته ولا يقتل ، وإن تاب بعد الاطلاع عليه قتل  
 وجوبا لكن حدا لا كفرا ، فيفسل ويصلى عليه ، ولا تمنع توبته من قتله ،  
 وإن لم يتب قتل كفرا ، وإنما لم يقتل صلى الله عليه وسلم المناقذين خشية  
 أن يقال محمد يقتل أصحابه فيتر الناس من الاسلام ، وماله لوارثه إن

تاب قبل الإغلاخ عليه أو بعده ، أو لم تثبت زلذقته إلا بعد موته ،  
فإن مات كافراً فعليه لبيث المال قتل أو مات بلا قتل .

حكم الساب لنبى أو ملك : من سب من المسلمين المكلفين نبياً  
مجمعاً على نبوته يقتل بدون استتابة ولا تقبل توبته من حيث قتله ، فلهذا  
تاب قتل حداً ، ولا يمذر الساب بجعل ، لأنه لا يمذر أحد فى الكفر  
بالجبل أو بمسكر حرام أو متهور ، وهو كثرة الكلام بدون ضبط ،  
ويقبل منه سبق اللسان ، ولا إذا سب حال الخفيظ : ولا قوله أردت كذا ،  
فاذا قيل له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذا ، فعلى من قال أردت  
المقرب لأنها مرسله لمن تلذغه فلا يقبل منه ويقتل ، إلا أن يسلم الساب  
الكافر أصلاً فلا يقتل ولو كان إسلامه خوفاً من القتل ، لأن الإسلام  
يجب ما قبله ، وكذا حكم من سب ملكاً مجمعاً على ملكيته .

وحكم الساب لله : أكساب للنبي يقتل الكافر ما لم يسلم ، وفى  
استتابة للمسلم خلاف ، هل يستتاب . فإن تاب ترك والا قتل ، أو يقتل  
ولو تاب ؟ وإلراجع قبول توبته كما هو مذهب الشافعى (١) .

ما يسقطه الإسلام بعد الردة : الصلاة والصوم والزكاة إن كانت  
عليه ونحوها إن كان قتلها ( فلا يطلب منه فعلها بعد رجوعه للإسلام  
لأن الله يسلم قبل خروج وقت الصلاة ) وطهارة صغرى وكبرى ، وحج  
تقدم منه ، فيجب عليه إعادته إن أسلم لبقاء وقته وهو المسمى ، ونذر  
ويمين بالله ( كقوله والله لا أكلم قلائداً ثم كلمه بعد رده أو بعد إسلامه  
فلا كفارة عليه ) أو بعتق معين أولاً ( نحو أن دخلت الدار فعلى عتق  
عبدى سعيد ، أو عتق عبد . ثم دخل بعد رده أو بعد إسلامه فلا كفارة  
عليه على الرجوع فى المعين واتفاقاً فى غيره ) أو فطار ( كقوله إن دخلت  
الدار فأنت على كظهر أمى ثم ارعد فدخل بعد رده أو إسلامه ) أو طلاق  
كان دخلت الدار فأنت طالق ثم دخل بعد رده أو توبته .

---

(١) حتى فى سب الأنبياء والملائكة . والفرق بين سب الله فيقبل وبين  
سب الأنبياء والملائكة فلا يقبل أن الله لما كان منزهاً عن لحوق النقص له  
عقلاً قبل من العبد التوبة بخلاف خواص عباده فاستحالة النقص عليهم من  
أخبار الله لا من ذواتهم فشدد فيهم .

ما تبطله الردة : أحصاها فإذا ارتد المحصن بطل أحصاؤه ، فإذا أسلم وزنا لا يرجع ، ووصية وهو أحد قولين وهو الذي اقتصر عليه الأصل كما في الخطاب وفي المولى عن المدونة أنه محل بطلان الوصية إذا مات على رده ، لا أن عاد للإسلام . وأقر البناي صحتها إذا رجع للإسلام كما في المجمع .

ما لا تسقطه الردة :

١ - مطلق<sup>(١)</sup> صدر منه قبلها ، فإذا طلق ثلاثا ثم ارتد ثم رجع للإسلام فلا تحمل له إلا بعد زوج ما لم يرتد ما ثم يرجع ، للإسلام فتحمل بدون زوج ، ويخبر به فيقال طلق زوجته ثلاثا وحلت قبل زوج وهذا ما لم يقصد بالردة الإحلال والا فلا يحل ، والتقية الذي يأمرها بالكفر مرتد<sup>(٢)</sup> .

٢ - ولحلل محلل ، فإن ارتد المحلل للميتة فلا يبطل لحلاله بل تحمل لمن بها بخلاف حل المرأة فانه تبطله ردها ، فإذا حلها شخص ثم ارتدت ورجعت للإسلام لا تحمل لمنها حتى تتكح زوجا غيره لأنها أبطلت الكناح الذي أحلها ، كما أبطلت الذي صيرها محصنة .

مسائلتان :

١ - إذا انتحل كافر لكفر آخر كصراني انتحل لليهودية أو للنجوسية أقر عليه ولا تعرض له . وأما حديث الصعيحين ( من يدل دينه فاقطعوه ) فمحمول على الدين الحق .

٢ - من أسلم من الكفار ثم رجع للكفر وقال مستنرا حين ارتد

(١) أي ثلاثة أو أقل ، ومثل الطلاق العتق الحاصل بغير تعليق ، وما تقدم من أسقاطه العتق واليمين بالله فهو في الإيمان المعلقة .  
(٢) قد علم أن العتق مطلق بجميع أنواعه أو الطلاق لا تبطلهما الردة ، عاد للإسلام أو قتل على رده ، ومثلها الهبة والوقف إذا حيزا قبلها عاد للإسلام أو مات على رده ، وأما لو نأخ الحوز حتى ارتد ومات على رده فيبطلان .

قتله ان لم يتب : كنت أسلمت من ضيق من خوف على نفس أو مال  
قليل عنده ان ظهر بقرينة والا حكم فيه حكم المرتد .

### من يؤب ؟

١ - من نطق بالشهادتين ولم يلتزم أركان الاسلام ، فاذا رجع  
لا يكون حكمه حكم المرتد ، لكن هذا في غير من بين أظهرنا ويعلم  
أن علينا صلاة وصوما ، والا فهو مرتد .

٢ - وسأحر ذمى ان لم يدخل بسحره ضررا على مسلم ، فان  
أدخل على مسلم أى ضرر كان ناقضا للعهد فيفعل فيه للإمام القتل  
أو الاسترقاق ما لم يسلم ، فان أدخل ضررا على أهل الكفر أدب ما لم  
يقتل منهم أحدا ، والا قتل .

من يشهد عليه بالضرب والسجن ؟ من سب من لم يجمع على نبوته  
كأنه ضار ولقمان ، وكذا مريم بغير الزنا<sup>(١)</sup> أو خالد بن سنان لأنه قيل  
انه نبى أهل الرس ، أو سحب صحابيا ( شمل عائشة بغير الزنا لأن الله  
يرأها منه ) أو سب أحدا من ذريته صلى الله عليه وسلم ان علم أنه  
من أهله ، لا أنه سب من لا يعلم أنه من أهله كأن اتهم له صلى الله  
عليه وسلم شخص بغير حق بأن لم يكن من ذريته وأدعى صراحة  
أو احتمالا أنه من ذريته كلبس عمامة خضراء ، أو قوله لمن آذاه مثلك  
يؤذى أهل البيت ، أو قال كل صاحب كذا ( نحو صاحب خنان  
أو طاحونة أو قرن ) قرنان ( أى بقرن بين الرجل وامرأته ) ولو كان  
نبيا وهذا هو الموجب للتشديد فى الإلحاح فان لم يرد ( ولو كان نبيا )  
لا شيء عليه أو شهيد عليه عدل فقط أو جماعة من الناس غير مقبولين  
نسب لبنى مجمع على نبوته أو ملك مجمع على ملكيته أو قال مضجرا  
لقتيل من تلمذة المشقة فى مرضى هذا ما لو قتلت أباً بكر ما استوجبت ،  
أما لو قصد الاعتراض على الله فرمده بدونه خلاف ، لأنه نسب الحيف  
والظلم الى ملك الملوك ، وهو الذى أوجب كفر إبليس والياذ بالله .

---

(١) وأما به فيكفر لتكذيبه القرآن .

## الأسئلة

عُرف الردة وأُشرح التعريف ، وبين ما يكفر به الأسمان وما لا يكفر به ، وحكم المرد ، والزنديق ، وحكم المساب لله أو لنبي أو ملك وما يسقطه الإسلام بعد الردة وما يبطل الردة ، وما لا يسقط بها ، وحكم من اتقل من كفر إلى كفر ، ومن أسلم ثم عاد للكفر معتذرا عما فعل ، ومن يؤدب ، ومن يشد عليه بالضرب والسجن .

### ٢ - الزنا وأحكامه

تعريفه : الزنا بالقصر لغة أهل الحجاز ، وبالمدة لغة أهل نجد<sup>(١)</sup> ، وهو شرعا : إيلاج مسلم مكلف حشفته في فرج آدمي مطبق عمدا بلا شبهة .

شرح التعريف : إيلاج : قضيت . مسلم : أى لا كافر ، فأيلاجه ليس زنا شرعا يترتب عليه الحد<sup>(٢)</sup> . مكلف : يشمل الحر والعبد ، فلا حد على صبي أو مجنون ، حشفته : أى أو قدرها من مقطوعا ولو بنى انتشار أو مع حائل خفيف لا يمنع اللذة في فرج آدمي : خرج للإيلاج في غير آدمي كحيوان بهيمي أو جنى متصور بجبر صورة الآدمي أو كان على جهة التخيل لا التحقيق مطبق : أى عادة لوطه وأخته ، فيحد الواطئ ، وإذا كان الملتيق غير مكلف . عمدا : خرج النابى طلاقها والجاهل للحكم كحديث عهد بالإسلام بلا شبهة : خرج ولده أمة الشربة والقراض ، وإن كان اللوطه في دبر لذكر أو أنثى حيا أو ميتا ، فإن قضيت الحشفة في دبر الذكر يسمى زنا شرعا<sup>(٣)</sup> ، سائرا أو غيره ، ولا شبهة للسيد فيه من جهة الإيلاج . بل فيه الحد الآتي إذا كان الموطوء في دبره أو بعد موته غير زوج .

(١) ولذا حد بعض القضاة من قال لثخص يا ابن المقصور والمحدود لأنه تعريض بالزنا الذي يقصر وبعد .

(٢) سواء وطئ كافرة أو مسلمة ، وإن كانت المسلمة تجد ، لأنه يصدق على زناها وطئه مسلم كما أنها تجد إذا مكنت مجنونا من نفسها .

(٣) لكن دبر الذكر فيه الرجم مطلقا وإن كان الغافل بكرا .

## متى يجب الحسد بالوطء ؟

الحسد لازم بالوطء متى توفرت شروط الزنا وإن كانت مستأجرة مطلقا سواء كان الاستئجار من نفسها حرة أو أمة أو من ولي الحرية للوطء أو للخدمة ، أو من سيد الأمة للخدمة<sup>(١)</sup> أو مملوكة تمتنع عليه بالملك كبنته ( فانه إذا اشترىها مثلا ووطئها فيحد ان علم بالتحريم ) أو موهوبة بدون إذن الرهن<sup>(٢)</sup> ، أو جارية منهم قبل القسم ولو جيزت بأن قدرنا عليهم وهوناهم<sup>(٣)</sup> ، أو حرة في بلاد الحرب أو دخلت بأمان ( لا أن يخرج بها لأنه ملكها بخروجه بها أو دخلت بدون أمان فحازها ) أو مبتوتة ، ( ووطئها بمدة العدة أو فلها بعقد أو بدونه ، كان البت في مرة أو مرات على الرجوع ) أو خامسة علم بتحريمها<sup>(٤)</sup> أو محرمة صهر كأم الزوجة وبنتها ووطئها بفساد مثل أن يدخل بالأم ثم يعقد على بنتها ويدخل بها ، فإن ووطئها بذلك وكانت تمتنع عليه ( كما إذا اشترى أم أمته وعلق عتقها على نفس الشراء ) فانه يحد كما تنضم . والا فلا ، أو مطلقة منه قبل البناء ، أو معتقة له ، أو مكنت مملوكها منها بلا عقد في هذه الثلاثة ، ( أما بعد العقد فحائز في المطلقة قبل البناء والمعتقة ، وأما في المسالكية فيدرا الحد وإن كان فاسدا كما يأتي ) أو رجعية خرجت من عدته .

**الوطء الذي فيه الأدب بلا تعهد ولا حد فيه للشبهة :**

من ووطئ ما لكته بعد للعقد عليها ، ومعتدة منه في عدة طلاق رجعي ولم يتوثر الرجعة بممثلة منه في عدة طلاق بائن غير مبتوتة ،

(١) قيحد إلا إذا كانت مستأجرة من السيد للوطء نظرا لقول عطاء بجواز تكاح الأمة التي أحل سيدها ووطئها للوطء وهو صادق بما إذا كان يسوئ ويدونه ، ولعل ذلك لأن عقد الإجارة شبهة تدرا الحد وإن حرم الإقدام على ذلك .

(٢) والا فلا حد مراعاة لقول عطاء .

(٣) وظاهره كان الجيش كثيرا أو يسيرا قال ابن عبد السلام .  
والقرب سقوط الحد لتحقيق الشركة على أصل المذهب لارث نصيبه عنه ، سيما مع كثرة الغنيمة وقلة الجيش .

(٤) ولا التفات لمن زعم جوازها من الخوارج .



ومملوكة له في عدة من غيره ، وزوجته في حال استيراثها من غيره ،  
وأمة مشتركة وطنها أحد الشركاء بلا إذن منهم ، ومحرمه لعارض  
كحيض ، وغير مطيقة كبت أربع سنين ، وحليلة يديرها ، ومحرم  
مملوكة له لا تمتق عليه كمة وخالة إذ علم بالحرمة ، وبنتا حال  
العقد على أمها التي لم يدخل بها<sup>(١)</sup> وأختا تزوجها على أختها<sup>(٢)</sup> ،  
وربصة في قبلها أو دبرها ، وفي الساقطة ، وهي فعل شرار النساء  
بعضهن ببعض ، وأمة أذن سيدها في وطنها ، وقومت على وطنها يوم  
الوطء حملت أم لا ، وقومتها لا بد منه ولو امتنع منه إلاخذ في وطنها  
والمأذون له دفعا لا عارة الفروج ، فإن أسرى بيعت عليه أن لم  
فصل ، وله الزيادة إذ زاد ثمنها يوم البيع عن قيمتها يوم الوطء ،  
وعليه النقص ان قص ، والمكرهة لا تؤدب لعنرها بالاكراه أما لمكره  
بفتح الراء فالشهور أنه يحد وينقض الصداق للمكرهة بفتح الراء ،  
ثم يرجع به المكره بكسرهما .

#### ما يثبت به الزنا أحد أمور أربعة :

١ - إقراره طائفا ولو مرة أن لم يرجع مطلقا ( كان رجوعه بشبهة  
كقوله وطئت زوجتي في حيضها فظننت أنه زنا ، أو بدون شبهة ) أو  
بهراب ولو قيل البعد .

٢ - وبالبيينة العادلة ، ويكون بأربعة رجال عدول يروونه كالمرود  
في المكحلة في وقت واحد بالشروط المتقدمة في الشهادات ، ومتى ثبت  
بالبيينة العادلة .

فلا يستقط البعد بشهادة أربعة رجال أو نساء ببقائها بكارتها وقيل

(١) فإنه يؤدب ولا يحد ، لأن العقد على الأم يحرم البنت ما دامت  
الأم في عصمته ، فهو تحریم عارض فانما طلق الأم قبل الدخول بها  
حلت له ابنتها فصار العقد شبهة أحد عنه فإن كان مدخولا بها  
حد لضعف التشبهة .

(٢) فالعقد على الأخت الموطوءة شبهة ندرأ التحد عنه لأن حرمتها  
ما دامت الأخت الأولى في العصمة فالتحریم عارض ، وسواء دخل  
بالأخت السابقة أم لا .

يسقط وهو الحق ، لأن شهادتهم شبهة ، وإذا لم تتم شهادة أحدهم  
حسد الثلاثة الذين اتهموا •

٣ - ظهور حمل غير متزوجة بمن يلحق به الولد ، بالأ تكون  
متزوجة أصلا ، أو متزوجة بصبي أو محبوب أو شبيه به •

٤ - وبولادته كاملا لدوائ سنة أشهر الا ستة أيام من دخول  
زوجها بها كما ثبت بأحد هذين في أمة لا سيد لها مقر بالوطء فخرج  
بمتزوجة بمن يلحق به وببنوات سيد مقر بالوطء ، ولا يقبل دعوى  
النصب مما ظهر بها الحمل بلا قرينة تصدقها ، بل تحد ، بخلاف تعلقها  
بالمدعى عليه واستغاثتها عند التازلة فلا تحد •

#### أنواع عقوبات الزاني أو حاسده ثلاثة :

١ - الرجم على الظهر والبطن حتى يموت بحجارة مستدلة بين  
الصغر والكبر<sup>(١)</sup> قدر ما يطيق الرامي بدون تكلف ، وهو ثلاثين :

( ١ ) للمحصن بشروطه ، وشروط الإحصان عشرة : الوطء وطأ  
مباحا بتكاح لازم مع اقتضار بلا فكرة فيه ، وهو حر مسلم مكلف ،  
والموطوءة مطبقة ولو لم تكن بالغة • ومتى لختل شرط فلا يكون  
محصنا فلا يرجم • ودليله قوله صلى الله عليه وسلم في مانع بن مالك  
حين أقر بالزنا : « اذهبوا به فارجوه » متفق عليه ومضى عمل الصحابة  
على ذلك واجماع الأمة •

(ب) ولللاط والمملوط به مطلقا ، أحسن أم لا ، وشروط رجم  
الفاعل ثلاثة : كونه مكلفا ، وكونه ممن يتأذى منه الولد<sup>(٢)</sup> وكونه مفعوله  
مطبقا ولو لم يكن بالغا • وشروط رجم المفعول به ثلاثة أيضا : تكليفه ،  
وطوعه وبلوغ فاعله • فلا يرجم من مكن صبيًا ، ومتى كملت شروط

---

(١) أى لا بحجارة عظام خشبية التشويه • ولا بحصيات صفار  
خشية التعذيب • ويخص بالرجم المواضع التى هى مقاتل من الظهر وغيره  
من المصرة • أى ما فوق ويتقى الوجه والفرج • ويجرد أعلى الرجل دون  
المرأة لأنه عورة •

(٢) فلا حسد على عتيق لا ينتشر •

كل منهما رجم ولو كان عبداً أو كافراً ، ولا يستقط الحد بإسلام الكافر ، ودليل رجمها حتى الموت قوله صلى الله عليه وسلم : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » رواه الخمسة إلا النسائي . وأخرج البيهقي عن علي رضي الله عنه ( أنه رجم لوطيا ) قال الشافعي : وهذا فأخذ برجم اللوطي محصنا كان أو غير محصن .

٢ - وجلد مائة جلدة مع التعريب وجوبا الى مسافة يومين وسجن عام في الغربة وهو للمكلف البكر الحر الذكر . ودليل ذلك قوله تعالى : ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) وقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي زنا ولده : « وعلى ابنك جلد مائة وتعريب عام » الحديث رواه الجماعة . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم نفي من المدينة الى خيبر . وحمل من يعرب ونفقته في ماله ان كان له مال . والا ففى بيت المال .

٣ - وجلد مائة بلا ضرب وهو للأشئ الحرة البكر ، وعصفا للرقيق ذكرا أو أنثى . ولو متزوجا أو مكاتبا أو مديرا أو مبعضا ولو قل الجزء الرقيق منه<sup>(١)</sup> قال تعالى : ( فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) .

ولم تعرب الحرة لأنها محتاجة الى الحفظ والصيانة ففى تعريضها تعريض لهتكها وموافقة مثل الذى غريت من أجله ولم تعرب الأمة والسبد لأن فيه ضررا على السيد ، ولا حد على من لم يحتلم لأله غير مكلف ، ويجب على المولى تأديبه استصلاحا لحاله كما يؤدب فى المكتب .

### تتميم :

١ - يصير كل من الزوجين الرقيقين بالعنق والوطء بعده محصنا دون صاحبه اذا لم يحصل له سبب الاحصان ، فاذا عتق وزوجته

(١) فمضى كان فى الشخص شائبة رق كان حده الجلد . وتشطر .

مطابقة غير بالغة أو كانت كتابية أو أمة وأصابها بعد المتق تحصن  
 دولها ، وقد يتحصنان إذا عتقا معا وحصل وطء بعد المتق<sup>(١)</sup> كما أن  
 للزوج إذا أسلم وأصاب زوجته يتحصن ولو كانت كتابية ، ولا يصح  
 المكس ، فلا يصح أن أنسلمة في عصمة الكافر .

٢ - يجوز للسيد وجلا أو امرأة أن يقيم الحد على مملوكه عبدا  
 أو أمة في الزنا والقذف والشرب ان ثبت الحد باقرار أو بينة من أربعة  
 شهود على الصفة المشتركة ، أو ظهور حمل بالأمة وذلك بشرطين :  
 ألا يتزوج بغير ملكه ، وألا يكون السيد أحد الشهود ، فإن كانت  
 للأمة متزوجة بحي أو بعبد لغير السيد ، أو كان العبد متزوجا  
 بكرة أو بأمة غير السيد فلا يقيم الحد عليه إلا السلطان لحق الآخر  
 من الزوجين ان كان حرا ، ولحق سيده ان كان رقيقا ، وكذا حد  
 السرقة لا يقيمه إلا السلطان .

### الأسئلة

عرف الزنا ، واشرح التعريف : وبين متى يوجب الوطء الحد ،  
 ومتى يوجب الأدب فقط ، وما يثبت به الزنا ، وأنواع عقوبات الزاني ،  
 ومتى يتحصن أحد الزوجين دون الآخر ، ومتى يتحصنان معا ؟ ومتى  
 يقيم السيد الحد على مملوكه ؟

### ( ٤ ) القذف واحكامه

تعريفه : هو لغة : الرمي بالجائرة ونحوها ، ثم استعمل مجازا في  
 الرمي بالمكاره ويسمى فرية ووميا .  
 وشروعا : رمي مكلف ولو كافر أو سكران بحرام مسلما حرا بغير

(١) المحاصل ان المكلف الذكر الحر المسلم يتحصن بوطء زوجته  
 الطليقة ولو صغيرة أو كافرة أو أمة أو مجنونة والإبنتى الحرة البالغة  
 تحصن بوطء زوجها من كان بالفا ولو عبدا مجنونا ، فعلم أن شروط  
 تحصن الذكر زيادة على الشروط المتقدمة إطلاقا موطوءه ، وشروط تحصين  
 الأنثى زيادة على الشروط المتقدمة تلوغ وإطاعتها ، ولا يقال أسلامه ،  
 لأن الكافر لا يصح تكاحه المسلمة فهو خارج بالانكاح الصحيح .

فسبح عن آب أو جد ، أو بزا ان كان المذنب مكلفا غنيا عن الزنا  
يسكن وطوره بما يدل عرفا ولو تعريضا .

فلا حد على صبي أو مجنون أو سكران بطلال اذا قذف انسانا ،  
ولا على من قذف كافرا أو مسلما لم يستر على اسلامه لوقت اقامة  
الحد ، لأن المذنب اذا ارتد لا حد على قاذفه ولو أسلم ، كما لا حد  
على قاذف عبد ويحد من استوفى شروط القذف ولو كان أبو المذنب  
الحرة المسلم عبدا أو كافرا على الرابع ، ومن جن من وقت البلوغ  
الى وقت للقذف فلا يحد قاذفه بالزنا ، كما لا حد على القاذف اذا  
لم يكن المذنب غنيا عن الزنا قبل القذف ويحد لوقت اقامة الحد  
على القاذف ، والرابع حل المذنب على العفة حتى يثبت للقاذف  
خلافه الرمية شهود عدول ، ولا ينفع عدلان ، على أن الامام حد  
للمذنب فيما قذفه به ، بل يحد هو والشاهدان ، كما لا حد على من  
قذف من لا يتأى منه لوطه لجه أو عته .

حكمه : الحرمه الشديده لانه من الكبائر ، ووجوب الحد  
لصاحبه . قال تعالى : ( ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات  
لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم ) وقال تعالى : ( والذين  
يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة  
ولا قبلوا لهم شهادة أبدا وبئس ما هم الفاسقون ) وأجمعت الأمة على  
ذلك .

شروط اقامة الحد بالقذف تسعة : اثنان في القاذف وهما : البلوغ  
والمقل ، وأحد أمرين في المذنب به وهما : هي النسب والزنا ، وستة  
في المذنب ان كان القذف بالزنا وهي : الحرية والاسلام ، والبلوغ  
في الذكر الفاعل والاطاقة في الإكثي والذكر المفعول به ، والمقل والعفة  
والإكثي . وان كان بنى النسب اشترط فيه الحرية والاسلام فقط ،  
فلا حد على قاذف رقيق أو كافر أو غير مطبق ، أو مجبوب ونحوه<sup>(١)</sup> .  
كما لا حد على القاذف ان كان صبي أو مجنونا .

(١) فمن قذف مقطوع الذكر بالزنا فلا حد عليه ان قطع قبل البلوغ  
او بعده ورمه بوقت كان فيه مجبوا ، فان رماه بالزنا قبل الحب حد .

ما يكون به القذف : يكون بكل لفظ يدل على نفي النسب أو الزنا عرفا ولو تعريضا ، كأنا معروف النسب ، فكأنه ، قال للمخاطب أيوك ليس معروفا ، أو قال أنا لست بزنا ، فكأنه قال للمخاطب : أنت زان ، أو قال أنا غفيف الفرج ، فلو لم يزد لفظ ( الفرج ) لا حد عليه ، بل الأدب إلا لقرينة تدل عليه فيحد ، ونحو قحبة ، وفاجرة وعاهرة إن دل عرف فيها على إرادة الزنا ، ومعرض وعلق ومغضت حيث كل المقتوف مطبقا .

مقتدر حد القذف : لما عوف جلدة للحر ولو كافرا لقوله تعالى : ( والذين يرمون المحصنات <sup>(١)</sup> ) ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون ) ونصتها للرفيق مسلما أو كافرا ، لأن جميع حدود الأحرار تشطر بالزنى لقوله تعالى : ( فإن اتهم بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) ، ولا يتكرر الحد بتكرر القذف ولا بتعدد المقتوف فمن قال لجساعة يا زانة وكردها ليس عليه إلا حد واحد ، إلا إذا كرر القذف بعد الحد فله يحد عليه ، ولو لم يصرح بأن قال بعد الحد ما كذبت أو لقد صدقت فيما قلت ، وإن قذف شخصا أثناء الحد سواء كان هو المقتوف أو لا أو غيره أثنى ما مضى وابتدئ للقذفين حد واحد إلا إذا بقي من الأول اليسير ، وهو ما دون النصف ، أو خمسة عشرة فلون فيكمل الأول ثم يستأنف للحد الثاني .

الالفاظ التي فيها الإتيان دون الحد : فهو فاجر وفسار ، وابن النصراني أو اليهودي أو الكافر حيث لم تتم قرينة على القذف ولم يكن العرف ذلك ، والأدب لا ارتكابه القول المحرم .

### مسائل :

١ - إذا قال رجل لغير زوجته زليت فقالت له بك حلت القذف

(١) المراد بالمحصنات هنا الحرائر العفيفات وإن لم يتزوجن .

لثقلها له في قولها بك ، وحدت للزنا لتصديقها له لأنه اقرار منها ما لم ترجع عن اقرارها بالزنا فلا تعد له ، وتعد لثقله على كل حال .

٢ - للمقنوف القيام بحد قاذفه ، وإن علم ما رمى به متصف به لأنه أفسد عرضه ، وليس للقاذف تطليق المقنوف على أنه برئ بما رماه به .

٣ - لو ارث المقنوف للقيام بحق مورثه في القذف ولو قام به مانع من الارث ، سواء كان القذف قبل موت المقنوف أو بعده ، لأن المرة تلحق الوارث بقذف مورثه ، وله المنع عن القاذف ما لم يوص الميت بالحد ، والا فليس للوارث عفو ، بل يجب على الحاكم تنفيذه .

ولابد من الورثة كإبن الابن القيام بطلب حق مورثه من استيفاء الحد ، فيقدم ابن فائه الخ مع وجود الأقرب كالابن وإن لم يسكن الأقرب ، لأن المرة تلحق الجميع ، ولا كلام للزوجين ، لأن أحدهما ليس وليا للآخر ، ما لم يكن أحدهما أوصاه الآخر بإقامه الحد .

٤ - للمقنوف المنع عن قاذفه إن لم يطلع الإمام أو فائمه ، والا فليس له المنع بعد علم من ذكر ، إلا أن يريد المقنوف المستر على نفسه من كثرة اللفظ فيه .

٥ - ليس لمن قذفه أبوه أو أمه تصريحاً حد والدية على الرجوع .

#### الأسئلة

عرف القذف وشرح التعريف : وبين حكم القذف ، وشرط إقامة حده ، وما يكون به القذف والأدب ، ومقدار حده ، والمسائل الخمس تفصيلاً .

#### ( ٥ ) السئلة (١) واحكامها

تعريفها شرعاً : أخذ مكلف نصاباً فأكثر من مال مباح لغيره

(١) السرقة بفتح السين مع كسر الراء ويجوز اسكانها ، يقال سرق بفتح الراء فسرق بكسرهما سرقاً يسكون الراء وسرقة بكسرهما وفتح القاف فهو سارق والثيء مسروق ، وصاحبه مسروق منه .

بلا شبهة قوية خفية باخراجه من حرز غير مأذون في دخوله بقصد واحد أو حراً<sup>(١)</sup> لا يميز لصغر أو جنون ، ولا فرق في هذا الباب بين كونه السارق ذكراً أو أنثى ، حراً أو عبداً ، مسلماً أو كافراً .  
 ما حكم السارق : تقطع يده لتعديده حدود الله وسطوته على ماله الغير ، قال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » .

كيفية التقطع : تقطع يده اليمنى من الكوع ولو أعصر لما بينه صلى الله عليه وسلم من عبوم الآية<sup>(٢)</sup> ( إلا لشلل باليمنى أو قطع بسماوى أو قصاص سابق أو تقص لأكثر الأصابع فتقطع رجله اليسرى على المراجع لا يده اليسرى . وإن قطعت يده اليمنى بسرقة سابقة قطعت رجله اليسرى اتفاقاً ) وتكون ثانية المراتب وهذا هو المذهب ، فإن سرق بعد قطع رجله اليسرى فيده اليسرى ، فإن سرق فرجله اليمنى ، فأن سرق سالم الأضضاء بعد الرابعة أو سرق الأثل مرة رابعة عزر باجتهاد الحاكم وحسب الى أن تظهر توبته ولا يقتل على المشهور ، فلو تمسك الامام قطع يده أولاً بدون عذر أجزأ على الرجل مج خلافاً لما في الأصل .

النصاب الذى تقطع فيه يد السارق : بينته السنة النبوية ، فمن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع يد السارق فى ربع دينار فصاعداً » رواه الجماعة إلا ابن ماجه ، وعن ابن عمر : « أئذ النبى صلى الله عليه وسلم قطع فى مجن<sup>(٣)</sup> ثمنه ثلاثة دراهم » رواه الجماعة أيضاً .

فنصاب السرقة ربع دينار شرعى أو ثلاثة دراهم شرعية خلاصة من

(١) أو حراً : عطف على نصيباً ، أخرجه من بيته ان كان لا يخرج معه ، أو من البلد أن كان يخرج من البيت ، أو سرقة من كبير حافظ له ، وسواء كان ذكراً أو أنثى لا يميز لصغر أو جنون ، وأما العبد فقد دخل في قوله نصيباً لأنه مال ، فنظر لقيمة العمد المبروق فإن كانت قدر النصاب قطع ولا فلا ، وأما الحر فيقطع سارقه ولا ينظر لقيمتيه .

(٢) فالآية شاملة لليمنى واليسرى من الكوع أو غيره .

(٣) المجنى : الترس .



الغش أو فاقصة تروج كالكاملة ، أو مجتمع منهما أو من أحدهما مع عرض ، أو ما يساويه من العرض والمعيون رقيقا أو غيره ولو تصد مالكا التصاب ، فسحق سرق ما قيمته ثلاثة دراهم قطع ، فإن لم يساوها ولو تسلى ربيع دينار لا يقطع إلا إذا لم يوجد في البلد إلا الذهب .

والمسبوقا معينة بالبلد إلى بها اسرفه ، فإن لم يكن بالبلد أحد النقيضين قوم بالدراهم بالنظر لأقرب بلد يوجد فيها دراهم . والمعتبر قيمة الشيء وقت إيلوجه من الحرز لا قبله ولا بعده ، والقيمة بالتقويم ضرعا بأن تكون المنفعة شرعية وإن كان المسروق مضرا لئام وحطب أو تبن مما أصله مباح . غلانا لا يبي حنيفة حتى علم القطع في المباح الأصل المملوك بوضع اليد عليه . ولذا لو كان غنابة ولبنة حلافا له أيضا ، أو جارح من الطير يساوى ثلاثة دراهم لتعليه الصيد لانه منعمة شرعية لم يث عليه الله عليه وسلم عن بيعه ، أو مبيع لجلبه بعد ذبحه أى لتكون جلده يساوى بعد ذبحه ثلاثة دراهم ، ولا يراعى قيمة لحمه ، لانه لو سرق لحمه وحده لا يقطع ولو ساوى نصابا لمدم إباحة أكله ، أو جلد ميتة ولو غير مأنوله ، فمن سرقه بعد الدينغ نطق أنه زاده للدينغ على قيمة أصله نصابا كما لو كانت قيمته قبل الدينغ دراهم على تقدير جواز بيعه وبعد الدينغ خمسة فيقطع سارقه ، لا أقل . أو سرقة قبل الدينغ ولو على فرض أنه فيسته نساب ، أو شارك السارق المكلف غير المكلف كصبي ومجنون فيقطع للثلف وعده ، لا لأن تشاركه والد لرب المال فلا قطع لدخوله مع ذى شبهة قهره ولو الجدل لازم .

**شروط القطع تسعة :** أربعة في السارق وهي كونه مكلفا وغير رقيق للمسروق منه ، وغير أصيل له وإن غلا ، وغير مضطر إلى الشيء المسروق بسبب جوعته . وخمسة في المسروق ، فإن كان مالا يشترط فيه : أن يكون مملوكا لغيره محترما ، لا تبيته له فيه ، وإن كان آدميا يشترط فيه : أن يكون ذاقا ( حرا أو عبدا ) لا يقتل لصغر أو بله وإن يكون سجين سرقته في حرز أو مع حافظ .  
**ما لا يقطع يده بالسرقه :**

١ - غير المكلف صبيا أو مجنونا أو مسكران بحلال .

٢ - ومن سرق أقل من النصاب حين اخراجه من الحوز ، أو غير محتوم كخمر وخنزير ولو لكافر سرقة مسلم أو ذمي<sup>(١)</sup> أو سرق آلة لهو كالطنبور وموسيقى إلا أن ساوت قيمتها النصاب بمقد تقديرها مكسرة أو كليسا مطلقا ولو معلما أو للحراسة ، أو كانت قيمته نصابا ، لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن يمينه بخلاف غيره من الجوارح المعلنة أو سرق أضحية ذبحت تساوى نصابا لخروجها لله ، ومثلها الهديى والغديفة فان سرقها قبل الذبح قطع سارقها ولو نذرها ربها لأنها لا تتعين بالنذر ، وكذا لو سرق قدر نصاب من لحمها أو جلدها الذى ملكه الفقير بصدقة أو هبة فانه يقطع .

٣ - ومن سرق مرهونا له عند الغير يساوى نصابا ، لأنه سارق للملكه لأن ملكه قبل اخراجه من الحوز بنحو ارث ثم خرج به ، بخلاف ما لو ملكه بعد اخراجه فيقطع لحق الله فى انتهاك الحرمة ولأن كان لا ضمانا عليه فى الحال .

٤ - ومن قويت شبهته كوالد سرق نصابا من ملك ولده ، وجد وابن لأم سرق من مال ولد ولده<sup>(٢)</sup> لقوله صلى الله عليه وسلم للولد «أنت ومالك لأبيك» بخلاف العكس ، وبخلاف بيت المال إذا سرق منه نصابا فيقطع ، ومنه الشئون والغنيمة بعد حوزها ان كثر الجيش كان قتل وأخذ نصابا فوق حقه . وبخلاف مال الشركة ان حجب عنه بأنه كان عند أمين ، أو كان مفتاحه مع غيره وسرق فوق حقه الذى يخصه من جميع المال نصابا ان كان مثليا ، كان سرق من أثنى عشر درهما مشتركة بينهما تسمة ، فان كان متقوما فما سرق لا من جميع المال ، وليس من الشبهة السرقة من سارق ، فمن سرق نصابا ثم سرقه منه آخر فانهما يقطعان .

(١) نعم بغرم قيمتها للذمي ان ألتفها والا رد عينها ، لا ان كانت لمسلم فلا يغرم له شيئا لوجوب اراقنتها عليه ، ويدخل فى المحترم مال الحريرى الذى دخل بأمان فيقطع سارقه .  
(٢) وعبد سرق من مال سيده .

٥ - وللمختلس وهو الذى يخطف المال بحضرة صاحبه فى غفلته ويذهب بسرعة جرة ، سواء كان مجبنة سرا أو جورا ، قال صلى الله عليه وسلم : « ليس على خائن ولا مختلس ، ولا منتهب قطع » رواه أحمد والأربعة .

٦ - وللكابر وهو الذى يأخذ المال من صاحبه بقوة من غير حراية سواء ادعى أنه ملكه أو اعترف بأنه غاصب ، لأنه ليس بسارق بل غاصب .

٧ - والهارب بالمسروق بعد القدرة عليه فى المحرز<sup>(١)</sup> . ولا قطع الا باخراجه المال من حرز غير مأذون له فى دخوله ، خرج السارق بالنصاب أو لم يخرج ، فالمال على اخراج النصاب من الحرز ، دخل السارق الحرز أم لا<sup>(٢)</sup> ، يرج إذا دخل أم لا ، لا إذا أخذه بقصد واحد ، فإذا سرق أقل من النصاب وكرر الأخذ بقصد واحد حتى كمل النصاب ، والا فلا .

ما هو الحرز : هو ما لا يمد الواضع فيه مضيقا عرفا وهو يختلف باختلاف ما يجعل فيه<sup>(٣)</sup> فالخيمة المنصوبة فى سفر أو حضر ، فيها أهلها أم لا حرز لما فيها وحرز لنفسها أيضا ، فمن أخذ منها شيئا أو أخذها وكان المأخوذ نصابا قطع ، والهاوت حرز لما فيه فمن سرق منه نصابا قطع ما لم يكن عليه قيسارية تعلق كالشرب والجمول بمصر فلا تقطع بالاخراج من الهاوت حتى يخرج من القيسارية ، وفناء الخيمة والهاوت حرز لما فيه ، وكل موضع اتخذ منزلا لشيء فانه حرز

---

(١) الحرز هو المكان الذى وضع فيه ذلك الشيء قصدا لا يقال ان صاحبه عرضه للضياع .

(٢) أى لم يخرج كما اذا رمى به لغيره وامسك هو داخل الحرز .  
(٣) والمال على اخراج النصاب ولو فى جوفه فلو ابتلع فى الحرز ما لا يفسد بالابتلاع كجوهره فدر نصاب ثم خرج فيقطع بخلاف ما لو ابتلع فيه نحو لحم وعنب يساوى نصابا فلا قطع بل عليه الضمان كما لو ائلف شيئا فى الحرز بحرق أو كسر ان السارق خارج الحرز وأشار الى حيوان بماكول فخرج من حرز مثله فيقطع .

لها فيه ولنفسه كصندوق الصيرفي والمحمل حرز لها فيه ولنفسه ان  
كانه على ظهر الدابة ، فان لم يكن على ظهرها فطر لها فيه فما كان المجمل  
حرزا له كترشه قطع بسرقة ، وما ليس حرزا له كدراهم فلا ، وظهر  
الدابة حرز لها عليه من سرج وخرج ودراهم ، كان رب الدابة حاضرا  
عندها أو غائبا عنها ، لكن بشرط أن تكون في حرز مثلها ، والجوهر  
حرز لها فيه من زرع وتتم ولو بعد عن البلد ، وساحة الدار فلا ان  
سرق منها غير الساكن فيها ولو ملك ذات الدار وكان لا يدخل الا بالكف  
فيقطع ، كان المسروق شأنه الوضع في الساحة كالإتقال ، أو لا كتوب  
فان كان ساكنا في الدار فيقطع ان سرق نحو الإتقال والدواب بنقله  
من محله قسلا مينا ولو لم يخرجها ، لا نحو ثوب ، فان سرق من بيت  
في الدار فأخرجه لساحتها قطع ان كان ساكنا فيها ، وعلى الأربع ان  
لم يكن من السكاك ، والتعبر حرز لكن شرعى ، كان القبر قريبا من  
البلد أم لا ، وبالبحر حرز لكن من رمى به مكفنا ، وخن<sup>(١)</sup> السفينة  
حرز لها فيه فمن سرق منه نصابا ولو لم يخرجها منها كان من الركاب  
أم لا ، بحضرة ربه أم لا قطع ، كمن غير المحن بحضرة ربه مطلقا كغير  
حضرة وكان أجنبيا أخرج منها ، لا ان كان من الركاب وسرق من غير  
نحو الخن مع غير ربه ولو أخرج منها<sup>(٢)</sup> .

والمسجد حرز لحضرة وبسطه ولوازمه حيث كانت تترك فيه ، فان  
كانت تخرش هارا فقط فتركت ليلة فسرق منها فلا قطع ، ولا يشترط  
في قطع من سرق من المسجد أن يخرجها منه ، ولو بازالتها عن محلها  
ازالة بيته ، وشغل بلاطه وقناديله وبابه وسقفه ، والنخان فانه حرز للإتقال  
التي تباع في ساحته كالزول فيقطع ولو لم يخرجها ، بل قلها ان كانت

(١) وبسطها .

(٢) الصور ست عشرة : فيقطع في السرقة من الخن وما الحق به  
في ثمان وهي : أخرجه منها أم لا كان من الركاب أم لا بحضرة ربه أم لا .  
ويقطع في السرقة من غير الخن في خمس وهي : ان كان في حضرة ربه  
أخرجه منها أم لا أجنبيا أو من ركابها ، والخمسة أجنبيا أخرجه منها بشر  
حضرة ربه ، وثلاث لا قطع فيها وهي ما اذا كان بغير حضرة ربه وكان من  
ركابها أخرجه أم لا ، أو أجنبيا ولم يخرجها منها .

تباع فيه ، وكاذ من السكان والا فلايد من الاخراج ، وأما نحو الثوب في ساحة الخائف فلا يقطع مخرجه<sup>(١)</sup> ، وأما من بيت في النخيل أخرج ما فيه للحوش فيقطع كاذ من السكان أم لا ، والقطار وهو المربوط من نحو ابل بمضه يبيض حرز لحيواته ، فإذا حل حيوانا وريان به قطع ، وغير المربوط كالسائر المنضمة لبعضها في أى مقصد متى أبان منها شيئا قطع حيث كانت قيمته نصابا ، والمطر وهو خل يجعل في الأرض يخزن فيه ، فمن سرق منه ما المادة أن يخزن فيه كالطعام قطع حيث قرب من المساكن بحيث يكون تحت نظر ربه ، والا فلا وموقف دابة للبيع فانه حرز لها بقطع أبوابها منه ، أو وقف لغيره يرقاق اعتيدت فيه ليلا أو نهارا فصار بالاعتقاد حرزا لها كانت مع صاحبها أم لا ، والمكان الذى حجز فيه أحد الزوجين عن الآخر فانه حرز لما فيه اذا سرق أحد الزوجين منه نصابا قطع ، لا لأن سرق أحدهما متاع الآخر من مكان غير محجور عنه فلا قطع لأنه خائن لا سارق ، وليس المنع بالكلام حجرا ، بل يلق ، وكل شيء بحضرة حافظه بأن غافله وسرق نصابا ، كان في فلاة أو غيرها ، كان حافظه فانما ألم لا ، وليس المراد أنه أخذه وهو ناظر له لأنه يكون اما مختلسا أو غاصبا فلا يقطع .

والحمام حرز لما فيه يقطع من أخرج منه نصابا من ثياب الداخلين أو مما فيه إن دخل للسرقة ، بأن اعترف بأنه دخل لها ، أو هب وأخذ منه ( لا بمجرد الثقب ) أو تسور سطحه وأخذ ما قيمته نصاب وليس في جميع ما تقدم حارس أو كان حارس لم يأذن للأخذ في قلب ثيابه ، فإن أذن له فأخذ ثياب غيره فلا قطع ولو أقر بأنه دخل للسرقة ، لأبسه خائن ، ومثل الأذن العرف كما في مصر فإن الناس يلبسون ثيابهم بدون أذن من المحارس وحيث دخل الحمام من بابه ولبس ثياب غيره فاطلع عليه فقال إن أخذت لها لظنى أنها ثيابي فانه يصدق ان أشفة ملبوسة ، والا فلا يصدق ، ويترتب عليه الحكم ، فإن كاذ خائنا لا قطع وإن خرج بها ، وإن كان سارقا واستوفى شروطها قطع .

(١) لأن الساحة ليست حرزا له .

من لا يقطع لأخيه مما لا يعد حرزا : من أخذ دابة أوقفها رجا ياب  
 مسجد بدون سائر ، أو أوقفها بسوق لغير بيع بدون حافظ أيضا ، لأنه  
 غير معتاد لها ، أو أخذ دابة بمرعى ولو بحضرة راعيها أو مالئها ، ومن  
 أخذ نوبا متنسورا على حائط الدار بعضه بالطريق وبعضه داخل الدار  
 فأخذه من خارج الدار بغليبا لما ليس في الحرز ( فإنه يجذب من داخلها  
 قطع ) ولا إن أخذ شيئا يساوي نصايا من مكان مأنول له في دخوله ،  
 تصيف ذلك بأذن رب الدار ، أو مرسل لحاجة فأخذ نصايا ، لأنه خائن  
 لا سارق ولو أخذ من بيت فيها محجور عليه ، أو نقل النصاب ولم  
 يخرج عن - نرزه أو أخذ ما على صبي غير مميز من حلي وثياب أو  
 ما معه في حبيبه بلا حافظ مع الصبي وليس الصبي بدار أهله ، لأن غير  
 المميز ليس حرزا لما عليه ، ومنزل المصبي المجنون والسكران بحلال<sup>(١)</sup>  
 ودخل في عزز ناول النصاب منه من هو سارجه ، بأن مد الخارج يده  
 لداحل الحرز وأخذه من يد الداخل فيه فيقطع الخارج فقط ، ولو مد  
 الداخل يده بالشئ إلى خارج الحرز وتناوله غيره من خارج فالتقطع على  
 الداخل فقط ، وإن التقى الداخل الحرز والخارج عنه بأيديهما وسط  
 النقب ( أي في أناته ) فأخرج الخارج الشئ بمناولة الداخل ، أو ربطه  
 الداخل بعيل ونحوه فجذب الخارج عن الحرز قطعا معا في المسالتين  
 لأشترأهما في الإخراج من الحرز ، ومن جعل على ظهر غيره في الحرز  
 شيئا نخرج به ولو لا الجاعل ما قدر على حمله فيقطعان ، فإن كان يقدر  
 دونه قطع الخارج فقط .

ولا قلع على من سرق من بيوت ذى الاذن العام لجميع الناس  
 كبيت الحاكم والعالم والكريم الذى يدخله الناس بدون اذن وأخرجه  
 من الباب لأخته خائن ، إلا إذا سرق مما حصر منه كطاصل أو حانوت داخل  
 البيت ، فيأخرجه عن محل ذى الاذن السلام بأن يخرج من باب الدار  
 فيقطع ، فإن أخرجه للحوش فلا تقطع .  
 ولا قطع في سرقة ثمر من ثفل أو غيره معلق خلفه بأصله إلا أن

(١) وأما السكران بحرام فهو منزل منزلة العاقل لتكليفه .

يكون في بستان متلبسا بعلق فتولان : قيل يقطع وقيل لا يقطع وهو المنصوص فان قطع وعلق على الشجر فلا قطع ولو بعلق وإن غلس وجعل في محل في البستان اعتيد وضعه فيه قبل نقله للجبرين فسرقت منه نصاب فقيل بقطع ان جمع بعضه على بعض لا ان كان معرقا ، وقيل بقطع مطلقا ، وقيل لا يقطع مطلقا .

ما تثبت به السرقة : بينة عللن ، أو باقرار من السارق طوعا ، فلن أكره على الاقرار ولو يضرب فلا قطع ولا يلزمه شيء<sup>(١)</sup> ولو أخرج المسروق لاحتمال وصول المسروق اليه من غيره ، أو أخرج التقتيل المتهم في قتله فلا يقطع ولا يقتل الا اذا أقر بعد الاكراه أمنا ، الا التهم في اقراره فيؤخذ باقراره حالة الاكراه عند سحنون على المعتد ، وبه الحكم ان ثبت أنه متهم عند حاكم ، ولكن المسهور قول ابن القاسم لا يلزم للمكره شيء ولو متهما ، وهو الموافق لفوائد الشرع ، وأما الاقدام على السرقة فلا يجوز ولو بالقتل على الراجح .

وإذا أقر طائعا ورجع عن اقراره قبل رجوعه ( سواء كان لشبهة كقولنا اخذت مالى الميهون خفية وسميت سرقة ، أو بلا شبهة كقولنا كذبت في اقرارى ) فلا يقطع وإن لزمه المال حيث عينه وعين صاحبه فهو سرقة دابة زيد بخلاف سرقة أو سرقة دابة<sup>(٢)</sup> ، كما يقبل رجوع الزاني عن اقراره بأنه زنى ، وشارب الخمر عن اقراره بأنه شرب خمرا ، والمحارب عن اقراره بأنه قاطع طريق ، الا في المال فلا يقبل ويغرم<sup>(٣)</sup> .

### فروع يغرم فيها المسروق بلا قطع

- ١ - ان شهد على السارق رجل واحد .
- ٢ - أو امرأتان وحلف الملعن مع الرجل أو مع المرأتين .

(١) اعلم ان القطع يسقط بالاكراه مطلقا ولو بضرب أو سجن ، لانه شبهة تدرك الحد .

(٢) فلا قطع ولا غرم حيث رجع .

(٣) اشار بهذا الى أن رجوع السارق وقاطع الطريق إنما يغفر بالنسبة للمق الله فينتفى الحد عنه الذي حققه ، لا بالنسبة لغرم المال الذي هو حق لأدمى .

٣ - أو شهد رجل وامرأتان بلا يمين من المدعى فالنرم للمسروق  
يلا قطع فى النروع الثلاثة كاذن السارق حرا أو عبدا ، لأن القطع  
لا يثبت الا بشهادة عدلين من المذكور .

٤ - وإذا حقق المدعى الدعوى فرد المتهم اليمين عليه فحلفها فالنرم  
على المدعى عليه بدون قطع .

٥ - فلو لم يحقق الطالب الدعوى بل اتهم المدعى عليه فيمجرد  
تكوله ينرم بدون حلف الطالب ولا قطع أيضا .

٦ - وإن أقر سيد على عبده بسرقة شيء من شخص فالنرم  
للمال يلزم السيد للمقر له بدون يمين من المقر له والا فقطع للمبد .

وإن أقر رقيق بسرقة نصاب فالقطع بدون غرم ، لأن اقراره  
لا يفيد بالنظر للمال ، لأن الغرم فى الحقيقة على سيده .

#### مسائل

١ - يجب على السارق غرم المسروق ( فبرده يمينه ان بقى بقيمة  
المقوم ومثل المثلى ان فات ) فى حالتين :

( أ ) ان لم يقطع لائق كسقوط العضو بعد السرقة أو لعدم  
كمال النصاب فى الشهود أو المسروق مطلقا ( أعر أو أيسر ، بقى  
المسروق أو تلف ، ويخصص ربه غرماء السارق لأنه كان عليه دين ولم  
يق ما عنده به ) .

( ب ) أو قطع لأجل السرقة المستكملة للشروط وأيسر واستمر  
يساره من يوم الأخذ الى وقت القطع ، لأن اليسار المتصل كالمال  
القائم بيمينه ، فلم يجتمع عليه عقوبتان<sup>(١)</sup> ، بل القطع فقط ، فلو أعر  
فى أى وقت بين الأخذ والقطع سقط الغرم ولو أيسر بعد وقت القطع .

---

(١) وهما القطع واتباع ذمته .



٢ - يسقط حد القطع ان سقط العضو الذى يجب قطعه بعد السرقة بساوى أو بقصاص أو بجناية أجنبى والا يلزم الأجنبى الذى قطع عضو السارق بعد السرقة الا لأدب حيث تعتمد لاختيائه على الامام ، فلو سقط العضو بشيء مما ذكر قبل السرقة فلا يسقط القطع ، بل ينتقل لما بعده فى القطع .

٣ - اذا بلغ الحد الامام فلا يسقط بالتوبة ، أى الندم والعزم على عدم العود ، ولا بصيرورة السارق عدلا ، ولو طال زمن التوبة والمدالة بعد السرقة لحديث صفوان بن أمية أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له لما أراد أن يقطع الذى سرق رداه فشفع فيه ( هلا كان قبل أن تأتينى به ) رواه أحمد والأربعة ، أما اذا لم يبلغ الامام فيسقط بنحو شفاعته أو هبة الشيء للسارق ، لأنه تجوز الشفاعة للسارق قبل بلوغ الامام حيث لم يعرف بالفساد والا فلا تجوز الشفاعة فيه .

٤ - الحدود تتداخل ان اتحدت قدرا كحد شرب وقذف لأن كلا ثماون جلدة ، وكما لو جنى شخص على آخر فقطع يمينه ، ثم سرق الجانى أو عكسه فيكفى القطع لأحدهما ، فاذا أقيم أحد الحدين المتحدين قتلوا سقط الآخر ولو لم يقصد الا الأول ، أو لم يثبت الا بعد الفراغ من الأول أو قال : هو لهذا دولن هذا ، وأما لو ضرب ثماون يمينه حد فلا يصح صرفه لحد بعد ، والدرجت الحدود فى القتل كردة وقصاص وحرابة ، ألا حد القذف فلا بد منه ثم يقتل .

#### الإسقاط

عرف السرقة وأشرح التعريف ، وبين حكم السارق ، وكيفية القطع ، ونصاب السرقة ، وشروط القطع ، ومن لا يقطع يده بالسرقة ، والحرز وأمثله ، ومن لا يقطع لأخذه ، مما لا يحد حرزا ، وما ثبت به السرقة ومتى يرمى المروق بلا قطع ، وما يجب على السارق ومتى يسقط حد القطع ، وحكم الشفاعة فى الحدود ، وعداخلها .

## ٦ - الحرابة (١) واحكامها

**التعريف :** المحارب : هو قاطع الطريق لمنع سلوكه فيها ، أو اخذ مال محترم على وجه يتعذر معه الفوت . أو مذهب عقل ولو انفراد ببلد ( كسرقى مفبب أو مخدر أو مفتر ) لأخذ مال أو انتهاك عرض ، وهـ . يادع ميز لأخذ ما معه يتعذر غوث ، وداخل زقاق أو دار ليلا أو نهارا .  
**تعريف :** مال يشال على وجه يتعذر معه الفوت ومن هذا التعريف تالم الحرابة ، فهي قلع الطريق لمنع سلوك فيها الخ . . .

**شرح التعريف :** قاطع الطريق : منحيما . لمنع سلوك : لمنع مرور فيها ولو لم يقصد أخذ مال المارين ، كانت الطريق فى نلاة أو عمران ، أو أخذ معطوف على قاطع ، مال محترم : من مسلم أو ذمى أو معاهد ولو لم يبلغ نسابا ، والبضع أخرى من المال ، على وجه يتعذر معه الفوت ، أى حال يتعذر معه الاغاثة والاعانة والتخليص منه فيشمل . بياورة الظلمة الذين يسلبون أموال الناس ولا يفيد فيهم الاستعانة بـ إماء وغيرهم ، أو مذهب عقل : عطف على قاطع ، أى مفبب عقل ليأخذ ما مع صاحبه من المال أو ينتهك عرضه وحرمة وهو لا يشعر ، ولا يشترط تعدد المحارب ، بل يعد معاربا ولو انفراد ببلد وقصد أذية بعض الناس ، فلا يشترط قصد عموم الناس ، ومخادع ميز لأخذ ما معه : فاته محارب ، وهو عطف على مذهب عقل ، وسواء كان المميز صغيرا أو بالغا خدعه وأدخله موضعا وأخذ ماله ولو لم يقتله ، ويقول ميز خرجت المرقة ، فأخذ الصبى النير ميز أو أخذ ما عليه سرقة بتعذر غوث : مرتبط بقوله : ( أو مذهب عقل ) وداخل زقاق أو دار ليلا أو نهارا أى وكلما خبل رفاق أو دار فهو عطف على مذهب عقل لأخذ مال يقتال على وجه يتعذر معه الفوت . أى الاغاثة والاعانة فقتل حتى أخذه ، أما لو أخذه قبل العلم به ثم بعد علمنا به قاتل لينجو بعد أخذه فإذا قدر عليه

(١) الحرابة مأخوذة من الحرب ، لأن هذه الالفظة الخارجة على النظام تعتبر محاربة للجماعة من جانب ومحاربة للتعالم الإسلامية التى باوت لتحقيق أمن الجماعة وسلامتها من جانب آخر . . .

فليس مطاربا ، بل سارق ابن اطلع عليه خارج الحوز ، أما فيه  
فليس سارقا .

ما حكم المخترب؟ له حكمان : مع غير الامام ، ومع الامام .  
أما مع غير الامام فله حكمان : الوجوب ، والجواز فيجب قتله في  
خمس مسائل : دفع القتل أو الجرح عن النفس ، والقتل أو الجرح  
أو الفاحشة عن أهله ، ويندب أن يكون قتله بعد المناشدة أن أمكن ،  
بأن يقول له ثلاث مرات ناشدتك الله إلا ما خليت مسيلى فإذ لم  
يسكن بأن عاجله بالقتل قوتل وقتل ، فشرة القتال فإله ، وتحتن قتله  
أن قتل<sup>(١)</sup> مطلقا ، سواء كاذ ، المقتول مكانا أو كسليم سر أو غير  
مكافىء كذمى وريقى قتله مسلم سر أو أعطن على قتله ولو بجاهه ،  
فيقتل للحرابة بلا صلب أو مع صلب ، ولا يجوز قطعه ولا نفيه .

وليس لولى الدم عنه قبل مجيئه ثائبا ، فإن جاء فللولى  
ألهو لأن قتله قصاص لا يسقط ؛ جيئه ثائبا ، بل ينص الولى عنه  
ويجوز قتله فيما عدا الخمس المتقدمة .

وأما حكمه مع الإلزام : فلا يعنى عنه إذا ظن به قبل توبته ، لأنه  
حق لله تعالى فاذا قتل أحدا ولو لم يكن مكافئا له قتله به وجوبا  
إذا كان مكافئا ، ولو عفا عنه أولياء المقتول ، لأنه حق لله تعالى ،  
وإذا لم يقتل أحد فيضير فيه الإمام في فعل واحد من حدود  
أربعة . واجبة على التخيير<sup>(٢)</sup> :  
١ - قتله بلا صلب .

٢ - قتله معلوبا إذا كان ذكرا والمسلم ، والربط على جذع  
ونحوه . ويكون ثائبا لا منكما ، فالصلب من صفات القتل ، فالنوع

(١) ما لم تكن المصلحة في إبقائه بأن يخشى إفشاءه من ساد أعظم من  
مصلحته المتفرقة ، مثلا ، بل يطلق ارتكابا لأخف الضررين ، كما أفس به  
الشمس ، أبو مهدى وابن ناجي ، كذا في عبد الباقي .  
(٢) ونقد ، له العمل بما يراه مصلحة .

الثاني الصلب والقتل وهو مصلوب ، وخص الصلب بالرجل دون المرأة لأن في الصلب كشف العورة منها ، ثم اذا خيف تغييره بعد القتل والصلب أنزل ويجوزها لوجوب دفنه والصلاة عليه ، وصلاة غير التفاضل عليه مندوبة في كل من قتل في حد من حدود الله تعالى .

٣ - قطع يمينه من الكوع ، ورجله اليسرى من مصل الكعب على الرالجح ، وهذا هو الحد الثالث ويقطعها ولأ<sup>(١)</sup> ولو خيف عليه الموت لألّه أحد حدوده فإذا حارب بعد ذلك قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى ، فإذا حارب بعد ذلك قبل فاذا كانت يده اليمنى مقطوعة أو شلاء قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى فإن لم يكن له إلا يد أو رجل قطعت ، فإن كان له يداً فقط أو رجلان فقط قطعت اليد اليمنى أو الرجل اليسرى فقط لقوله صلى الله عليه وسلم : ( وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ) متفق عليه .

٤ - نفيه ان كان ذكرًا حراً الى بلد أخرى أقل بعدلها على مسافة القصر ، الى مثل فذلك وخير من المدينة ويجبس للأقصى من السنة وظهور التوبة ، وضرب قبل النفي اجتهاداً<sup>(٢)</sup> بحسب ما يراه الحاكم .

وهذه الحدود الأربعة يخير فيها الامام ، وليس الكلام لمن قطعت يده مثلاً ، لأن ما يفعله الامام بالمحارب ليس لخصوص هذا الشخص المصاب ، بل لأجل الحراية ، والتخير بين الأديع في حق المحارب الذكر الحر ، أما المرأة فلا تصلب ولا تنفى<sup>(٣)</sup> ، إنما حسنها القتل أو القطع من خلاف ، وأما حد الرقيق فما عدا النفي<sup>(٤)</sup> .

فإن لم يقدر على المحارب حتى جاء ثالياً وضع عنه كل حق لله

(١) أي متتابعين بلا فاصل بينهما .

(٢) الضرب لم يؤخذ صريحاً من القرآن لأن ظاهره النفي فقط .

(٣) لما في الصواب من الغضبة . وفي النفي زيادة مفاسدة .

(٤) فلا ينفي الا برضا السيد . وأما العبيد فحكمه انه يعاقب

ولا يفعل معه شيء من هذه الحدود ولو حارب بالسيف والبسكين .

تمالى من عقوبة العرابة ، وأما حق الله فى غير العرابة كحد الزنا وشرب  
الخمير فإنه يؤخذ به ، وحقوق الناس التى جناها فى حال حرايته  
من مال أو دم يؤخذ بها لأن التوبة لا تأتى لها فى حقوق الأديين .

والإصل فيما تقدم قوله تعالى : « أما جزاء الذين يحاربون الله  
ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع  
أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي فى  
الدينا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل أن تقتلوا  
عليهم فاعلوا أن الله غفور رحيم » .

ما حكم ما يوجد بايدي المحاربين ؟ يدفعه الإمام لمعيه ان أثبت  
لنفسه بيئته رجلين من الرقعة المقاتلين للمحاربين ، وأولى غيرهم  
ما لم يكن لباه أو ابنه ، ومثلها الرجل والمرأتان ، أحدهما يمينه .  
فاذا لم يثبت لنفسه بالبيئته لا يدفعه الإمام له إلا بشروط ثلاثة :  
أن يصفه كاللقطة ، وأن يستأني به الإمام مدة بالاجتهاد لعل أن يأتى  
غيره بأثبت مما وصفه به ، وأن يظف لمعيه اليمين على أنه له ،  
ولا يؤخذ منه حيل ، نعم ان جاء غيره بأثبت منه نزع الإمام به .

المحاربون حملاء بعضهم لبعض : فمن قدر عليه منهم أخذ منه  
جميع ما سلبه هو وأصحابه ، سواء قبض عليه حال تلبصه أو جاء  
قائما ، وسواء أخذ المال هو أو غيره وهو حاضر لأن المعنى شريك ،  
وكذا البغاة والنصاب واللصوص بعضهم لبعض حملاء فكل من  
قبض عليه منهم غرم الجميع ويرجع على أصحابه ، وإن لم يتعاونوا  
كان كل منهم مخاصما بما أخذه خاصة ، ويتبع المحارب كالمسارق اذا لم  
يحد أو يسر من الأخذ للحد .

ما حكم امان المحارب ؟ لا يعطيه الإمام أمانا ان سأله الأمان<sup>(١)</sup> ،  
فإن امتنع بخصن ونحوه حتى أمن فهل يتم له الأمان ؟ خلاف .

(١) بخلاف المنك لأن المنك يقر على حاله اذا أمر ولو كان بيده  
اموال المسلمين بخلاف المحارب .

ما تثبت به الحرابة ؟ تثبت بشهادة عدلين أن هذا الشخص هو المشهور بالحرابة بين الناس وإن لم يماينه حال الحرابة .

ما يسقط به حدها : يسقط حدها فقط<sup>(١)</sup> ( دون حد الزنا والقذف والشرب والقتل ) بأحد أمرين .

١ - اتيانه الامام أو نائبه طائفا ملقيا سلاحه قبل القدرة عليه ، فلا يسقط حكمه بتوبته قبل القدرة عليه كما لا يسقط الضمان باتيانه طائفا مطلقا .

٢ - تركه ما هو عليه من الحرابة ولو لم يأت الامام ، اذا لا فائدة لنا في قتله ، والأحكام تتبع مصالح الناس .

#### الاستسئلة

عرف المحارب والحرابة وشرح التعريف ، وبين حكم المحارب مع الامام ومع غيره ، وحكم ما يوجد بأيدي المحاربين ، وحماية بعضهم عن بعض ، وأمان المحارب ، وما تثبت به الحرابة ، وما يسقط به حدها .

#### ٧ - شرب المسكر وأحكامه

تعريف الشارب الذي يقام عليه الحد : هو المسلم المكلف الذي شرب ما يسكر جنسه مختاراً بلا عذر وضرورة ، وإن قل أو جمل وجوب الحد .

شرح التعريف : لا يحد الكافر ، ويؤدب لانه أظهره ، ولا الصبي أو المجنون ، ويؤدب الصبي ، وحيث أن الشرب لا يكون إلا بالهم فلا حد إلا اذا وصل لطلقه ولو لم يصل لجوفه<sup>(٢)</sup> ( ما يسكر جنسه ) ولو لم يسكر بالفعل لقلته ، أو لاعتياده ، لا بما لا يسكر جنسه ولو اعتقده مسكراً ، نعم عليه اسم الجراءة ( مختاراً ) فلا حد على

(١) اذا كان أم يقتل احداً ، ولا وجب قتله قصاصاً وإن جاء نائباً ان لم يعف ولى الدم كما تقدم .  
(٢) لا ما وصل من أنف ونحوه ولو سكر بالفعل .

مكره ، ( بلا عذر ) فلا حد على من ظنه غير مسكر « وبلا ضرورة »  
 فلا حرمة على من شربه لا مبالغ غصة ، ( وان قل جدا ) بل ولو  
 غمس ابرة في مسكر ووضعها في فيه وبلغ ريقه فيحد كمن شرب  
 قطارا ، وقيل لا يحد لأنه ليس شرطا واستظهر ، ويحد من جهل وجوب  
 الحد مع علم الحرمة ، أو جهل الحرمة لقرب عهده بالاسلام<sup>(١)</sup> ولو كان  
 حنفيا يشرب النبيذ وهو ما كان من غير ماء العنب وشرب منه قلوا  
 لا يسكر ، ورفع المالكي فيحد .

ما حكم شارب المسكر / يجلد وجوبا ان ثبت شربه ثمانين جلدة  
 بعد صحوة ان كان حرا باجماع الصحابة ، وأربعين ان كان رقبا وإن قل  
 الرق فيه ، فان جلد قبل صحوه كفى ان كان عنده شعور بالجلد  
 والاعيد .

ما يثبت به الشرب اربعة اشياء : اقرار الشارب فان رجع بعد  
 اقراره قبل رجوعه ولو لغير شبهة ، أو شهادة عدلين بشربه لمسكر  
 أو شتم لرائحته في منه لعلمها ذلك اذ قد يعرضها من لا يشربها ،  
 أو شهد أحدهما شربا والآخر شتما أو تقايؤا .  
 ومتى شهد بالشرب أو الشتم أو التقايؤ حد الشارب ولو شهد  
 ذلك بخلاف شهادتهما ، كان شهدا على الرائحة فشهد عيرهما على أنها  
 ليست رائحة خمر ، فلا تعتبر المخالفة ، لأن المثبت يقدم على النافي ،  
 ولم يجعلوا المخالفة شبهة تدرك الحد .

هل يجوز استعمال المسكر ؟ يجوز استعمال الخمر لاساغه غصة  
 ان لم يجد غيره ، ولا يجوز استعماله لمطش لأنه لحرارته يزيد العطش ،  
 ولا للدواء<sup>(٢)</sup> ولو خاف الموت ، لأنه لا نفع فيه . قال صلى الله عليه

(١) فان قيل لم يحد هنا وعذر في الزنا بجعل الحكم ان جهل  
 ماله ؟ فالجواب ان الشرب اكثر وقوعا من غيره ولأن مفسده أشد من  
 مفسدة الزنا لكثرةها ، لأنها ربما حصل بشربه زنا وسرفة وقتل ولذا ورد  
 ( أنها أم الخائث ) .  
 (٢) ولو طلاء في ظاهر الجسد .

وسلم : ( إن الله أنزل الداء وجعل لكل داء دواء فتلدوا ولا تذلوا بحرام ) وسئل صلى الله عليه وسلم عن التمدلوى بالخير فقال : ( إنها داء وليست بدواء ) وهذا هو الحق وعليه إجماع الأطباء ، فإن المادة المسكرة من الخمر سم تتولد منه أمراض يموت بها في كل عام ألوف كثيرة ، هذا وقد أثبت العلماء ورجال الطب أن في الحشيش من الأضرار ما في الخمر وأكثر . فحرمتها لا تقل عن حرمة الخمر ، وصلاة من صلى بها باطلة على القول بنجاستها كالخمر .

ما يكون في الجلد في المصدود : الجلد في الحدود كلها سواء كان لزا أو قذف أو شرب يكون بسوط من جلد لين برأس واحدة ، فلا يكون يقضب ولا شراك ولا درة وما كانت لسيدا عمر فهي للتأديب لا للحد<sup>(١)</sup> ، ويقبض عليه بالخنصر والبصر والوسطى ، ولا يقبض عليه بالسبابة والأبهام ، ويقدم رجله اليمنى ويؤخر اليسرى ويكون الضرب متوسطا لا شديدا ولا خفيفا والمحدود قاعد فلا يمد على ظهره أو بطنه ، ولا يربط على جذع وتحوه ، ولا تربط يده أو رجله إلا لعذر ككوفه لا يستقر أو يضطرب اضطرابا شديدا بحيث لا يقع الضرب موقعه ، ومحل الضرب الظهر والكتفان دون غيرهما ، ويجرد الرجل من جميع ما عليه سوى ما بين المرة والركبة .

والمرأة مجرد مما بقى ألم الضرب ، وقدب لأجل الستر عليها فيما يخرج منها جعلها حال الضرب في نحو قمة بتراب مبلول ، ويشترط في الضارب أن يكون عدلا ، ويطلب منه أن يوالى بين الضرب ولا يفرقه على الأيام إلا أن يخشى من تواليه هلاك المصدود في غير الرجم ، أما إن كان حله الرجم رجم سواء كان صحيحا أو مريضا ، لأن القتل هو المقصود بالرجم .

### التعزير وأحكامه

التعزير : معاقبة الحاكم لمن عصى الله أو تعدى على حق آدمي

(١) وكانت من جلد مركب بعضه على بعض .



فيما ليس فيه حد مقرر من الشوارع ، وهو يختلف باختلاف المعصية والتمدى ، وباختلاف الناس في أقوالهم وأفعالهم ونواهم ، ولهذا يميز الحاكم بالاجتهاد .

واسبابه : معصية الله ، وهى ما ليس لأحد إسقاطها كأكمل فى نهار ومضائه وتأخير صلاة عن وقتها ، والتمدى على حق الآدمى وهو ما له إسقاطه ، كسب وضرب ، والا فكل حق المخلوق فله فيه حق .

من له التأديب ؟ الحاكم وليس لغيره تأديب الا للسيد فى رقيقه والزوج فى زوجته والوالد فى ولده غير البالغ ، والمعلم فى تلاميذه ولا يجوز لحاكم أو غيره لمن أو سب للمؤدب ، أو لوالديه ، أو ضرب على وجهه ، أو تعيب عضو .

بم يكون التعزير : يكون بالمحبس مدة ينزجر بها بحسب حاله ، وبلم يؤتدع به أمثاله عن غيه وضلاله ، وكنويخ بكلام ، وإيقافه فى المجلس أو طرده منه ، ونزع عمامته من على رأسه ، وصنع بقفا ، وقد يكون بالنفى كالزورين ، وبإخراجه من الحارة كقذى الجار ، وبالتصديق بما غش به ، كما يكون بضرب بسوط وقضيب ودرة وهو ذلك ولو زاد على الحد بالجلد . كأن زاد مائة أو أتى على النفس بأن نكسأ عنه موت ، ولا اثم عليه ولا دية ان ظن السلامة من فعله ، وانما قصد التشديد بسبب ما صدر عنه كسب الصحابة ، وان لم يظن السلامة فان شك منع وضمن ما سرى على نفس أو عضو ، فيضمن الدية على المعلقة وهو كواحد منهم ، فان ظن عدم السلامة فالقود<sup>(١)</sup> .

وعلم ظن السلامة أو الشك من اقوال الحاكم ونحوه وقرائن الأحوال مثل :

---

(١) فتحصل انه ان ظن السلامة فخاب ظنه وسرى لموت أو عضو مهتر ، وان ظن عدمها فاقصاص ، وان شك فالدية على المعلقة ، هذا هو الراجح .

١ - فأجيب ناز في ربيع عاصف فأحرقت مالا فيضمنه في ماله ،  
أو قمسا فالدية على عاقلته ، ما لم يكن بىمكان بعيد لا يظن وصول  
النار فيه الى المحروق عادة فلا ضمان .

٢ - وسقوط جدار على مال فألفه ، أو نفس فاهلكها فيضمن  
المال في ماله والدية على العاقلة بشروط ثلاثة :

( ١ ) ان مال الجدار بعد أن كان مستقيما .

(ب) وألذر صاحبه بأن قيل له : أصلح جدارك ، وأشهد عليه  
بالإلذار ، ويكفى عند جماعة المسلمين ولو مع وجود حاكم ، وهذا ان  
لم يظهر ميلا له والا فلا يحتاج للإلذار كما لو جاء من الأصل مائلا ،  
وغير صاحب الجدار كمستاجر ومستعير لا شيء عليه ولو ألذر .

(ج) وأمكن تدارك اصلاحه قبل السقوط ولم يصلحه حتى سقط  
فيضمن ، لا ان لم يمكن تداركه بأن سقط قبل زمن يمكنه الاصلاح  
فيه فلا ضمان عليه وهذه الشروط حيث لم يظهر لصاحبه ميلا له ،  
ولم يبينه من الأصل مائلا .

٣ - أو عض شخص فنزع المعضوض يده بشدة من فم العاض فقلع  
أسنانه قصد فيضمن دية الأسنان في ماله ، فان لم يقصد ولم يمكن  
تخليص يده الا بقلع أسنانه فلا ضمان عليه لقوله صلى الله عليه وسلم  
حين عض رجل يد رجل فنزع يده من فيه فوقمت ثيابه : ( يعض أحدكم  
يد أخيه كما يعض الفحل لا دية لك ) رواه الجماعة الا الترمذى .

٤ - أو نزل له من كوة ( طاقه ) أو باب فرماه بحجر ونحوه فأصـد  
قلع عينه فقلعها أو أذهب بصرها فيقتنص منه ، وان لم يقصد قلع عينه ،  
بأن قصد الزجر فلا قصاص ، بل الدية على العاقلة على الراجح ،  
والأحاديث الواردة برمى الناظر من كوة والدالة على أن عينه هدر  
لتعديده مثل قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين : ( لو أن رجلا طلع  
عليك بغير اذن فقدته بحصاة ففقت عينه ما كان عليك جناح ) خرجت

مخرج الزجر ، أو منسوخة بقوله تعالى : « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » لسومها •

حكم ما أتلفته البهائم : ما أتلفته البهائم ليلًا من الزرع والحوائط فإن كانت غير معلومة العداء ولا يحفظها ربها يربط أو غلق باب فضائه على ربها ، فإن عرفت بالعداء فعلى ربها ضمان ما أتلفته ، ولو نهارا إذا لم يحفظها ، فإن ربطها ربطا محكما أو غلق الباب فانطقت فلا ضمان مطلقا ، وإذا لزمه الضمان فعليه وإن زاد ما أتلفته على قيمتها ، وليس لربها أن يسلمها فيما أتلفته ، فليست كالعبد الجاني لأنه مكلف • فمن البراء بن عازب ( رضى الله عنه وقال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن يحفظ الحوائط بالنهار على أهلها ، وأن يحفظ الماشية بالليل على أهلها ، وأن على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل » رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي •

فإن لم يد صلاح الزرع قوم على الرجاء والخوف بأن يقوم مرة واحدة على الرجاء والخوف ، بأن يقال ما قيمته على تقدير سلامته وتقدير جائحته ؟ فما قاله أهل المعرفة يعمل به فإن غفل عنه حتى عاد كسا كان فلا شيء فيه ، فلو أتلفته بعد بدور صلاحه فقيمه وقت اتلافه •

وأما ما أتلفته غير العادية نهارا فليس على ربها ضمانه بشرطين :

١ - أن سرحت بعيدا عن المزارع بحيث لا يعط وصولها للزرع فاتفق أنها وصلت ، فإن كانت بقرية فعلى ربها الضمان لقيمة للزرع على الوجه المتقدم في التقويم (١) •

٢ - ولم يكن معها راع فيه قدرة على حفظها فإن كان معها راع فيه كفاية لحفظها فعليه الضمان للزرع ولو صبيًا لأنه لم يؤمن على المتلف ، فإن لم يكن فيه قدرة على حفظها فالضمان على ربها ، وهذا فيما يمكن منه ، أما مثل الحمام والنحل فلا ضمان على ربه وعلى رب الزرع حفظه •

---

(١) بأن يقال ما قيمته على تقدير سلامته الخ •

وأما ما ألفتته الدابة بفعل شخص فعلى فاعله ، وإن سقط  
راكبها فألفت مالا ففى ماله ، وغير المال دية على عاقلة إن بلغت ثلث  
دية الجاني أو المجنى عليه وما ألفت بهذبها أو ألفت ولها فهدر ،  
كأن ألفت ممسكها البالغ الحر ، ولا فعلى من أمرها<sup>(١)</sup> وإن ألفت  
بغير فعل بل بسيرها كحجر عمارته ضمن القائد أو السابق أو الراكب  
ولو حصل منه انذار لأن من بالطريق لا يلزمه التنحي ، فلا ينفع قولهم  
يمينك شمالك إذا حصل تلف شيء ، فإن اجتمعوا ضمن القائد والسائق  
حيث لم يكن فعل من الراكب فإن تعدد الراكب فالضمان على المقدم وإن  
كان كل على جنب الدابة اشتراكا ، فإن حصل شك هل من الدابة  
أو من الفعل فهدر .

#### الأسئلة

عرف الشارب وشرح التعريف ، وبين حكم شارب الخمر ، وما  
يثبت به الشراب ، وهل يجوز استعمال الخمر ، وما يكون به الجلد في  
الصلود ، وبين التحزير وأسبابه ، وما يكون به ، ومن له التباذير ،  
وحكم ما ألفت البهائم .



(١) الخلاصة انه ان انفلت دابة فتلدى ربهها رجلا بامساکها فامسکها،  
أو امره بسقیها ففعل فقتلته أو قطعت له عضوا لم یضمن ربهها كمدم  
فسمان راكب وسائق وقائد ما حصل من قتلها یعنی ولدها ، فان نادى  
سبیا أو عبدا بامساکها أو سقیها فألفتته فقيمة العبد ودية الصبی على  
عاقلة الامر ، كئخص دابة فقتلت رجلا فعلى عاقلة الناحس ، فان قتلت  
وجلا فی مسك الصبی أو العبد ، أو امرها بسقیها فعلى عاقلة للصبی ،  
ولا رجوع لهم على ما عاقلة الامر ، وبخیر سید العبد بین انسلامه  
ولا رجوع له على الامر ، وبين فدائه بدية الصی .

## الباب الخامس

### في الوصية واحكامها

**تعريفها :** الوصية لغة : مشتقة من وصيت الشيء بالشيء اذا وصلته  
يه ، كأن الموصى لما أوصى بها وصل ما بعد الموت بما قبله في  
نحو التصرة ، .

**ومعناها :** عقد يوجب حقاً في ثلث مال ما عاقله يلزم بموته . أو  
نيابة عنه بعد موته نحو أنت وصي على أولادي .

فالوصية عند الفقهاء نوعان : مالية ، ونظرية ، وأما الوصية عند  
الفرائض ، أي علماء الميراث فهي : عقد يوجب حقاً في ثلث مال عاقله  
فقط ، فهي فاصرة على النوع المالي فقط عندهم . وأما عند الفقهاء  
فهي أعم ، لأنها تتنوع الى نوعين : الى وصية مالية ، كأن يوصي بثلث  
ماله للفقراء ، أو بعتق عبده ، أو قضاء دينه . وإلى وصية نيابة عن  
الموصى كالإيصاء على الأطفال ، وعلى قبض المدينين ، وتفقره التركة .

### النوع الأول : الوصية المسالية

**حكمها :** تعتبرها أحكام خمسة : فتندب لمن له مال يوصي فيه اذا  
كانه بقرية في غير الواجب ولو لصحيح ، لأن الموت ينزل فجأة ، وتجب  
اذا كان عليه دين ويخشى بدمها ضياع الحق على أربابه ، وتحرم  
اذا أوصى بمحرم كالنكاح وتكره اذا أوصى بمكروه أو في مال قليل ،  
وتباح اذا أوصى بمباح من بيع وشراء ونحو ذلك .

وأما من يتولى أمر التركة بعد موت الموصي فيجب عليه التنفيذ حتى  
المباحة والمكروهة .

**متى تصح الوصية :** تصح في صورتين : اذا أئتمه عليها ، أو قال  
ما وجدتم بخطي فأئتموه ، حيث ثبت أنه خطه ، وقال يلفظ :  
« ما وجدتم بخطي » ولو كتب ذلك بدون لفظ : « ما وجدتم بخطي »

فلا يصل به • ومثل ذلك ما إذا قرأها عليهم وأمره • أو قال ألقوها  
فإنها تصح والا فلا •

أركانها أربعة : الأول الموصى • ويشتري فيه :

- ١ - أنه يكون حرا والعبد ولو بشأبه • فتصح وصيته •
- ٢ - مالكا للموصى به مالا تاما مستغرقا للدن • وغير المالك  
للموصى به لا تصح وصيته • ولين المراء • ماله أمر به • لا بدليل  
ما بعده •

٣ - ميزا • فلا تصح من ميعون ومهران وصبي لا ميز عندهم  
حال الأيضاء • وتصح من السلطان الميز • ومن الحر المالك  
ولو صغيرا أو صغيرا يعقل القرب • لأن السير إليهما لا يرق افسهما •  
فلو منعتهما لكان الحجر عليهما • لا ينعى • من كافر ما لم  
يوص لمسلم بنحو آخر •

الثاني : الموصى به في قربة • وهو ما ملك غير زائد عن ثلثته •  
أو استحق كولاية في قربة • ولا يشترط أن يكون • ولو ما • بل تصح  
الوصية بالجهول كالحمل والتمرة التي لم يبد صلاحها •

الثالث : الموصى له : وهو من يسح تملكه شرعا للموصى به حالا  
أو مالا ولو حكما • فتصح للحمل الثابت والحمل سيوجد أن أمسهل  
صارخا • أو تحققت حياته بنحو ر • سابع كثير • لأن لا يأخذ من  
علة الموصى به شيئا • لأنه لا يملك إلا بعد وضعه • فيها فهي لو ارث  
الموصى • ووزع الموصى به لمن سيكون إن ولدت أكثر من واحد على  
العقد • الذكر كالأنثى ضد التلاق • فإذن تم الموصى على تفضيل  
عمل به وتصح لليت بشرط أن يعلم الموصى بموته • فإن كان عليه  
دين صرفت فيه • والا فهي لورثته فإن لم يكن عليه دين ولا وارث  
له بطلت ولا يأخذها بيت المال • وتصح الوصية لذمي إن كان  
قريبا أو جارا أو مسبق منه معروف • ولا منعت • كما تصح بالمسجد  
ورباط وقنطرة ونحو ذلك وتعرف • في مصالح تلك الأشياء من ممة

وحصر وزيت وما زاد على ذلك فعلى خدمته من أمام ومؤذن وعمال ،  
فاذا لم يحتاج المسجد وغيره لشيء مما ذكر فللقاتلين على شئون  
ذلك الأشياء •

**الرابع العسيفة :** هى ما يدل على الوصية من لفظى أو كتابة أو اشارة  
ولو من قادر على الكلام •

**حكم الوصية :** انما يشترط فى وجوب تنفيذها قبول  
المعين لها بعد موت الموصى اذا اتى بالسا رشيدا ولو نبل فى حياة  
الموصى لأن ذلك لا يبينه شيئا من الموصى أن يرجع فى وصيته ما دام  
حيًا ، لأن... لا يبرأ من لزم ، ولا يضره رده لها فى حياة الموصى فله  
القبول بعد الموت ، فان مات المعين فلوارثه القبول كما يفهم مقام  
غير الرشيد عليه ، فان كانت لغير معين كالقراءة فلا يشترط القبول  
لتعذره ، ولا... رتبين لأن سبيد فى القبول ، بل له أن يقبل  
ما أوصى له بغير ادته تاييساء السيد يمتق ربيقة فانه لا يحتاج  
فى تعوذ المتق الأذن من السيد بل يمتق بتمامه او ما يحمله الثلث  
وقوم الموصى به بطلا حدثت فيه بعد موت الموصى وقبل القبول ،  
فاذا أوصى له بتأطير يساوى الفاء وبرك أنفين فزاد الحائظ بعد  
الموت بشره ما تان ظلموصى له الحائظ أو اصوله بتمامه ، وله ستة  
ومستول وثلاث ثلث الماتين بناء على أن الملك بالموت والميرة بيوم  
التنفيذ ، وتقدر أن الثمرة مطلوبة للموصى لكونه اوصى بأصلها •

حتى يملك الموصى به ؟ • يملك بالموت اتفاقا ان قبل عقب الموت ،  
وعلى الأصح ان تاخر القبول ، ومقابلته لا يملكه الا حين القبول ،  
وقائدة الخلاف فيما حدث بعد الموت ، وقبل القبول من غلة ونحوها ،  
فعلى الأول تكون للموصى له ، وعلى الثانى لورثة الموصى •

**مبطلات الوصية :**

١ - ارتداد الموصى أو الموصى له عن الاسلام ، لا الموصى به •

٢ - والإيصاء في معصية أو لفعلها<sup>(١)</sup> كالإيصاء بمال لشراء خمر يشرب أو دفعه لمن يقتل به قصا ظلما أو يبنى به مسجدا في أرض محبة للعوتي كغرفة مصر أو لمن يصلي عنه أو يصوم ، أو يشتري به قنديل ذهب أو فضة ، يعلق في قبة ولي<sup>(٢)</sup> .

٣ - ولوارث وإن قلت ، فالذهب أنها باطلة ولو بأقل من الثلث لمخالفتها للقرآن الكريم ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث » رواه الخمسة إلا النسائي .

٤ - ولغير وارث بزائد عن الثلث ولو لم يكن له وارث لحق بيت المال كما هو مذهب مالك والجمهور ، وذهب أبو حنيفة إلى صحتها كأحمد في أحد قولي . ويستبرئ ثلث مال الميت يوم تنفيذ الوصية ، لا يوم الوصية ولا يوم الموت ، وإن أجاز البوثة ما أوصى به للوارث أو للزائد على الثلث وكانوا مكلفين رشدا لا دين عليهم كانت ابتداء عطية منهم ( لأن الحق اتفق لهم ) لا تنفيذ الوصية للموصى ، فلا بد من حيابة الموصى له قبل حصول مانع للمجيز ، وكون المجيز من أهل التبرع ، ولا يشترط القبول لقول الرماصي : لم أره لغير الأججوري . وإن أجاز البعض دون البعض مقت حصاة المجيز وردت حصاة المستنع ، ولا يرد الثلث ولو قصد الضر بذلك على الراجع .

٥ - ورجوع الموصى فيها مطلقا ، ولو في مرضه ، كأن إيصاؤه في صحته أو مرضه ، ولو كان قد التزم حين الوصية بعدم الرجوع على الراجع ، وأما الذي يتله ونجزه في مرضه من صدقة أو حبس فلا رجوع له فيه ، وإن كان مفرجه من الثلث وسواء كان الرجوع بقول أو بفعل يدل عليه .

(١) ومنه أيضا الوصية بنباحه عليه أو بلهو محرم في عرس .  
(٢) أو يوصى ببناء قبة عليه ، أو يوصى بإقامة المولد المنبوي على غير الوجه الشرعي لما فيه من اختلاط النساء بالرجال والنظر إلى المحرم .



## ما يكون به الرجوع في الوصية :

- ١ - قول صريح كأبطلت وصيتي أو رجبت عنها .
- ٢ - أو فعل يدل على الرجوع نحو علق للرقبة التي أوصى بها الأسمان ، وإيلاد لها ، بأن وطىء الأمة التي أوصى بها لشخص فحلت ، وتخليص حب زرع بتذريته فإذا أوصى بزرع لاسان ثم حصده ودرسه بدون تذرية فلا تبطل على المتمد ، ومسح غزل أوصى به . لأن اسم الغزل اقتل عنه ، وصوغ معدن من ذهب أو فضة وذبح حيوان أوصى به ، وتفصيل قماش أوصى به ثم فصله ثوبا فإن الوصية تبطل لزوال اسم المعدن والحيوان والقماش عن ذلك ، بخلاف ما لو قال أوصيت بالثوب ثم فصله فلا تبطل .

كما تبطل لئذ قال الموصي في صيغة وصيته ان مت في مرضي هذا أو سقرى هذا فلان كذا ولم يمت ، لأنه علق الوصية على الموت فيهما ولم يحصل ، ومحل بطلانها ان لم يكتبها في كتاب ويخرجه ولا يسترده ، ان كتبها في كتاب وأخرجه ولم يسترده ولم يمت فان الوصية لا تبطل ، فان كتبها في كتاب بأن قال في كتابه ( ان مت في مرضي هذا فلان كذا . أو فبعدى فلان حر ) ولم يخرجها ولم يمت بطلت ، وكذا ان أخرجه واسترده ولو مات في مرضه ، قلنا لكون الرد ابتلا<sup>(١)</sup> ، كما ان المطلقة التي لم تهين بمرضه وكتبت فإلها تبطل برد الكتاب ، ولا تبطل اذا لم يخرجها أو كانت بغير كتاب<sup>(٢)</sup> .

- (١) قصورها اربع والبطلان في ثلاث وهي : ما اذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرجها أو بكتاب وأخرجه ثم استرده ، والصحة في واحدة وهي ما اذا كانت بكتاب وأخرجه ولم يسترده ، وهذه الصور الأربع ان انتهى القيد بأن لم يمت من مرضه أو سفره واما ان حصل بأن مات في المرض أو السفر ففيها اربعة ايضا ، صح في ثلاث وهي ان كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرجها أو أخرجه ولم يسترده ، فان أخرجه واسترده فقولان بالصحة والبطلان .
- (٢) وصورها اربع تبطل في واحدة وهي ما اذا كانت بكتاب وأخرجه ثم استرده ، وتصحيح في ثلاث ما اذا لم تكن بكتاب أصلا أو بكتاب ولم يخرجها أو أخرجه ولم يسترده .

ما لا تبطل به :

١ - هدم الدار التي أوصى بها الموصي المتبدد وهزل له النفس  
أو لا خلاف .

٢ - ورهنه الشيء الموصى به ، لأجل ملك الموصي لم ينتقل ، فإذا  
مات فتخلصه على الورث .

٣ - وتوزيع رقيق أو درهم لشخص ثم زوجه .  
٤ - وتعلم صنعة وشاركه الورث بقية التلخيص .  
٥ - ووطء الموصي لجاريته التي أوصى بها لثان ، وتوقف لينظر  
هل حلت فتبطل أو لا فيأخذها الموصي له .

٦ - وبيع الموصي به المحل ورجوعه للمحل بذاته براء ونحوه ،  
وأما أن لم يرجع بذاته واستخلف غيره فتبطل ، بخلاف ما لو أوصى بشيء  
غير معين ككتاب بدله غير المعينة واستخلف غيرها فلا تبطل .  
٧ - ويأخذ الموصى له ما استخلف ، وليس من التمين إذا يكون  
له ثوب واحد .

٨ - وكذا لو أوصى بثلاث ماله ثم باع المال واستخلفه ، غيره  
فلا تبطل ، لأن العبرة بما يملك يوم الموت سواء زاد أو نقص .  
٩ - وتخصيص الدار الموصى به ورثة الثواب الذي أوصى به  
فلا تبطل ويأخذ بزيادته ، ولا شيء عليه في مقابلة الزيادة .

مسائل في الوصية المسالية .

١ - أن أوصى لشخص واحد بوصية بعد وصية أخرى من نوع  
واحد وهما متساويان ، كقوله أوصيت لزيد بعشرة دنانير ، ثم قال  
أوصيت له ثوب ، فالوصيتان للموصى له ، إلا من نوع واحد واحدهما  
أوصيت له بعشرة دنانير ، أو نوعين كقوله أوصيت له بدنانير ، ثم قال  
أكثر ، كمشرة ثم خمسة وعكسه من صنف واحد فالأكثر يأخذه وإن

تقام في الايرس . اه ، ولا يكون الثاني ناسخا ، ولا يأخذ الوصيتين  
ثما بكتاب أو كتابين ، احسبها أولا ما لم يسترد الكتاب والا بطلت ،  
ثما لو رجع بالقول ، وان أوصى له بسدد كمائة . ثم بجزء كربع  
أو نكسه فيعتبر الاثر وبأخذ الوصى له .

٢ - وان أوصى في سمته أو مرضه لوارث كأخ وليس للوصى  
بشيء الوصية ابن ، أو وصى أخير وارث وقت الوصية كأمراة أجنبية فتغير  
بطل الأول ، بأن . سمعت له ابن ، أو تزوج المرأة فالمعتبر ما آل إليه  
السمال في الصورتين . فإذا مات الوصى صحت في الأولى للأخ لصحيبه  
بالبين فصار عند الموت غير وارث ، وبطلت في الثانية لصيرورة المرأة  
وارثه ، ولو لم يعلم الموت ، بصيرورة الوارث غير وارث ، كما لو أوصت  
المرأة لزوجها الذي طلقها ثم إيدها فتصح الوصية ولو لم تعلم بطلاقها  
غلانا لقول ابن القاسم ان طلقها بطلاقها ولم تنيره جازت الوصية ، وان  
لم تعلم فلا شيء له .

٣ - وإذا أوصى للسالكين دخل الفقير في المسكين وعكسه كذلك  
انظروا للمعرف من انهما اذا افترقا اجتماعا ، وإذا اجتمعا افترقا ، فمتى أطلق  
أحدهما شمل الآخر ، فلو كان العرف افتراقها اتبع .

٤ - ويحل في الأقارب كقول الوصية لأقاربي أو أقارب فلان ،  
وفي الأهل كقوله أوصيت لأهلي أو أهل فلان ، وفي الأرحام كقوله  
أوصيت لأرحامي أو أرحام فلان أقاربه لأمه كأيها وعمها لأبيها أو لأُمها  
وأخيها وابن عمها ، وهذا اذا لم يكن للوصى أقارب لأب غير ورث .  
فان كان فلا يدخل أئارب امه ، ويختص بها أقارب أبيه ، لشبه الوصية  
بالأرث من حيث تقدم النسبة على ذوى الأرحام .

٥ - وإذا قال أوصيت لأقارب فلان شمل الوارث منهم لفلان  
وغيره ، أما لو قال أوصيت لأقاربي أو أهلي أو لذوي رحمي فلا يشمل  
وارثه لأنه لا وصية لوارث .

٦ - وحيث دخل أقارب فلان أو أقاربه هو يخص المحتاج

ولو أبعد بشيء زائد على غيره ، إلا ليبان من الموصى حال وصيته ،  
كقوله : أعطوا لأقرب الأقرب ، أو فلتا ثم فلتا ، فيقدم الأقرب بالابتار  
والزيادة ولو غير محتاج ، لا بالجميع .

٧ - لبطل الحمل في العجارية ، كان أوصى بجارته الحامل من  
غيره لشخص فانها تكون مع حملها لذلك الشخص ، لأنه كجزء منها ،  
ما لم تضعه في حياة السيد أو يستثنه ، كقوله أوصيت بها دون حملها  
فلا ينحل .

٨ - إذا أوصى بثلثه أو بعدد لجماعة غير محصورين كالفقراء  
أو الغزاة أو بنى تميم فلا يلزم تميم الموصى لهم بالإعطاء ، بخلاف  
خدمة مسجد محصورين معينين ، أو أهل رواق لحصرهم فيلزم تميمهم ،  
واجتهد متولى تفرقة الوصية في القسمين فيزيد لأخوج .

٩ - وإن أوصى شخص لرفيقه ذكراً أو أنثى بثلث ماله أو بجزء  
كربع عتق للرفيق الموصى له بما ذكر أن حمله الثلث الذي من جبلته  
الرفيق ، فإذا ترك السيد مائتين والعبد يساوى مائة عتق ، ويختص  
بماله دون الورثة ، فلو ترك للسيد ثلثمائة وللرفيق يساوى مائة  
عتق لحمل الثلث له وأخذ باقيه ، فيأخذ ثلاثة وثلاثين وثلثاً ، وإن لم  
يحمله الثلث يقوم على الرفيق بقية نفسه في ماله ، فإن حمله عتق  
كله ، كما لو كان بيد الرفيق مائتان وقيمتها مائة فيعتق منه ثلثه  
لأن مال السيد إلا الرفيق وهو بمائة ، ثم ينظر لما بيده وهو  
المائتان فيعتق منه ثلثه في نظير ستة وستين وثلثين يأخذها منه  
الوارث من المائتين ماله وما بقى من المائتين للعبد ، وكذا ولو ترك  
السيد مائة وقيمة العبد مائة وماله الذي بيده مائة أو خمسون ،  
فعتق منه ابتداء نظراً لمال السيد وقيمة العبد وهو مائتان إذ هما  
مال السيد ، ثم يعتق منه ثلثه الباقي من ماله الذي بيده وهو  
المائة أو الخمسون في نظير ثلاثة وثلاثين وثلث يأخذها منه الوارث ،  
وما بقى للرفيق فليس معنى قوم في ماله جبل ماله في جملة مال السيد  
حتى يعتق العبد ولا شيء له من ماله كما في الشراح هذا هو

التحرير ، وإن لم يحمله الثلث كما إذا لم يكن للسيد غير العبد ،  
ولا مال للعبد عتق ثلثه .

١٥ - وإذا أوصى شخص لوارث ، أو يرث عن الثلث في صحة  
أو مرضه فلبقية الورثة أو للوارث الاجازة والرد ، فإن أجاز لزمته  
الاجازة بشروط خمسة : كونه الاجازة بمرض الموصى المخوف ، سواء  
كانت الوصية فيه أو في الصحة ، وألا يصح الموصى بعد ذلك ،  
وألا يكون معذورا لكونه في نفقة الموصى أو عليه دين له أو خائف  
من سطوته ، وألا يكون المجيز ممن يجعل أن له الرد والاجازة ، وإن  
يكون رشيدا - فإن صح الموصى من مرضه المخوف ثم مرض  
فمات لم يلزم الوارث اجازته الواقعة منه سابقا بل له الرد ، وكذا  
لا تلزمه الاجازة إن كان مثله يجعل أن له رد الزائد أو رد ما أوصى به  
لبعض الورثة إن حلف بالله الذي لا اله غيره أني لا أعلم حين الاجازة  
أن لي الرد ، أي اعتقد من أجاز أن للموصى التصرف لمن شاء وربما شاء ،  
فإن تكفل لزم ما أجاز ، كمن يعلم أنه لا وصية لوارث وأجاز بالشروط  
المذكورة فلا يقبل منه يمين .

١١ - وإن أوصى لشخص بنصيب ابنه ، بأن قال أوصيت لزيد  
بنصيب ابني أو بمثله ، بأن قال أوصيت لزيد بنصيب ابني ، فإن لم  
يكن له ابن واحد أخذ الموصى له جميع تركة الميت الموصى إن أجاز  
بالابن الوصية ، وألا فللموصى له ثلث التركة فقط ، فإن قال ذلك ومعه  
اثنان أخذ نصف التركة إن أجازا ، وألا أخذ الثلث ولا كلام لهم ،  
فإن زاحوا قلّه قدر نصيب واحد منهم ولا كلام لهم ، فإن كان مع  
الابن ذو فرض فللموصى له جميع التركة بعد ذوى الفروض إن أجاز  
إلى آخر ما عظمته .

فإن قال في وصيتهم : اجعلوا فلانا منزلة ابني ، أو الحقوه به  
أو زلوه منزله ، أو اجعلوه وارثا معه ، أو من عداد ولدي فإن  
الموصى له يقدر زائدا على ذريته ، فتكون التركة نصفين إن كان له  
ابن واحد وأجاز ، وألا فالثلث للموصى له ، فإنه كان للموصى اثنان

فللموصى له الثالث أجازا أم لا . ولو كانوا ثلاثة فهو كراخ وهكذا ،  
فلو كان مع الذكرين إناث ، كذا ذكر ، فلو كانت الوصية لأثني لكان  
لها مثل أثني من ثمانية

فإن قال الموصي : أوصيت لفلان بنصف نصيب ولأني وأجاز  
الولد ، فهل ينجلي نصيب ابنه مرة أو مرتين ، فإن كان الولد ابنا وابنتين  
أو كان ابنين وأجازا ، فهل ينجلي له نصف التركة أو سبعا ؟ قولان :  
قال ابن القسار : منصف التركة ، مرتين ، وهو مذهب أبي حنيفة  
والشافعي وهو الأصح ، قال : *أثني ما سواه ، فشرة*  
الخلاف عند محمد الرشد إذا قلنا إذا صح ابن واحد فلموصى له  
جميع التركة فإن أجاز ابن واحد أو أجاز والأب أو أجاز له شفعه مثله .  
١٢ - وإن أوصى الشافعي بنصف نصيب أخيه الورثة فيحاسبهم  
الموصى له بجزء من عاقبهم إن قسم المال على الورثة وعلى  
الموصى له الذكر كالأثني ، ثم ينفذ أخذه ما فاته يقسم الباقي على  
الورثة على النصفية الشافعية الذكر ما سواه لأثني .

١٣ - وإن أوصى لشخص بجزء من ماله أوصيت لزيد بجزء من  
مالي ، أو قال : أوصيت له بجزء من مالي فيقسم يناسب به ويأخذه  
من فريضته إن لم تكن عائلة كقول امرأة أوصيت لفلان بجزء من مالي  
وماتت عن زوج وأم فبأنه واحد من ستة ثم يقسم الباقي على الورثة  
أو كانت عائلة فيأخذ سبعا من سبعة وعشرين حيث عالت الأربعة  
والعشرون ، لأن النول من جملة التأجيل ، فالوصية تقدم على الارث ثم  
بقسم الباقي على الورثة ، فالضرر يدخل على الجميع ، فإن لم تكن له  
فريضة ، بأن لم يكن له وارث ، فهل له سهم من ستة وهو قول ابن القاسم ،  
أو من ثمانية وهو قول أشعيب .

ما يدخل فيه نفوسية من المال وما لا يدخل فيه : الوصية الصادرة  
في الصحة أو المرض ، ومخير بمرض مات منه كلاهما يدخل في ثلث  
ما علمه الموصى والسيد من المال ، ولو كان العلم بعد الوصية والتدين ،

أما مدير الصحة فيكون حتى في المجهول ولو تجدد ولم يعلم به حتى مات ، لأن قصد السيد غتته من ماله الذي يموت عنه والمريض يتوقع الموت فلا يقصد إلا غتته مما علم ، فإن سح من مرضه صحة يينة ، ثم مات كان كمدبر الصحة يدخل في المعلوم والمجهول ، وأما لم تدخل وصية المدبر في المجهول ، بخلاف مدير الصحة لأنها عقد غير لازم بخلافه .

ولا تدخل الوصية فيما أقر به في نسخة أو مرس فبطل لكونه لصديق ملاطف أو لزوج بعوض ، أو أثر سفينة بدين في نسخة أو مرضه ، أو أوصى به لوارث . ولم يترد بأنه الزوجة ، فلا تدخل فيه الوصية حيث مات ولم يسم باسم ، أو لم يسم به ، أو لم يسم به ، فإن علم قبل موته دخلت فيه . والأما من القولين دخول الوصية في الشيء الذي تشهر صد الناس بنفسه من مال الموصي فظهرت سلامته كآبى وصيفة وما يسمه أو مرض يرسلها ويشتره تلفها قبل الوصية ، ثم تظهر المازة .

ما يطلب في الوصية . يندب كتابتها ، ويدونها بالتسمية وحملها لله والثناء عليه والسجادة ، بكتابة ذلك ، أو نطق به أن لم يكتب . ويجب على الموصي أن يشهد بالوصية لأبيل صحتها ونفوذها ، وحيث أشهد فيجوز للشهود أن يشهدوا على ما اقلوت عليه وصيته وإن لم يقرأها عليهم ولم يفتح الكتاب الذي فيه الوصية .

وتنفذ الوصية حيث أشهد بسولهم : أشهدوا بما في هذه ولم يوجد فيها نحو ، ولو كان الكتاب الذي فيه عند الموصي لم يخرج حتى مات . ولو ثبت عند الحاكم بالبينه الشرعية أن عقدها خط الموصي (١) ، أو قرأها على الشهود ولم يشهد في السورتين بأن لم يقل : أشهدوا على وصيتي ، أو لم يقل نفذوها لم تنفذ بعد موته ، لاحتمال رجوعه عنها ، ولو وجد فيها بضطة أنفذوها فلا يفيد ، فإن قال : أشهدوا ، أو قال نفذوها نفذت .

(١) أي ثبت ما استعملت عليه الأورقة بخطه .

ولقد قال الموصى كتب الوصية ووضعتها عند فلان الخ فان فلانا يصدق في أن هذا الكتاب بما فيه هو وصية الميت ، ثم ان كان بخط الميت فيقبل ما فيه ولو كان المكتوب فيه أنه لفلان ابن من عنده الوصية<sup>(١)</sup> . وان كان بغير خطة ووجد فيه أن أكثر الثلث لابن فلان<sup>(٢)</sup> أو صديقه من يتم فيه لا يصدق ، أما بقليل من الثلث فيصدق ، أو قال الموصى : أوصيت فلانا بنفقة ثلثي فصدقه ، فقال فلان ، هذه وصيته التي عندي الى آخر ما علمت أو قال هو أمرى أنه أفقره على فلان وفلان ، أو على جماعة كذا ، صدق في قوله ان لم يقل أنه أمرى أن أدفع الثلث أو أكثر<sup>(٣)</sup> لابنى ، أو نحوه من يتم عليه كصديقه أو أخيه الملائف .

#### النوع الثانى : الوصية النظرية

تعريفها : هى القيام بشئون الأمتثال والمجبور عليهم ورعاية مصالحهم .

حكمها : الوجوب لقوله تعالى : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا » .

أركانها أربعة — الأول الوصى وشروطه أربعة :

- ١ — الاسلام فلا وصية لكافر .
- ٢ — وأن يكون مقابلا من طرف الأب أو وصيه أو الحاكم .
- ٣ — والرشد ، فلا وصية لصبى أو مجنون أو سفيه .
- ٤ — والملاحة ابتداء ودواما ، وهى حسن التصرف فيما ولى فيه ،

(١) ( ابن من عنده الوصية ) صفة لفلان وظاهره ولو كان الذى لابنه أكثر الوصية أو كلها .

(٢) الأوضح ان لم يكن المكتوب لابنه فيها كثيرا في نفسه كان أكثر الثلث أو أقله ، كما هو صريح عبارة غيره .

(٣) لا مفهوم له بل المنظر على كون المسمى لابنه كثيرا وان لم يكن أكثر الثلث كما تقدم .



فلا وصية لغير مأمون في دينه أو أماته ، ولا لمن يتصرف بغير الوجه الشرعي ويجب عزل من فقد شرطاً منها بعد استكمالها ، كمن طرد عليه النسق فانه يزل فان تصرف فتصرفه مردود ، ويصح أن يكون الوصى على الأولاد امرأة أجنبية أو زوجة الموصى ، أو أم ولد أو مديرة وأعمى سواء كان العمى أصلياً أو طارئاً ، وعبد باذن سيده ، وليس لسيده رجوع بعد الرضا ودخل في العبد مديره ، والمكاتب والمبعض والمتعلق لأجل .

**الثاني الموصى :** وهو من له ولاية على الأطفال والمجبور عليهم شرعاً كالأب والوصى وشروطه ثلاثة : الحرية والتبني والرشد ، فالأب السفيه وليه يقوم مقامه .

**الثالث الموصى فيه :** وهو القيام بشئون الصغار والمجبور عليهم ورعاية مصالحهم ، والكاح من يجوز له اككاحه من الأولاد والرقيق .

**الرابع الصيغة :** كأوصيت اليك أو ما يتم مقامها في الدلالة على تهريض الأمر اليه بعد موته ولو بالإشارة .

من يوصى على المجبور عليه انما يوصى على المجبور عليه لصغر أو سفه أب رشيد ، ( فالأب المجبور عليه لا وصية له على ولده وكذا لو بلغ الصبي رشيداً ثم حصل له السفه ، وانما النظر للحاكم ) أو وصيه وليس لمقدم القاضى ، ولا لغيره من الأقارب ايضاء عند موته ، إلا الأم فلها الايضاء على أولادها بشروط ثلاثة : أن فل المال للموصى عليه قلة نسبية كمتين ديناراً ، وورث المال عنها ، بأن كان المال لها وما ماتت عنه ، أما لو كان المال للولد من غيرها كآبيه أو من هبة فليس لها الايضاء ، بل ترفع الأمر للحاكم ، ولا ولي للموصى عليه من أب أو أوصى من الأب أو مقدم قاض ، فلا وصية لها على أولادها عند وجود واحد منهم والأم ترفع الأمر للحاكم ان كان عبداً ، وإلا فواحد من المؤمنين عدل يتصرف لهم ومنه اذا مات ولم يوصى فتصرف



بشئون الصغار ، لأن يبره سينفذ ليوم وصاعدا ، والى لا يجوز له التصرف بغير المصلحة ، ولا يجوز له أن يبيع التركة أو شيئا منها لقضاء دين أو تنفيذ وصية إلا بعشرة الدين ، لأنه ليوم له التصرف ، في حصته بغير إذنه ، فإن غاب الدين أو انتفى من البيع نال الحاكم ، ولا يقسم الوصي على غائب من التركة بلا إجازة ، لأنه قسم بدون حاكم ففضب ، والمستوفى يحكمه الحاكم ، لأن الحاكم هو الذي يوزع بين السماوي .

١٠٠٠ هـ ، في ١٩ من ربيع الثاني ١٢٩٠

١ - إن قال الموصي : أنا وأولائي فلان ، فقلنا ورثه فقط ولم يزد على ذلك فلم ييسر بغيره ، لأنه قال في كل شيء ، فيكون فلان وصيه في جميع الأشياء ، فيوجب له الموصي المصنف في روطين<sup>(١)</sup> ، والكبار بأذنهم ، إلا أن يرد بالملك ، أو بالملك والملك ما تقدم من الاجبار وعنده ، فإذا زاد الموصي ما زاد أدام يكون فلان وصيا عليهم وهو ثلاث المدة ، فيقول : أنا وأولائي فلان ، فقلنا ورثه .

٢ - وإن قال موصي : أنا وأولائي فلان ، فقلنا ورثه شخص به فلان فلا يتصل به غيره ، فإذا زاد لم ينفذ .

٣ - وإن قال زيد ورثه حتى يقدم فلان ، أحمد ، فإن زيدا يكون وصيه في كل شيء ، حتى يقدم أحمد فينزل زيد ، بمجرد ندوم أحمد ، فإن مات أحمد في المهر استمر زيد وصيا .

٤ - وإذا قال الموصي : يرثه سلاته وسبتي إلا أن تزوج ، فتستمر إلى تزوجها فتزول .

٥ - وإن أوصى لاثنتين بلفظ واحد فمطلكتكما وصيتن ، أو بلفظين في زمن أو زمين ، من غير قيد باجتماع أو اشتراك أحد ، على أنه قد

(١) المراد بالسوط الجوس لأن المصنف عليه من الشوط - أدا هو سوط المصاد في الحال أو الحال .

التعاون ، وليس ايصاله للثاني عزل للاول ، فلا يستقل أحدهما ببيع أو شراء أو فكاح أو غير ذلك الا بتوكيل .

أما لو قيد الموصى باجتماع أو افتراق عمل به ، فإن مات أحد الوصيين أو اختلفا في أمر كبيع أو شراء أو تزويج فالحاكم ينظر فيما فيه للأصلح من إبقاء الحي وصيا أو جعل غيره معه أو يرد فصل أحدهما في الاختلاف أو يفضله وليس لأحدهما إيصال لغيره في حياته بلا إذن من صاحبه ، أما بآذنه فيجوز .

ولا يجوز لهما قسم المال الذي أوصاهما عليه ، فإن قسماه بينهما وصار كل واحد يتصرف في حصته ضمن ما تلف منه ولو بسلامة للتفرط فيضمن كل ما تلف ولو بيد صاحبه لرفع يده عنه .

٦ - إذا تنازع الوصى ( أو وصيه ولو تسلسل ومقدم القاضى والكافل ) مع المحجور عليه في أصل الذققة أو في قدرها أو فهمها فالقول قول الوصى بشروط ثلاثة : كون المحجور في حمايته ، وأن يشبه فيما يدعيه ويحلف فإن كان في حضانة غيره فإن لم يشبه أو لم يحلف فلا يقبل قوله الا بيينة .

٧ - وإذا تنازعا في تاريخ الموت فقال الوصى مات منذ سنتين مثلا ، وقال المحجور بل منذ سنة فالقول للمحجور عليه الا اذا جاء الوصى بيينة فيكون القول بقوله .

٨ - لا يقبل قول الوصى في دفع مال المحجور عليه له بعد الرشد الا بيينة ولو طال الزمن على الظاهر لقوله تعالى : « فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا » .

٩ - إذا أوصى الميت بعدة وصايا في مرتبة واحدة وضاق عنها الثلث ولم يجزها الورثة تحاص أهل الوصايا التي لا تبدئ فيها كما يتحاص في العول في الفرائض ، مثل أن يوصى لرجل بنصف ماله ولآخر ربعه ، فالتك أخذ مقام النصف ومقام الربع وتقتل بينهما فتتحدهما متدخلين ، فتكتفى بالكثير وهو الربع ، فتأخذ نصفه وربعه فتتحدهما

تكون ثلاثة فتعلم أن الثلث بينهما على ثلاثة أسهم لصاحب الربع سهم ، والآخر سهمان .



### قانون الوصية الواجبة رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ م

#### المصنوع به في الديار المصرية

مادة (٧٦) : إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكمنا بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثا في تركته لو كان حيا عند موته وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث ، بشرط أن يكون غير وارث ، وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قدر ما يجب له ، وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله .

وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات والأولاد البناء من الأولاد الظهور وإن تولوا على أن يجب كل أصل فرع دون فرع غيره ، وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وإن تول قسمة الميراث ، كما لو كان أصله أو أصوله الذين يلي بهم إلى الميت ماتوا بعده وكان موته مرتبا كترتيب الطبقات .

مادة (٧٧) : إذا أوصى الميت لمن وجبت لهم الوصية بأكثر من نصيبه كانت الزيادة وصية اختيارية ، وإن أوصى له بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله . وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر وجب لمن لم يوص له بقدر نصيبه - ويؤخذ نصيب من لم يوص له ويوفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجب من باقي الثلث ، فإن ضاق عن ذلك فضه وسما هو مشغول بالوصية الاختيارية .

مادة (٧٨) : الوصية الواجبة متعلقة على غيرها من الوصايا - فإذا لم يوص الميت لمن وجبت لهم أوصى لغيرهم استحق كل من وجبت له الوصية قدر نصيبه من باقي ثلث التركة إن وفى والا فضه وسما أوصى به لغيرهم .

مادة (٧٩) : فى جميع الأحوال المبينة فى المادتين السابقتين  
بقسم ما يبقى من الوصية الاختيارية بين مستحقيها بالمعاصرة مع مراعاة  
أحكام الوصية الاختيارية .

### الأسئلة

عرف الوصية وبين أنواعها ، وتعريف كل نوع وأركانها ، وشروط  
كل ركن ، وحكم الوصية لمعين ، ومتى يملك الموصى به ، وما تبطل به  
الوصية ، وما لا تبطل به ، وما يكون به الرجوع فيها ، والمسائل الثلاث  
عشرة وأجوبتها ، والمال الذى تدخل فيه الوصية والذى لا تدخل  
فيه ، وما يطلب فى الوصية ، ومن يوصى على المجهور ، وما يتصرف  
فيه الوصى ، وما لا يجوز له والمسائل التسع وأجوبتها ، والوصية  
الواجبة وموادها .



## الباب السادس

في الرق وما يتعلق به

وفيه ثمانية مباحث

المبحث الأول : الرق قبل الاسلام .

ما هو الرقيق : هو الأذى المملوك لغيره ، ويطلق على المفرد والجمع ، واسترق مملوكه وأرقه ضد أعتقه .

الرق قبل الاسلام : عرف الرق من قديم ، لأنه نتيجة الحروب والسيطرة على الغير ، وذلك معروف من مبدأ الخليفة ولم يقف في طريقه قبل الاسلام حضارة أو تهم . بل كان استرقاق الانسان للانسان شائعا في الحضارات القديمة في الشرق والغرب على السواء ، وموجودا على أوسع مداه في ظل الديانتين : اليهودية والمسيحية ، وذكرته التوراه في مواضع (١) .

وكان موجودا عند الفراعنة ، ومن دعائم مجتمهم ، كما كان عند الفرس والهنود والصينيين ، وعند اليونان والرومان . وكان العرف الجارى عند الاغريق والرومان أنه المدين اذا لم يوف دينه أصبح مملوكا للمائتين (٢) .

وكان الاسترقاق عند اليهود على نوعين : استرقاق العبراني للعراقي ، واسترقاقه لغير العبراني . أما استرقاقه للعبراني فلاحد أسباب ثلاثة :

---

(١) انظر سفر العدد ٢٠:٣١ - ٧ وسفر التثنية ١٠:٢١ - ٧:٢٤

(٢) انظر الربا في نظر القانون الاسلامي للدكتور عبد الله دياز ص ٤

١ - التفر حيث كان المدين المسر يؤخذ بالدين الذى عليه حتى يوفى دينه أو يخدم الدائن ست سنين ثم يحرر .

٢ - السرقة ، فكان السارق يعاقب بالأسر لمدة سنة ، وقد أشار القرآن الكريم الى ذلك فى قصه يوسف عليه السلام لما فقد صواع الملك وسأل اخوته عن جزاء السارق فى شريعتهم ، فقالوا : ( جزاؤه من وجد فى رحله فهو جزاؤه ) .

٣ - بيع الوالدين لبناتهم من سرارهم .  
أما استرقاق غير العبراني ، فهو بطريق التسلط والغلبة والأسر ، لأنهم يعتقدون أن جنسهم أعلى من جنس غيرهم ويقتسمون لهذا الاسترقاق سبباً من توراتهم (١) .

وجاء الدين المسيحي فأقر الرق الذى أقره اليهود من قبل على ما جاء فى رسائل الحواريين : بولس وپطرس وغيرها من التصوص الدينية (٢) ، وقد بقى على شريعتهم عند النصارى عموم الى أن قررت الثورة الفرنسية إلغاءه سنة ١٧٨٩ م ، ومع ذلك فلن علمة البلاد الأوروبية والأمريكية ظلت تمارسه الى نهاية القرن التاسع عشر بعد إلغاء الثورة الفرنسية له بما يزيد على قرن كامل (٣) .

وسائل الرق قبل الاسلام (٤) : كانت وسائله متعددة ، وطرق الحصول عليه كثيرة أهمها :

١ - الحرب بجميع أنواعها ، فكان الأسير فى الحروب الخارجية والداخلية ليس له مصير سوى القتل أو للاسترقاق .

(١) نص التوراة سفر التكوين ٩ : ٢٥ ، ٢٦ (ملعون كنعان عبد العبيد يكون لآخوته ، قال مبارك الرب اله سام وليكن كنعان عبداً لهم ) وفى الاصحاح نفسه : ٢٧ ( ليفتح الله لياث فيسكن مساكن سام ، وليكن كنعان عبداً لهم ) .

(٢) انظر رسالة بولس الى أهل أفسس ٦ ( ٥ - ٨ ) .

(٣) معجم لاروس . والتومس الثانى لمجمع البحوث ص ٣٥٩

(٤) انظر فى هذه رسالة الحرية فى الاسلام للدكتور على وآلى ص ٢٥ ، ٢٦ والتومس الثانى لمجمع البحوث ص ٣٦٢



٢ - اثناء الفرد الى شعب معين أو طائفة معينة : فمجرد هذا الاتناء يجعله رقيقا ، بالفعل ، أو مهينا بطبيعته لأن يكون رقيقا في نظر شعوب كثيرة من بينها المبريون والهنود واليوتان والرومان .

٣ - القرصنة والخطف والسي ، فكانت ضحايا هذه الاعتداءات يملكون معاملة أسرى الحرب ، وكانت هذه وسيلة مشروعة في نظرهم ، حتى كانت بعض الحكومات تقبلها بنفسها وتستخدم أسطولها في ذلك .  
٤ - ارتكاب بعض الجرائم الخطيرة كالقتل والسرقة والزنا ، فكان يحكم في كثير من الشرائع السابقة للإسلام كاليهودية على مرتكب جريمة منها بالرق لمصلحة الدولة أو المجنى عليه أو أسرته ، وقد أشار القرآن الكريم الى ذلك في قصة يوسف عليه السلام كما سبق .

٥ - عجز المدين عن دفع دينه في الميعاد المحدد نسداده ، فكان يحكم عليه بالرق لمصلحة دائئه ، وقد ذهب الى ذلك معظم الشرائع السابقة للإسلام وخاصة شرائع المبريين واليوتان والرومان .

٦ - سلب الوالد على أولاده فكان يباح له أن يبيع أولاده ذكوره وإناثهم في بعض الشعوب ، وإناثهم فقط في شعوب أخرى ، وخاصة في حالة عزه وعصره .

٧ - سلطة الشخص على نفسه فكان يباح للموز أن يتنازل عن حريته ويبيع نفسه لقاء ثمن معين يفرج به أزمته .

٨ - قنصل الرقيق : فكان ولد الأمة يولد رقيقا مملوكا لسيدها ولو كان أبوه حرا ، ولو كان أبوه السيد نفسه .

٩ - القهر والاضطية للشعوب الضعيفة ولتلاك الأرض ومن يزرعها وهو ما يسمى في مصر الحديث بالاستعمار .

١٠ - البيع والشراء : وقد أشار القرآن الكريم في قصة يوسف عليه السلام ، فقال تعالى : ( وشروه بشئ بخس درهم مملودة ) .

كانت هذه الروافد والأنهار تتدفق ليل نهار وتصب باستمرار في محيط الرق بالآلاف المولفة ، حتى ان عدد الرقيق كان يزيد في كثير من الأمم على عدد أحرارها زيادة كبيرة . ففى أثينا مثلا بلغ عدد الرقيق فيها زهاء مائة ألف ، في حين كان عدد الأحرار من الرجال لا يتجاوز عشرين ألفا . وكان من الأمور العادية ( حسب ما يذكره أفلاطون ) أن يملك الضئى لأثنين خمسين رقيقا أو أكثر .

### المبحث الثانى موقف الإسلام من الرق

الإسلام هو الدين العالمى الخالد الذى جاء لسعادة البشرية وهدايتها الى ما هو خير لها فى أولها وأخرها ، ولا يمكن لأى تشريع أو قانون أن يأتى بمثل ما جاء به كتاب الإسلام ( القرآن الكريم ) لأنه تنزيل من عليم حكيم . لا تخفى عليه خافية ، ولا يعطل تشريعه بما لا يتفق مع مصلحة الإنسانية جمعاء ، يريد بمبادء اليسر ولا يريد بهم العسر ، وقد جاء القرآن ليخرج الناس من ظلمات الشرك والبنى والفساد فى الأرض ، والذل والاستعباد للعير ، الى نور الحق والعدل ، والصلاح والعزة والكرامة .

وليقرر فى المجتمع البشرى قانون المساواة فى الحقوق والواجبات ، ويقضى على الفوارق الجنسية واللوية بين شعوب البشرية جمعاء ، جاء يقول : ( وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ) (١) ويقول : ( يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم ان الله عليم خبير ) (٢) ، ويؤكد ذلك الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فيقول : ( ان الله لا ينظر الى أجسادكم ، ولا الى صوركم ، ولكن ينظر الى قلوبكم ، وأشار بأصابعه الى صدره ) رواه مسلم عن أبى هريرة (٣) .

(١) المؤمنون : ٥٢

(٢) الحجرات : ١٣

(٣) فى ج ١٦ ص ١٢١

جاء الاسلام وكتابه بذلك ، فوجد في المجتمع البشرى أمراضا عديدة ، وعقبات كثورة ، تموقه عن التقدم الحضارى ، فعالج الأمراض بيلسمه الشافى وزال العقبات بتياره الجارف ، وصدق الله ( وتزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين الا خسارا ) (١) .

وكان من موقوفات سعادة المجتمع الانسانى ورقية مشكلة الرق - التى امتدت جنورها فى أعماق التاريخ ، وبلغت ذروتها عند بزوغ فجر الاسلام - فعالجها ولكن لا عن طريق العنصرية كما فعل فى مسائل أخرى ، حتى لا ينتج عن ذلك رد فعل يزلزل أركان المجتمع ويصعد بنيانه ، بل سلك فى علاجها طريق التدرج - كما هو شأنه فيما يواجه من مشاكل عيقة الجنور كالربا والظهور - اذا كان ابطال الرق دفعة واحدة ، وهو بهذه الكثرة الكثيرة متمذرا فى نظام الاجتماع البشرى من الناحيتين : مصالح السادة ومصالح الأرقاء ، فالولايات المتحدة الأمريكية لما حررت رقيقها كاذن بعضهم يضرب فى الأرض يلتمس وسيلة للرزق فلا يجد ما يحسنه أو يقدر عليه ، فيعود الى سادته يرجو قبضه فى خدمتهم كما كان ، ومثل ذلك جرى فى السودان المصرى ، فقد جرب الحكام من الانجليز أن يجلدوا لهم رزقا بعمل يملونه مستغلين فيه ومكتفين به فلم يمكن ، فاضطروا الى الاذن لهم فى الرجوع الى خدمة الرق السابقة بشرط ألا يسمح للمظلومين بيعهم والاتجار بهم .

فهذا برهان حسى شاهد على أن ابطال الرق - الذى كان عاما فى البشر ووصل الى هذه الكثرة - بتشريع دينى يتعبد الله تعالى به البشر من أول يوم لم يكن من الحكمة ولا من مصلحة البشر الممكن تنفيذها (٢) .

وتشريع الاسلام تشريع حمل لا هوادة فيه ، فما شرعه فى علاج الرق كان أعلى مراتب الحكمة ، جمع بين عموم للمصلحة والرحمة ، لقد

(١) الاسراء : ٨٢

(٢) الوحي المحمدى للأستاذ السيد محمد رشيد رضا ص ٢٨٩

علم الرقيق وهذبه وكنله ، ورفع من شأنه فساواه ببيده وكفل له وسائل رزقه ثم أعتقه •

وللوصول الى هذه الغاية سلك الاسلام وسائل ثلاث : الأولى : تقليل وسائل الرق وتضييقها ، والثانية : العناية بالرقيق وتكميله ، والثالثة : فتح أبواب تحريره على مصاريحها ، واليك بيان ذلك تفصيلا :

### المبحث الثالث

#### تقليل وسائل الرق وتضييق ووائده

جاء الاسلام وروافد الرق وألغاه بهذه الكثرة والغزارة ، فأغلقها جميعا ، وسدّها سدا محكما ما عدا اثنين منها ، رق المورثة ، ورق الحرب المشروعة •

فألغى الرق الناشئ عن الانتماء الى شعب معين أو طبقة معينة ، ورقيق الأرض الذي كان ينتقل معها الى من يستولى عليها ، والرق الناشئ عن القمصنة والاختطاف ، والسبي بلا حرب شرعية • والناشئ من السرقة وإرتكاب بعض الجرائم ، والرق الجماعي الناشئ عن سيطرة واستيلاء الشعوب القوية على الشعوب المستضعفة واستعبادها ، بل أوجب القتال في سبيل تحريرها ، وتخليصها من رقها فقال تعالى : ( وما لكم لا تقاومون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ، واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا ) (١) •

وألغى الرق الناشئ عن تجريد الإنسان من حريته بسبب استغراق ذمته بدين ونحو ذلك : والرق الناشئ عن بيع الأولاد وما في معناه ، وحرمة تحريرا بائا لا هواة فيه ، وتوعده فاعله بأشد أنواع العقاب فقال صلى الله عليه وسلم : قال الله : ( ثلاثة أبا خصمهم يوم

القيامة : رجل أعطى بى ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل منه ، ورجل  
استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره ( رواه البخارى <sup>(١)</sup> ) .

وهكذا ألغى الاسلام كل هذه الأنواع من الرق ، ولا يستطيع  
أحد أن يأتي بنص أو تشريع اسلامي يتيح أى نوع منها ، بل الله تعالى  
كان يدعو الى تحرير الضمماء من استبداد الأقرباء ، فقال تعالى :  
« ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم  
الوارثين . ونسكن لهم فى الأرض » <sup>(٢)</sup> .

تقييد الاسلام لما أبقي عليه من الرق ينضب معينة <sup>(٣)</sup> : عند الاسلام  
للنوعين للذين أبقي عليهما من الرق قضيق مجارصا ، وقيدهما بقيود  
تكفل فضوب معينهما بعد أمد قريب ومن أهم القيود التى قيد بها رق  
الورثة أنه استنتى منه أولاد الجوارى من موالين وأمهاتهم ، فقرر  
أن من تأتى به الجارية من سيدها يولد حرا . وتمتق أمه بعد موت  
سيدها ، أما الولد فلأن الله حرم على الإنسان أن يملك أصله أو فرعه  
أو حاشيته القريبة ، فقال صلى الله عليه وسلم : « من ملك ذا رحم  
محرم فهو ححر » رواه أحمد والأربعة <sup>(٤)</sup> ، وأما الأم فلقوله صلى الله  
عليه وسلم : « أيا أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته » أخرجه  
ابن ماجه <sup>(٥)</sup> .

ولأن الغالب فى أولاد الجوارى أن يكونوا من موالين أنفسهم ،  
لأن الأغنياء ما كانوا يقتنون الجوارى الا لمتعتهم الخاصة ، يتبين لنا  
أن هذا القيد الذى قيد به الاسلام رق الورثة وانفرد به من بين  
جميع الشرائع التى أباحت الرق ، كميل بالعمل على جفاف هذا الرافد ،  
فضوب مائة بعد زمن غير بعيد ، وبالفعل لم يحد لهذا النوع لأن وجود  
الا بطريق غير مشروع .

(١) فى ج ٣ ص ١٧٠

(٢) القصص : ٦٠ ، ٥٦

(٣) انظر رسالة الحرة فى الاسلام ص ٧٧

(٤) بلوغ المرام ص ٢٩٣

(٥) بلوغ المرام ص ٢٩٥

### ومن أهم القيود التي قيد بها رقب الحروب :

أنه استثنى منه الذين يؤسرون في حرب داخلية ، وهي ما تكون بين طائفتين من المسلمين ، فهؤلاء لا يضرب عليهم الرق ، سواء كانوا من الطائفة الباغية أو المعتدى عليها ، لأن الله لم يبيح في مثل هذه الحروب اتخاذ الأسرى ، فقد قال تعالى : « ولئن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بنت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ، فإن جاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين » (١) .

فقد أمر الله تعالى بقتال الطائفة الباغية حتى ترجع إلى أمر الله ، ولم يأمر فيها بتسديد الوثائق ، ولم يتحدث فيها عن المن أو الفداء ، إذن فلا أسر ، بخلاف قتال المسلمين للكفار ، فقد قال تعالى فيه : « فاذا لقيتم الذين كفروا . ف ضرب الرقاب حتى إذا اثخنتموهم فشدوا الوثائق فاما منا بعد واما فداء حتى تضع الحرب أوزارها » (٢) .

أي فاذا لقيتم الذين كفروا في الحرب فاضربوا أعناقهم حتى إذا أضعفتموهم بكثرة القتل فيهم فأحكموا قيد الأسارى ، فاما أن تمنوا طيهم بعد انتهاء المعركة منا باطلاق سراحهم دون عوض ، واما أن تفكروهم بالمال ، أو بالأسرى من المسلمين ، أو فظير عمل يؤدونه لكم . فقد قيد الله في هذه الآية أمره بشد الوثائق في حرب المسلمين للكفار فقط ، وتحدث فيها عن المن والفداء ، وهما لا يكونان إلا بعد الأسر .

ويؤكد كون الحرب الداخلية لا أسرى فيها ما جاء في العقد الفريد من حديث ابن أبي شيبة قال : كان علي يخرج مناديا يوم الجمل يقول : « لا يسلمين قتيل ولا يتبع مدبر ولا يجهز على جريح » (٣) وقال

(١) الحجرات : ٩

(٢) محمد : ٤

(٣) في ج ٥ ص ٦٩

أبو الحسن : كان منادى على يخرج كل يوم وينادى « أيها الناس لا تجهزوا على جريح ، ولا تبعن موليا ، ولا تسلبن قتيلًا ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن » (١) .

والاجروب . الخارجية لا تؤدي الى رق من يؤسرون فيها الا اذا كانت طبقا لتعاليم الله تعالى ، بأن كانت لدفع العدوان ، أو لتأمين الدعوة الاسلامية اعلاء لكلمة الله تعالى ، وإتفاء مرضاته .

ولله سبحانه اقتصر في الآية السابقة على ذكر المن والقتلاء ، وبسكت عن الاسترقاق ليتصرف الامام في الأسرى بحسب المصلحة ، فقد يكون من الخير للسبايا أنفسهم في بعض الأحوال الابقاء عليهم ، كما اذا استأصلت الحرب جميع الرجال من جماعة محدودة العدد ، فالولجب في مثل هذه الحالة كدالة هؤلاء السبايا بالاتفاق عليهم ، ومنعهم من الهلاك ، أو التضحية بأعراضهم وإن رأى المطلق سراح الأسرى بلا مقابل أو نظير فدية أو عسل يؤدونه للمسلمين أو في نظير المطلق أسرى لهم عند العدو قتل ، فالقرآن الكريم لم يرد فيه نص يبيح الرق ، وإقرار الرق ثبت من كثرة أوامره بالعتق وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم في غزواته يدل على أنه كان يؤثر المن والقتلاء على الاسترقاق فأخذ العدو من أسرى بدر ، وما على بعضهم ، وأطلق سراخ أسرى بنى المصطلق وكانوا مائة بيت (٢) ، وأسرى الحديبية وكانوا ثمانين رجلا ، وأعتق المكين جميعهم فأقال لهم : « اذهبوا فأنتم الطلقاء » . كما أعتق جميع أسرى حنين ، وكان عدد النساء فقط ستة آلاف وثبت أنه أعتق ما كان عنده من رقيق في البهاية وما أهدى اليه منه ، وكان جملة من أعتقهم من العبيد والاماء تسعة وثلاثين . العبيد ثلاثون والاماء تسع (٣) .

(١) المرجع السابق ص ٨٠

(٢) سنن أبي داود ج ٢ ص ١٦١

(٣) البداية لابن كثير ج ٥ ص ٣١١ - ٣٣١ . وكتب السيرة . ولبقات ابن سعد وغيرها .

وعن عمر بن الحارث قال : « ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا أمة إلا بطلته البيضاء التي كان يركبها وسلاحه ، وأرضا جعلها لابن السبيل صدقة »<sup>(١)</sup> ، هذا والفضلاء الراشدون لم يسترقوا بعض الأبرياء إلا من باب المعاملة بالمثل . كما قال تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم »<sup>(٢)</sup> إذ لا يقتل أن يسترق العدو أسرى من المسلمين ويترك المسلمون أسرا ، خصوصا وأنه لم تكن قوانين عامة تحمي الأسرى المحروبين من الاسترقاق ، وليس هناك وسيلة للضغط على العدو ترغبه على تحسين معاملة الأسرى الذين يتصرفون في يده ، وعلى استخلاصهم من رقبه إلا استرقاق أسرا ومعاملتهم بالمثل ، وربما يقع تبادل الأسرى من الطرفين ينجو به أبراهما مما سماهم فيه .

والمعاملة بالمثل إنما هي في الاسترقاق فقط ، أما التنكيل والعذاب واتخاذ الحرمات التي كان للأسراء يلقونها عند غير المسلمين ، فإن الإسلام يبرأ منها بكل البراءة كما أنه لم يكن خلقا للمسلمين قط . ومن ذلك يتضح أن الإسلام قد قيد رق الحرب بقيود تكفل اقتضاء عليه ، فلم يجعله نتيجة الأسر ، بل تركه لأهام المسلمين يتصرف فيه حسب المصلحة ، ولم يدع إليه ، بل دعا إلى الحق وفضله عليه ، كما سيأتي في المبحث الخامس .

وهكذا حصر الإسلام الرق في الحرب المشروعة ضد المعتدين من الكافرين ، وألغى صور الاسترقاق الأخرى واعتبرها محرمة لا تحل بحال والقرآن الذي مجّد الإنسان وكرمه ، وسما به إلى مكانة عالية لا يمكن أن يسمح باستعباده بغير الطرق التي شرع ، وما أروع كلمة عمر لمرو بن العاص وأليه على مصر : « يا عمرو منذ كم تميدتم الناس ، وقد ولدتمهم أحرارا »<sup>(٣)</sup> .

(١) البداية ج ٥ ص ٢٨٢

(٢) البقرة : ١٩٤

(٣) سيرة عمر للشيخ الخطاوي ص ٢٤٠



## المبحث الرابع

### عناية الإسلام بالرقائق وتكميله

فى مرحلة انتظار الرقيق للمتنق ، وهو فى طريق خلوصه من الرق ،  
اهتم به الإسلام اهتماما كبيرا ، فأدخله دار الإسلام التى أعلنها  
لتكميل الألام ، ووضع له القوانين ومواد التشريع ما يرمى حقوقه ،  
ويحفظ عليه كرامته وإنسانيته ، وما يفيض عليه عطفًا وحنانًا وبرًا وإحسانًا  
فقال تعالى : « وبالوالدين إحسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين  
والعبار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل  
ونما ملكت أيمانكم » (١) ، وأذن آخر كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كانت التوصية بهم ، فقد روى أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« كان آخر كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصلاة : الصلاة » .  
« اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم » (٢) .

وقد كان المعروف قبل الإسلام أن الرق منافع لجميع الحقوق المدنية  
فكافة كالقراض لا يجتمعان ، فلم يكن الرقيق أملا لاجراء أى عقد ،  
ولا لتحمل أى التزام ولا لتملك أى شيء ، وكل ما يقع فى يده عن طريق  
ميراث أو هبة أو صلقة أو غير ذلك كلز ينتقل بطريق بمقد كسبا  
يتزوج الأحرار ، وقد صور الله حاله هذه فقال تعالى : « ضرب الله  
مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء » (٣) .

الإسلام أول تشريع يمنح الرقيق الحقوق المدنية  
كانت حال الرقيق قبل الإسلام كما سبق ، فلما جاء الإسلام اعترف

(١) النساء : ٣٦

(٢) تيسير الوصول جـ ٢ ص ٣٩٩

(٣) التحمل : ٧٥

بإسافية للرفيق ومنحه كثيرا من الحقوق المدنية التي ينعم بها الأحرار ،  
فمن ذلك :

١ - أنه أباح له تكوين أسرة تكويننا كاملا ، فيكون للذكر بيت مستقل وأباح له أن يتزوج من أمة مثله ، ومن حرة كريمة ، كما أباح ذلك للأمة بنفس العقود والشروط التي يتزوج بها الأحرار ، فيما عدا إشراف السيد على عقد الزواج لها ملكة يمينه ، قال تعالى : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ . وَأَمَّا أَنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُنْفِقُهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ » (١) . الأيامي : جمع أيم وهو من لا زوج له ذكر أو أنثى ، سبق له زواج أم لا .  
والمعنى : أيتها الأولياء والسادة والمشرفين على شئون الأمة زوجوا من لا زوج له من الأحرار والعرائر وكذا الصالحين من عبيدكم وأمائكم والمراد بالصالحين : القائمين بحقوق الشرع الواجبة عليهم من امتثال الأوامر واجتناب النواهي .

وأما خص الصالحين من العبيد دون الأحرار ، لأن الصالح من العبيد هو الذي يستحق أن يطلب من سيده الزواج وإن يجاب إلى طلبه ، ولأن الأيامي من الأحرار تنفقتهم على أنفسهم ، فالتزويج في زواجهم معمول على الإطلاق بدون شرط .

وقال تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات » (٢) وأخرج مالك عن سليمان بن يسار : « أن شيئا مكاتبا كان لأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو عبدا كان تحت امرأة حرة » الحديث (٣) .  
ويعد هذا التفسير الإسلامي تغييرا إلى الصدق في نظام الرق ، ففى جميع الشرائع السابقة للإسلام ما كان يمتدح للرفيق بحق الزواج ،

(١) النور : ٣٢

(٢) النساء : ٢٥

(٣) تيسير الوصول ج ٢ ص ٣٧٨

ولا بأن تكون له أسرة بالمعنى القانوني الكامل وكان الاتصال بين ذكورهم وإناثهم لا يعتبر زواجا ، انما كان يتم بانتخاب مواليتهم ، وفي صورة يقصد منهما مجرد التناسل وتكاثر عدد الرقيق ، كما يحدث بين الأمم .

وكان يحظر على الحر أن يتزوج من أمة ، وعلى الحرة أن تتزوج برقيق ، بل ان معظم هذه الشرائع كانت توقع على الحرة التي تتزوج رقيقا عقوبة شديدة وصلت في القانون الروماني الى حد الاعدام<sup>(١)</sup> .

٢ - وجعل طلاق زوجة العبد من حقه هو لا من حق مولاه ، فمن ابن عباس أنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال : « يا رسول الله ، سيدى زوجنى أمته ، وهو يريد أن يفرق بينى وبينها » فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فقال : « أيها الناس مال أحدكم زوج عبده أمته ثم يريد أن يفرق بينهما ؟ انما الطلاق لمن أخذ بالساق »<sup>(٢)</sup> رواه ابن ماجه والدارقطني<sup>(٣)</sup> .

٣ - وأباح للعبد أن يناقش في قضايا الساعة ، وأن يرفع مطالبه ومطالبه الى أولى الأمر كالحر ، كما في الحديث السابق .

٤ - وجعل الأمان الذى يعطيه عبد مسلم من المقاتلين ملزما للجيش وواجب الاحترام كالأمان الذى يعطيه الحر سواء بسواء ، فقال صلى الله عليه وسلم : « المؤمنون تكافأ دماؤهم ويسمى بينهم أداتهم وهم يد على من سواهم ، ولا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه الحاكم<sup>(٤)</sup> . وفي عهد عمر أعطى عبد أمانا لأهل حصن كان قد حاصره جيش

(١) الحرية و الاسلام للدكتور على وفاى ص ٤٧

(٢) اى للمتزوج الذى له حق التمتع بزوجه .

(٣) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٠٢

(٤) بلوغ المرام لابن حجر ص ٢٤٥

المسلمين فكتب المسلمون بذلك الى عمر ، فكتب عمر اليهم يقول : ان  
عبد المسلمين من المسلمين وذمتهم ذمة المسلمين<sup>(١)</sup> .

٥ - ونهى عن جرح شعوره رفعا لروحه المعنوية فقال صلى الله عليه  
وسلم : « لا يقل أحدكم أطعم ربك وضئ ربك أسبق ربك ، وليقل  
سيدي ، مولاي ، ولا يقل أحدكم عبدى أمتى ، وليقل فتاى وفتاى  
وغلامى » رواه الشيخان عن أبى هريرة<sup>(٢)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لا يقول أحدكم عبدى وأمتى  
كلكم عبيد الله وكل نساءكم إماء الله ، ولكن ليقل : غلامى وجارتى  
وفتاى وفتاى » رواه مسلم عن أبى هريرة<sup>(٣)</sup> .

٦ - وأوجب تسوية الرقيق بسيدته فى المساكن والملابس فقال  
صلى الله عليه وسلم : « ان اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم  
فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس ،  
ولا تكلفوهم ما يغلِبهم ، فان كلفتموهم ما يغلِبهم فاعينوهم » رواه  
الشيخان<sup>(٤)</sup> .

٧ - ودعا الى تربيته وتعليمه كالحرف فقال صلى الله عليه وسلم :  
« ثلاثة لهم أجران : رجل من أهل الكتاب آمن بنية وآمن بمحمد  
صلى الله عليه وسلم ، والعبد المملوك اذا أدى حق الله وحق مواليه ،  
ورجل كانت عنده أمة فأدبها فأحسن تأديبها ، وعلمها فأحسن تعليمها ،  
ثم أعتقها فتزوجها فله أجران » رواه الشيخان عن أبى موسى<sup>(٥)</sup> .

٨ - ووجهه فردا من أفراد أسرة البيت الذى كان رقيقا فيه ، يشرف  
بشرفهم ويسموهم بسموهم ، وينال من العناية والرعاية ما يناله أفراد  
الأسرة الواحدة ، فقال صلى الله عليه وسلم : « الجلاء لحمه كلحمه

(١) الأموال ص ٣٧١

(٢) التلخيص ج ٢ ص ٧٧

(٣) فى ج ١٥ ص ٥

(٤) التلخيص ج ٢ ص ١٧٥ ، واللفظ البخارى فى ج ٣ ص ٢١٧

(٥) التلخيص ج ١ ص ٣٠

النسب لا يباع ولا يوهب « رواه الشافعي عن ابن عمر وصححه ابن حبان  
والحاكم<sup>(١)</sup> لصحاح أى اتصال بين المقت والمعتق كاتصال النسب .  
قال صلى الله عليه وسلم : « مولى القوم من أنفسهم »<sup>(٢)</sup> وقد  
قصد للإسلام من ذلك الى غرض انساني سام وهدف نبيل ، وهو  
أن يكسل نمعه الحرية على العبد بعد تحريره من رق العبودية ، فيجعله  
عضواً في الأسرة التي كانت تسلكه من قبل ، ويسوى بينه وبين أفرادها  
في المكاة الاجتماعية ، وفي الحقوق والواجبات ، ويجعل له من هذه  
الأسرة ارتباطاً حميماً حرمة ، ولدوا عنه ما عسى أن يوجه اليه من  
عنوان .

٩ - وشدد في منع الأذى عنه فقال صلى الله عليه وسلم :  
« من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يمتهن » رواه مسلم عن ابن عمر<sup>(٣)</sup>  
١٠ - وجعل التعلى عليه كالتعدي على الحر . فقال صلى الله عليه  
وسلم : « من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جلدناه » رواه أحمد  
والأربعة عن سيرة وحسنه الترمذي<sup>(٤)</sup> .

١١ - وحذر من رميه بالفاحشة فقال صلى الله عليه وسلم :  
« من قذف مملوكه وهو يرى مما قال جلد يوم القيامة إلا أن يكون  
كما قال » رواه الشيخان عن أبي هريرة<sup>(٥)</sup> .  
١٢ - وحثه على تكميل نفسه في لطف ولين فقال صلى الله عليه  
وسلم : « للعبد السلوك الصالح أجراً » متفق عليه<sup>(٦)</sup> .  
١٣ - وأباح للسيد بأن يأذن لعبده في التجارة وحينئذ يمنح جميع  
الحقوق المدنية اللازمة لهذا النوع من النشاط .

- 
- (١) بلوغ المرام ص ٢٦٤ .  
(٢) في بلوغ المرام ص ١٣٠ رواه أحمد والثلاثة وابن خزيمة وابن حبان  
(٣) في ج ١١ ص ١٢٦  
(٤) بلوغ المرام ص ٢٤٤  
(٥) اللؤلؤ ج ٢ ص ١٧٤  
(٦) المرجع السابق ج ٢ ص ١٧٥

١٤ - وابن الله بمكانية المملوك فقال : فكاتبوهم لأن عظمهم فيهم خيرا<sup>(١)</sup> ففتح بذلك زيادة على حقوقه المدنية التي تقلبت حتى البيع والشراء والهبة والرهن والتسلك وأجراء مختلف العقود التي تيسر له الحصول على الكمال .

١٥ - وفتح الاسلام لهم أبواب الرقي والكمال الى الذروة فقال صلى الله عليه وسلم : « لو كان الايمان منوطا بالثريا لنال رجال من فارس » أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « أول عبد سابق الى الجنة عبد اطاع الله وأطاع مواليه » رواه الطبراني في الأوسط<sup>(٣)</sup> .  
وهكذا رفع الاسلام مستوى الرقي الى أسنى ما تتصور البشرية، وشجع لهم من الحقوق والعدل الاجتماعى ما لم يحلم به الافاسية فى عهد من عهودها الزاهرة إلا أنه يكون العهد الإسلامى .

### المبحث الخامس

#### فتح الاسلام ابواب حرية الرقيق

على مصاريمها وحشده على مثقه

كانت منافذ العتق قبل الاسلام ضيقة كل الضيق ، فلم تكن له الا سبيل واحدة ، وهى رغبة المولى فى تحرير مملوكه ، ويدون هذه الرغبة كأن مقضيا عليه أن يظل هو وذريته راسخين فى أغلال العبودية وقيود الرق على مر المصور وكر النحور ، على أن معظم المشراف والمساواة للإسلام كانت تخطى على السيد أن يعتق مملوكه إلا فى حالات

(١) المنصور : ٣٣

(٢) تيسير الوصول ج ٣ ص ١٤

(٣) كنوز الحقائق للمناوى ص ٢٩

خاصة ، وبشروط قاسية ، وبعد إجراءات قضائية ودينية معقدة كل التمقيلا .

فلما جاء الاسلام حطم جميع هذه القيود ، وفتح أبواب حرية الرقيق على مصاريعها ، وأوجد للعتق أسبابا يكتفى بعضها للقضاء على نظام الرق بعد قليل ، وأهم هذه الأسباب هي :

١ - أنة جعل للعتق من أعظم القرب الى الله تعالى وطريقا الى واسع رحمته ودخول جنته ، فقال تعالى : « فلا اقتحم العقبة . وما أدراك ما العقبة . فك رقبة » (٢٤) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « أيما رجل أعتق أمريء مسلما إستغفد الله بكل عضو منه عضوا منه من النار » (٤) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « من كات له جارية فمالها فأحسن إليها ، ثم أعتقها وتزوجها كان له أجران » (١) عالها : أنفق عليها .  
٢ - وجعله كفارة للقتل الخطأ ، فقال تعالى « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » (٢) .

٣ - وكفارة للحنث في اليمين بالله فقال تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة » (٧) .

- 
- (١) من رسالة الحرية في الاسلام للدكتور على عبد الواحد ص ٨ مع تصرف قليل .  
(٢) أى فلا انتفع بما هيأه له ولا تخطئ العقبة التى تحول بينه وبين النجاة ، وهى شبح نفسه ، وأى شيء أعلمك ما أقتحم العقبة ؟ هى هتق نفس وتحريرها من العبودية .  
(٣) المائد : ١١ - ١٢  
(٤) التؤات ج ٢ ص ١٣١ .  
(٥) التؤات ج ٢ ص ٩٦  
(٦) النساء : ٩٤  
(٧) المائدة : ٨٩

٤ - وكفارة للظهار فقال تعالى : « والذين يتظاهرون من نسائهم ثم يسودون لما قالوا فتحرير رقبته قبل أن يتامسا » (١) .

٥ - وكفارة لمن أظفر منعدا في رمضان . فمن أبى هرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « هلكت يا رسول الله ، قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتى في رمضان ، فقال : هل تجد ما تعتق ربه ؟ قال : لا » (٢) . الحديث رواه الجماعة (٣) .

٦ - وفرض للمعتق جزءاً من ميزانيه البوالة ، فبجمله مصرفاً من مصارف الزكاة فقال تعالى : « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » (٤) .

٧ - وأوجب على من نذر تحرير رقبته الوفاء بنذره فقال تعالى : « وليوفوا نذورهم » (٥) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « من نذر أن يطلع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه » رواه الجماعة إلا مسلماً (٦) .

٨ - وأوجب على من تلمظ بالمعتق ولو هازلاً تنفذ عتقه من تلمظ . يعتقه فقال صلى الله عليه وسلم : « نأثرت جدهن جد وهزلهن جد : الطلاق والعتاق والنكاح » رواه ابن عدي (٧) والجهد بالكسر : ضد الهزل .

٩ - وأوجب على من ملك أصله أو فرعه أو أحد أخوته أن يعتقه

(١) المجادلة : ٣

(٢) بلوغ المرام ص ١٣٦ واللفظ لمسلم .

(٣) التوبة : ٦٠

(٤) الحج : ٢٩

(٥) نيل الأوتار ج ٨ ص ٢٠٠

(٦) بلوغ المرام ص ٢٢٦



بجرد الملك فقال صلى الله عليه وسلم : ( من ملك ذا رحم محرم فهو حراً ) أخرجه أبو داود والترمذي (١) .

١٠ - وأوجب على من أعتق جزءاً من رقيق تكميل عتقه فقال صلى الله عليه وسلم : ( من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم قيسة عدل فأعطى شركاء حصصهم وعتق عليه العبد ، والا فقد عتق منه ما عتق ) متفق عليه (٢) .

وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( من أعتق نصيباً له في مملوك كلف أن يتم عتقه بقية عدل ) رواه أحمد في سننه (٣) .

١١ - وأوجب على من تعد التمثيل برقيقه أو تعد أذاه أن يعتقه ، ( من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه ) رواه مسلم (٤) وأحمد وأبو داود .

وعن ابن عمر رضي الله عنه قال : اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ( من ضرب غلاماً له حداً لم يأت به أو لطمه فكفارته أن يعتقه ) رواه مسلم (٥) .

١٢ - وأمر بمكاتبة الرقيق على قدر من المال يعتق بسداده وبمساعده مالياً على السداد فقال تعالى : **وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ** **مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ** **الَّذِي آتَاكُمْ** (٦) .

وعن عمر بن اندس قال : سأل سيرين ألسا المكاتبه وكان كثير

---

(١) بسم الوصول ج ٣ ص ١٢ - والأرحام هم الأقارب ، وكل من يجمع بينك وبينه نسب ، والمحرم من ذوى الأرحام من لا يحل تكاحه كلام رابن بنت والأخت .

(٢) اللؤلؤ ج ٢ ص ١٢٨

(٣) ج ٦ حديث رقم ٤٤٥١

(٤) في ج ١١ ص ١٢٦

(٥) ج ١١ ص ١٢٧

(٦) النور : ٣٣

الفسال ، فأبى سيده ، فأطلق سيرين الى عمر رضى الله عنه فلجأه عمر ، فقال له كاتبه ، فأبى ، فضربه بالدرّة وتلا ( فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا ) فكاتبه ، أخرجه البخارى (١) .

١٣ - وأوجب عتق الأمة التي حبلت من سيدها بولد بعد موت سيدها فقال صلى الله عليه وسلم : ( أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته ) أخرجه ابن ماجه والحاكم عن ابن عباس (٢) .

وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ( أيما امرأة ولدت من سيدها فهي معتقة عن دبره منه ) رواه أحمد (٣) . أما ولدها فيعتبر حرا من يوم ولادته ، لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم : ( من ملك رحم محرم فهو حر ) .

١٤ - وجعل صلى الله عليه وسلم من خرجوا من الأرقاء الى المسلمين قبل مواليهم عتقاء لله ، فمن ابن عباس قال : أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الطائف من خرج اليه من عبيد المشركين ، رواه أحمد (٤) .

١٥ - وجعل كسوف الشمس سببا في اللمتق ، فمن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما قالت ( أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالعتاقة في كسوف الشمس ) رواه البخارى (٥) .

١٦ - وأباح للمسيك التمرى بجواريه بلا قيد ، إلا بجمرد تملكهن بوجه شرعى ، وبدون التقييد بملد ولو زلّنه على أربع ، رغبة في تحريرهن وتحرير أولادهن منه ، حتى ينضب معين الرق من الأرض وينمى منها ، فقال تعالى : « فافتكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم ألا تحملوا فواحشة أو ما ملكت أيافكم » (٦) .

(١) تيسير الوصول ج ٢ ص ١٥

(٢) بلوغ المرام ص ٢٩٥

(٣) في مسنده ج ٤ حديث رقم ٢٩١٢

(٤) نيل الأوطار ج ٨ ص ٨

(٥) في ج ٢ ص ٢٨٨

(٦) النساء : ٣

١٧ - وجعل التدبير - وهو عتق المملوك بعد وفاة مالكه - من وسائل العتق المرغوب فيها ، ودليله أن التدبير خير ، والخير مأمور به قال تعالى : « وافعلوا الخير لعلكم تفلحون » (١) .

١٨ - وأوجب على المسلمين متضامتين تخطيط من وقع في الأسر من عبودية الرق فقال صلى الله عليه وسلم : ( أطلعوا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكوا العاني ) أي الأسير ، رواه البخاري عن أبي موسى الأشعري (٢) .

١٩ - وأوجب الاسلام عتق الرقيق اذا كان في عتقه دفع ضرر مادي أو معنوي عن المسلمين أو جلب مصلحة لهم أو للانسانية جمعاء ، لأن تعاليم الاسلام قائمة على جلب المصالح ودفع المفاسد ، حيث كانت وألى وجعلت .

٢٠ - وجعل الرسول صلى الله عليه وسلم ، تحرير الأرقاء ديدنه ومنهجه العملي في جميع غزواته ، كما سبق بيانه في أسرى بدر والمصطلق والحليبية ومنكة وحنين .

وهكذا تنوالت النوافع والحوافز على تحرير الرقيق وتخليصه من غير العبودية ، حتى لم يعد له وجود بين الدول الاسلامية ، التي تمسك ببادئ الاسلام الحق ، وترعى تعاليمه الرشيدة .

#### المبحث السادس

#### وصول التوالت الى اللزوة والكمال في كل مجال

لم تكن البيوت الاسلامية التي دخلها الرقيق بيوت مذلة واستعباد للرقيق وقضاء على الاحدية فيه ، كما كان الحال عند غير المسلمين في ذلك الوقت ، وانما كانت بيوتا قائمة على تشريمات قرآنية حكيمة ، وتعليمات ربانية رحيمة ، وأخلاق نبوية كريمة ، ومؤسسة على تقوى من الله

(١) الصحيح : ٧٧

(٢) في ج ٧ ص ١٢٠

ورضوان ، فاذا دخلها الأرقاء وجلبوها مدارس لهم على أعلى مستوى  
فى التهذيب والفضيلة ، والمعلوم المفيدة ، والأخلاق النبيلة ، حتى جملت  
بعضهم بفصل الرق فيها على الحرية فى غيرها ، وفتحت لهم أبواب  
الحرية والرقى والكمال ، والوصول الى النورة فى كل مجال ، فخرجوا  
منها هم وأبناؤهم قادة فى جميع النواحي للمالم الاسلامى كله .

٢٠١ - فزید بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
وابنه أسامة تولى قيادة الجيوش الاسلامية فى الجهة الشمالية ، وحينما  
طمعن بعض الناس فى ولاية الأخير لصدانة سبنة زكاهما صلى الله عليه  
وسلم فقال وهو على المنبر ( ان تطعنوا فى امارته يريد أسامة بن زيد -  
فقد طعنتم فى اشارة ابييه من قبله ، وأيم الله ان كان لخليقا لها ، وأيم  
الله ان كان لأحب الناس الى ، وأيم الله ان هذا لها لخليق - يريد  
أسامة بن زيد - وأيم الله ان كان لأحبهم الى من بعده ، فإوصيكم  
به فانه من صالحكم ) رواه الشيخان (١) .

وعن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : ( ما بعث رسول الله صلى  
الله عليه وسلم زيد بن حارثة فى سرية الا أمره عليهم ، ولو بقى بعده  
لاستخلفه ) رواه أحمد (٢) .

٣ - سلمان الفارسي الذى كان رفيقا فامره صلى الله عليه  
وسلم ، أن مكاتب سيده وماعده على الوفاء بكتابه والتخلص من  
رقه - كان أحد أركان الحرب فى غزوة الأحزاب ، والمخططين للمعركة ،  
وهو صاحب فكرة حفر الخندق ، وشهد له الرسول صلى الله عليه وسلم  
بالطهارة والكمال فرفعه الى القمة فقال : ( سلمان منا أهل البيت ) (٣) .  
وقال صلى الله عليه وسلم ، وقد وضع يده على سليمان - ( لو كان

(١) الأول ج ٢ ص ١٣٧

(٢) البدانة والنهاية لابن كثير ج ٥ ص ٣١٥

(٣) ابن هشام ج ٣ ص ١٣٤

الايمان عند الثريا لناله رجال من هؤلاء ) رواه الشيخان ، واللفظ لمسلم<sup>(١)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : ( لو كان الايمان منوطا بالثريا لناله رجال من فارس ) رواه الترمذى<sup>(٢)</sup> .

٤ - وبلال الحبشى ، عتيق الصديق رضى الله عنه ، ولاء صلى الله عليه وسلم على المدينة فترة من الزمن<sup>(٣)</sup> .

ورفعه عمر رضى الله عنه الى مركز السيادة فقال : ( أبو بكر سيدنا ، وأعنت سيدنا )<sup>(٤)</sup> يقصد بلالا .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم لبلال : ( سمعت ذك نعليك بين يدى فى الجنة ) رواه البخارى<sup>(٥)</sup> .

٥ - وصهيب الرومى وإلاه عمر - حينما طعن - امامه المسلمين فى الصلاة مدة المشاورة فى أمر الخلافة مقنعا له على جميع المهاجرين والأنصار .

٦ - وسالم الذى كان رقيقا لأبى حذيفة القرشى فد صار بعد عتقه فردا من أسرة سيده ، واستحق الترشيح للخلافة ، فقال عمر - بعد أن طعن وطلب منه وهو على فراش الموت أن يستخلف - .  
( ..... ولو كان سالم مولى أبى حذيفة حيا لاستخلفته ، فان سألتى ربي ، قلت : سمعت نبيك يقول : ( ان سالمتا ليحب الله حبا لو لم يخف ما عصاه )<sup>(٦)</sup> .

وعن ابن عمر رضى الله عنه ، ( قال : كان سالم مولى أبى حذيفة

---

(١) اللؤلؤ ج ٣ ص ١٨٣ . ومسلم فى ج ١٦ ص ١٠١

(٢) مسير الوصول ج ٣ ص ٩١

(٣) التورق فى نثار الإسلام للأساذ المشد ص ٤١

(٤) رواد البخارى فى ج ٥ ص ١٠٢

(٥) فى ج ٥ ص ١٠٢

(٦) العقد الفريد ج ٥ ص ٢٥

يُرم للمهاجرين الأولين وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، في مسجد  
قباء ، وفيهم أبو بكر وعمر ، وأبو سلمة وزيد وعامر بن ربيعة (١) ، (٢) .  
وفي ذلك يقول شاعر العرب :

هذا صهيب أم كل معاجر وعلا جميع قبائل الأنصار  
لم يرخص منهم واحد لصلاتنا وهم الهداة وقادة الأخبار  
هذا ولو كان الثرم سالم حيا لثال بخلافة الأمصار (٣)

٧ - وموسى بن نصير أبو عبد الرحمن اللخمي التتوفى سنة ٩٧ هـ .  
هو لخمى بالولاء - فقد كان مولى لامرأة منهم فصب اليهم ، وكان  
أبيه نصير ممن سبأهم خالد بن الوليد من عين التمر بالعراق - كان  
قائدا محسنا خيرا بشئون الحرب ، ومجاهدا عظما حسم التدبير  
والبرأى ، ميسر الطليعة ، فتح الشمال الأفريقى والأندلس ، ونشر  
الأمن والإسلام فى هذه البلاد ، وحسن ثمرها ، وأدارها فأجاد (٤) .  
٨ - وطارق بن زياد البطل المنصور ، فاضح الأندلس ، وحامل لواء  
النصر فى جميع معاركه وصاحب الفروج القتالية ، والخطيب المؤثر  
التتوفى سنة ١٠٢ كان مولى لموسى بن نصير ، عامل الوليد بن عبد الملك  
على أفريقية (٥) .

٩ - وأبو الطيب طاهر بن الحسين بن مصعب بن زريق بن ماهان  
الخرامى ولا (٦) ، والتتوفى سنة ٢٠٧ هـ وهو من أكبر قواد المأمون ،  
بل كان قائد قواده ، وهو الذى مهد للمأمون طريق الوصول الى الخلافة ،

(١) العنزى مولى عمر .

(٢) رواه البخارى فى ج ٩ ص ١٢٨

(٣) العقد الفريد لابا عبد ربه ج ٣ ص ٣٢٠

(٤) البداية والنهاية لابن كثير ج ٩ ص ١٧١

(٥) المصدر السابق وتاريخ فتح الأندلس للمرحوم الأستاذ محمد

سليمان بدير ص ٩٢

(٦) حيث كان جده زريق بن ماهان مولى طليعة الطليحات الخرامى  
المشهور بالكرم والجود المفرط .

وأذن له الدنيا ، وحقق الله آمانيه ، وكان طاهر بن الحسين يستخدم  
 كتبا يديه بهارة فاكتفى في الطعن بالمسيف ، حتى لقبه المأمون  
 ( ذو اليمينين ) وكان بعين واحدة ، وفي ذلك يقول عمر بن أبانة :  
 إذا اليمينين وعين واحدة .. نقصان عين ويمين زائدة (١) .

١٥ - وجوه الصقلي المتوفى سنة ٣٨١ هـ كان في مبدأ أمره  
 مملوكا روميا من جزيرة صقلية رباه المعز لدين الله الفاطمي ، وفتح له  
 باب الترقى حتى بلغ رتبة الوزارة والقيادة ، فقاد جيش المعز لدين الله ،  
 وفتح به مصر ، ونهض بها في جميع فواحيها حتى صارت قبلة العالم  
 الاسلامي ، وزينة الدنيا ، وبلغ من فضله وبره بالامة واحسانه اليها  
 انه لم يبق شاعر الا رثاه عند موته وذكر مآثره (٢) .

#### وصولهم الى القمة في العلوم والفنون

وكما وصل الموالي الى مراكز البطولة والقيادة في الجهاد والنضال  
 والحرب وصلوا الى مراكز الامامة في كل علم وفن ، واستيعابهم يحتاج  
 الى مجلدات ، فصبك منهم النماذج الآتية حسب ترتيب وفاتهم :

١ - فسميد بن جبير الكوفي مولى بنى وابنة بن الحارث الذي  
 قتله الحجاج صبرا سنة ٩٥ هـ ، نبغ في علوم عصره ، وكتب لعبد الله  
 ابن عتبة بن مسعود ، ثم لأبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، وتولى  
 قضاء الكوفة مدة من الزمن ، وكان من كبار أئمة التابعين ، ومقدمهم  
 في التصير والحديث والفقه والمبادة . قال فيه أحمد بن حنبل : قتل  
 الحجاج سعيد بن جبير ، وما على وجه الأرض أحد الا وهو مفتقر الى  
 علمه (٣) .

٢ - ومجاهد بن جبر المكي المتوفى سنة ١٥٣ هـ - على رأى -  
 مولى السائب بن السائب المخزومي ، كان أحد أئمة التابعين وأحد

(١) ابن خلكان ج ١ ص ٤٢٠ ، وابن كثير ج ٥ ص ٢٠٤

(٢) ابن خلكان ج ١ ص ٢٠٩

(٣) ابن خلكان ج ١ ص ٣٦٤

أوعية العلم ، ومن أخصاء أصحاب ابن عباس ، وأعلم أهل زمانه بالتصير ، عرض القرآن على ابن عباس عدة مرات يقفه عند كل آية ، يسأله فيم نزلت وكيف كانت (١) .

٣ - وعكرمة مولى ابن عباس المتوفى سنة ١٠٥ هـ هو عكرمة للفرجى البربرى تسلكه ابن عباس وقت أن كان واليا على البصرة لعلى بن أبي طالب رضى الله عنه ، وعنى ابن عباس بتعليمه القرآن والسنة أشد العناية ، وما زال به حتى صار عالما بالكتاب والسنة والفقه ، وعن مشاهير القراء والمفسرين ، وأمه سيده على الفتوى ، وأذنه بها فقال : انطلق فأفت الناس ، وشهد له بالامامة العلمية كثير من أهل الثقة والفضل فى عصره ، وحسبك أنه تلميذ ابن عباس (٢) .

٤ - وأبو أيوب سليمان بن يسار ، مولى ميمونة زوج النبى صلى الله عليه وسلم المتوفى سنة ١٠٧ هـ ، كان أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، وكان عالما ثقة عابدا ، ورعا حجة وكان المستفتى إذا أتى سعيد بن المسيب ، يقول له : اذهب الى سليمان بن يسار ، فإنه أعلم من بقى (٣) .

٥ - ومحمد بن سيرين مولى أنس بن مالك المتوفى سنة ١١٠ هـ كان فقيها فاضلا ، حافظا متقنا ، قال عنه عثمان البتى : لم يكن بالبصرة أحده أعلم بالقضاء منه . وقال عنه مورو العجلي : ما رأيت رجلا أفتة فى ورعه ، ولا أروع فى فقه من محمد بن سيرين . وقال ابن عون ثلاثة لم أر مثله : محمد بن سيرين بالعراق ، والقاسم بن محمد بالحجاز ، ورجاء بن حيوة بالشام (٤) .

٦ - والحسن البصرى بن أبى الحسن يسار مولى زيد بن ثابت المتوفى سنة ١١٠ ، ورضيع أم المؤمنين أم سلمة رضى الله عنها (٥) .

(١) البداية لابن كثير ج ٩ ص ٢٢٤

(٢) تاريخ النشريع الاسلامى للسبكي واخوانه ص ١٧٨ ، وابن خلكان

ج ١ ص ٥٧٤

(٣) ابن خلكان ج ١ ص ٣٨٠

(٤) تاريخ النشريع الاسلامى للسبكي ص ١٩١

(٥) العقد الفريد ج ٣ ص ١٠٥



كان امام الأئمة في العلم والخلق والدين . ومن سادات التابعين وكبرائهم<sup>(١)</sup> جمع دل من من علم وزهد وورع وعبادة ، وقال أبو عمرو ابن العلاء : ما رأيت أقصح من الحسن البصري ومن الحجاج بن يوسف النقي ، ففيل له : فايها نان أقصح ؟ قال الحسن . وقال سليمان التيمي : الحسن شيخ أهل البصرة . وقال أبو بكر المزني : من مره أن ينظر الى أعلم عالم أدرناه عى زمانه . فليتنظر الى الحسن . وقال قتادة : نان أعلم التابعين اربعا : نان عطاء بن ابي رباح أعلمهم بالمتاسك ، وكان سعيد بن جبير أعلمهم بالنسب . ونان عكرمة أعلمهم بالسيرة . وكان الحسن أعلمهم بالحلال والحرام<sup>(٢)</sup> .

ومثل خالد بن سموان عن الحسن البصري ، فقال : كان أشبه الناس علانية بسريه ، وسريه بعلاية ، وأخذ الناس لنفسه بما يأمر به غيره ، ياله من رجل ! استغنى عا فى أيدى الناس من دنياهم ، واحتاجوا الى ما فى يديه من دينهم<sup>(٣)</sup> .

وكان للحسن البصري مع ثبله وفقه وورعه وزهده تأبنا للربيع ابن زياد الحارثي بخراسان . ثم ولى قضاء البصرة لعمر بن عبد العزيز ، فقيل له : من وليت القضاء بالبصرة ؟ فقال : وليت سيد التابعين الحسن ابن أبى الحسن البصري<sup>(٤)</sup> .

٧ - وأبو عبد الله مكحول المصنفى ، مولى عمرو بن سعيد بن العاص المتوفى سنة ١٢٢ هـ . كان عالم أهل الشام وامامهم ، ولم يكن فى زمانه أبصر منه بالفتيا ، وقد رحل كثيرا فى طلب العلم حتى نال منه حظا وافرا وشهد له الكثير .

قال عبد الله بن العلاء : سمعت مكحولا يقول : كنت لعمر بن

(١) فابوه مولى زيد بن ثابت الأنصاري من سبى ميسان بالعراق .  
وامه خيرة مولاة أم سلمة رضى الله عنها .

(٢) ابن حلكان ج ١ ص ٢٢٧ ، وتاريخ التنريع الاسلامى للسبكي

١٨٩ ص

(٣) العقد الفريد ج ٢٢ ص ٨٢

(٤) العقد الفريد ج ٤ ص ٢٢١

سعيد ابن العاص فوهبني لرجل من هذيل بمصر ، فأنعم على بها .  
فما خرجت منها حتى ظننت أنه ليس بها علم الا وقد سمعته ، ثم قلت  
المدنية فما خرجت منها حتى ظننت أنه ليس بها علم الا وقد سمعته ،  
ثم لقيت الشعبي فلم أر مثله .

وقال أبو حاتم : ما أعلم بالشام أفقه من مكحول .  
وقال الزهري : العلماء أربعة : ابن المسيب بالمدينة ، والشعبي  
بالكوفة والحصن بالبصرة ، ومكحول بالشام<sup>(١)</sup> .

٨ - وأبو محمد عطاء بن أبي رباح المتوفى سنة ١١٤ هـ من موالى  
قريش بتوا فى العلم دالدين مقاما محسودا ، وكان مرجعا فى القسوى  
بين الأخيار من معاصريه ، ممتازا فى علم مناسك الحج على وجه  
أخص ، حتى اذا كان الموسم ينادى المنادى فى الناس : لا يفتى أحد  
الا عطاء .

قال فيه ابن عباس : يا أهل مكة تهيجون على وفيكم عطاء<sup>(٢)</sup> .  
وقال جعفر بن سليمان : ما رأيت مثل ثلاثة : عطاء بن أبي رباح  
رمكة ، ومحمد بن سيرين بالعراق ، ورجاء بن حيوة بالشام .  
وقيل لأهل مكة : كيف كان عطاء بن أبي رباح فيكم ؟ قالوا : كان  
مثل العافية التى لا يعرف فضلها حتى تفقد<sup>(٣)</sup> .

ومع أن عطاء بن أبي رباح كان أسود ، أعور ، أفتش ، أشل ،  
أهرج ثم عسى ، وأمه سوداء تسمى بركة ، لم يحل ذلك بينه وبين هذا  
الامتياز الذى وصل اليه لأن الاسلام يؤن الرجال بالعلم والعمل ،  
لا بالظواهر والمظاهر<sup>(٤)</sup> .

٩ - وأبو عبد الله نافع مولى عبد الله بن عمر المتوفى سنة ١١٧ هـ .  
أصابه مولاه من سبى الديلم ، فعلمه وهذبه حتى صار من أعلام

(١) تاريخ التشريع للسبكي ص ١٩٧

(٢) المصدر السابق ص ١٨٨ ، وابن خلكان ج ١ ص ٥٧١

(٣) العقد الفرید ج ٣ ص ١٠٤

(٤) تاريخ التشريع الاسلامى للسبكي ١٨٦ ، وابن خلكان ج ٣ ص ٥٠

فقهاء المدينة ومحدثيها ، وعضو رجال السلسلة الذهبية في الحديث ، ولا يعرف له خطأ فيما رواه وبلغ من جودة حفظه ، وزيادة ضبطه أنه كان يراد على اللحن فيأناه ، وكانت له حظوة كبيرة ، ومكانة سامية عند ابن عمر ، حتى قال فيه : لقد من الله علينا بنافع ، ولا أدل على امتيازهِ في العلم من أنه عمر بن عبد العزيز بشه إلى مصر ليعلم أهلها السنن ، ومن قول الطيمي : نافع من أئمة التابعين بالمدينة ، امام في العلم متفق عليه ، صحيح الرواية (١) .

١٠ - وأبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب المتوفى سنة ١٤٤ هـ ، والمتكلم الزاهد المشهور مولى بني عقيل آل عراده ، كان جده باب من سبى كابل من جبال السند ، تبحر أبو عثمان في علوم عصره ، حتى صار شيخ المعتزلة في وقته ، وهو صاحب الرسائل والخطب ، وكتاب التفسير عن الحسن البصري وكتاب الرد على القدرية ، والكلام الكثير في البطل والتوحيد وغير ذلك .

ولا أدل على امتيازهِ ووصوله إلى القمة في العلوم والأخلاق والمعمل من قول الحسن البصري لمن سأله عنه : لقد سألت عن رجل كان للملائكة أدبته ، وكان للإبياء ربه ، لن قام بأمر قدم به ، وإن قدم بأمر قام به ، وإن أمر بشيء كان الزم الناس ، وإن نهى عن شيء كان أتواك الناس له ، وما رأيت ظاهراً أشبهه بباطن منه ، والا باطنا أشبهه بظاهر منه .

ومن أن يريه خليفة المسلمين أبو جعفر المنصور - ومن هو المنصور ؟ ولم يسمع بخليفة قط يرمى من دونه سواء (٢) .

١١ - وأبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسبيوه المتوفى سنة ١٨٥ هـ من موالى بني الحارث بن كعب ، كان اماماً للنجاة ، وأعلم المتقدمين والمتأخرين فيه ، وهو صاحب الكتاب الذي جمع

(١) تاريخ التشريع الاسلامي للسبكي ص ١٨٦ ، وابن خلكان

ج ٢ ص ٥٠

(٢) ابن خلكان ج ٢ ص ١٠١ .

فأوعى ، ولم يوضع كتاب فى النحو مثله ، وجميع كتب الناس عيال عليه . قال فيه الجاحظ وهو من هو : لم أجد أشرف من كتاب سيبويه (١) .

١٢ - وأبو بكر على بن حمزة الكسائى المتوفى سنة ١٨٩ هـ مولى بنى أسد كان امام النحاة وأحد القراء السبعة ، وألفه اللغة (٢) .

قال أبو بكر الأتبارى : اجتمعت فى الكسائى أمور : كان أعلم الناس بالنحو ، وأوحدهم بالغريب ، وكان أوجد الناس بالقرآن ، وكانوا يكثرُونَ عليه ، حتى يضطر أن يجلس على الكرسي ويثلو القرآن من أوله الى آخره ، وهم يسمعون منه ويضبطون عنه (٣) .

١٣ - ويحيى بن آدم بن سليمان القرشى مؤلف كتاب الخراج وغيره المتوفى سنة ٢٠٣ هـ ، هو قرشى بالولاء ، فأبوه آدم محدث ثقة مشهور ، كان مولى لخالد بن خالد بن عمار بن الوليد بن عقبة بن أبى ميط الأموى .

وأما يحيى فقد نشأ نشأة اسلامية صحيحة خالصة ، ملاكها الفقه فى دين الله والتوسع فى رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الصلاح والتقوى واستنباط الأحكام حتى صار من أعلام الهدى ، وأحد الثلاثة الذين انتهى اليهم علم الرواية فى عصره الزاهى ، عصر الخليفة المأمون ، قال فيه العجلى : كان ثقة جامعاً للعلم ، عاقلاً ثبتاً فى الحديث .

وقال فيه على بن المدينى امام الحفاظ فى عصره ، وحامل راية الجرح والمعدل : يرحم الله يحيى بن آدم ، أى علم كانه عنده ؟ وجعل يطره ، وحسبك أن علم الاسناد اقتل من طبقة الى طبقة حتى انتهى الى

(١) ابن خلكان ج ٢ ص ٣ ، وطبقات النحويين واللغويين لأبى بكر الزبيدى ص ٦٦

(٢) طبقات النحويين ص ١٢٨ ، وابن خلكان ج ٢ ص ٣

(٣) مناهل العرفان للأستاذ الورقانى ج ١ ص ٤٥٥

ثلاثة هو أحدهم : ابن المبارك ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى  
ابن آدم<sup>(١)</sup> .

١٤ - وأبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الكوفي  
المعروف بالفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ هو مولى بنى أسد ، وكان أبرع  
الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة ، وفنون الأدب .

حكى عن أبي العباس ثعلب أنه قال : لولا الفراء لما كانت  
عربية ، لأنه خصها وضبطها . ولولا الفراء لستت العربية ، لأنها كانت  
تتأزع ويدعيها كل من أراد ، وتكلم الناس فيها عن منادير عقولهم  
وقرائهم فتذهب .

وللفراء مؤلفات عديدة منها : كتاب في القرآن لم يعمل قبله  
ولا بعده مثله ولم يتهى لأحد من الناس جميعا أن يزيد عليه  
شيئا<sup>(٢)</sup> .

١٥ - وأبو عبد الله محمد بن عمر واقد الواقدي المدني المتوفى  
سنة ٢٠٧ هـ مولى بنى هاشم وشيخ المؤرخين . كان عالما بالمغازي  
والسيرة والفتوح واختلاف الناس في الحديث والأحكام ، وألف في ذلك  
الكتب الكثيرة مما عد أساسا من أسس التاريخ .

وقد استعان به الرشيد عند زيارته المدينة في تعرف الآثار الإسلامية  
بها ومعرفته مشاهدتها ، وكان اتصاله به وبالبرامكة وقت ذلك سببا في  
رحلته بعد إلى العراق ، وحبيبك دليلا على ثقته وعلمه أن المأمون  
ولاه القضاء بمسكن المهدي وظل به حتى مات<sup>(٣)</sup> .

١٦ - وأبو عبيدة معمر بن المثنى البصري المتوفى سنة ٢٠٨ هـ  
مولى بنى تميم ، تميم قريش لا تميم الرباب . كان إمام اللغة والأنساب .

(١) مقدمة المرحوم الشيخ أحمد شاكر لكتاب انخراجه المترجم له .

(٢) ابن خلكان ج ٣ ص ١٩٤ وطبقات النحويين ص ١٤٣

(٣) ابن خلكان ج ٣ ص ٣٢٤ ، وضوح الإسلام ج ٢ ص ٧٥ ، ٣٣٣

والأخبار ، قال عنه الجاحظ : لم يكن في الأرض خارجي ولا جناعي  
أبصر بجميع العلوم منه<sup>(١)</sup> .

١٧ - والحافظ الحجة أو عبيدة القاسم بن سلام المولود بهراة  
المتوفى بسنة ٢٢٤ هـ ، كان أبوه سلام عبدا روميا لبعض أهل  
هراة . ومع ذلك تعلم وتتقف ، وألف الكتب في كل فن من العلوم  
والآداب . وولى القضاء بمدينة طرطوس ثمانى عشرة سنة .

قال القاضي أحمد بن كامل : كان أبو عبيدة فاضلا في دينه وعلمه ،  
ورابيا متفنا في اصناف علوم الاسلام من القراءات والفقه والعريضة  
والأخبار ، حسن الرواية ، صحيح النقل ، لا أعلم أحدا من الناس  
طمن عليه في شيء من أمر دينه .

وقال عنه قدامة السرخسي : كان أعظم أهل زمانه بلغات العرب ،  
وقال عنه ابراهيم الحري : رأيت ثلاثة تمجز النساء أني قد مثلهم  
رأيت : أبا عبيدة ، ما أمثله إلا بجبل نضج فيه روح ، ورأيت بنر  
ابن الحارث فما شبهته إلا برجل عيين من قرنه الى قدمه عقلا ، ورأيت  
أحمد بن حنبل ، فرأيت كأن الله قد جع له علم الأولين من كل صنف ،  
يقول ما شاء ، ويسك ما شاء .

وقال عبد الله بن طاهر : الأمير للناس أربعة : ابن عباس في زمانه ،  
والشعبي في زمانه ، والقاسم بن معن في زمانه ، وأبو عبيدة في زمانه .  
وقال ابن حبان في الثقات : كان أحد أئمة الدنيا ، صاحب حديث  
وفقه ودين وورع ومعرفة بالأدب وأيام الناس ، جمع وصنف واختار ،  
وذبح عن الحديث ونصره وقمع من خالفه<sup>(٢)</sup> .

١٨ - وأبو عثمان عمرو بن بحر الملقب بالجاحظ المتوفى سنة  
٢٥٥ هـ والكناني ولاء . كان عالم الدنيا في وقته ، ملأ تواليه

(١) طبقات التحريين ص ١٩٩٢

(٢) ابن خلكان ج ٢ ص ١٦٣ ، وطبقات النحويين ص ٢١٧ ،  
وترجمته في أول كتاب الأموال للمرحوم الدكتور هراس .

سمعا وبصرها ، وانتفع بها الجيم الغفير من الناس ، حتى قال أحد كتاب الصيانة : ما أحسد الأمة العربية الا على ثلاثة أنفس : عمر ابن الخطاب في سياسته وحذره ودينه ودينه ، والحسن بن أبي الحسن البصري في ورعه وعفته وفقهه ومعرفته وفصاحته وتصاعده مواعظله ، وأبي عثمان الجاحظ خطيب المسلمين وشيخ المتكلمين ، ومدرسه المقربين المتأخرين ، اذا تكلم حكى سبحانه بلاغة ، ولئن قاله ضارع النظام جلالا (١) .

١٩ - وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي المتوفى سنة ٢٦٤هـ من موالى بنى مخزوم كان أحد اعلام الأئمة ، قال عنه الامام أحمد : ما جاز البصر أحفظ من أبي زرعة . وقال الامام أبو حنم : ان أبا زرعة ما خلف بعده مثله (٢) .

٢٠ - والامام شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموى المتوفى سنة ٦٢٦هـ أخذ أسيرا من بلاد الروم ، فاعتقه مولاه عسكرو الحموى ، فنسب اليه مؤلف كتاب معجم البلدان الذى لا يعد مجبجا جغرافيا فحسب ، وإنما هو أيضا كتاب تاريخ وأدب ، من أعظم المراجع التى يمكن الاعتماد عليها ، هذا عندا معاجم وكتب أخرى ترد على العشر فى متحف العلوم والفنون (٣) .

ولأن من يتصفح تاريخ الاسلام فى العصور الأولى يجد أن علوم الشرعة من تفسير وحديث وتشريع ، وعلوم اللغة العربية ، وسائر الفنون ، ازدهرت وبلغت القمة على أيدي رجال من الموالى الذين بلغوا الى المآكن الصدارة دون أن يجدوا أمامهم عائقا .

انهم شاركوا الصحابة وكبار التابعين ومن بعدهم من العرب فى العلم والتعليم ، فقلما يذكر عبد الله بن عباس الا ومعه روايته ومولاه عكرمة ، وقلما يذكر عبد الله بن عمر الا ومعه مولاه نافع ، وقلما يذكر

(١) ابن خلكان ج ٢ ص ١٠٨ ، وضحى الاسلام ج ١ ص ٤٠٨ .

(٢) العواصم من القواصم ص ٢٤

(٣) ابن خلكان ج ٢ ص ١٦١

أنس بن مالك إلا ومعه مولاة محمد بن سيرين ، وكثيرا ما يذكر  
 أبو هريرة ومعه عند الرحمن بن هرمز الأبرج .  
 ولا يوجد مصر ولا وفيه من علماء العرب والموالي عدد وافر ،  
 إلا أن بعض الأمصار كان الامتياز فيه للموالي بالبصرة ، وعلى رأسهم  
 الحسن بن أبي الحسن البصري ، وفي بعضها كان الامتياز لعلماء العرب  
 بالكوفة .

واليكم هذه الحكاية الطريفة التي تبين مدى ما وصل إليه الموالى  
 من التسلط والامتياز في سائر العلوم والفنون .

قال ابن أبي ليلى : قال لي عيسى بن موسى — وكان جازلا شديدا  
 العصبية : من كان فقيه البصرة ؟ قلت الحسن بن أبي الحسن ، قال :  
 ثم من ؟ قلت : محمد بن سيرين ، قال : فما هما ؟ قلت : موليان .  
 قال : فمن كان فقيه مكة ؟ قلت : عطاء بن أبي رباح ، ومجاهد  
 ابن جبير ، وسعيد بن جبير ، وسليمان بن يسار . قال : فما هؤلاء ؟  
 قلت : موالى تغير لونه ثم قال : فمن أفقه أهل قباء ؟ قلت : ربيعة  
 الرأى ، وابن أبي الزناد . قال فما كانا ؟ قلت : من الموالى . فأريد  
 وجهه ثم قال : فمن كان فقيه اليمن ، قلت طاوس وابنه ، وهمام بن منبه .  
 قال : فما هؤلاء ؟ قلت : من الموالى . فانتفخت أوداجه ، فانتصب  
 قاعدا ثم قال : فمن كان فقيه خراسان ؟ قلت بن عطاء بن عبد الله  
 الحرساني . قال : فما كان عطاء هذا ؟ قلت : مولى . فازداد وجهه  
 تريدا ، وبأسود أسودا حتى خفته ، ثم قال : فمن كان فقيه الشام ؟  
 قلت : مكحول . قال : فما كان مكحول هذا ؟ قلت : مولى . فازداد  
 تغيظا وخنقا ، ثم قال : فمن كان فقيه الجزيرة ؟ قلت ميمون بن مهران .  
 قال : فما كان ؟ قلت : مولى . فتنفس الصعداء ثم قال : فمن كان  
 فقيه الكوفة ؟ قلت : فوا الله لولا خوفه لقلت : الحكم بن عتيبة وعمار  
 ابن أبي سليمان ، ولكن رأيت فيه الشر ، فقلت : إبراهيم والشعبي .  
 قال : فما كانا ؟ قلت : عريان قال الله أكبر ، وسكن جاشه (١) .



ولماذا فذكر أفرادا ولا نذكر جماعات ، وقد قامت بمصر دولتان  
عظيمنتان من الماليك ، هما دولة الماليك البحرية ، ودولة الماليك  
البرجية ، الذين أدوا لمصر والاسلام في ذلك العهد خدمات جليلة ،  
وأخذ المدينة لأوربية من تدمير التتار .

وهكذا هيا الاسلام للرفيق معارج الرقى الى الحير والسعادة  
وأخذه بيده الى ذرى العزة والمجد والكرامة ، وفي ذلك اقناع لمتتبع ،  
وذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، وما أروع ما قاله  
البوصيرى في لاميته :

الله أكبر إن دين محمد وكتابه أقوى وأقوم قبلا  
لا تذكروا الكتب السوالف بعد طلع الصباح فأملئ القنديلا

## المبحث السابع

وجهة الشارح في اعتبار الرفيق على النصف  
من الحر في كثير من الأحكام

قال ابن قيم الجوزية :

فلا ريب أن الشارح فرق بين الحر والمبد في أحكام ، وسوى  
بينهما في أحكام :

فسوى بينهما في الايمان والاسلام ووجوب العبادات البدنية  
كالطهارة والصلاة والصوم لاستوائهما في سببها ، وفرق بينهما في  
العبادات المالية كالحج والزكاة والتكفير بالمسال ، لافتراقهما في  
سببها .

وأما الحدود فلما كان وقوع المصيبة من الحر أفتح من وقوعها من  
المبد من جهة كمال نعمة الله عليه بالحرية ، وأن جعله مالكا ،  
لا مملوكا ، ولم يجعله تحت قهر غيره وتصرفه فيه ، ومن جهة تمكنه  
بأسباب القدرة من الاستغناء عن المصيبة بما عوض الله عنها من  
المباحات ، فقابل النعمة التامة بضدها ، واستعمل القدرة في المصيبة

فاستحق من العقوبة أكثر مما يستحقه من هو أخفض منه رتبة وانقص منزلة ، فإن الرجل كلما كانت نعمة الله عليه أتم كانت عقوبته إذا ارتكب الجرائم أتم •

ولهذا قال الله تعالى في حق من أتم نعمته عليهم من النساء : « يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيرا • ومن يقنت منكن وتعمل صالحا تؤثر أجرا مرتين ، وأخذنا رزقا كريما » •

وهذا على وفق قضاي العقل ومستحسناتها ، فإن العبد كلما كملت نعمة الله عليه ينبغي له أن تكون طاعته له اكمل ، وشكره له أتم ، ومعصيته له أقبح ، وشدة العقوبة تابعة لقبح المعصية •

ولهذا كان أشد الناس عذابا يوم القيامة عالما لم ينفعه الله بعلمه ، فإن نعمة الله عليه أعظم من نعمته على الجاهل : وصحور للمصيبة منه أقبح من صحورها من الجاهل ، ولا يستوى عند الملوك والرؤساء من عصاهم من خواصهم وحشمهم ومن هو قريب منهم ، ومن عصاهم من الأطراف والبعده •

فجعل حد العبد أخف من حد الحر ، جمعا بين حكمة الزجر وحكمة قصه ، ولهذا كان على النصف منه في التكاح والطلاق والعدة اظهارا لشرف الحرية وخطرها ، واعطاء لكل مرتبة حقه من الأمر ، كما أعطاهما حقه من التقدير •

ولا تنتقض هذه الحكمة بإعطاء العبد في الآخرة أجرين ، بل هذا محض الحكمة ، فإن العبد كان عليه في الدنيا حقان حق الله وحق لسيده ، فأعطى بإزاء قيامه بكل حق أجرا ، فاتفقت حكمة الشرع والتقدير والجزاء • والحمد لله رب العالمين • أهـ (١) •

---

(١) مراجع البحث في موضوع الرق غير ما تقدم ذكره القرآن الكريم ، وتفسير المنار والمرافى . كتب السنة ، والسيرة والوحي المصمدى لرشيد برضا كنب التاريخ ، اعلام العرب . معجم البلدان . اعلام الموقعين . المعهد القديم والجديد الحزبية في الاسلام للدكتور على عبد الواحد وافي مناهل العرفان للرزقاني . مجلد المؤتمر الثلثي لجميع البحوث الاسلامية .

## حكمة جعل الرقيق على النصف من الحر في حد الزنا :

علاوة على ما تقدم أقول :

قال الله تعالى في الاماء : « فاذا احسن فان آتت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » أى أن الاماء اذا زنت بعد احصائهن بالزواج ، وقيل بالاسلام فعليهن من العقاب نصف ما على المحصنات الكاملات ؛ وهن الحرائر اذا زنت ، وهذا العقاب بينه الله تعالى بقوله : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » فتجلد الحرة مائة جلدة ، وتجلد الأمة خمسين جلدة ويقاس العبد عليها ، ولم يجعل الاحصان شرطاً لوجوب الحد عليهن ، بل لافادة أنه لا رجم عليهن أصلاً .

وقال العلماء المتزوجة من الاماء حدث بالقرآن والبكر منهن حلت بالسنة لقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا زنت أمة أحدكم فتيبن زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ، ثم إن زنت الثالثة فتيبن زناها فليجملها ولو بحبل من شعر » متفق عليه ، واللفظ لمسلم .

والما كانت الأمة على النصف من الحرة في حد الزنا والقذف  
لأمر :

١ - أن الحرة أبعد عن داعية الفحش . ومن ثم لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم يبايع النساء يوم فتح مكة وقال لهن : ولا تزني ، قالت هند متحبة من ذلك : يا رسول الله هل تزني الحرة ؟ والأمة ضعيفة عن مقاومتها فرحم الله ضعفها وخفف العقاب عنها ، وذلك لأن الزنا كان غالباً في الجاهلية على الاماء ، وكانوا يشترونهن للاكساب يمتان ، حتى ان عبد الله بن أبي كره امامه على البقاء بعد أن أسلم فزل قوله تعالى : « ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصننا لتبتنوا عرض الحياة الدنيا » .

٢ - أنهن لذهن وضعفن وكونهن مظنة للاتقال من يد الى أخرى

لم تمرن نفوسهن على الاختصاص برجل واحد يرى لهن عليه من الحقوق ما تطمئن به نفوسهن في الحياة الزوجية التي هي من شئون الغفلة .

٣ - أنه لما كانت نعم الله على الحر أتم وأكمل من الرقيق كان عقاب الحر على معاصي الله أشد وأعظم ، ولما كان الرقيق دونه في التمسك بآثار دونه في العذاب كما تقدم جزاء وفاقا .

واليك تفصيل لما أجمل في البحث السابق من العتق ، والتتير ، والمكاتب ، وأم الولد ، والولاء .

## المبحث الثامن

تفصيل ما أجمل في المبحث الخامس

من العتق ، والتتير ، والمكاتب ، وأم الولد ، والولاء

### ١ - العتق وأحكامه

العتق : لغة الخلو ، والكرم ، والجمال ، والحرية ، وفعله من باب ضرب ودخل ، وهو لازم يتعدى بالهزة ، فلا يقال عتق السيد عبده ، بل أعتق ، ولا عتق للعبد ، بل أعتق .

وشرها : خلوص الرقبة من الرق بصيغة .

حكمه : منسوب مرغ فيه فهو من أعظم القرب قال تعالى : « فلا اقتحم العقبة » وما أدراك ما العقبة . فك رقبة ، وقال صلى الله عليه وسلم : ( من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار حتى فرجه بفرجه ) متفق عليه . ومع ذلك صلة الرحم بالرقيق أفضل ، لما جاء في حديث أم المؤمنين ميمونة أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم . أفسحت يا رسول الله ألى أعتقت وليدتي ؟ أى جاريتي . قال : أوفعلت ؟ قالت : نعم . قال : ( أما لك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك ) متفق عليه . وقد أعتق صلى الله

عليه وسلم العدد الكثير من الرقيق حتى أنه أعتق  
مئة آلاف .

أركان ثلاثة : المتيق ، والرقيق ، والصيغة .  
فالأول المتيق وشرطه :

١ - التكليف ويشمل السكران بحرام لما تقدم أنه يتره  
وطلاقه وعتقه والمحبود ، بخلاف المعاملات .

٢ - والرشد فلا يلزم السفية عتق ولو علق وهو سفية فحصل  
المطلق عليه وهو رشيد على الأظهر ، أما الصبي  
المطلق عليه بعد بلوغه فلا يلزمه العتق اتفاقا ، لأنه غير مكلف ، ولو أعتق  
السفيه أم ولده لزم لأنه ليس له فيها غير الاستمتاع وقليل الخدمة .  
من يلزمه العتق ؟ المكلف غير المحجور عليه ، فلا يلزم صبيًا  
أو مجنونًا أو سفية في القليل أو الكثير ، ولا مريضًا أو زوجة  
في زائد الثلث ، ورد الوارث ابطال ، والزوج قبل ابطال ، وقيل لا ابطال  
ولا إيقاف ، ولا يلزم مدينا في قليل أو كثير ، فلا يلزم عتقه إن أحاط  
دينه بهالة ولو لم يحضر عليه ظفره رد المتيق حيث استغرق الدين  
جميع الرقبة ورد بعضه إن لم يستغرق جميعها ، فإذا كان عليه  
عشرون والعبد يساويها ظفره رد المتيق وإن كان العبد يساوي  
أربعين ولرب الدين الرد بقدر دينه فيباع من الرقيق بقدر الدين إن وجد  
مشتري لذلك وإلا رد البصيص ، ويستنع رد الغريم للمتيق بواحد  
من ثلاثة :

١ - علم الغريم بالعتق مع السكوت وعدم الرد .

٢ - أو مع طول زمن المتيق وإن لم يعلم ، والطول بأن يشتهر  
المتيق وتقبل شهادته ما هو من أحكام الحرية ، وقيل زيادة على أربع  
سنين فإذا طال فلا رد ، لأن الطول مظنة العلم فلا يفيد قوله : لم أعلم  
بالعتق ، بخلاف هبة المدين وصدقته فيردان ولو طال الزمن ، لأن  
الشارع في العتق متشوف للحرية .

٣ - أو استفادة سيد العبد مالا بعد عتقه بقى بالدين ، ولم يرد العتق حتى أصبر السيد فلا رد وإن كانت استفادة المال قبل نفوذ البيع للعبد ، بأن رد السلطان عتق المدين وباع عليه المبد بالخيار كما هو المطلوب ، فقليل مصى الثلاثة أيام<sup>(١)</sup> أفاد السيد مالا بقى بالدين فيمضى العتق وليس للغيرم رده ، لأن رد الغريم إيقاف • والحاكم كمن فاب منابه ، أما رد الوصى والسيد فابطال<sup>(٢)</sup> •

**الثاني الرفيق :** وشرطه ألا يتعلق به حق لازم ، بالأا يتعلق به حق أصلا ، أو يتعلق به حق غير لازم ، كحق للسيد إسقاطه ، استعازا عن المرهون والجاني وربه معسر ، والا عجل الدين والأرشي •

### الثالث - الصيغة : وهي ثلاثة أقسام :

١ - صريحة وهي ما لا تصرف عن العتق بنية غيره ، وتنفرد عنه بقرينة ، وألفاظها أربعة : أعتقت رقبتك أو أعتقتك ، وفككت رقبتك وأنت مفكوك الرقبة ، وحررت رقبتك أو أحررتك ، ونو قيد بزمن فإن العتق يتأبد كقبوله أنت حر في هذا اليوم ، ومحل العتق بالصيغة الصريحة حيث كانت بلا قرينة مدح ، فإن وجدت صرفها عن العتق كفعل العبد فعلا حسنا فقال سيده أنت حر ولم ينويه العتق ، بل أراد أنت تفعل فصل الحر ، أو غير المدح كقرينة ذم وزجر لمخالفة سيده فقال له أنت حر ، فلا يلزمه عتق في فتيا ولا قضاء وقرينة مكس ، فلو طلب المكاس مكس العبد فقال سيده هو حر فلا شيء عليه من جهة العتق ولو حلفه<sup>(٣)</sup> •

(١) أي مدة خيار بيع الحاكم ، لأن خيار بيع الحاكم ثلاثة أيام في كل شيء ، وإن كان الخيار في الرفيق أكثر •

(٢) أشار ابن غازي إلى ضبط جميع اسام الرد بقوله :  
ابطال صنيع العبد والسيهية برد مولاة ومن يلبسه وأوقف فصل الغريم واختلف في الزوج والقاضي كمبدل عرف  
(٣) وأما من جهة اليمين فإن وجدت شروط الإكراه فلا حنت والا ففيه الحنت •

٢ - وكناية ظاهرة ، وهى ما لا تنصرف عنه الا بالنية والفاظها  
مسته وهى : وهبت لك نفسك أو خدمتك أو غلتك أو غلتك طول  
عمرك أو لا ملك أو لا سبيل لى عليك ، ( ولا يفعه دعوى أنه أراد  
غير العتق ) الا أن يكون ذلك جوابا لكلام قبله وقع من العبد  
فانه يصدق فى ارادة غير العتق .

٣ - وكناية خفية ، وهى ما لا تنصرف اليه الا بالنية وهى تواد  
بأى لفظ نوى به ذلك نحو اذهب أو استنى .

المسائل التى يوافق فيها العتق الطلاق :

١ - خصوصه كقوله ان ملكت عبدا من الزوج أو من بلد كذا  
أو فى سنة كذا فهو حر ، فيلزم عتق من ملكه لتخصيصه .

٢ - وعمومه كقوله كل عبد أملكه فهو حر ، فلا يلزمه شيء للرفع  
الحرج فى التميم .

٣ - ومنع الوطء أو البيع فى صيغة العتق . نحو ان لم افعل  
كذا فأتى حرة فيمنع من وطئها ويبيعها حتى يفعل المخطوف عليه ، فلزم مات  
قبل الفعل عتق من الثلث ، فان قيد بأجل منع من البيع وله الوطء  
الى ضيق الأجل بحيث لو وطئ لفرغ الأجل ، لأن البيع يضاد العتق  
بخلاف الوطء .

٤ - وتبويضه فاذا قال نصفك أو ربك حر عتق جميعه ، وعضو  
ونحوه ، فاذا قال يدك حرة أو كلامك أو شعرك عتق جميعه ، لكن  
التكميل فى عتق بعض الخ يحتاج لحكم حاكم بخلاف الطلاق ، فالتشبيه  
فى الجملة من حيث كونه يتكامل .

٥ - والتملك والتعريض وجوابهما نحو ملكتك وفوضت لك أمر  
عتقك ، فاذا قال فى جواب سيده أعتقت نفسى فيعتق اتفاقا كاخترت  
نفسى ونوى به العتق ، فاذا لم ينو باخترت نفسى فانذهب لا يعتق  
وهو قول ابن القاسم ، وقاله أشهب : يعتق فخالف الزوجة عند  
ابن القاسم .

٦ - ومن قال لأمتيه ان دخلتا الدار فأتتا حرتان فسلخت واحدة منهما الدار فلا تمتق الداخلة ولا غيرها حتى يدخلن في زمن واحد ، هذا مذهب ابن القاسم حملا على كراهة الاجتماع ، فلو دخلت واحدة بعد أخرى فلا شيء عليه ، والزوجتان في هذا كله كالأمتين •

#### المسائل التي يخالف فيها العتق الطلاق

١ - العتق لأجل ، اذ من طلق لأجل ينجز عليه ، ومن أعتق لأجل يبلغه عمره ظاهرا فلا ينجز عليه حتى يأتي الأجل •

٢ - وقوله لأشبهه احدا كما حرة ولا يية له فله الاختيار في عتق واحدة وامساك الأخرى بخلاف الطلاق فاذا قال لزوجتيه احدا كما طالق ولا يية له فاهما يطلقان مما فان نسي في العتق من نواها عتقا مما كالطلاق ، فالمخاطبة حيث لا يية ، ويسوى العتق والطلاق في النسيان •

٣ - وقوله لأمتي ان حملت مني فأنت حرة ، فله وطؤها في كل طهر مرة حتى تحمل ، فاذا حملت عتقت وترجع عليه بالنلة من يوم الوطء ، بخلاف الزوجة اذا قال لها ان حملت فأنت طالق فله وطؤها مرة ، ومتى وطئها في الطهر الذي حلف فيه حنث ولو كان الوطء قبل يمينه ، هذا هو المصواب ، لاحتمال حملها ، ولا يجوز البقاء على عصاة مشكوك فيها •

من يعتق بالملك من الرقيق ؟ يعتق بمجرد الملك بدون حكم حاكم على المشهور ثلاثة :

١ - أصل الملك غير المدين نسبا لا رضاعا وإن علا ، فيعتق عليه الجبد وبجد الأب البغ •

٢ - وفرعه وإن سفل بالاناث فأولى بالذكر •

٣ - واخوته مطلقا ولو إلام ، ولا يشترط في العتق بالقرابة الرشد على التحقيق ، لا يعتق بالملك ابن أخ وعم ، فقد توسط المبالكية



فى قياس الحاشية القريبة ، ومحل العتق بالملك للأصل والفرع والحاشية القريبة ما لم يكن الملك بشراء أو اوث وعليه دين ، والا بيع فى الدين ولا يمتق ، ولو علم بانه أنه يعتق على المشتري ، فان لم يكن عليه دين عتق بنفس الملك ولو كان الشراء مختلفا فى فساده ويكون فوتا ، وفيه القيمة على التحقيق •

من يعتق بالحكم ؟ يمتق بالحكم لا بمجرد التمثيل من تعمد السيد الرشيد التمثيل به من رقيقه ولو أم ولده أو مكاتبه ويرجع بعد عتقه بفصل الأرض على كتابته<sup>(١)</sup> أو رقيق رقيقه الذى له نزع ماله احترازا عن رقيق مكاتبه ، أو رقيق محجوره ، سواء كان المحجور ولدا صغيرا ، أو كبيرا سفيها ، فان تم يحصل حكم يعتق الرقيق فلا يمتق ، ويبيع صحيح ، وهل يؤدب السيد مع عتق الرقيق ؟ قولان ، ويدل على تعمد المثلة اقراره أو قرائن الأحوال ، واحترز بالعمد عن الخطأ فلا يمتق عليه والقول للسيد فى قفى العمد ما لم يعلم عداه •

فان مثل المحجور عليه برقيقه سواء كان صيبا أو مجنونا أو سفيها أو عبدا فلا يمتق عليه كذمى بمثله ، بخلاف مسلم بمسلم أو بدمى أو عكسه فيعتق •

التمثيل الذى يوجب الحكم بالعتق : قطع ظفره ان كان شيئا ، واتلاف سن بقلعها أو بردها حتى ذهبت منفعتها ، وقطع بعض أذن أو شرطها ، وقطع بعض جسده من أى موضع ، فيشمل الجب والخصاء ولو قصد زيادة الثمن فلا يجوز بيعه وإلا شراؤه لأنه يحكم بالعتق بمجرد الفعل وخرم ألف فاته يكون مثلة يمتق به الا لزينة كجعل خزام فيه للأثني ، ووشم بنار بأى عضو أو بوجهه ولو بغير نار ، كوشم بإبرة بمعداد أو غيره ما لم يكن للزينة ، وهل حلق شعر رأس العلية ولحية عبد نبيل كتابر مثله يعتق به وهو ما فى الأصل ورجحه بعضهم ، أولا لسرعة عودهما لأصلهما ، ورجحه عبد الباقي والمصنف فى التسارح •

(١) أى يرجع على سيده بما يزيد أرض الجنبانة على الكتابة .

متى يجب تكميل عتق الرقيق ؟ يجب على من أعتق جزءا من رقيقه عتق جميعه ، سواء كان الرقيق قنسا مدبرا أو معتقا لأجل أو مكاتبيا أو أم ولد ، وسواء كان الباقي له وهو موسر أو محسر ، أو لغيره بأن كان الرقيق مشتركا بين اثنين فأكثر ، فلذا اعتق بعضهم نصيبه وجب عليه عتق باقيه بقيته يوم المحكم .

بشروط خمسة :

١ - أن قوى على دفع القيمة .

٢ - وكان المعتق لنصيبه أو الرقيق مسلما ، فلو كان الجهمي كفاراً ، المعتق وشريكه والرقيق فلا ترض لهم ، إلا أن يرضى الشريكان بحكمنا .

٣ - وأيسر المعتق بالقيمة أو ببعضها فيعتق عليه من حصه شريكه بقدر ما أيسر به فقط ، ولا يقوم عليه ما أصر به فقط ولو رضى شريكه بالتباع ذمته ، ويعرف عسره بعدم ظهور مال له ، ويسأل عنه جيرانه ومن يعرفه فإن لم يعلموا له مالا حلف ولا يسجن ، وحد اليسار بها أو بعضها أن تفضل قيمة حصه الغير عن ستروك الفلوس ، بأن زادت عن قوته وقوت الواجب عليه لظن اليسار .

٤ - وكان عتق الجزء باختياره ، لا أن عتق عليه جيرا كنخول جزء من يعتق عليه في ملكه إرث ، فانه لا يقوم عليه ولا يعتق جزء الشريك ، ولو كان من دخل في ملكه الجزء جيرا مليا .

٥ - وأبتداء المتق في الرقة ، لا أن كان الرقيق حر البعض قبل عتق الجزء فلا يقوم على من أعتق الجزء لأنه لم يبتدئ العتق ، لأن كانت الرقة بين ثلاثة فأعتق واحد حصته ، ثم أعتق الثاني حصته ، فلا يقوم على الثاني نصيب الثالث ولو كان الثاني مليا ، لأنه لم يبتدئ العتق ، بل على الأول لأن كان موسرا وعلى أنه الأول .  
 كيفية تقويم الرقيق : يقوم المعتق بمضه على الشريك المعتق كاملا مع ماله وولده من أمته ، إذ في تقويم البعض ضرر على الشريك الذي

لم يعتق ، والتعويم انما يكون بعد امتناع شريكه من العتق ، فيؤمر شريكه بعتق حصته من غير جبر ، فان امتنع قوم على من أعتق حصته ان كان أعتق حصته بغير اذن شريكه الممتنع عن العتق وملكه الشريكان معا .

### ما ينقض العتق :

١ - البيع الصادر من الثاني الذي لم يعتق ، وكذا ممن بعده سواء علم الشريك الذي لم يعتق وباع بعتق شريكه قبل البيع أم لا ، ما لم يعتقه المشتري .

٢ - وتدير الثاني ويقوم أيضا قنا .

٣ - وكتابة صدرت من الثاني .

٤ - وعتق الثاني له لأجل ، ويقوم على المعتق الأول قنا ، فلو دبر أحد الشريكين أو لا ثم أعتق الثاني ، بتلا قوم نصيب المدير على ما أعتق بتلا ، ولا تنقص للعتق هبة صدرت من الثاني ، بل القيمة للوهوب له ، ولا صدقة منه بحصة لشخص .

وإن ادعى المعتق عند التعويم عيبا خفيا بالرقيق كسرقة ، وادعى شريكه هوى العيب فلمن أعتق حصته تطفيه أنه لا يعلم العيب ، فان حلف قوم سليما من عيب نحو السرقة والأباق ، وإن نكل حلف المدعى وقوم ممييا .

### الأنسئلة

عرف العتق ، وبين حكمه وأركانه وشروط كل ركن ومن يلزمه العتق ، والمسائل التي يوافق فيها العتق الطلاق وانى يخالفه فيها ، ومن يعتق بالملك ومن يعتق بالحكم ، وما يوجب الحكم بالعتق ، ومتى يجب تكميل عتق الرقيق وكيفية تعويمه ، وما ينقض للعتق وما لا ينقض .

## ٢ - التدبير واحكامه

**التدبير لفظة :** النظر فى عاقبة الأمور ، واصطلاحا • تعليق مكلف رشيد وإن زوجة فى زائد الثلث عتق رقيقه على موته لزوما بسيرت وأت مدير وأت حر عن دير منى •

فلا تعليق لصبى أو مجنون أو مكروه ، ولا لعبد أو سفيه ويصح تعليق الزوجية فى زائد الثلث عن مالها الآن أو لم يكن لها مال غير المدير فيلزمها ، ولا كلام لزوجها ، لأن الرقيق فى ملكها للعت ، فبعد الموت يكون الزوج كبقية الورثة • ونفوذ المتق فى التدبير معلق على موت المعلق ، أى المدير والصيغ التى يلزم بها التدبير هى : ديرت وأت مدير ، وأت حر عن دير منى بسكونه الباء وضمتها • فيلزم التدبير بهذه الصيغ ما لم يقرن بما يصرفه للوصية كقوله له أت مدير ، ولوى الرجوع فى ذلك ، وإلا كان وصية ، وكذا إن قال ان مت من مرضى هذا فأت حر أو ففلا من حر ، أو قال : ان مت من سفرى هذا فأت حر ، أو قال : أت حر بعد موتى ، فوصية لا تلزم فله الرجوع فيها إن لم يقصد التدبير ، ( فان أقر بأنه أراد له لزوم ) أو يملقه على شيء ، فأت عتقه على شيء وحصل المعلق عليه كائن اللازم تدبيرا لا وصية ، كقوله إن كلمت زيدا فأت حر ان مت من مرضى هذا • فكلمه •

وأركانها ثلاثة : مدير ، ومدير ، وصيغة •

**حكمه :** مندوب لأنه نوع من المتق ، ودليل مشروعيته : الكتاب قال تعالى : ( وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ) والسنة • قال صلى الله عليه وسلم : « المدير من الثلث » وأجمعت الأمة على أنه قرية • ما يتناوله تدبير الأصل : إذا دير السيد أمته الحامل تناول التدبير حملها الكائن فيها وقت التدبير ، وأولى الحاصل بعده لأن كل ذات رحم فولدها بمنزلتها ، كما يتناول ولد مدير حصل حمله من أمته ان حملت به من أبيه بعد تدبير أبيه فالحمل مدير تبعاً لأبيه لانهصال مائه بعد التدبير ، بخلاف ما لو كانت حاملا به قبل تدبير أبيه فلا

يدخل الحمل في التدبير لانصال مائه قبله ، وصارت أمه أم ولد  
لذلك المدير بولدها الذي حملت به بعد تدبير أبيه ان عتق الولد  
بان حمله الثلث مع أبيه ، فان ضائق الثلث عنهما تحاصبا أى الولد  
وأبوه ، فاذا عتق بض الولد للتخاصص فاز تكون أمه أم ولد ، لأن  
أم الولد الحر حملها كله حر ؟ ونذا بتخصص المدبرة ولدها عند  
الفتق ، هذا هو الراجح .

ما للسيد على مدبره من الحقوق :

- ١ - نزع ماله لأنه رقيق لأن لم يمرض السيد مرضا مغرورا ،  
والأقليس له ، لأنه ينزعه لنيره ، ألا لشرط وقت التدبير أن له  
الاتراع اذا مرض مرضا مخوفا فيعمل به .
- ٢ - وأخذ خراجه وأرسله ، ولو في المرض المخوف لكونهما  
للسيد .

٣ - ورهن رقبته لبيع للغرماء ولو في حياة السيد ان سبق الدين  
على التدبير ، فان تأخر الدين عن التدبير فانما يجوز له وهبه لبيع  
بعد موت السيد حيث لا مال له .

- ٤ - ومكاتبته فان أدى عتق وإن عجز رجع مدبرا ، فان مات  
سعيده قبل الأداء عتق من ثلثه ، وستل عنه باقى المنجم .
- ٥ - ووطء الأمة المدبرة . لأنها ما زالت أمة له .

ما للمدير على سيده من الحقوق :

- ١ - علم بيعة وهبته وصدقته ، وكل اخراج له لغير حرية ، لأنه  
صارت فيه شائبة حرية وذلك ينافيها وان وقع بيعة أو هبته أو صدقته  
فسسخ أن لم يمتعه المشتري وغيره ، فان حصل منهم عتق قبل  
الفسخ مضى وبصير الولاء لمن أعتق المدير ، ولا يرجع المشتري بالشئ  
اذا أعتقه على بن دبره والكتاب كذلك لا يجوز بيعة ويفسخ أن لم  
يمتق ، فان أعتقه مشترية مضى والولاء له لا لمن كاتبه .

٢ - وعقته بعد موت السيد من الثلث مقوماً بماله حيث لم يستثنه السيد ، فإن لم يعمل الثلث إلا بعضه عتق منه محلل الثلث ورق الباقي ، مثلاً قيمته بلا مال مائة وماله مائة وترك السيد مائة فيعتق منه النصف ، وترك ماله كله ملكاً له ، ووجه عتق النصف أنه بماله مائتان ، وهما مع مائة السيد ثلثمائة وثلثها مائة وهي نصف قيمته مع ماله فيعتق نصفه لحصل الثلث النصف ، وكذا لو كانت قيمته بلا مال مائتين وترك السيد مائة فيعتق النصف فلو كانت قيمته مائة وترك السيد مائة وأربعين فمجموع التركة مائتان وأربعون وثلثها ثمانون فسيبها من قيمة العبد أربعة أخماس فيعتق منه أربعة أخماس لإهلاك تنظر نسبة تلك المال من قيمة العبد وبذلك التسمية يستق من العبد .

٣ - وله ما للرق في خدمته وحلوده ، وعلم حد قاذفه ، وعدم قبول شهادته وغير ذلك في حياة سيده وبعد موته ، حتى يعتق فيما وجد من مال سيده وقت التقويم ، فهو كلف بعض مال السيد بمسءومته وقبل التقويم عتق فيما بقي ، ولا ينظر لما هلك قبل التقويم .

#### ما يبطل التدبير ؟

١ - قتل المدير لسيد عداً عدواً ويرجع رقيقاً لورثة سيده إن استحيوه ، فإن قتل سيده خطأ فعليه الدية لا على عاقلته ، لأنه وقت الحناية رقيق ، وإن كان السيد في طائفة باغية وقتله عبده المدير فلا يبطل تدبيره .

٢ - واستغراق الدين له وللتركة ، سواء كان الدين سابقاً أو لاحقاً حيث مات السيد ، فإذا كان عليه دين مائة والمبد قيمته خمسون وترك سيده خمسين فأقل : بطل التدبير كله ، وبطل بعض التدبير بمجاوزة البعض ثلث الميت لأن التدبير إنما يخرج من الثلث ، فإن كانت قيمته خمسة وترك سيده خمسة ولا دين على سيده فثلث التركة وثلث هي قيمة ثلثي المدير فيعتق ثلثاه وورق ثلثه .

٣ - ويبيع على حكم بيع الرهن إذا كان رهناً .

٤ - ورد الفريم التدبير فى حياة السيد اذ احاط دين سبق التدبير : فان تأخر الدين عن التدبير جاز للسيد رهنه لبيع بمدة موته حيث لا مال له ، قال الأجهورى :  
ويبطل التدبير دين سبقا ان سيد حيا والا مطلقا

### الاسئلة

عرف التدبير وشرح التعريف ، وبين أركانه وحكمه ، وما يتناوله تدبير الأصل ، وحقوق السيد على مديره ، وحقوق المدير على سيده ، وما يبطل التدبير .

### ٢ - الكتابة واحكامها

**الكتابة لغة :** مشتقة من الكتاب بمعنى الأجل المضروب لقبوله تعالى : ( وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ) أى أجل مقدس ، أو من الكتب بمعنى الالتزام لقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ) وقوله تعالى ٥٠ ( كتب ربكم على نفسه الرحمة ) (١) .  
**وشرعا :** عقد يوجب عتقا على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه فخرجت القطاعة لأنها على محجل ، ومن العبد خرج عتقه على مؤجل من أجبى فلا يسمى كتابة ، وخرج ما لم يكن على مال كالمعتق المبطل أى الحال والمؤجل والتدبير موقوف على أدائه ، أى أداء ذلك المال المعتق عليه .

### أركانها أربعة :

**الأول :** مالك الرقبة ، وشرطه الرشد ، فإذن كان سفيا فكالصبي فيما تقدم وجاز لولى محجور ( صبي أو سفيا أو مجنون كان الولي أبا أو غيره ) مكاتبه رقيق محجوره بالمصلحة ، فإذن لم يكن فى الكتابة

(١) ويقال فى المصدر كتاب وكتابة وكتب وكتابة : قال تعالى :  
( والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيماهم فكتبوهم ) .

مصلحة فلا ، وليد ، له عتقه ناجزا على مال معجل ، لأن له أن ينزع ماله المحبوس بدونه عتقى .

الثاني : - قيق مطلقا وإن أمة بالغة برضاها وصغيرا ذكرا أو أنثى ، بناء على أن الرقيق يجبر على الكتابة ، لا على المشهور . إذ لا بد من المشهور من رصاه ورضا الصغير غير معتبر ، فهو مشهور مبنى على ضيقه ، ولو كانت الأمة والصغير بلا مال لها ولا تسب لكن لا بد من قدرهما على الكسب والا فلا تجوز كتابتهما ، ولا يجبر الرقيق على قبول الكتابة على المشهور إلا إذا كان غائبا وأدخله حاضر معه .  
الثالث : صيغة بكاتبتك ونحوه كبتك نفسك ، بكذا ، أو أنت مكاتب على كذا ، أو معتق على كذا ، ولو لم يذكر التنجيم ، لأنها « محيط بكونه قطعا ، وإن لم ، ويلزمه التنجيم إذا لم يصرح به ، أى التأسيس لأجل معلوم ولو نجما واحدا ، وقال ابن رشد لا يلزم التأجيل . لأنها تكون قطاعة ، والمذهب الأول ، فالمشهور وجوب تنجيم الموض .

الرابع : هوض ولو بغير لم يشتد ، إذ الأصل فى المتق بدون عوض فلا يتركه على كل شيء يترقب حصوله كآبق للمكاتب ويجبر شسارد ، وثم لم يبد صلاحه ، وجنين لحيوان فائق أو غيره ، وعبد فائق وهو غير آبق والا فلا لشدة الضرر .

خامس : «ندوية من أهل التبع إذا طلبها الرقيق<sup>(١)</sup> ، وسواء كان

---

(١) فإن قلت إن قوله تعالى : « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيديكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا » يقتضى وجوبها إذا طلبها الرقيق . يجيب بأن الأمر ليس للوجوب ، لأن الكتابة إما بيع أو عتق وكلاهما لا يبرأ . والأمر بناء على القرآن لغير الوجوب كثيرا بقوله تعالى : « وإذا سلمتم فأصداؤا » والصيد بعد الإحلال لا يجب اجماعا ، وقال تعالى : « فإذا قُتِلَتِ السَّلَامةُ فانتصروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله » وكل من الانتشار والإبغاء لا يجب بعد انقضاء الصلاة ، بل الأمر فيما ذكر للإباحة . والكتابة لما كانت مقدرا فيه غرر ، والإصل أنه لا يجوز فاذن الولي فيها فأناس بقوله تعالى « فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا » فالأية إنما تدل على الإباحة ، والله ، مأخوذ من عموم قوله تعالى : « وافعلوا الخير لمكم تفعلون » .



أهل تبرع بجميع ماله أو يعضه، فيشمل الزوجة والمريض ، وغير أهل التبرع لا تدب له ، فإن كان صيبا فباطلة بناء على أنها عتق ، وصحيحة متوقفة لزومها على إجازة الولي بناء على أنها بيع ، فإن كان المكاتب مريضا أو زوجة في زائد الثلث فصحيحة متوقفة على إجازة الوارث أو الزوج .

ما لا تصح الكتابة به : جنين تحمل به أمته أو خيرنا في المستقبل لشدة الضرر ، وجوهر لم يوصف ككؤوف ومرجان ، وقيل تسع ويؤزم كتابة المثل ، وخمر وقدره من مسلمين أو أحدهما ، فإن كانت من كافرين ثم أسلما أو أحدهما فلا تجوز ولكن تصح ورجع لكتابة المثل .

ما يجوز للسيد . ثمانية أمور :

١ - فسخ لعزم الكتابة في شيء يتأخر قبضه كمنافع دار للعبد أو دابة يستوفى النجوم من أجرها لتشوف الشارع للحرية .

٢ - وأخذ ذهب عن ورق كاتبه عليه وعكسه .

٣ - وبيع طعام كاتبه رقيقته عليه قبل قبضه من المكاتب .

٤ - وأضع يا مكاتب مما عليك وأتمجل التاقى ، إنما علمت أنها مخالفة لغيرها لتشوف الشارع للحرية .

٥ - وبيع نجم علمت نسبت به معرفة قدره وقدر باقي النجوم<sup>(١)</sup> بشرط حضور المكاتب ولا يكتب قرب غيبته ، لأن رقبته مبيعة على تقدير عجزه فلا بد من معرفتها .

٦ - وبيع جزء مما كاتبه عليه كربع وهو معلومة للمشتري والعبد حاضر .

٧ - كما يجوز بيع جميع الكتابة أو بعضها بشروط البيع المعلومة

.. (١) كما لو كانت النجوم ثلاثة كل نجم خمسة دراهم فيجزى ببيع نجم يعلم المشتري قدره والآخر النجوم ، فيعلم نسبتته أنه الثالث مثلا ، فلا يجوز بيع نجم لم يعلم قدره ، أو علم وجهته نسبتته لباقي النجوم .

فى الدين فاذ وفى المكاتب ما عليه للمشتري أن اشتراها كلها أو وفى له والبائع أن اشترى بعضها فخرج حراً فالولاء للأول وهو البائع ، لأنه هو الذى عقد الكتابة فاعقد له الولاء ، والمشتري قد استوفى ما اشتراه ، وإن لم يوف رق جميعه للمشتري حيث اشتراها كلها ورق قدر ما يقابل ما اشترى حيث اشترى بعض النجوم ، وصار العبد مشتركا ولو اشترى النجم ، فإن اشترى العبد كتابته وعجز رق لسيده . ٨ - ومكتابة جماعة من الرقيق لمالك واحد فى عقد واحد . ووزعت على قدر قوتهم على الأداء يوم العقد ، فمن كان منهم يوم العقد غير قادر على الأداء كصغير وزمن فلا شيء عليه ولو طرأت القوة بعد ، لأنه لا يلتفت لها بعد العقد ولا لهدمهم .

والجماعة المكاتبون فى عقد واحد حملاء بعضهم عن بعض مطلقا ، اشترطت حمالة بعضهم عن بعض وقت العقد أم لا ، بخلاف حمالة الديون فانما تكون بالشرط ، وإن طرأت زمالة لبعضهم فلا يخط عنهم شيء حيث أنهم حملاء فإن كاذ بعضهم فقيرا وبعضهم مليا أخذ من الملى جميع نجوم الكتابة ، ولا يمتنع واحد منهم إلا بأداء الجميع كما هو مقتضى الحمالة ، فلو كانوا كلهم أملاء اتبع كل بما ينوبه وقُرح من بعضهم عن بعض .

وإذا كان بعضهم مليا وأخذ منه ما عليه وعلى أصحابه فانه أو وارثه يرجع على من أدى عنه بحكم التوزيع ، إلا عن زوج أو من يمتنع عليه بترابة كالأصل والفرع والأخوة فلا يرجع بما دفع عنهم ، ولا يسقط عن الصلاء شيء مما عقد عليهم يموت بعضهم أو عجزه أو غصبه ، أما باستحقاق بعضهم برق أو حرية فيسقط عنهم بقدر حاله .

#### ما يجوز للمكاتب :

١ - تصرف بدوئ اذن سيده بما لا يؤدي لعجزه كبيع لشيء يملكه وشراء ومشاركة ومقايضة أى دفع مال قراضا ، ومكتابة لرقيقه بالنظر أى طلب الفضاء ، فإن عجز الأعلى أدى للأسفل للسيد الأعلى

وعشق ويكون ولاؤه للأعلى ، ولا يرجع الولاء لسيد الممفل الذي  
كاتبه ان علق بعلمه .

٢ - وسفر بلا اذن اذا كان لا يعمل فيه نجم للمكاتب .

٣ - واقرار بدين في ذمته ، وحلو تمزيق في بدنه .

٤ - والتسرى ببلون اذن سيده .

٥ - وتكفير بغير الصوم ان اذن له سيده (١) .

٦ - وتمجيز نفسه ، أى اظهار العجز ، وعدم القدرة على أداء  
الكتابة بأن يقول : عجزت نفسى فيرجع رقيقا ان واقفه السيد على  
التمجيز اتفاقا أو خالفه على الأرجح ولم يظهر له مال ، فان ظهر للمكاتب  
مال فلا تمجيز ولو واقفه السيد ، لأن الحق لله ، وإذا لم يظهر له مال  
وعجز نفسه رجح قنا لا شائية فيه بلا حكم ، ولو ظهر له بعد تمجيز  
نفسه ورجوعه قنا مال فانه لا يرجع مكاتبا على الرجاء .

وليس للسيد تمجيز مكاتبه اذا لم يظهر له مال : وحيث أراد تمجيذه  
رفع الأمر للحاكم فينظر باجتهاد ويتلوم للمرجو ، ولو شرط السيد  
أن له التمجيز بلون الرض للحاكم وبلون تلوم فلا يعمل بشرطه .

ما الحكم اذا عجز المكاتب عن سداد النجوم او غاب عند حلولها ؟  
لأن عجز المكاتب عن شئ من النجوم ولو درهما رق ، لأن العجز عن  
البمض كالعجز عن الكل ولا يحتاج لحاكم ان واقف العبد سيده ، فان  
خالف سيده رفع الأمر للحاكم ينظر فيه ويتلوم لمن يرجوه ، وقسح عند  
العجز .

وان غاب المكاتب عند حلول نجوم الكتابة بلا اذن من سيده  
ولا مال له يؤخذ منه ما عليه فانه يسجز عن الكتابة ، قربت غيبته  
أو بصدت ، كان معه مال أم لا ، لاحتمال ذهابه من يده ، وقسح  
الحاكم وتلوم لمن يرجوه .

---

(١) فان لم ياذن له كفر بالصوم اذا لزمته كفارة وليس له ان يكفر  
بغيره .

## ما لا يجوز للمكاتب :

- ١ - عتق رقيق ولو ولده (١) . وللسيد رده .
- ٢ - وصدة وهبة غير الثواب الا التافة ككسرة .
- ٣ - وتزوج لأثمة يعيبه ، ولسيده رده ولو بعد الدخول بطلقة بالثمة ولذا ربح دينار ولا تقبمه بها زاد ان عتق .

٤ - وسفر بعد يعل فيه نجم ألم لا كقريب يعل فيه نجم ، فان اذن له السيد في شيء مما تقدم جاز له ذلك .

متى تفسخ الكتابة ؟ تفسخ ان مات المكاتب قبل الوفاء ، أو قبل للحكم على السيد بقبضها ، أو قبل الاشهاد عليه وان مات عن مال يفي بالكتابة فانه يصير رقيقاً وماله لسيد ، فلو حكم حاكم على السيد بقبضها أو أحضرها المكاتب للسيد فلم يتألفها فاشهد عليه بذلك ثم مات فلا تفسخ ويكون حراً وتنفذ وصاياه وماله لوارثه .

ومحل فسخ الكتابة ما لم يخل ولد أو غيره ولو أمينياً معه في الكتابة سواء دخل بشرط ( كأن يكاتب عبده وأمه حامل منه قبل عقد الكتابة وأولى لو كان مولوداً قبل عقدها فلا يخل الا بشرط ) أو دخل كل من الولد والأجنبي بغير شرط كأن يحدث الولد في بطن أمته بعد عقد الكتابة ، ودخول الأجنبي . أي غير الولد بلا شرط فكأن يشتري المكاتب في زمن الكتابة من يمتق عليه باذن سيده فانه يصير كمن عقدت الكتابة عليه ، واذا لم تفسخ وترك المكاتب ما يفي بها فتؤدى مما تركه حالة ، لأنه يعل بالموت ما أجل ، واذا أديت حالة وفضل بعد الإداء شيء مما تركه يرثه من كان معه في الكتابة فقط دون من ليس معه ولو ابداً ، فلو كان معه أخ في الكتابة وله ولد ليس معه في الكتاب فالارث للأخ ان عتق عليه كفرعه وأصله وأخوته ، ودون من لا يعتق عليه ولو كان معه في الكتابة كما هو

---

(١) كما اذا كان للمكاتب امة فحملت منه وابت بولد فلا يعتق بالقرابة ولا بانشاء صيغة .

الموضوع ، فزوجته التي معه في الكتابة لا ترثه لأنها لا تمتق عليه  
وكذا عمه ونحوه .

فإن لم يترك وفاء بأن ترك شيئا لا يوفى أو يترك شيئا وقوى  
من معه في الكتابة على أداء النجوم سعى في أدائها ، فستى قوى من  
معه لزمه السعى ، سواء ترك شيئا أم لا ، كان من قوى يشق  
عليه أم لا ، لكن إن ترك شيئا وله ولد وأم ولد فيترك ما تركه لولده  
يستعين به ولا يلغى لأم ولده بشرط أن يكون فيه قوة على السعى ويحده  
أمانة ، والا فيترك لأم الولد إن قويت وأمنت ، فإن لم تكن فيها قوة  
أيضا رقا لسيد المكاتب ما لم يكن في ثمنها وفاء والا فتباع ليمتق الولد .

### مسائل

١ - إذا ادعى العبد أن سيده كاتبه وادعى السيد نفى الكتابة  
فالتقول للسيد نفى الكتابة ، فإن ادعاه السيد ، وادعى العبد نفيا  
فالتقول قول العبد ، لأنها كالتعق لا تثبت الا بعدلين فلا يمين على  
المنكر .

وإذا ادعى المكاتب أنه أدى النجوم لسيده وأفكر السيد فالتقول  
للسيد نفى الأداء يمين ، فإن لكل السيد حلف العبد وعق ، فإن  
نكل فالتقول للسيد بلا يمين .

٣ - فإن اختلفا في القدر كقول السيد كاتبته على عشرة ، وقال  
العبد على خمسة مثلا ، أو اختلفا في قدر الإجل أو انتهائه ، أو اختلفا  
في جنس الموضع كقول السيد كاتبته على نقد ، وقال امبىد بل على  
عروض فمثل البيع القول للعبد إن أشبهه ولو أشبهه قول السيد ، ثم قول  
السيد إن افرد بالشبه ، فإن لم يشبها تطالفا ورد لكتابة المثل ،  
ونكولهما كحلفهما ، ويقضى للحالف على الناكل ، وقال اللخمي : والتقول  
لمدعى المين على مدعى العرض ، لأنها الطالب في المعاوضات الا أن  
يفرد الآخر بالشبه فقوله يمين .

٤ - إن أعين المكاتب بشيء بأن دفع له جماعة أو واحد دراهم

أو غيرها يستتم بها فإن لم يقصد الصدقة عليه بأن قصد فك الرقبة ، أو لا قصد له رجوع على العبد بالفضلة ان اعتق فيأخذ الممن من السيد الزائد ، ورجع على السيد بما قبضه من ماله من أن عجز ، وأن قصد بما دفعه له الصدقة ، فلا رجوع على العبد بالفضلة ، ولا على السيد بما قبض .

٥ - وإن قال شخص لرفيقه أت حر على أن عليك ألفا مثلاً ، أو قال أت حر وعليك ألف ، أو قال أت حر على ألف ، لزم العتق حالا ، ولزم المال العبد محجلاً ان أيسر ، والا اثبت ذمته ، لأنها قطاعة لازمة .

٦ - وإن قال السيد لعبد . أت حر على أن قلمع لي مائة مثلاً ، أو أت حر على أن تؤدي لي مائة ، أو أت حر ان أعطيت لي مائة ويحوز ذلك ، خير العبد في المجلس وبعمه ما لم يطل في التزام المال ( فيعتق بأدائه جبراً على السيد ) والرد لقول السيد فيستمر رقيقاً .  
الاستسنة

عرف الكتابة وأشرح التعريف ، وبين أركانها وشروط كل ركن وحكمها ، وما لا تصح به ، وما يجوز للسيد وللمكاتب ، وما المحكم اذا عجز المكاتب عن سداد التجوز أو غاب عند حلولها ، وما لا يجوز للمكاتب ، ومتى تفسخ الكتابة ، والمسائل الست تفصيلاً .

#### ٤ - أم الوفاء (١) واحكامها

تعريفها لغة : كل ما ولد لها .  
وشرعاً : هي الحر حملها (٢) من وطء مالكتها .

(١) الام في اللغة اصل السوء ، والجمع امات ، واصل ام امهه ولذلك يجمع على امهات .

(٢) هذا جنس في التعريف صادق بالامة التي حملت من سيدها الحر ، وبالامة التي اعتق سيدها حملها من زوج أو زنا ، وبامة الجد يتزوجها ابن ابنه وتحمل منه فان الحمل حر يعتق على الجد وبالامة الفارة لحر فيتزوجها فان حملها حر ، وبامة السيد اذا اعتق سيده حملها ومن وطء مالكتها متعلق بحر مخرج لها عند الصورة الاولى ، أي التي نشأت الحرية لحملها من وطء مالكتها .

بحكمها : فحق من رأس ماله بعد موته متى ثبت أنها أم ولد لقوله  
صلى الله عليه وسلم : « أيما أمة والفت من سيدتها فهي حرة بعد  
موته » أخرجه ابن ماجه والحاكم بإسناد ضعيف .

من تكون أم ولد :

١ - من أقر السيد بولائها وأنزل ووجد الولد معها ، سواء كان  
اقراره في الصحة أو في المرض .

٢ - ومن ثبت القاءها علقه فأعلى ولو بإمرأتين ، والسيد مقر  
بالوطء ، أو عندها بينة باقراره بالوطء حيث أنكر ، فإن لم يثبت الاقراء  
ولو بإمرأتين بأن كانت مجرد دعوى أو شهد لها امرأة واحدة لم تكن  
بالقائه أم ولد .

٣ - ومن لم يستبرئها سيدتها بحيضة بعد ولدها وثبت حملها .

٤ - ومن لم ينف سيدتها حملها عن نفسه .

٥ - ومن ولدته لأقل من ستة أشهر من يوم الاستبراء .

٦ - ومن ادعت أنها أنقطت سقطا شهد النساء أثره ولو إمرأتين :

والسيد مقر بالوطء في الجميع منكر لكونه منه ، فيلحق به وتكون  
به أم ولد ، فلو كان السقط معها لصدقت ، فلو أنكر الوطء ولم تكن  
أم ولد حيث لم يقر قبل ذلك بالوطء ولم تشهد عليه بينة الاقرار .

٧ - ومن اشتراها زوجها حاملا منه يولد لا يعتق على السيد<sup>(١)</sup> ،

لأنه لما ملكها حاملا كأنها حصلت وهي في ملكه .

٨ - وأمة عبد مكاتب وولدها سيده فصحت منه فانها تكون أم ولد

للواطئ ولا حد عليه للشبهة ويغرم قيمتها لمكاتبه وتعتبر قيمتها يوم  
الحصل ، فإن لم تحصل فلا يملكها<sup>(٢)</sup> .

---

(١) فمطل عتقها من رأس المال ما لم تكن حاملا بمن يعتق على  
السيد كما إذا تزوج بأمة جده وأحبها تم اشتراها منه حاملا فلا تكون  
به أم ولد .

(٢) ولا يغرم لها القيمة .

٩ - وأمة ولد حملت من الأب سواء كان الولد صغيرا أو كبيرا ذكرًا أو أنثى ، ونزعم قيمتها للولد ، وتعتبر القيمة يوم الوطء<sup>(١)</sup> سواء كان موسرا أو معسرا . ولا قيمة عليه لولدها<sup>(٢)</sup> فإن لم تحصل فتقوم عليه لكونه فوتها على ولده ولا تكون أم ولد<sup>(٣)</sup> .

١٠ - وأمة مشتركة وطنها أحد الشركاء فصحت منه .

١١ - وأمة معطاة وطنها سيدها فصحت منه ولا عبرة بتخليها للغير قاله لا يجوز باجتماع المذاهب الأربعة خلافا لمطاء .  
١٢ - وأمة اتعت سيدها العزل في وطنها .  
١٣ - وأمة وطنها سيدها في دبرها .

١٤ - وأمة وطنها سيدها بين فخطبها ان أنزل في الجميع لأنه ربما سبق الماء الى الرحم فاذا حملت وانكر أن الحمل منه لا ينفعه ويلحق به الولد ، فإن أنكر الانزال سلق يمين ، فلا يلحق به الحمل ولا يكون أم ولد ، لكن هذا أمر لا يعلم إلا منه .

١٥ - وأمة مكاتبية اختارت أمومة الولد .

١٦ - وأمة متزوجة اذا استبرأها سيدها وأمت بولد لستة أشهر فأكثر يوم الاستبراء أو الوطء لأنه يلحق به أم ولد ، وتستمر في عصاة زوجها .

ولا يرد العتق دين على سيدها سبق استيلاها حيث وطنها قبل قيام المهرم أما لو وطئ بعد تفليسه فصحت فتباع عليه ، وهى إحدى المسائل التى تباع فيها أم الولد .

---

(١) والفرق بين أمة المكاتب وأمة الولد ان أمة الولد بمجرد وطء أبيه تحرم على الولد فاعتبرت قبمتها حينئذ وأمة المكاتب لا تفوت عليه إلا بحملها من سيده .

(٢) لتخلفه على الحرية ، وكذلك أمة المكاتب للعلّة المذكورة .

(٣) وهذا كله ان لم يكن سبق الولد البالغ الى وطنها والا فلا تكون أم ولد بالحمل ، ولا تقوم على الأب وحكمه حكم الزنا لقوله تعالى : « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » .



من لا تكون أم ولد :

١ - من أنكر السيد وطأها ولم تقم بينة على إقراره بالوطء فلا تثبت أمومتها ولا يلزمه يمين لأنها من دعوى العتق وكل دعوى لا تثبت إلا بديلين فلا يمين بمجردھا .

٢ - ومن استبرأها سيدها بعد وطئها بحيضة وقال لم أطأ بعد الاستبراء وولده لسته أشهر فأكثر من يوم الاستبراء لا من يوم ترك الوطء السابق على الاستبراء ولم يكن من الاستبراء ستة أشهر .

٣ - من اشتراها زوجها ومعا ولدها منه سبق الشراء .

٤ - ومن اشترى أمة حاملًا منه بوطء شبهة ، بأن غلط فيها فاتها لا تكون به أم ولد وإن لحق به هذا الولد .

#### مسائل

١ - لسيد أم الولد عليها قليل خدمة ، أدنى من خدمة التقن وأعلى من خدمة الزوجة ، والزوجة يلزمها نحو عجن وطبخ لا غزل وتمكسب ، والتقن يلزمها كل ما أمرها به مما فى طاقتها ، وهذه تنوسيط وله كثير الخدمة فى ولدها الحادث من غيره ، بعد ثبوت أمومة الولد لها ، وله غلته وإجارته ولو بغير رضاه ، وعتق من حدث بها من الأولاد من غيره مع أم الولد بعد موت سيدها من رأس المال .

وله انتزاع مالها إن لم يمرض مرضا مخوفا ، وكذا انتزاع مال ولدها من غيره من باب أولى ، لأن له فيه كثير الخدمة ما لم يمرض أيضا ، وله استمتاع بها ولو مرض كالمديرة بخلاف مكاتبه ومبعضة فليس له الاستمتاع ، وبخلاف ولدها الأثني لأنها بمنزلة الربيبة ، وحرمت عليه إن ارتد وتمسك الحرمة حتى يسلم فإن أسلم زالت الحرمة واستمرت على رقبها أم ولد لأنها لا تمتق عليه بالردة على المشهور فليست كالزوجة التى تبين بالردة ، لأن سبب الاباحة فى أم الولد الملك وهو باق بخلاف الزوجة سببها المصمة وقد زالت بالردة فإن قتل على ردنه عتقت من رأس ماله فإن ارتدت فإنه يحرم على سيدها وطؤها حتى تسلم .

ولا يجوز لسيدها أن يكتبها بغير رضاها وتفسخ إن عثر على ذلك قبل أداء النجوم ، فإن أدت عتقت ولا ترجع بما أدته ، أما يرضاها فيجوز لأهلها إذا عجزت رجعت أم ولد كما كانت .

٢ - ولا يجوز لسيدها بيعها ، فإن وقع رد بيعها ولو ولدت من المشتري ولحق الولد بالمشتري لأن البائع أباح فريجها نه ، فولدنا حراً لا حق بآبيه ولا قيمة على آبيه ما لم يكن المشتري عالماً بأنها أم ولد فعليه قيمة الولد .

ويرد عتقها إن أدعتها المشتري معتقداً أنها قن أو أم ولد ما لم يشتريها على أنها حرة بالشراء والا تحررت بمجرد الشراء ويقضى للسيد بالثمن علم المشتري بأنها أم ولد أم لا ، فلو اشتراها على شرط العتق وأعتقها تحررت ويستحق سيدها الثمن إن علم المشتري وقت الشراء أنها أم ولد لأنه كانه فكها به ، أما لو اعتقد أنها قن فلا ثمن عليه والولاء للبائع على كل حال ، ومصيبتهما إذا بيعت وماتت عند المشتري من ياتها ، لأن الملك لم ينتقل فيرد الثمن ان قبضه ولا يطالب به ان لم يقبضه .

٣ - وإن قال السيد في مرضه لخوف فلانة أمتي ولدت مني في الصحة أو المرض ولا ولد لها صدق وتكون أم ولد تعتق من رأس مالها ان ورثه ولد من غيرها ، فإن لم يرثه ولد فلا يصدق ولا تعتق من الثلث لأنه لم يقصد الوصية ، ولا من رأس المال . لأن تصرفات المريض لا تكون من رأس المال ، كما إذا أقر في مرضه أنه أعتق قنسا في صحته فلا يصدق ولا يعتق الرقيق من ثلثه ، فإن أقر في مرضه أنه أعتق في المرض أو أطلق فیهتق من الثلث لأنه وصية .

٤ - وإن وطئ شريك أمة مشتركة فحصلت قومت على الوطء سواء أذن شريكه في وطئها أم لا ، ويغرم له قيمة حصته ، وتعتبر القيمة يوم الوطء فإن لم تحصل وأذن له شريكه في الوطء قومت عليه إن أيسر في الصور الثلاث ( وهي ما إذا وطئها فحصلت أذن له في وطئها أم لا ، أو لم تحصل وأذن له في وطئها ) لتتم له الشبهة ولا شيء عليه من قيمة الولد .

وإن لم يكن موسراً بل أعسر وحملت ولم يأخذ له في وطنها خير في اتباع الواطيء بقيمة حصته ( وتعتبر القيمة يوم الحبل على الأرجح وقيل يوم الوطء ) أو يبيع نصيبه لأجل القيمة ، فإن وفى قدر ما يخصه من للقيمة يوم الوطء فلا كلام ، وإن زاد فاه لا يباع منها الا بقدر القيمة ، وإن قص فياخذ ما يبيع به ويتبع الواطيء بما بقى من قيمة حصته<sup>(١)</sup> .

مثلاً كان له النصف وقومت عليه بأربعين وبيع نصفها بعشرين فلا كلام وإن قيل نصفها يساوى ثلاثين فاه لا يباع منها الا بقدر العشرين ، وإن بيع نصفها بعشرة اتبعه بعشرة ويتبعه أيضاً بقدر ما يخصه في الولد كالتصف مثلاً على فرض أنه رق ، سواء اختار الاتباع بقيمة أمه أو البيع ، لأن الولد حر لا حق بالواطيء .

#### الاستسالة

عرف أم الولد ، وبين حكمها ، ومن تكون أم ولد ومن لا تكون ، وحق سيدها عليها ، وحكم بيعها ، ووطء أئمة الشريكين لأمة الشركة ؟



(١) الحاصل أن الصور ثمان أربع في حالة يسر الواطيء ، وأربع في حالة مسره ، أما التى فى حالة يسره فانه يلزم الواطيء القيمة الجارية فقط لأن حملت باذنه أو بغير اذنه ، أو لم تحمل وأذن ، وإن لم تحمل ولم يأذن فيخير بين إبقائها للشركة أو تقويمها عليه . وأما التى فى حال العسر فإن حملت بغير اذنه خير بين إبقائها للشركة واتباعه بقيمة الولد أو بيع حصته فيها واتباعه بقيمة الولد ، وإن حملت باذنه فليس له الا اتباعه بقيمتها ولا يجوز إبقاؤها للشركة ولا بيعها ، وإن لم تحمل فإن كان بالذنه اتبعه بقيمتها ولو يبيعها عليه وإن كان بغير اذنه خير بين إبقائها للشركة أو أخذ بقيمتها ولو يبيعها عليه .

## الولاء (١) واحكامه

تعريفه شرعا : عرفه صلى الله عليه وسلم فقال : « الولاء لصحة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب » رواه الشافعي وصححه ابن حبان والحاكم - لصحة : اتصال بين المعتق والمعتق كاتصال النسب ، لأن الشخص في حال اتصافه بالرق كالمعتوم والمعتق صيره بتحريره كالوجود فصار كالولد المعتوم الذي تسبب أبوه في وجوده .

بن الولاء ؟ الولاء لمن أعتق لقوله صلى الله عليه وسلم : « الولاء لمن أعتق » متفق عليه (٢) سواء أعتق حقيقة كقوله لعبيده : أعت حر الآن ، أو بعد سنة أو مدير ، أو كاتب ، أو استولد أخته « ولو قال للمعتق : ولا ولاء لي عليك فلن قوله لغو ، خلافا لابن القصار المقاتل أنه يكون للمسلمين ، وسواء كان المعتق ذكرا أو أنثى » أو أعتق حكما كعتق غيره عنه بإذنه اتفاقا في أن الولاء للمعتق عنه ، بل وإن بلا إذن من المعتق عنه ، فالولاء للمعتق عنه .

ولقد وقع المعتق عن ميت فالولاء لورثته سواء كان عتق الغير عنه فاجزا أو لأجل أو كتابة أو تديرا - وهذا إذا كان المعتق عنه حرا ، وإلا كان الولاء لسيدته ولا يعود بعتق العبد على مذهب ابن القاسم ، خلافا لمن قال يعود الولاء للعبد المعتق عنه إذا عتق ، وكما يشترط في المعتق عنه الحرية يشترط فيه الإسلام ، ولو باع السيد للعبد من نفسه فالولاء لسيدته .

(١) هو أحد خواص المعتق مشتق من الولاية بفتح الواو وهو من النسب والعتق ، وأصله من الولي وهو القرب ، وأما من الإمارة والتقديم ببالكسر ، وقيل بالوجهين فيهما ، والولي لفظة يقال للمعتق والمعتق وأبنائهما والناصر . وابن العم والقريب والعاصب والمخلف والقائم بالامر ونظر اليتيم والمنافع : المحبة ، والمراد به هنا ولاية إمام بالمعتق ، وسببه زوال الملك بالحرية فمن زال ملكه بالحرية عن رقيق فهو مولا ، سواء نجر أو علق أو دبر أو كاتب أو أعتق بعوض أو بانه من نفسه أو أعتق عليه ، إلا أن يكون السيد كافرا والعبد مسلما ، وإلا فلا ولاء له عليه ولو أسلم ، وحكم الولاء حكم العصوية كما أفاد الحديث .

(٢) الآثاق والمرجان ج ٢ ، حديث ٩٦١ .

ما يجره العتق من الولاء : يجر العتق ولاء أولاد المعتق بالفتح  
 ذكورا أو إناثا وإن سلبوا ، ويجر ولاء أولاد المعتقة بالفتح وأولاد  
 أولادها ذكورا وإناثا ، إلا ولد أنثى إلى أمة معتقة له نسب من حر  
 فلا ينجز الولاء على الأولاد سواء كانت الحرية أصالة أو طارئة ،  
 كان الحر لأب أو الجد ، ففسل الجبر أولاد المعتقة من زنا أو غصب  
 أو حصل فيهم لمعان ، أو أصولهم أرقاء لو لأب حرييا بدار الحرب «  
 أو ولدا مسه رق لغيره فإنه لا ينجز له ولاؤه ، وإن زوج عبده أمة غيره  
 فحصل منه ثم يولد للحمى أعتق السيد عبده وأعتق الآخر أمته ، ثم  
 ولدت لكون سنة أشهر من عتقها ، فإن ولاء لأب لا يجر ولاء ولدها ،  
 لأنه مسه الرق في بطن أمه فولأؤه لسيد أمه وجرى ولاء المعتق الأول  
 ولاء معتقة وإن سفل ، فيجر ولاء عتقائه وعتقاءه وهكذا فإذا  
 أعتق شخص رقيقا فله عليه الولاء ، وإذا أعتق ذلك المعتق رقيقا فولأؤه  
 للأول وهكذا فيثبت الولاء للسيد بالجر الخ<sup>(١)</sup> .

وقيد في المدونة الجبر بما إذا لم يكن العبد حرا في الأول احترازا  
 عما لو أعتق النصراني عبدا نصرانيا ثم هرب السيد لدار الحرب ناقضا  
 للعهد ثم سبي فبيع وأعتق فإنه لا يجر إلى معتقه ولاء من أعتقه قبل لحوقه  
 دار الحرب .

ورجع الولاء ، لمعتق الأب من معتق الجد أو معتق الأم ، مثاله  
 تزوجت معتقة بفتح التاء بعبد وأمت بأولاد أحرار تبعا لهما وأبوهما  
 وجدهم رقيقان ، فولاه أولادها لمواليها ، فإذا أعتق جد الأولاد رجع  
 الولاء لمعتقه من معتق الأم ، لما علمت أن الأولاد صار لهم نسب من  
 حر ، فإذا أعتق أب الأولاد ولاء الأولاد لمعتقه من معتق الجد والأم  
 . من هنا تعلم أن الولاء لم يكتسب لمعتق الجد ومعتق الأم معا ، بل كان

(١) حاصله أن الولاء ثابت للمعتق على من أعتقه ، وكذا على ولده ،  
 ثم من كان ولده أنثى فيوقف عندها ولا يتعداها الولاء لأولادها إن كان  
 لهم نسب حر ومن كان منهم ذكر تعدى الولاء لأولاده ، ثم يقال من كان  
 منهم أنثى وقف الولاء عندها ولا يتعداها الولاء لأولادها إن كان لهم نسب  
 من حر وإلا تعدى ، وإن كان منهم ذكر تعدى الولاء لأولاده وهكذا يقال  
 فيهم وفي من بعدهم ، وكذا على معتق معتقه ولو تسلسل .

أولا لمعتق الأم لمعتق الجد ثم رجع لمعتق الأب فلو أعتق الأب قبل  
الجد رجع الولاء لمعتقه من معتق الأم •

هل توث به أثنى ؟ ولا توث به أثنى ، فإن ترك المعتق بالكسر ابنا  
أو ابن ابن وبنتا فابن الابن وابنه يرث الولاء دون ابنته ، ولو مات  
ولم يترك بنات أو أخوات فلا حق لهم بل للمسلمين : إلا أن تباشره ،  
بأن تكون هي المعتقة بكسر التاء فإنها ترث المظف بفتح اللام أى المال  
المتركة للمعتق بعد موته بسبب الولاء ، أو يجر الأثر المباشر ولأهـ متلبس  
بسبب ولادة ، فإذا أعتقت المرأة ذكرا فلها ولأهـ أولاده الذكور والإناث ،  
وأولاد أولاد الذكور ذكورا أو إناثا ، وأما ولد البنت فلا تفرقه ذكورا  
كانوا أو إناثا ، كما أنها لو أعتقت أثنى لا شيء لها فى أولادها ذكورا  
أو إناثا حيث كان فى نسبهم حر ، أو يجره لها بمعتق ، فلها ولأهـ من  
أعتقه ، ولأهـ من أعتقه ، وكذلك لها ولأهـ أولاد الأمة التى أعتقتها حيث  
لم يكن فى نسبهم حر •

من يقدم فى الولاء : قدم عاصب النسب على عاصب الولاء فإذا مات  
المعتق بفتح التاء وترك مالا ورثه عاصب النسب كابنه وأبيه الخ ، فإن  
لم يوجد واحد من عصبة النسب فالمعتق ، فإن لم يوجد المعتق مباشرة  
فمصبة المعتق بكسر التاء ترث كالصلاة ، فيقدم ابن فابنه فأخ فابنه  
فجد دينة فعم فابنه فأبو الجد وهكذا •

وأما عصبة المعتق بالكسر فلا حق لهم فى الولاء كما لو أعتقت  
امراة عبدا ولها ابن من زوج أجنبي منها ، فإذا ماتت المرأة فالولاء  
لولدها ، فإذا مات لم ينقل الولاء لأبيه عند الأئمة الأربعة ، فغيراته  
للمسلمين ، ثم إن لم يكن للمعتق بالكسر عصبة فيرثه معتق المعتق فمصبة  
فإذا اجتمع معتق المعتق ومعتق أبيه قدم معتق المعتق على معتق أبيه  
كالصلاة •

هل يشترط الولاء والنسب بشهادة السماع ؟ إن شهد عدل واحد  
بالولاء أو النسب أو شهد اثنان بأخ لم نزل نسمع أنه مولاه أو ابن عمه

مثلا فلا يثبت بذلك ولاء والا نسب ، وهذا ما لم يكن فشو . فان كان ثبت الولاء والنسب بشهادة السماع كما تقدم في آخر باب العتق ، وفي باب الشهادات أنهم اذا قالوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم يثبت النسب والعتق والولاء ، لكنه وان كان لا يثبت الولاء بما ذكره يحلف ويأخذ المال بعد الاستئناء على وجه الحوز ، الا على وجه الارث ، فريما يأتي غيره بأوفق .

### الاستئناء

عرف الولاء لغة وشرعا ، وشرح التعريف ، وبين من له الولاء وما يجره المتيقن من الولاء وهل توث به أثنى ؟ ومن يقدم في الولاء ، وهل يثبت الولاء والنسب بشهادة السماع .



## الكتاب الثاني

### في علم الميراث

**التعريف :** علم الميراث ، ويسمى على الفرائض : علم يعرف به من يرث ومن لا يرث ، ومقدار ما لكل وارث من التركة - والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض ، وهو لغة يطلق على عدة معان منها : التقدير كقولہ تعالى : « فنصف ما فرضتم » والاقبال كقولہ تعالى : « إن الذي فرض عليك القرآن » والبيان كقولہ تعالى : « سورة أقرناها وفرضناها » والالزام كقولہ تعالى : « فمن فرض فيهن الحج » أى ألزم نفسه فيهن للأجرام بالحج ، ومنها الإحلال كقولہ تعالى : « ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له » أى فيما أحل الله له ، ومنها غير ذلك . وشرعاً ههنا : نصيب مقدر للوارث .

**موضوعه :** التركات - وفائدته : إيصال كل ذي حق حقه من تركة الميت .

**والتركة** حق يقبل التجزى يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك الحق - فحق جنس يشمل المال وغيره كالخيار والشفعة - ويقبل التجزى خرج ولاية النكاح فلا تقبل التجزى - يثبت لمستحقه : بقرابة أو نكاح أو ولاء ، فخرجت الوصية بناء على أنها تملك بالموت لا بالتنفيذ ، وبعد موت من كان له ، خرج به الحقوقي الثابتة بالشراء والهبة فلا تسمى تركة .

**القليل على أحكامه :** آيات الموارث كقولہ تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » الآية ، وأحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم : « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر » أى لأقرب رجل للميت ، وأجمع العلماء على أحكامه وقواعده العامة .



نسبته : هو من العلوم الشرعية •

حكم تعلمه : فرض كفاية ، قال صلى الله عليه وسلم : « تعلموا الفرائض وعلّموها الناس ، فأني امرؤ مقبوض ، وإن العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يقضى فيها » رواه الحاكم وغيره وصححه •

وقد اشتهر بعلم الفرائض من الصحابة رضوان الله عليهم أربعة :  
على بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله ابن مسعود •

أركانها ثلاثة : وارث ، وموروث ، وشئ موروث •  
وشروطه ثلاثة أيضا : تقدم موت الموروث ، واستقرار حياة الوارث بعده ، والبلوغ بالجهة المتقضية للارث •

الحقوق المطلقة بتركة الميت خمسة ( باستقراء الفقهاء ) على الترتيب :

١ - فيبدأ من رأس المال ولو أتى على جميع التركة يحق تعلق بذات الميت كرهون في دين فيقدم وجوبا لتعلق حق المرتهن به على مؤمن تجهيزه وكسبه جان غير مرهون فانه في مرتبة المرهون ، ألما لو كان مرهونا في دين وجبى فقد تعلق به حقان ، وتقدم الجناية على الرهن وزكاة حرث وماشية في عام موته حيث مات بعد وجوبها ( فتخرج قبل الكفن وقبل وفاء الدين واليراث ) وأم الولد ، وسلمة تلمس بالنسل •

٣ - فقضاء دينه الثابت بينة أو اقرار عليه في صحته أو مرضه وضمن من أنرف ، وكذلك تقدم مؤن تجهيز عبده على دين لسيد ، بأن مات سيد وعبده فلانه لم يكن إلا كفن واحد قدم الرقيق لأنه لاحق له في بيت المال •

٣ - فقضاء دينه الثابت بينة أو اقرار عليه في صحته أو مرضه لمن لا يهتم عليه سواء كان الدين الذي عليه لأخيه بضامن أم لا ،

لأنه يحل بموت المضمون ثم هدى تمتع أوصى به أم لا ، ثم زكاة فطر  
 فوط فيها وكفارات أشهد في صحته أنهما بذمته أو أوصى فقط ، ومثل  
 كفارات أشهد بها زكاة عين حلت وأوصى بها •  
 ٤ - فوصاياه من ثلث الباقي بمد ما تقدم •  
 ٥ - ثم الباقي بمد الوصاية يوزع على وارثه فرضا أو تمصيبا  
 أو هبا ما • قال تعالى : « من بعد وصية يوصى بها أو دين » •

#### أسباب الإرث أربعة عتقنا :

- ١ - القرابة المخصوصة المعبر عنها بالنسب •
  - ٢ - والنكاح ولو فاسدا إذا لم يتفق على فسادده ولو لم يحصل  
 دخول •
  - ٣ - والولاء ، وهو عصوية سببها نعمة الملتق على عتيقه ، ويرث  
 بها الملتق ذكرا أو أنثى • وعصبة الملتق المتمصون بأنفسهم ، وهذه  
 الثلاثة متفق عليها عند الإمامية •
  - ٤ - جهة الإسلام في الصرف الى بيت المال على مشهور المذهب  
 سواء كان منتظما أم لا ، وللمعتد أنه لا يرث إلا إذا كان منتظما وهو  
 رأى الشافعية فيزد المال على ذوى السهام ان وجد والا على ذوى  
 الأرحام •
- أسباب ميراث الذوى ثلاثة كل يفيد ربه الورثة  
 وهى نكاح وولاء ونسب ما بعدهن للوارث سبب

#### موانع الارث ستة :

- ١ - الرق : فلا يرث الرقيق ولو مكاتبا أو مبعضا أو مطلقا عتقه  
 بصفة أو موصى بعتقه أو أم ولد ، لأن موجب الارث الحرية الكاملة  
 ولم توجد •
- ٢ - وقتل المصد لقوله صلى الله عليه وسلم : « القاتل لا يرث »  
 وراه الترمذى ، فيمنع قاتل المصد من ميراث المال والدية • أما القاتل  
 خطأ فيحرم من ميراث الدية ولا يحرم من ميراث المال •

٣ - واختلاف الدين ولو بالردة فلا يرث المسلم الكافر ولا العكس  
 لقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين : « لا يرث المسلم الكافر  
 ولا الكافر المسلم » ولا يرث النصراني اليهودي ولا عكسه لأن الكفر  
 عدوا في الميراث ليس ملة واحدة .

٤ - الشك والغرابة ما يشمل الشك في التقدم والتأخر في  
 الموت ، أو في الجهة للمتضمنة للارث ، أو الوجود وعدمه أو الذكورة  
 والأنوثة .

٥ - اللعان ، وهو نفي النسب .

٦ - الإشكال ، وهو مانع مؤقت لأن الخشني يوقف ارثه حتى  
 يتضح أمره فإن غلبت ذكوره ورث بوصف الذكورة ، وإن غلبت أنوثته  
 ورث بوصف الأنوثة ، وإن لم تغلب هذه أو تلك سمي مشكلا فيرث  
 نصف نصيب ذكر وأثنى . قال في التلمسانية :

وينزع الميراث فاعلم ستة فمضعة تمنع منه البتة  
 الكفر والرق وقتل العمد والشك واللعان . فافهم قصدي  
 ووأحد يمنع في الحال وهو الذي لم ير عن اشكال

ولما كانت الثلاثة الأخيرة قد زاعها المبالغة وهي عند التحقيق  
 ترجع الى الثلاثة الأولى اقتصر عليها في الرحية فقال :

واحدة من علل ثلاث	وينزع الشخص من الميراث
فافهم فليس الشك كاليقين	ورق ، وقتل ، واختلاف دين
والوارثات	الوارثون
أسماؤهم معروفة مشتهرة	والوارثون من الرجال عشرة
ولأب والجدة له وإن علا	الابن وابن الابن مهما ولا
قد أول الله به القرآنا	والأخ من أى الجهات كانا

وابن الأخ المدلى اليه بالأب فاسمع مقالاً ليس بالمتكذب  
والعم وابن العم من أبيه فاشكر لذى الإيجاز والتنبيه  
والزوج والمتق ذو الولاء فجسلة الذكور هؤلاء

والوارثون من الرجال عشرة اجمالاً وخمسة عشر تفصيلاً وهم : الابن  
وابنه وإن نزل ، والأب والجدة للأب وإن علا ، والأخ مطلقاً ( شقيقاً  
أو لأب أو لأم ) وابن الأخ والشقيق وابن الأخ للأب ، والزوج والمتق  
والإراد به من له الولاء من المتق وعصبته المتمصين بأنفسهم ، وكلهم  
عصبة إلا الزوج والأخ للأب فيها أصحاب فروض ، وإن اجتمع جميع  
الذكور فلا يرث منهم إلا ثلاثة الزوج والابن والأب .

والوراثات من النساء سبع لم يعط أثنى غيرهن الشرع  
بنت وبنت ابن وأم مشقة وزوجة وجدة ومعتقة  
والأخت من أبى الجهات كانت هذه عبادتهن بات

والوراثات من النساء سبع اجمالاً : وعشر تفصيلاً وهن : البنت ،  
وبنت الابن وإن نزل ، والأم ، والجدة مطلقاً من جهة الأب أو من جهة  
لأم ، والأخت مطلقاً ( شقيقة أو لأب أو لأم ) والزوجة ، والمعتقة ،  
وكلهن ذوات فروض إلا المعتقة فإن اجتمعن فلا يرث منهن إلا الزوجة  
والبنت وبنت الابن والأم والأخت الشقيقة .

### الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى

واعلم بأن الارث فروعان هما فرض وتمصيب على ما قسمنا  
فالفرض في نص الكتاب ستة لا فرض في الارث سواها البتة  
نصف وربع ثم نصف الربع والثالث والثلث بنص الشرع  
والثلاثان وهم التمسام فاحفظ فكل حافظ امام

الارث المجمع عليه نوعان : ارث بالفروض ، وارث بالتعصيب -  
والفروض جمع فرض ، وهو في اللغة القطع والتقدير والبيان ، وفي  
الاصطلاح جزء مقدر من التركة ، والتعصيب يأتي الكلام عليه -  
والفروض المقدره في كتاب الله ستة : النصف والربع ، والثلث ،  
والثلث ، والسلمس .

والنصف فرض خمسة أفراد الزوج والأخت من الأولاد  
وبنت الابن عند فقد البنت والأخت في مذهب كل مفتي  
وبعدها الأخت التي من الأب عند انفرادهن عن مصعب

اصحاب النصف خمسة : الزوج عند عدم الفرع الوارث مطلقا ،  
والبنت اذا اهدت عن مصعبها وهو أخوها المسلول لها ، فان كان معها  
مصعب ورثت بالتعصيب أى للذكر مثل حظ الأنثيين ، لا بالفرض وبنت  
الابن لمن لم يكن للبيت بنت ولا ابن ابن . والأخت الشقيقة بشرط عدم  
المصعب والمسلول والفرع للوارث والأب ، والأخت للأب بهذه الشروط  
ولم توجد شقيقة معها ولا كان لها السلمس فقط كما يأتي قال تعالى :  
« ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد » وقال تعالى :  
« وان كانت واحدة فلها النصف » وقال تعالى : « ان امرؤ هلك ليس  
له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك » وأجمعوا على أن ولد الابن ذكرا  
كان أو أنثى قائم مقام الولد في الارث والمصعب والتعصيب ، المذكر  
كالذكر والأنثى كالأنثى وعلى أن المراد بقوله تعالى : « وله أخت »  
الأخت من الأبوين . والأخت من الأب دون الأخت من الأم . وعصب  
كلام من النسوة الأربع أن يساويها في الدرجة أى تصير به عصبه  
للذكر مثل حظ الأنثيين ويشمل ذلك ابن ابن مع بنت ابن آخر لأنه  
أخ لها حكما لتساويهما درجة . وعصب الجدة للأخت فترت معه  
تمصيا ، لا فرضا ، فهي عصبه بالغير ، الأخت شقيقة أو لأب من البنت  
وبنت الابن عصبه مع الغير ، فلا يفرض للأخت معها بل تأخذ ما بقي  
بعد فرض البنت وهو النصف ، أو البنتين وهو الثلث تمصيا ، وكذا  
مع بنت الابن .

والربع فرض الزوج إن كان معه من ولد الزوجة من قد منه وهو لكل زوجة أو أكثر مع عدم الأولاد فيها قلدا وذكر أولاد البنين يمتد حيث اعتمادا القول في ذكر الولد

أصحاب الربع الثمن : الزوج من الزوجة عند وجود الفرع الوارث لها مطلقا ، سواء كان الولد منه أو من غيره وسواء كان ولدها أو ولد غيرها . وفرض الزوجة أو الزوجات عند عدم وجود الفرع الوارث للزوج مطلقا سواء كان الوالد له أو لا ينف من الزوجة الموجودة أو من غيرها . قال تعالى : « فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن » وقال تعالى : « ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد » .

والثمن للزوجة والزوجات مع البنين أو مع البنات أو مع أولاد البنين فاعلم ولا تظن الجع شرطا فافهم أصحاب الثمن واحدة : للزوجة أو الزوجات عند وجود الفرع الوارث سواء كان ولده أو ولد ابنه قال تعالى : « فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن » .

والثلثان للبنات جميعا ما زاد عن واحدة فسمما وهو كذلك لبنات الابن فافهم مقالى فهم صافى الذهن

أصحاب الثلثين أربعة : ذوات النصف إن تملدن وانفردن عن معصب في زوجتهن أو أعطى منهن ومن على الترتيب : بنتان فأكثر . بنتا ابن فأكثر أختان شقيقتان فأكثر . أختان لأب فأكثر . قال تعالى ، « فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » وقال تعالى في الأخنتين : « فإن كاتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك » .

الثلث فرض لأم حيث لا ولد ولا من الأخوة جمع ذو عدد كائين أو اثنتين أو ثلاث حكم الذكور فيه كالإناث ولا ابن ابن معها أو بنته ففرضها الثلث كما يئته وإن يكن زوج وأم وأب فثلث الباقي لها مرب

وهكذا مع زوجة فصاعدا فلا تكن عن العلوم قاعدا وهو للاتنين أو اثنتين من ولد لأم بغير من وهكذا إن كثروا أو زادوا فما لهم فيها سواء زاد ومستوى الأناث والذكور فيه كما قد أوضح المصور أصحاب الثلث الثمان : الأول لأم مع عدم الفرع للميت أى حيث لا ولد للميت ذكرا أو أنثى ، ولا ولد ابن له ذكرا أو أنثى ، وعدم اثنين فأكثر من الأخوة أو الأخوات مطلقا (للأبوين أو لأب أو لأم) أو مختلفين أو مجعوبين حجب شخص كاخوة لأم مع جد فيسقطون بالجد ويحجبون لأم . قال فى التلمساية :

وفهم فى الحجب أمر عجب لأنهم قد حجبوا وحجبوا  
والأفهام السدس لقوله تعالى : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبوه  
فلامه الثلث ، فإن كان له اخوة فلامه السدس » والمراد بالأخوة الأناث  
فأكثر من الأخوة والأخوات .

ويفرض لأم ثلث الباقي بعد فرض الزوجية فى صورتين : : تلقيا  
بالفراوين<sup>(١)</sup> وبالصورتين لقضاء عمر رضى الله عنه فيها بذلك وواقفه  
الجهور ومنهم الأئمة للأربعة :

الأولى : أن يكون للميت زوج وأم وأب . فللزوجة النصف وللام  
ثلث الباقي بعده وللأب الفاضل فلو أعطيت ثلث التركة للزم تفضيل  
الأنثى على الذكر فيخالف القاعدة القطعية ، متى اجتمع ذكر وأنثى يدلان  
بجهة ، ولمحة فللذكر مثل حظ الاثنين فخصت القاعدة عموم آية  
« فإن لم يكن له ولد وورثه أبوه فلامه الثلث » .

والثانية : أن يكون للميت زوجة فأكثر وأم وأب ، فللزوجة الربع  
وللام ثلث الباقي بعده وللأب الفاضل<sup>(٢)</sup> ، وثلث الباقي فى الحقيقة

(١) لأن الأم غرت فيهما بقولهم لها الثلث وهو فى الحقيقة سدس  
كما فى الأولى أو ربع كما فى الثانية .  
(٢) فلز أعطيت ثلث المال للزم عدم تفضيل الذكر عليها التفضيل  
المعمود .

سدس فی الصورة الأولى وربع فی الثانية ، فهو من الفروض الستة وراجع إليها ، وإنما قيل فيه ثلث الباقي موافقة للفظ القرآن تأديبا .  
والثاني : سبع فرضه الثلث الاثنان فأكثر من أولاد الأم يستوى فيه ذكرهم وأثامهم فيقسم الثلث عليهم بالسوية أجماعا لقوله تعالى : « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » والمراد أخ أو أخت من الأم . وإنما تساوى الذكر والأنثى في ذلك لأن الشركة عند الإطلاق تفيد المساواة .

#### اصحاب السدس سبعة :

١ - الأم عند وجود الفرع الوارث سواء كان ابنا أو ابن ابن أو بنتا ، أو الحلد من الأختة اثنين فأكثر ولو أملا .

٢ - ولد الأم ذكرا أو أنثى إن انفرد للزيتين السابقتين في الثلث .

٣ - وبنت الابن فأكثر وإن تركت<sup>(١)</sup> مع البنت الواحدة للاجماع ولقول ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابن وأخت : لأقضى فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي للأخت ، أي لأنها عصبة مع البنت وقس على ذلك كل بنت ابن فائزة فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها .

٤ - والأخت للأب فأكثر مع الأخت الشقيقة الواحدة تكملة الثلثين . والتقييد بالواحدة في الأخت والبنت لأنه لو كانت بنت الابن مع بنتين أو الأخت للأب مع شقيقتين لسقطتا ما لم تعصب .

٥ - الأب مع وجود الفرع الوارث لقوله تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » أي ابن أو بنت لأن الولد يطلق على الذكر والأنثى .

(١) أو بنات الابن المساويات ، فإن كانت أحدهما أقرب فهو لها



٦ - والمجد عند عدم الأب مع وجود الفرع الوارث ، فان كان فرع ذكرا فليس للأب أو الجد غير السلس ، وإن كان آتى فله السلس فرضا والباقي تعصيا .

٧ - الجدة مطلقا لأب أو لأم عند فقد الأم بالنسبة لهما والأب بالنسبة لجدة لأم ، اذا لم تقل بذكر غير الأب ، ومن انفردت أخذت السلس وإن اجتمعنا فهو بينهما ، وإن أدلت بذكر غير لأب فلا ترث لأن مالكا لا يورث أكثر من جدتين .

والسلس فرض سبعة من العدد أب وأم ثم بنت ابن وجد والأخت بنت الابن ثم الجدة وولد لأم تمام العدة ( التمصيب ، والممصب ، والمصبة ، والعاصب )

التمصيب (١) : هو جعل ذى الفرض أو الساقط يرث للذكر مثل حظ الانثيين - والممصب : هو المصبة بالغير والمصبة قرابة الرجل لأبيه ، وسوا بذلك لأنهم عصبوا به ، أى أحاطوا به . والعاصب : يرث المال كله اذا انفرد بجهة واحدة أو يأخذ الباقي بعد ذوى الفروض لأن وجد باق والأب لم يأخذ شيئا . قال صلى الله عليه وسلم : ( ألبقوا الثرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر ) متفق عليه .

فكفل من أحوز كل المال من القبرابات أو الموالى أو كان ما يفضل بعد الفرض له فهو أخصو المصوبة المفضلة

### وانواع العاصب ثلاثة :

١ - عاصب بنفسه ، وهو المتبادر عند الاطلاق ، وكل الرجال عصابة بالنفس الا الزوج والأخ لأم ، وليس فى النساء عصابة بالنفس الا المتقبة .

٢ - وعاصب بغيره . ٣ - وعاصب مع غيره

(١) التمصيب لغة : مصدر مصب يعصب تعصبا فهو عاصب . والجمع عصابة وتجمع على عصابات ، وتطلق المصبة أيضا على المفرد والأنثى والجمع مذكرا أو مؤنثا .

ثم عدد العصبية بالنفس ١٠ ثلاثة وعشرين ، وهم على الترتيب : الابن  
 فابنه وان نزل ( وعصب كل أخته ولو حكما<sup>(١)</sup> ) وإذا اجتمع بنو أبناء  
 في طبقة واحدة فالمال أو الباقي بعد الفروض بينهم بالنسوية على عدد  
 الرؤوس للذكر مثل حظ الأنثيين فليس لكل ما كان لأبيه لأبهم تلقوا  
 المال عن جدهم لا عن أبيهم وكذلك أبناء الأخوة وأبناء الأعمام . فالأب  
 عند عدم الابن أو ابنه ، فالجد وان علا عند عدم الأب ( وعصب  
 للأخت مطلقا ) والأخوة للأشقاء في مرتبة الجد على تفصيل يأتي ،  
 ثم الأخوة للأب عند عدم الشقيق ( وعصب كل من الأخوة للأشقاء  
 والأخوة للأب أخته التي في درجته فللذكر مثل حظ الأنثيين ) فابن كل  
 منهما وان نزل ، فالعم الشقيق ، فالأب فأبناؤهما ، فعم الأب الشقيق  
 فعم الأب للأب فأبناؤهما ، فعم الجد الشقيق ، للأب ، فأبناؤهما ،  
 فالعمق ( ذكرا أو أنثى ) فعصبته ، فبيت المال المنتظم .

فجاءت العصوبة سبع : البنوة ، ثم الأبوة ، ثم الجدوة مع  
 الأخوة ، ثم بنو الأخوة ثم العمومة<sup>(٢)</sup> ، ثم الولاء ، ثم بيت المال ،  
 وتقدم كل جهة ما جاءت العصوبة المذكورة في المسألة الأولى على  
 ظليتها ، وتقدم قربي الجهة على بملحها فالبنوة تقدم على الأبوة  
 وأب الأب مقدم على أبي الجد ، فإن استوت جهتا قرب قدم الأقوى  
 منهما كالأخ الشقيق يقدم على الأخ للأب لتوته فانه ذو قرابتين ، قال  
 الجعبري :

فبالجهة التقديم ثم بقربه ويعملها التقديم بالقوة اجلا

والعصبية بالتغير ذوات النصف الأربع :

١ - البنت واحدة أو متعددة مع أخيها كذلك .

(١) كان ابن مع بنت عمه المساوية له في الرتبة فانه أخوها حكما ،  
 وكذا يعصب ابن الابن النازل بنت الابن الأعلى منه إذا لم يكن لها شيء  
 لـ الأنثيين كبنات بنت ابن وابن وهي عصبية بالغير . ولولاه لسقطت .  
 (٢) وإنما جعلت الأخوة وبنوتهم جهتين والصومعة وبنوتهم جهة  
 واحدة لأن أجد يعصب ابن الأخ بخلاف الأعمام وبنيتهم فابن الأخ كما  
 يجب المم يحجب ابنه .

٢ - وبنت الابن واحدة أو متعددة مع أخيها أو ابن عمها كذلك ومع ابن ابن أنزل منها إذا لم يكن لها في الثلثين شيء بأن كان معها بنتان فأكثر استفرقا الثلثين فإن ابن الابن وإن كان ابن عم لها أو أقول منها يعصبا ويقال له الميارك إذا لولاه لم توث شيئا ، فإذا لم تحجب عن نصيبها في الثلثين بأن كان معها بنت واحدة استغنت بفرضها عن تعصبة .

٣ - والأخت الشقيقة واحدة أو متعددة مع أخيها كذلك أو مع الجدة في باب الجد والأخوة .

٤ - والأخت لأب كذلك .

والعصبة مع الغير اثنتان :

١ - للأخت الشقيقة فأكثر .

٢ - الأخت لأب فأكثر إذا كانت مع بنت فأكثر أو بنت ابن فأكثر وصور ذلك أربع كما هو ظاهر<sup>(١)</sup>

والابن وللأخت مع الألفاظ يعصبان في السيرات والأخوات إن تكن بنات فمن معهن معصبات

القسم العصب الثاني :

١ - نسبية ، وسببها القرابة وأنواعها ثلاثة : عصب بالأنفس وبالغير ، ومع الغير كما تصمم .

٢ - وسببية ، وهي لا تكون بالأنفس ، وهي نوعان : موالى العتاقة وسببها العتق ، ويبت المال وسببها جهة الإسلام .  
فأما موالى العتاقة فهم : ممتق الميث ذكرا أو أنثى ، فهيرث المولى للمتق أو المولاة الممتقة المال إذا لم يوجد للميت قريب ولا زوج ولا زوجة ، أو الباقي بعد ذوى الفروض ، فهو مقدم على الرد .

(١) وإذا اجتمع في الأخت صفتا تعصبا امتيزت العصبية بالغير بعت وشقيقة وشقيق فالشقيقة عصب بالشقيق لا عصب مع البنت .

٣ - ثم عصبة الممتق المتعصبون بأنفسهم على ترتيب عصبة النسب  
الا أن الأخت وابن الأخت مقدمان على الجدة ، والمم وابن المم مقدمان  
على أمي الجدة في الأظهر .

٤ - ثم ممتق ممتقة وابن علا .

٥ - فصبيته .

٦ - ثم ممتق أبيه .

٧ - ثم عصبته .

٨ - ثم ممتق جده أمي أبيه .

٩ - ثم عصبته وهكذا لما صححه الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم  
قال : ( الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب ) وقوله صلى الله  
عليه وسلم : ( الولاء لمن أعتق ) متفق عليه .  
وأما بيت المال فيرث : إذا لم يكن للبيت عصبة بالنسب أو بالولاء  
فيرث المال أو الباقي بعد ذوى القربى ، والمتمدد أنه لا يرث الا إذا  
كان منتظما ، وإذا لم يكن منتظما كما هو الآن يرد المال الباقي على  
ذوى السهام في التركة كل بنسبة ما ورث فلا الزوجين فلا رد عليهما  
لجملتهما ، فإن لم يكن ذو سهام فعلى ذوى الأرحام (١) .

(١) ذوو الأرحام : هم كل قريب لا يرث لا بالفرض ولا بالتعصيب  
وهم أصناف أربعة :

١ - من ينتمى منهم الى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن  
وان نزلوا ذكورا أو إناثا .

٢ - من ينتمى منهم الى الميت وهم الأجداد والجندات الساقطون في  
الميراث .

٣ - من ينتمى الى أبوي الميت وهم أولاد الأخوات مطلقا وفروعهم  
وبنات الأخوة مطلقا وفروعهم وأولاد الأخوة للأم وفروعهم ، وبنات أبنائه  
الأخوة مطلقا وفروعهم .

٤ - من ينتمى الى جد الميت أو جدته الأم والأعمام والأم والأخوات  
والخالات وأن علوا وفروع كل ، وكيفية توزيعهم أصحها مذهب أهل  
الائتزال وحاصله أنا ننزلهم منزلة من أدلوا به للميت من درجة فيقدم  
السابق للميت ، فان استويا فاجعل المسألة لمن أدلوا به .

من حرث بالفرض والتمصيب (١) ؟

١ - الأب مع بنت أو بنت ابن فاکثر فيفرض للأب مع من ذكر السلس ويأخذ الباقي تمصيا ، وكذلك الحكم مع بنتين فاکثر ، أو بنتي ابن فاکثر .

٢ - والجد كذلك عند فقد الأب

٣ - وابن عم هو أخ لأم ، فيرث السلس لكونه أخا لأم والباقي تمصيا لكونه ابن عم .

٤ - وابن عم هو زوج .

٥ - ومعتق هو زوج أيضا .

كيف يرث ذو فرضين ؟ يرث بالأقوى فقط لا بالجهتين ، والقسوة تكون بأحد أمور ثلاثة :

الأول : أن تكون أحدهما لا تحجب أصلا بخلاف الأخرى ، كالبنوة والأمومة مع الاخوة ، كأم أو بنت هي أخت ، وهذا يقع في المسلمين خطأ وفي المبسوس عمدا (٢) فإذا وطئ بنته فولدت منه بنتا ثم أسلم معها وماتت فالبنات الصغرى يرثن للكبرى وأختها لأبيها فإذا ماتت الكبرى بعد موت أبيها ورثتها الصغرى بالبنوة لأن البنوة لا تسقط بحال ، بخلاف الاخوة ، فلها النصف فقط ، ومن ورثها بالجهتين أعطاهما الباقي بالتمصيب ، ولو ماتت الصغرى أولا ورثتها الكبرى بالأمومة ، لأنها لا تسقط بحال ، فلها الثلث .

والثاني : أن تكون أحدهما تحجب الأخرى ، فالعاجبة أقوى ، كأن يطل أمه فتلد ولدا ، فهي أمه وجدته أم أبيه فترثه بالأمومة اتفاقا ، ولا ترثه بالجلودة اتفاقا ، لأن الارث بالجلودة لا يكون مع الأمومة .  
والثالث : أن تكون أحدهما أقل حجباً من الأخرى ، كأم أم هي

---

(١) تقدم الكلام على من يرث بالفرض فقط ، ومن يرث بالتمصيب فقط ، والكلام هنا فيمن يرث بهما معا .  
(٢) ولكن أسلامهم بعد ذلك يصح انصابتهم فذلك حكم باليراث بينهم ، وأما الممد في المسلمين فلا يأتي فيه صحة نسب .

أخت الأب كأن يطل بنته فتلد بنتا ، ثم يطل الثانية فتلد بنتا ، ثم تموت الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى والأب فالكبرى جدتها وأختها لأبها فترثها بالجدوة فلها السدس دون لأختية ، لأن الجددة أم لأم تحجبها فترثها والأخت تحجب بكثير ، كالأب والابن وابن الابن وقيل ترث بالأختية لأن نصيبها أكثر ، فلو كانت محجوبة بالقسوة لورثت بالضعيفة كأن تموت الصغرى فى هذا المثال عن العليا والوسطى فترثها الوسطى بالأُمومة فتأخذ الثلث وترثها العليا بالأخوة فتأخذ النصف ، لأنها محجوبة من جهة الجدوة بالأم ، ويلغز بها فيقال : امرأة ماتت عن أمها وجدتها فأخذت الأم الثلث والجدة النصف .

وكذلك : العاصب بجهتين يرث بأقربهما أيضا ، كأخ أو عم هو معتق فيرث بعصوية النسب لأنها أقوى من عصوية الولاء .



### الحجب

تعريفه لغة : المنع - وشرعا منع من قام به سبب الارث بالكلية أو من أوفر حظية - وهو قسمان : حجب بالأوصاف ، وهى الموانع المابقة - وحجب بالأشخاص وهو المقصود هنا . وهو قسمان : حجب نقصان ، وحجب حرمان .

### فحجب النقصان سبعة أنواع :

- ١ - انتقال من فرض الى فرض أقل منه كحجب الزوج من النصف الى الربع .
- ٢ - انتقال من تعصيب الى تعصيب أقل منه كاتقال لأخت من النصف بالتعصيب اذا كانت مع البنت الى الثلث بالتعصيب اذا كانت مع أخيها .
- ٣ - انتقال من فرض الى تعصيب أقل منه كاتقال البنت من النصف فرضا الى الثلث بالتعصيب مع ابن .

٤ - انتقال من تمصيب الى فرض أقل عكس ما قبله كاتقال للأب  
أو الجدة مع الابن من ارث جميع المال تمصيا الى المدس فرضا •

٥ - للمزاحمة في الفرض كما في البنات والأخوات فإن بمضمهم  
يراحم بعضا في الثلثين •

٦ - للمزاحمة في الفرض كما في البنين والأخوة والأعمام فإن  
بعضهم يراحم بعضا في التمصيب •

المزاحمة بالمول كما في زوج وأخت لغير أم ، وأم فللزوج النصف  
وللاخت النصف ولأم الثلث •

وحجب حرمانه وهو لا يدخل على خمسة : الأب ، والأم ، والزوج ،  
والزوجة وولد الميت مطلقا •

وحجب حرمان وهو لا يدخل على خمسة : وكل أسفل محجوب  
بأعلى منه ويحجب الجدة بالأب ، ويحجب الأخ مطلقا ( شقيقا أو لأب  
أم لأم ذكرا أو أنثى ) بالابن وابنه وإن نزل وبالأب الإكدي ، ويحجب ادخ  
للأم فقط ذكرا أو أنثى بستة وهم الابن ، وابن الابن وإن نزل ،  
والبنات ، وبنات الابن وإن نزل والأب ، والجدة وإن علا ويحجب ابن الأخ  
وإن كان شقيقا بالأخ وإن كان لأب ، ويحجب المم وابن المم بالأخ  
وإن كان لأخ ، لأن جهة الأخوة وإن نزلت مقلدة على جهة العمومة ،  
ويحجب الابن بسد من الجهتين بالأقرب فيقدم الأخ للأب على ابن الأخ  
الشقيق والأخ الشقيق يحجب الأخ للأب ، وكذا المم الشقيق ،  
يحجب المم للأب لأنه أقوى منه ، والمم للأب يقدم على ابن المم  
الشقيق ، وتحجب الجدة مطلقا بالأم ، والتي للأب بالأم لاحتلائها به  
والقاعدة كل من أدلى بواسطة حبيبته تلك بواسطة الا اخوة لأم ،  
وتحجب الجدة البعلنى من جهة الأم بقرابها وتحجب الجدة البعلنى من  
جهة الأب بالقربنى لأم بخلاف البعلنى من جهة الأم فإن القربنى من جهة  
الأب لا تمسحها لقوتها - وتحجب بنات الابن بالابن أو البنين أو ابن ابن  
أعلى منهن ، وتحجب الأخت أو الأخوات للأب بالاختين الشقيقتين •

والجد محبوب عن الميراث  
وتسقط الجدات من كل جهة  
وهكذا ابن الابن بالابن فلا  
وتسقط الأخوة بالبنينا  
أو بينى البنين كيف كانوا.  
وبفضل ابن الأم بالاسقاط  
وبالبنات وبنات الابن  
ثم بنات الابن يسقطن متى  
الا اذا عصبهن الذكر  
ومثلهن الأخوات اللاتي  
إذا اخذن فرضهن وافيها  
وان يكن أخ لهن حاضرا  
وليس ابن الأخ بالمعصب

بالأب في أمواله الثلاث  
بالأم فافهمه وفهم ما أشبهه  
تبغ عن الحكم الصحيح مدلا  
وبالأب الأذى كما رويها  
بيان فيه الجمع والوحدان  
بالجد فافهمه على احتياط  
جمعا ووحدانا فقل لى زدنى.  
حاز البنات الثلاثين يافنى  
من ولد الابن على ما ذكروا  
يدلن بالتقرب من الجهات  
استقطن أولاد الأب البواكيا  
عصبهن باطنا وظاهرا  
من مثله أو فوقه فى النسب

### المسألة المشتركة

زواج وأم ، وأخوان للأم فأكبر ، وأخ شقيق فأكبر ، فلزوج  
النصف ولأم السدس ، ولأخوين من الأم الثلث ، ولأخ الشقيق  
يشارك معها فيكون وارثا بالفرض لا بالتمصيب - وكانت القبالة  
سقطه لاستغراق الفروض ، وبه قال عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) أولا  
ثم رجع عنه الى القول بارتبه بالاشتراك مع الأخوين للأم حينما قال له  
الأخ الشقيق : هب أبانا حجرا فى اليم أليست أمنا واحدة ؟ ولذا سميت  
مشتركة ، وحجرية وديمة وعمرية - ومثل الأم فى هذه المسألة الجدة  
واحدة أو متعددة ، ولو كان مع الأشقاء أثنى فيقتسم الجميع الثلث  
بالسوية مع أولاد الأم ، لا فرق بين ذكر وأنثى - وأصل المسألة من  
سنة للزوج النصف ، ولأم السدس ، وللأخوة الثلث بالسوية .  
وان تجد زوجا وأما وراثا وأخوة للأم حازوا الثلثا  
وأخوة أيضا للأم وأب واستغرقوا المال بفرض النصب



فأجلهم كلهم الأم وأجل أباهم حجرا في اليم  
واقسم على الاخوة ثلث التركة فهذه المسألة المشتركة

#### احوال الجدة مع الاخوة خمسة :

الاولى : أن يكون مع الابن وحده أو معه ومع غيره من ذوى  
الفروض فله السدس فرضا فقط .

الثانية : أن يكون مع بنت أو بنتين وحدهما أو معهما مع غيرهما من  
ذوى الفروض فله السدس فرضا ، وإن بقي له شيء بعد فرض غيره  
أخذه تمصيا .

الثالثة : أن يكون الاخوة لغير الأم وليس معهم صاحب فرض فله  
الأفضل من أحد أمرين : ثلث جميع المال أو المقاسة كانه أخ معهم  
فإن كان معه أخ واحد فالمقاسة أفضل له من الثلث لأنه سيأخذ  
النصف وإن كان معه اخوان فتمتوى المقاسة مع الثلث وإن كان معه  
أكثر من آخرين فثلث المال أفضل له . وإذا كان مع الجدة أخ شقيق  
وأخ لأب فالشقيق بعد الأخ للأب على الجدة فيأخذ الجدة الثلث ثم بعد  
ذلك يحجب الشقيق الأخ للأب فلا يأخذ شيئا ، وهذه المسألة تعرف  
عند الفرضين بمسألة المعادة .

الرابعة : أن يكون مع الجدة والاخوة ذو فرض فله الأفضل من أحد  
ثلاثة أمور : السدس من أصل الفريضة ، أو ثلث الباقي ، أو المقاسة  
ولا ينقص عن السدس بطل من الأحوال .

الخامسة : ألا يكون معه ولد ولا اخوة فله المال كله أو ما بقي  
منه بعد ذوى الفروض بالتصيب ، فإذا مات الميت وترك جدا فقط  
فله كل المال ، وإن ترك زوجا فللزوج النصف فرضا وللجدة النصف  
الباقي تمصيا .

### قال في الرحية :

ولعلم بأن الجدد ذو احوال يقاسم الاسوة فيهن اذا  
فتارة يأخذ ثلثا كاملا ان لم يكن هناك ذو سهام  
وتارة يأخذ ثلث الباقي وهذا اذا ما كانت المقاسمة  
وتارة يأخذ سدس المال وهو مع الاثلاث عند القسم  
الا مع الالم فلا . يجيبها  
ولحسب بنى لأب لدى الاعداد واحكم على الاخوة بعد المد  
وأستقل بنى الاخوة باب جدد

### المسألة الاكبرية

ولا يفرض لأخت شقيقة أو لأب مع الجد في فريضة من الفرائض  
الا في المسألة الاكبرية<sup>(١)</sup> وأركانها أربعة : زوج وأم وجد وأخت  
شقيقة أو لأب ، وأصلها من ستة ، فزوج النصف ٣ ، ولأم الثلث ٢ ،  
وللجد السدس ١ ، لأنه لا ينقص عنه بحال ، ويفرض للأخت النصف ٣ ،  
فتعول المسألة الى ٩ ، فلو استقلت للأخت بما فرض لها لزادت فترد بعد  
الفرض الى التخصيب فتتضم حصتها لخصته فيكون مجموع الحصتين  
أربعة وتقسم اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين ، لأنه معها كآخ ، والأربعة  
لا تنقسم على ثلاثة فتضرب الرؤوس الثلاثة التي انكسرت عليها السهام  
في أصل المسألة الثاني وهو ٩ ، فتصبح ٢٨ ، ومن كان له شيء من التسعة  
أخذه مضروبا في ثلاثة<sup>(٢)</sup> .

(١) لانها انفردت معه عصبها ، وان اجتمعت مع غيرها من أصحاب  
الفروض او الاخوة فحكم الجد ما تقدم وكذا حكمها مع اخوتها ، فمعين  
انه لا يفرض لها في الاكبرية .  
(٢) ويلغز بها فيقال مات الميت وخلف أربعة من الورثة فخص  
أحدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث باقى الباقي والرابع  
بباقي .

وتسمى هذه المسألة بالأكدرية لأن عبد الملك بن مروان طرحها على رجل يقال له أكردر فأخطأ فيها ، أو لأن الجدة كدر على الأخت فرضها وقيل لتكديرها على زيد مذهب الذي يقتضى سقوط الأخت ، وتسمى أيضا بالفراء لشهرتها فى الفرائض كفرة الفرس .

والأخت لا فرض مع الجد لها فيما عدا مسألةكملها زوج وأم وهما تمامها فأنهم فخير أمة علامتا تعرف يا صاح بالأكدرية وهى بأن تعرفها حرية فيفرض النصف لها والسدس له حتى تعول بالفروض المكاة ثم يعودان الى المقاسمة كما مضى فاحفظه واشكر فاعلمه

ولو كان بدلها أخ شقيق أو لأب ومعه اخوة لأم اثنان فصاعدا سقط الاخ شقيقا أو لأب ، لأن الجدة يقول له : لو كنت دونى لم ترث شيئا . لأن الثلث الباقي بعد الزوج والأم يأخذه أولاد الأم وأنا أحجب كل من يرث من جهة الأم ، فيأخذ الأب حينئذ الثلث وحده كاملا .

#### اصول مسائل الفرائض وكيفية تقسيم التركة

أصل كل مسألة هو أقل عدد يصح منه فرضها أو فروضها - وأصول مسائل الفرائض المتفق عليها سبعة : اثنان وأربعة وثمانية وثلاثة وستة ( وهذه لأصول الخمسة هى مخارج الفروض الستة فى كتاب الله تعالى التى سبق ذكرها . ولم تكن ستة كأصلها لاتحاد مخرج الثلث والثلثين ، وكلها مشتقة من مادة عندها الا للأول ، واثنان عشر ، كزوجة وأخوة لأم وأربعة وعشرون لأنه قد يوجد فى المسألة ثمن وسدس كزوجة وأم وولد .

فاننصف مخرجها من اثنين كزوج وأخت شقيقة أو لأب ، والربع من أربعة فهى أصل لكل فريضة اشتملت على ربع ما بقى ، والثلث من ثمانية فهى أصل لكل فريضة فيها ثمن ونصف وما بقى ، والثلث من ثلاثة فهى أصل لكل فريضة فيها ثلث فقط أو ثلث وثلثان أو ثلثان وما بقى ،

والسدس من ستة فهي أصل لكل فريضة فيها سدس وما بقي ، أو سدس  
 وثلاث وما بقي ، أو سدس وثلاثان وما بقي ، أو نصف وثلاث وما بقي ،  
 أو سدس ونصف وثلاث ، أو سدس ونصف وسدس ، وسدس ثالث ،  
 أو سدس وثلاثان وسدس آخر ، والرابع والثلاث أو الربع والسدس ، أو  
 الربع والثلاثان ، أو الربع مع النصف والسدس ، من اثني عشر ، والثلث  
 والسدس وما بقي . أو الثلث والثلاثان والسدس وما بقي من أربعة  
 وعشرين .

**كيفية تقسيم التركة :** أن كانت الورثة محض عصبة فلا تحتاج الى  
 عمل لأن أصلها عدد رهوس عصبتها ويضعف للذكر على الأنثى - وإن  
 كانت من ذوى النروض فانظر للأصول فلا تخلو من أربعة أحوال :

التماثل والتوافق والتباين والتداخل .

**فان تماثلت :** يكتف بأحدهما كزوج وأخت شقيقة أو لأب ، فكل  
 له النصف ومخرجه من اثنين وأصلها منهما وتصح فكل له واحد -  
 وإن توافقت بأن قبلت القسمة على عدد واحد فأضرب العدد  
 الآخر في قدر توافق كل منهما ، كزوجة وأم وولد ، فللزوجة الثلث  
 من ثمانية ، وللأم السدس من ستة فأصلها ثمانية وستة ، كل منهما  
 يقبل القسمة على اثنين وبين المخرجين توافق بالنصف فيضرب نصف  
 أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين ، وتصيح فللزوجة الثلث ٣  
 وللأم السدس ٦ والباقي للولد تمصيا - ولأن تباينت فأضرب كامل  
 أحدهما في الآخر وبين المخرجين تامين ، فتضرب أحدهما في الآخر ياتى  
 عشر ، فالزوجة لها ثلاثة ولهم أربعة . والباقي للعم تمصيا - وإن  
 تداخلت بأن كان العدد الأكبر شاملا للأصغر كبنت وبنت ابن وعم  
 فلبنت النصف من اثنين « ولبنت الابن السدس من ستة » والستة  
 شاملة الاثنين ، فيكتفى بالشامل ، فالمسألة من ستة ، ثلاثة للبنت وواحد  
 لبنت الابن والباقي للعم تمصيا .

**والمسائل :** تارة تكون عائلة ، وتارة تكون ناقصة ، وتارة تكون

عادلة فإذا لم يدخلها العاصب بل قسمت على أصحاب الفروض فهي عادلة وإذا احتاجت للعاصب كما لو فضل شيء بعد أصحاب الفروض فهي ناقصة ، ولأن تراجعت الفروض وزادت فهي عائرة - فالأصول باعتبار ذلك أربعة أقسام قسم يتصور فيه الثلاثة وهو الستة فقط ، وقسم لا يكون إلا ناقصا وهو الأربعة والثمانية وقسم يكون عادلا وناقصا وهو الاثنان والثلاثة ، وقسم يكون ناقصا وعائلا وهو الاثنا عشر والأربعة والعشرون .

\*\*\*

### المصول

هو زيادة في السهام ونقص في الأوصياء عكس الرد - والعائل من الأصول السبعة المتقدمة ثلاثة : الستة والاثنا عشرة والأربعة والعشرين:

فتمول الستة : أربع عائلات منواليات : فتمول السبعة بمثل سدسها كزوج وأختين شقيقتين أو لأب ، وهذه أول فريضة عالت في الاسلام للزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة ، فأصلها من ستة وعالت الى سبعة فقد نقص لكل واحد سبع ما يبيده - وتمول الى ثمانية بمثل ثلثها ، كزوج وأم وأخت لأب أو لأبوين ، للزوج النصف ، ولأم الثلث وللأخت النصف ومجموعها ثمانية ، وأصلها ستة - وتمول الى تسعة بمثل نصفها ، كزوج وأم وثلاث أخوات متفرقات . فللزوج النصف ، وللشقيقة النصف ، ولكل واحدة من الثلاث الباقيات المتبس (١) ، والمجموع تسعة ، والأصل ستة - وتمول الى عشرة بمثل ثلثيهما ، كزوج وأخت للأبوين وأخت لأب وأم وولديها ، فللزوج النصف ، وللشقيقة النصف ، وللأخت لأب السدس ولأم السدس ، ولولديها الثلث والمجموع عشرة .

وتمول الاثنا عشر ثلاث عائلات على نوالى الأفراد : فتمول الى ثلاثة

(١) للاخت من الأب السدس تكمله «النتين» وللأخت من الأم السدس عرضا ، ولأم السدس .

عشر بمثل نصف سلسها كزوج وأم وبنتين ، فلزوج الربع ولأم السدس والبنتين الثلثان والمجموع ثلاثة عشر ، ونحول الى خمسة عشر بمثل ربعها ، كزوج وأبوين وبنتين ، فلزوج الربع وللأبوين سلسمان ، وللبنتين الثلثان والمجموع خمسة عشر ونحول الى سبعة عشر بمثل ربعها وسلسها ، كزوجة وأم وولدها وأخت لأبوين وأخت لأب والمجموع سبعة عشر .

ونحول الأربعة والعشرين حولة واحدة الى سبعة وعشرين ، فنحول بمثل ثمنها كزوجة وأبوين وابنتين فالزوجة الثمن ولكل من الأبوين السدس وللبنتين الثلثان والمجموع سبعة وعشرين وتسمى البعيلة لقلة حولها ، والمنبرية لقول على ( رضى الله عنه ) وهجو على المنبر قد صار ثمن المرأة تسعاً .

وإذا أردت معرفة قدر ما عالت به المسألة وقدر ما قص كل وارث فانسب ما زاده وهو ما عالت به الفريضة الى أصلها بدون حول فتعرف قدره وإذا نسبته لها عاظمة علمت قدر ما قص كل وارث .

#### مسائل الأشكال في قسمة التركة ثلاثة

لأنه لما بسبب احتمال الذكورة والأنوثة ، وهي مسألة الخنثى المشكل وأما بسبب احتمال الحياة والموت ، وهي مسألة المفقود ، وأما بسبب احتمالها ، وهي مسألة الحمل ، واليك بيانها :

#### ميراث الخنثى المشكل

الخنثى المشكل من لم تتضح ذكوره ولا أنوثته ، له نصف نصيب ذكر وأنثى ، وبأن تقسم التركة على أنه ذكر ، ثم على أنه أنثى ، ويأخذ نصف فريضته في الحالين<sup>(١)</sup> بعد تصحيح المسألة على التقديرين أن كان

(١) فإذا كان يعطى على تقديره ذكراً سمين ، وعلى تقديره أنثى سهماً مائة سهما ونصف ، وهذا إذا كان يرث بالجهتين وكان أرث بهما مختلفاً كابن وابن ، فلو كان يرث بالذكورة فقط كالعم وابن له نصفها فقط إذا لو قدر عمة لم ترث ، وإن كان يرث بالأنوثة فقط الأخت في الإكثارية أعطى نصف نصيبها ، أو لو قدر ذكراً لم يعمل له .

فى المسألة خثنى واحد ، وعلى التقديرات ان كلنا فيها خثنىا أو أكبر  
فاذا صحت على التقديرين أو التقديرات فانظر ما بين المساكين فلا يخلو  
من أربعة أحوال :

١ - ان توافقنا فاضرب مخرج التوافق فى كامل الأخرى ، كزوج  
وأخوين لأم وأخ لغير أم خثنى ، فتقدر الذكورة من ستة والأنوثة من  
ثمانية لأنها تمول ، وبين الستة والثمانية توافق بالأصاف فتضرب  
ثلاثة فى ثمانية يحصل أربعة وعشرون ، ثم يضرب فى حالى الخثنى  
يحصل ثمانية وأربعون ثم تقسم على أنه ذكر وعلى أنه أنثى ، وتجمع  
ما يخص كلا منهم على حدته ، وتعطى كل واحدة نصف ما خصه من  
من القسمين .

٢ - وإن تبايننا فاضرب كامل احدهما فى كامل الأخرى ، كذكر  
واحد وخثنى واحد ، فالتذكير من اثنين والتأنيث من ثلاثة وبينهما تباين  
فتضربهما فى بعضهما يحصل ستة ، ثم فى حالى الخثنى يحصل اثنا  
عشر ، له فى الذكورة ستة ، وفى الأنوثة أربعة ، فالجميع عشرة ، فله  
خسة يأخذها ، وللذكر المحقق سبعة وهو نصف فريضته فى العاليتين .  
٣ - وإن تماثلتا اكتفيت بأحدهما كبنت وخثنى فعلى تقدير الذكورة  
تكون من ثلاثة وعلى تقدير الأنوثة تكون من ثلاثة مخرج الثلثين ،  
فتكتفى بأحد المتماثلين فى حالتيه بستة ، فبالتذكير ينال أربعة  
وبالتأنيث ينال اثنين فالجميع ستة ، فله ثلاثة . ونصيب البنت المحققة  
اثنان نصف حصتها على القسمتين .

٤ - وإن تداخلتا اكتفيت بأكثرهما كابن خثنى وأخ ، ففريضة  
التذكير من واحد والتأنيث من اثنين ، والواحد داخل فيها فتضرب اثنين  
فى حالى الخثنى بأربعة فعلى ذكوره يختص بها ، وعلى أنوثته يأخذ  
اثنين ومجموعها ستة يعطى نصفها ثلاثة وللأخ واحد وهو نصف  
ما يستحقه فى التأنيث وإن كانوا خنثيين فضله فى أربعة الربع وإن  
كانوا ثلاثة خنثى فضله فى ثمانية الشن فاذا لم يختلف نصيب

للخنثى ، أو لم يختلف . نصيب من معه من الورثة فانه يعطى نصيبه كاملاً ؛  
 لأنه الأقل ، فإذا خلف أخاً شقيقاً وولد أم خنثى مشكلاً كان له السدس  
 فرضاً ، لأنه لا يختلف بذكورته وأنوثة للشقيق الباقي ، ولو خلف بنتاً  
 وولداً لأبوين أو لأب خنثى مشكلاً فلبنت النصف فرضاً ، وللخنثى  
 الباقي تعصياً ، لأنه أما عصبية بنفسه أو عصبية مع غيره ، وإذا كان  
 معتقاً أخذ جميع المال ، وقد يرث بالأئمة أكثر كزوج وأخ لأم وأخ  
 لأب خنثى فمسألة المذكورة من ستة والأئمة كذلك وتعمل لسبعة  
 والحاصل منها اثنان وأربعون<sup>(١)</sup> .

ولا يتصور شرعاً في الخنثى المشكل أن يكون أباً أو أما أو جدّاً  
 أو زوجاً أو زوجة ، لأنه لا يجوز مناكحته ما دام مشكلاً ، وهو  
 منحصر في سبعة أصناف : الأولاد وأولادهم ، والأخوة وأولادهم ،  
 والأعمام وأولادهم وللوالى .

ما يتميز به : أن قامت به علامة الأثاث كبوله من فرجه دون ذكره ،  
 أو كان بوله من فرجه أكثر خروجاً من الذكر ، أو ثبت له لدى كئدى  
 النساء ، أو حصل له حيض ولو مرة فانه يدل على أنه أنثى ، وإن قامت  
 به علامة الرجال كبوله من ذكره . أو كان بوله منه أكثر خروجاً ،  
 أو ثبت له لحية دون لدى اتضح الحال وزال الأشكال .

### ميراث المفقود

يوقف مال المفقود عن القسم بين الورثة حتى يحكم الحاكم بموته .  
 وقيل لا يتوقف على الحكم ، بل متى مضت مدة التعمير وهى سبعون

(١) يرى غير المالكة ان الخنثى المشكل يعامل هو ومن معه بالأضر  
 من ذكورة الخنثى وأنوثة ، فيعطى كل واحد الأقل المتيقن عملاً باليقين ،  
 ويوقف الباقي الى اتضاح حال المشكل فيعمل بحسبه ، أو الى أن يصطلحوا ،  
 فإذا مات انسان عن ابن وولد خنثى مشكل ، فتقدر ذكورة الخنثى  
 تكون المال بينهما بالسوية ، وتقدر أنوثة يكون للخنثى الثلث وللأب  
 الثلثان ، فيقدر الخنثى التي في حق نفسه فيأخذ الثلث فقط ، ويقدر  
 ذكراً في حق الابن النصف لأنه متيقن ، ويوقف السدس الباقي بينهما  
 حتى يتضح حال المشكل أو يصطلحوا .



أو يمانون عاما ، على الخلاف فى ذلك ، نعم ان مضى مائة وعشرون عاما لم يحتج لحكم ، وهذا مفقود فى بلاد الاسلام أو الشرك ، أما مفقود فى معركة بين المسلمين فإن لم يوجد بعد انقضاء المعركة حكم بموته ، وقسم ماله ، فإن كان بين المسلمين والكفار فبعد مضى سنة من انفصال الصنفين .

هذا اذا كان المفقود موروثا ، فإن كان وارثا ، بأن مات مورثه فلا يرث المفقود شيئا ، ولكن يقدر حيا مرة ، ويقدر ميتا مرة أخرى ، ويعطى غير المفقود أقل نصيبه ، ويوقف المشكوك فيه ، فإن ثبت حياته أو موته فلازم واضح ، وإن لم يثبت ذلك بأن مضت مدة التصير السابقة فيرثه أحياء ورثته غير المفقود .

فإن ماتت امرأة عن زوجها وأما وأختها لنهر أم وعن أب مفقود ، فتقدير حياة الأب حين موت المرأة تكون للسالة من ستة وهي إحدى العراوين : للزوج ثلاثة وللأم ثلث الباقي والباقي للأب ، وتقدير موته قبل موت المرأة فكذلك من ستة وتحول لثانية : للزوج النصف ، فيضرب نصف أحدها فى كامل الأخرى بأربعة وعشرين ، فمن له شيء من الستة أخذه مضربا فى الأربعة ، أو من ثمانية فى ثلاثة : للزوج تسعة من أربعة وعشرين هى أقل نصيبه ، وللأم أربعة على تقدير حياته ، ويوقف الباقي وهو أحد عشر ، فإن ظهر أنه حى فللزوج مضاعفة للتمسكة يكمل له النصف ، وللأب ثمانية وأما للأم فمهما حقها ، وإن ظهر موته أو مضت مدة التصير أخذت الأخت تسعة من الموقوف ، وزاد للأم اثنا عشر من الموقوف على الأربعة .

\*\*\*

### حكم ميراث الحاصل

يوقف قسم التركة حتى تضع الحامل حملها أو تئس منه بمضى أقصى أمد الحمل ، ولا يجعل القسم فى المحقق .

وقال أشهب : يعجل القسم في المحقق ، فتعطي الزوجة أقل سهميها وهو قول أبي حنيفة ، والمتمد عند الشافعية تعجيل القسم والبنساء على اليقين والأقل ، فمن مات وترك زوجة حاملا وأخا لغير أم فلا يعطى شيئا قبل الوضع إجماعا . فهو خلف زوجة حاملا وابنا فلا يعطى الزوجة شيئا قبل الوضع على المشهور عندنا ، وتمطى الثمن عن الأئمة الثلاثة ، وبه قال أشهب .

### ميراث الغرقى والهدمى والمغروقين

وانذ يمت قوم بدم أو غرق أو حادث عم الجبيع كالغرق ولم يكن يعلم حال السابق فلا تورث زاهقا من زاهق وعندهم كأهلهم أجانب فهكذا القول للسيد الصائب

إذا مات متوارثان فأكثر بدم أو بغرق أو بغرق أو في معركة قتال ، أو في بلاد غربة ولم يعلم من السابق منها أو منهم . كان علم ابن أحدهما أو أحدهم سبق للأخر لا يبيعه ، أو لم يعلم سبق ولا معية ، أو علمت المعية ونسيت ، فلا تورث واحدا منهم من الآخر أو من الآخرين ، بل أجعلهم كأهلهم أجانب فيورث كل واحد منهم باقى ورثته ، لأن شرط الارث تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث ولم يوجد الشرط .

فلو مات أخوان شقيقان أو لأب بغرق أو تحت هدم ولم يعلم السابق منهما ، وترك أحدهما زوجة وبنتا ، وترك الآخر بنتين وتركهما . فلا يرث أحد الآخرين من الآخر شيئا ، بل تقسم تركته للأول ، لزوجته الثمن ولبنته النصف ولعمه الباقي ، وتقسم تركته الثانى لبنته الثلثان ولعمه الباقي . ولو أن زوجا وزوجة وثلاثة بنين لهما غرقوا جميعا ، أو ماتوا معا ولم يعلم السابق منهم ، وترك كل منهم مالا ، وللزوج زوجة أخرى وابن منها ، وللزوجة الفرقة ابن من غيره فلا يرث واحد من الزوجين ولا من الأولاد الثلاثة شيئا من الآخرين ، بل مال الزوج ثمنه لزوجته الحية ، وراقبه لابنه منها

ومال الزوجة الفريقة لولدها من غيره ، ومال كل واحد ما البنين الثلاثة  
سدسه لأخيه لأمه ، وهو ولد الزوجة الفريقة من غير أبيهم الفريق ،  
وباقى ماله لأخيه من أبيه .

فإذا علم عين السابق واستمر علمه أو نسي فاته يرثه من مات بعده  
فى الصورتين ، فيعطى لورثة من مات بعده نصيب مورثهم من السابق  
فى الصورة الأولى ، ويوقف المال كله فى الصورة الثانية الى تذكر  
عين السابق ، لأنه غير ميتوس من تذكره .

### الأسئلة

س ١ - عرف الميراث . وبين موضوعه ، وفائدته ، ودليل أحكامه ،  
وحكم تعلمه ، ومن اشتهر به من الصحابة . وأركانه وشروطه ومعنى  
التركة والحقوق المتعلقة بها ، وأسباب الميراث وموانعه ، وبين الوارثين  
من الرجال والنساء والعروض المقدرة فى كتاب الله وأصحاب كل فرض  
تفصيلا ، ومتى ترث الأم الثلث من رأس المال ومتى ترث ثلث الباقي  
ومتى ترث السدس ؟ ميراث الجدة للأم والجدة للأب منفردين  
ومجتبعتين هل ترث أم أبى الأب مع ، أم الأم وأم الأب مجتبتين وبين  
التعصيب والمعصب والعصبة وأنواعه وعدد المعصب بالنفس ، وجهات  
العصوبة ، والعصبة بالغير ومع الغير وأقسام المعصبة وسبب كل ،  
وموالى العتاقة ، ومتى يرث بيت المال ، وما يفعل بالتركة اذا لم يرث ،  
ومن هم ذوو الأرحام وكيف يرثون ؟ ومن يرث بالفرض والتعصيب ،  
وكيف يرث ذو فرضين ؟

س ٢ - عرف الحجب ، وبين أقسامه ، وأنواع حجب النقصان ،  
ومن لا يدخل عليهم حجب الحرمان ، ومن يجب غيره تفصيلا فى حجب  
الحرمان ومن يجب بهم للأخ للأم ، وبين المسألة المشتركة وأحوال  
الجد مع الأخوة والمسألة للأكدرية والملكية وشبهها ، وبين أصول  
مسائل الفرائض ومخرج كل فرض ، وكيف تقسم التركة ، وبين العول  
والعائل من الأصول السبعة ومقدار عوله تفصيلا ، وميراث الخنثى

المشكل ، وحكم ميراث الممل ، والمفقود ، والفرقى ومن فى حكمهم ،  
وبين فيما يأتى من يرث ونصيبه ، ومن لا يرث والمنافع له .

(أ) مات عن زوجة ، وبنت . وبنت ابن ، وأم ، وأخت شقيقة ،  
وأخت لأم ، وجدة .

(ب) مات امرأة عن زوج ، وأم وأختين لأم . وأختين لأب وتم  
وتركت ١٧٠ جنهما .

(ج) مات عن زوجة ، وأبوين ، وبنتين ، وأخ شقيق وترك  
٨١ جنهما .

### المنهج

الصف الرابع ادى : القضاء : شروطه . أحكامه .

الشهادة : أنواعها . شروطها . مواعدها . مراتبها . أحكامها .  
أحكام الجنائيات على النفس .  
حكمة مشروعية الرق فى الاسلام . وأسبابه الحقيقية ، وتشوق  
الحراية . وشرب الخمر .

حكمة مشروعية الرق فى الاسلام . وأسبابه الحقيقية ، وتشوق  
الشارع الى التخلص منه . ووجته فى اعتبار اليد على النصف من  
الحرفى كثير من الأحكام .

الوصية : ترمفها . حكمها . أركانها . مشروطها مخرج الوصية .  
ما يفرج من الثلث . الرجوع فى الوصية .

الفرائض : أسباب الميراث وموانعه . الوارثون من الرجال .  
الوارثات من النساء . الفروض المقدرة فى كتاب الله تعالى . أصحاب  
الفروض وأحوالهم المصبات وأحكامها . الحجب المشتركة . الجهد  
والأخوة . الإكدرية . حساب المسائل . المفقود . الحمل . الفرعى  
ومن فى حكمهم .

الصف الرابع على : يدرس موضوعات الصف الرابع الأدنى ،  
ما عدا : الردة والرق وما يتعلق به .

تجنيبه ، يدرس هذه الموضوعات في الشرح الصغير ما عدا الميراث  
فلقه يدرس في شرح الرحبية للسبط المارديني ، أو في كتاب يكون  
في مستوى الرحبية وشرحها .

ثم بحمد الله وتوفيقه الجزء الأخير من كتاب الكواكب ، واني  
أضرع الى الله جل جلاله وعز سلطانه ، أن يجعل العمل خالصا لوجهه  
الكريم ، وأن يثيبني عليه يوم الدين . وله الحمد في الأولى والآخرة  
وهو الحكيم الخبير ، وصلى الله على محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه  
والصالحين ومن احتدى بهديه الى يوم الدين .



## الفهرس

الصفحة	المقدمة
٨٠ حكم الجنابة فيما دون النعس.	٣
٨٤ لمن استيقظ القصاص ؟	الباب الاول : في القضاء واحكامه
٨٧ متى يسقط القصاص ؟	٥ ما يحرم عليه القاضى وما يندب به
٨٩ الدية واحكامها	٨ ما يجوز للخصمين
ما يحصله الجاني من الدية	١٠ بماذا يبدأ القاضى ؟
١٠٠ وما تحمله العاقلة ؟	١٣ من : ب حلى القاضى تعزيرهم
١٠٠ من هم العاقلة ؟	١٤ متى : ب الكلام من الدمى عليه ؟
١٠٢ تنجيم الدية	١٦ دل يرفع الحكم الخلاف ؟
الباب الرابع : في جرائم الحدود	٢٠ حكم الائم قد لا ينعدى لماتل
١٠٦ البنى واحكامه	٢٣ ما يستند اليه الحاكم فى حكمه ،
١٠٨ الرودة واحكامها	٢٤ ما حكم القالب
١١٥ الرنا واحكامه	٢٦ مكان الدعوى
١٢٠ القذف واحكامه	الباب الثانى فى الشهادة واحكامها
١٢٣ المرفة واحكامها	٢٨ انواعها : شروط صحتها
١٣١ الحراية واحكامها	٣٢ من لا تقبل شهادته
١٣٨ شرب المسكر واحكامه	٣٧ شروط من يزكى الشهود
١٤٠ التمزير واحكامه	٣٩ مراتب الشهادة
١٤٣ حكم ما ائلفنه البهائم	٤٢ بالشهادة على خط المقر
الباب الخامس : فى الوصية	٤٤ بيئة السماع
واحكامها ، النوع الاول :	٤٧ شهادة النقل وشروطها
١٤٥ الوصية المالية	٥٣ ما حكم رجوع الشاهد من شهادته ؟
١٤٧ مبطلات الوصية	٥٤ ما الحكم ان تعرضت بينان ؟
١٥٠ مسائل فى الوصية	٥٥ ما تمتد عليه بيئة الملك
١٥٥ ما يطلب فى الوصية	٥٨ الممين واحكامها
١٥٦ النوع الثانى : الوصية النظرية	الحازة واحكامها
١٥٩ مسائل فى الوصية النظرية	الباب الثالث فى الجنائيات واحكامها
١٦١ قانون الوصية الواجبة	٦٤ اركان الجنابة
الباب السادس فى الرق وما يتعلق	٦٦ التسمية واحكامها
به - الرق قبل الاسلام	٧٣ ما حكم العفو من القصاص ؟
١٦٦ موقف الاسلام من الرق	٧٥ انواع جنابة اعمد العدوان
١٦٨ تقبيل ومسائل الرق	٧٧ من يقتل بغيره ومن لا يقتل

الصفحة

٢٢٢	الوارثون والوارثات
٢٢٢	الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى
٢٢٧	التعصيب
٢٢٩	كيف يرث ذو فرضين ؟
٢٤٢	الحجب
٢٤٤	المسألة المشتركة
٢٤٥	أحوال الجد مع الإخوة
٢٤٦	المسألة الأكدرية
	أصول مسائل الفقهاء وكيفية
٢٤٧	تقسيم التركة
٢٤٩	أصول
٢٥٠	ميراث المخنثي
٢٥٢	ميراث المفقود
٢٥٣	ميراث الحمل
٢٥٤	ميراث الفرقي والهدمي
٢٥٦	المنهج

الصفحة

١٧٣	عبادة الإسلام بالفرق وتكميله
	فتح الإسلام أبواب حرية الرق
١٧٨	على مصاريحها
١٨٣	وصول الموالى إلى المردو والكمال
	وصولهم إلى القمة في العلوم
١٨٧	والفنون
	وجهة الشارع في اعتبار الرقيق
	على النصف من الحر في كثير
	من أحكامه
١٩٧	المتفق وأحكامه
٢٠٠	التدبير وأحكامه
٢٠٨	الكتابة وأحكامها
٢١١	أم الولد وأحكامها
٢١٨	الأولاد وأحكامه
٢٢٤	الباب السابع : في علم الميراث
٢٢٨	أسباب الميراث
٢٣٠	

---

رقم الايداع بدار الكتب المصرية ١٩٩٣/٧٣٣٠

---

دار الكتب  
للطباعة والنشر  
مقرها: ١٠٠ شارع  
تليفون : ٥١١٥٢٠٤







